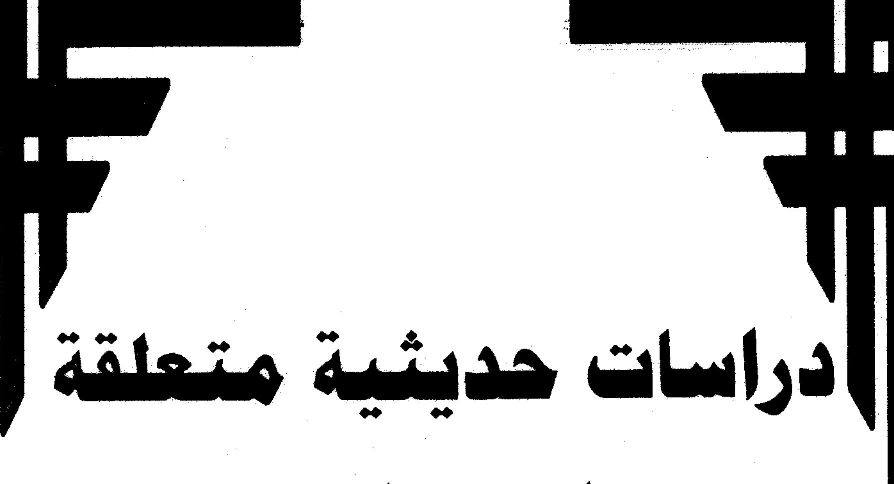


دراسات حديثية متعلقة

بمن لا يروي إلا عن ثقة

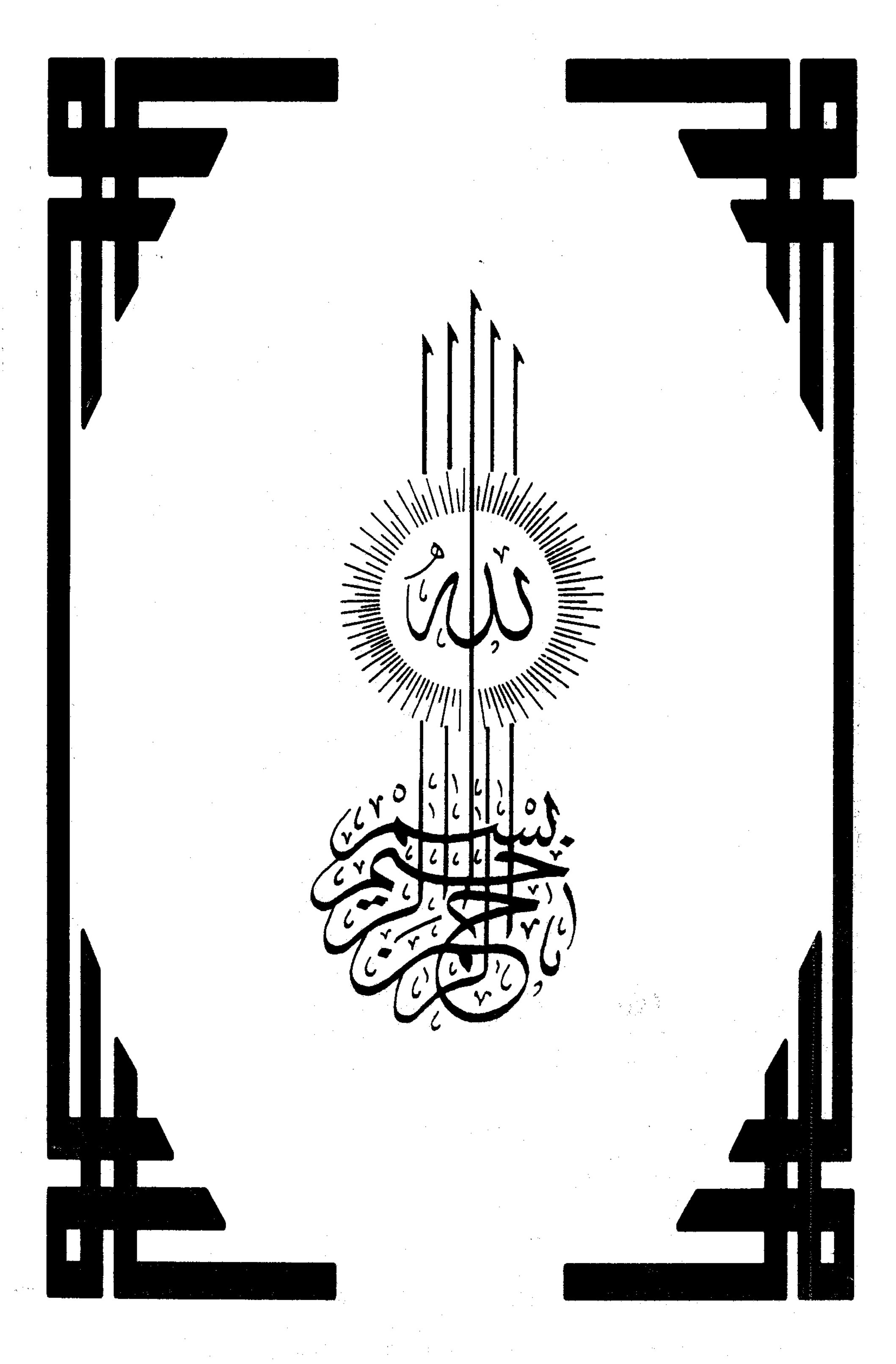
مع ذكر أسماء من وصف بذلك من الرواة

تأليف

أبي عمرو نور الدين بن علي بن عبد الله السدعي الوصابي

سدد الله خطاه



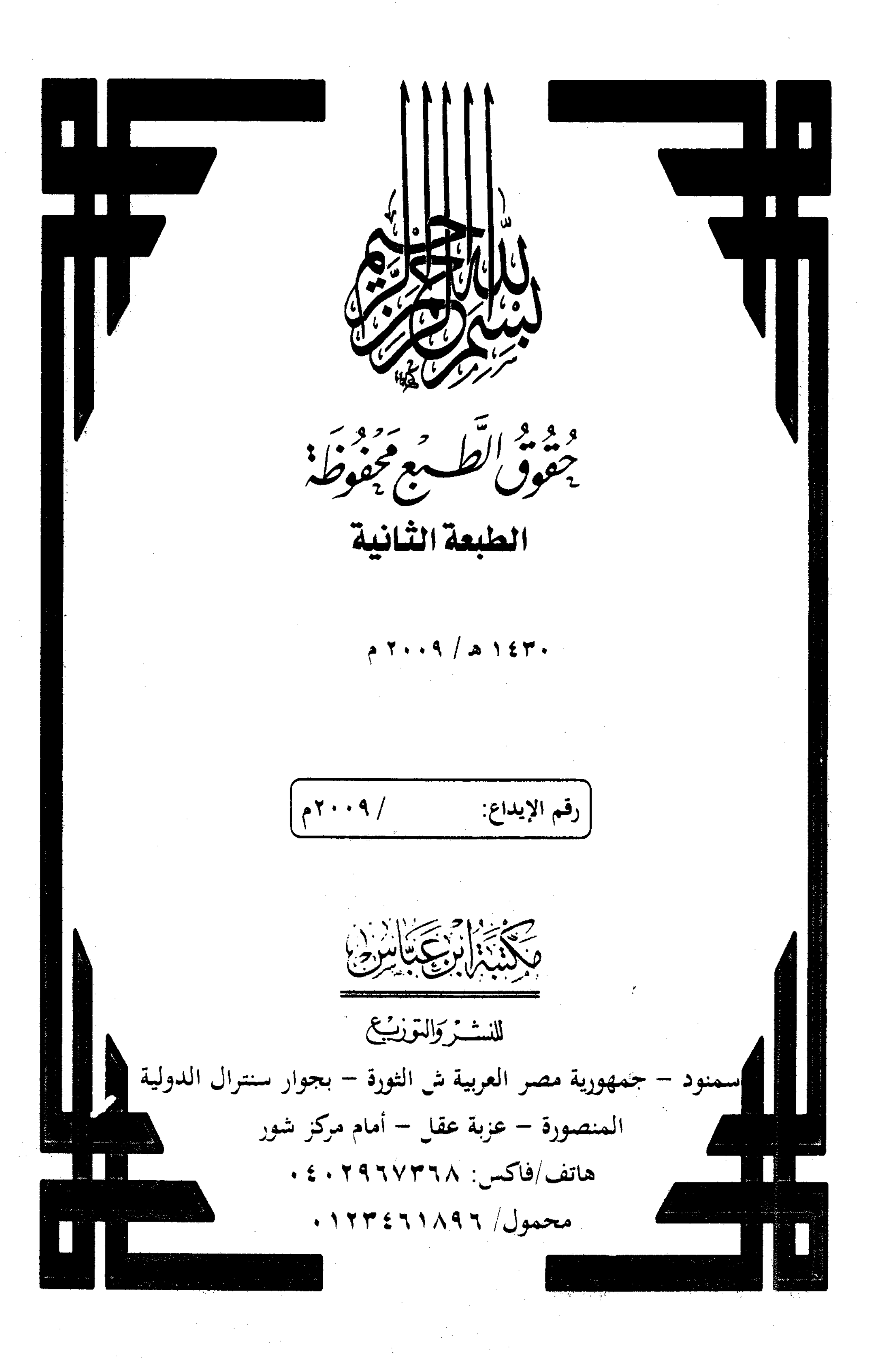

الله
بسم الله الرحمن الرحيم



دراسات حديثية متعلقة

بمن لا يروي إلا عن ثقة

مع ذكر أسماء من وصف بذلك من الرواة



الطبعة الثانية

١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م

رقم الإيداع: / ٢٠٠٩م

مكتبة ابن عباس

للنشر والتوزيع

سمنود - جمهورية مصر العربية ش الثورة - بجوار سنترال الدولية

المنصورة - عزبة عقل - أمام مركز شور

هاتف/فاكس: ٠٤٠٢٩٦٧٣٦٨

محمول/ ٠١٢٣٤٦١٨٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صل علىٰ محمد وعلىٰ آله محمد كما صليت علىٰ إبراهيم وعلىٰ آل إبراهيم إنك حميد، اللهم بارك علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد كما باركت علىٰ إبراهيم وعلىٰ آل إبراهيم إنك حميد مجيد.

وبعد: فمن المعلوم لدىٰ كل عاقل ذي فطرة سليمة: أن أهم ما تقضىٰ فيه الأنفاس والأعمار العلم النافع علم الكتاب والسنة؛ إذ هو طريق الجنة وصفة الرحمن تبارك وتعالىٰ.

والعلم النافع منه غايات ومنه وسائل، ومن أعظم غاياته ووسائله التي هي من الإسلام بمكان: علم الحديث رواية ودراية فهو منها بمنزلة الرأس من الجسد فلا غنىٰ لأحد عنه سواء كان فقيهًا أم مفسرًا أم أصوليًا أم لغويًا أم متكلمًا في مسائل التوحيد والعقيدة مهما برَّز في فنه وأبدىٰ وأعاد وأبدع فيه؛ إذ الكل في غاية الافتقار إلىٰ الاستدلال بصحيح السنة -علىٰ صاحبها أفضل الصلاة والسلام- الأمر الذي لا يتهيأ لهم إلا بالرجوع إلىٰ هذا العلم وأهله الراسخين فيه.

وشرف كل علم بقدر فائدته، وهذا الإمام الشافعي رحمه الله مجدد القرن الثاني مع جلالته وإمامته في شتىٰ علوم الإسلام كان يقول في كثير من الأحاديث: «لا يثبته أهل العلم بالحديث»(١).

ويرده ولا يحتج به بمجرد ذلك(٢)، فرضي الله عنه وضاعف له الأجر والمثوبة، ولا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذووه.

---

(١) «الأم» (١/ ٢٦).

(٢) «مختصر علوم الحديث» لابن كثير (١/ ٢٨٦) تحقيق الحلبي.

ومن المعلوم بداهة عند كل من شم رائحة هذا الفن: أن من أخص أنواعه التي حفظ الله بها الإسلام، وأرسىٰ بها قواعده العظام: معرفة رجال الأسانيد والتنقيب عن أحوالهم جرحًا تعديلًا وطبقة ونسبًا؛ كي يُعرَف القوي من الضعيف والحصيف من السخيف ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [الأنفال: ٣٧]؛ إذ العمل بالسنة ومعرفة الصحيح من السقيم والأصيل من الدخيل مُناط بهذا العلم الجليل القدر العالي المنزلة مع مراعاة سلامة المتن من العلة و النكارة

ولما له من الأهمية البالغة قال إمام الحديث والعلل علي بن المديني رحمه الله: «علم الرجال نصف علم الحديث»(١).

قال شيخنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله: «هذا في زمانه رحمه الله أما نحن فنستطيع أن نقول: علم الرجال تسعة من عشرة لبعدنا عن ممارسة هذا الفن ولنزول بعض الأسانيد»(٢).

ومن عناية الله بي وتوفيقه لي لا أحصي ثناء عليه: أن وفقني لتهيئة نفسي للمرور علىٰ كتب هذا الفن من العلل و التخاريج والجرح والتعديل؛ كي أستفيد لنفسي أولًا، ولاستخراج ما هيأ الله لي استخراجه من الدرر ونفائس التحقيق المغمورة في بطون هذه الكتب و غضونها ثانيًا، فسعيت في ذلك بجهدي الكليل؛ إذ لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، وجعلت في خلال ذلك أبحاثًا مستقلة لعدة مباحث من أنواع هذا الفن التي أرىٰ أنها ما خدمت أو أنها لم تعط حقها من الخدمة، معتمدًا في ذلك منهج الاستقراء وجمع النظير إلىٰ نظيره ما أمكن، لعلي أن أسد فراغًا في هذا العلم الشريف «ورجاء

---

(١) «المحدث الفاصل» (٢٢٢) «الجامع» للخطيب (٢/ ٢١٣). بإسناد صحيح.

(٢) مقدمة «تراجم رجال الدارقطني» (٢)

وصول هذا العلم الشريف إلىٰ ذهني الرَّكود، وقريحتي التي قل أن تجود، وامتثالًا لقول العلماء أولي الفضل والتفضيل: التصنيف أحد طريقي التحصيل»[(١)] فمن أدمن قرع الباب دخل، ومن واصل السير وصل ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٠].

وكان من ضمن تلك المباحث «تحرير المقالة في أحكام الجهالة».

ثم قدر الله أن انقطعت عن مواصلة هذا العمل الجليل فترة من الزمن لأمر ولآخر[(٢)]، فبينا أريد الرجوع إلىٰ الاستمرار فيما شرعت فيه نظرت فيما أفردته بمبحث الجهالة، فرأيت أنه قد اجتمع لدي -بفضل الله تعالىٰ ومنته-: جمع غفير ممن وصفوا بعدم الرواية إلا عن الثقات، وجمع غفير ممن وصفوا بالضد من ذلك، مع ما يتعلق بهم من الفوائد العلمية وحيث أني لم أرَ من أفرادهم بشكل مستوعب محرر[(٣)]، استخرت الله تعالىٰ في ذلك بطريقة بذلت فيها جهدًا أرجو من الله أن أكون قد وفقت فيها، فقوي العزم علىٰ ذلك وقد فتح الله علي خلال الجمع والترتيب بفوائد ونفائس لم تكن والله تخطر لي علىٰ بال، فاجتمع عندي في هذا الباب ما لم أره علىٰ هذا المنوال مسطرًا في كتاب

---

(١) من كلام ابن الملقن في «البدر المنير» (١/ ٢٨٠).

(٢) وقد يسر الله بمنه وكرمه خلال تلك الفترة من الأبحاث ما يلي:

«الفتاوى الحديثية لعلامة الديار اليمنية» في جزأين صدر قريبًا عن دار الآثار بفضل الله.

«إتحاف الخليل بمن تكلم فيهم الإمام الوادعي بجرح أو تعديل» صدر قريبًا عن دار أحمد بفضل الله.

«تنبيه الأريب ببعض أخطاء تحرير التقريب» صدر قريبًا عن مكتبة الألباني.

«التحديث ببعض أخطاء أبي الحسن في علم الحديث» في مجلد متوسط جاهز للطبع.

«بحث في الممتحن بهم» على وشك الإنتهاء.

(٣) ذكر ابن العديم في «بغية أهل الطلب» (٩/ ٤٢٥٢) لسعد بن علي بن قاسم كتابًا بعنوان «حاطب ليل» ضمنه فوائد ونوادر، وذكر صاحب (يتيمة الدهر (٢/ ٤٢٧) كتابًا في حطاب الليل لعلي بن أحمد بن عبدان ولم أقف حسب علمي لهذين الكتابين على عين ولا أثر.

والفضل في ذلك لله تعالىٰ.

وقد جمع شيئًا من الموصوفين بالانتقاء التهانوي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «قواعد في علوم الحديث»، وجمع أبو الحسن المأربي ما عند التهانوي مع إضافة شيء يسير، وإضافة فصل لمن وصموا بالرواية عمن هب ودب في كتابه «إتحاف النبيل»، وله فيما ذكره عدة أوهام بينتها في رسالتي «التحديث ببعض أخطاء أبي الحسن في علم الحديث» في عام ١٤٢٢هـ بعد وفاة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بمدة يسيرة، وذكرت آنذاك أنه فاته ممن وصفوا بالانتقاء نحو العشرين، ولما جمعتهم ورتبتهم في هذا الكتاب تبين لي أنه فاته مثل ما ذكرهم وزيادة، فقد بلغ بهم في كتابه نحو الستين، وبلغت بهم في كتابي هذا مائة وأربعة وثلاثين راويًا، وبلغ بذكر من لا ينتقي في كتابه اثنين وأربعين راويًا وبلغت بهم بفضل الله تعالىٰ في القسم الثاني من هذا الكتاب مائة وستة وثلاثين راويًا فقد فاته ضعفي ما ذكره وزيادة.

مع إضافتي لنصوص كثيرة في تراجمهم تؤيد ما نقل عنهم من الانتقاء أو عدمه مع إضافة بعض التحقيقات الحديثية في تراجم بعض الرواة منها:

١ - ذكر الشكاكين في الرواية عقب ترجمة حماد بن زيد من فصل المنتقين.

٢ - ذكر من كان لا يحدث إلا سنيًا عقب ترجمة زائدة بن قدامة من فصل المنتقين.

٣ - تحقيق القول فيما نسب إلىٰ ابن خزيمة من توثيق المجهولين في ترجمته من فصل المنتقين.

٤ - تحقيق القول في الاستشهاد بما عنعن فيه بقية في ترجمته من فصل من لا ينتقي.

٥ - تحقيق القول في قبول ما عنعنه بقية في بعض الحالات من فصل من لا ينتقي.

مع فوائد مفرقة في تراجم بعض الرواة هنا وهناك.

وربما ذكرت الراوي الذي لا يستحق إدخاله في أحد الفصلين للتنبيه عليه لا غير

إما لضعف السند، أو لكون غيري ممن جمع قبلي في هذا الباب ذكره واهمًا في ذلك، وقد ميزت ذلك بهذا الرمز *.

هذا وكان قد اجتمع عندي -بمنة الله وتوفيقه- ضمن هذه السلسلة - أتمها الله بخير - عدة مباحث حديثية متعلقة بالموصوفين بالانتقاء والموصوفين بالرواية عمن هب ودب، وحيث إن لهذه المباحث تعلق شديد وارتباط بهذين البحثين فقد جعلت -بفضل الله- هذه المباحث والدراسات الحديثية في مقدمة كل منهما، فما كان من هذه المباحث الحديثية متعلقًا بالموصوفين بالانتقاء؛ فقد جعلتها -بفضل الله- في مقدمة هذا الكتاب، ثم أردفتها بذكر أسماء الموصوفين بالانتقاء، وهكذا صنعت -بفضل الله- في القسم الثاني من هذا البحث المعد لبيان الموصوفين بعدم التحري والانتقاء، إذ ذكر الموصوفين بالانتقاء وكذلك بالضد من ذلك عقب هذه المباحث يعد كالمترجم عمليا لها، وبالله التوفيق.

وهذه المباحث الحديثية لا تقل أهمية عن ذكر تراجم الموصوفين بالتحري والانتقاء والموصوفين بالضد من ذلك، بل هي في نظري -وبدون شك- أهم، والفائدة فيها أغزر وأعظم بإذن الله عز وجل.

وقد حرصت علىٰ ذكر الآثار في هذا الكتاب بأسانيدها ما أمكن؛ إذا الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

وهذان البحثان يعتبران باكورة حلقات «السلسلة الذهبية من كتب الجرح والتعديل» أسأل من الله أن يوفقني لإتمامها علىٰ أكمل الوجوه وأحسنها، وأن يجعل السداد والإخلاص حليفي فيها؛ إنه علىٰ كل شيء قدير.

وأنا إذ أستعين الله في إخراج هذه الحلقات الثلاث إلىٰ حيز الوجود علىٰ وجل

حيث إني قمت بإخراجها قبل إكمالي المرور علىٰ ما بقي معي من كتب العلل والتراجم والجرح والتعديل كما هو شرطي في ما بقي معي من أبحاث هذه السلسلة التي لا يتم استيفاء مادتها إلا بذلك؛ إذ الخطب عظيم، والأمر خطير جد خطير إذ «من صنف فقد عرض عقله علىٰ الناس». كما في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٨١) عن الخطيب البغدادي رحمه الله.

غير أني أعتقد اعتقادًا جازمًا لا يتخالجه أدنىٰ شك: أني قد جمعت جل إن لم يكن كل ما يلزمني جمعه ودراسة مسائله في هذه الأبحاث، ومع ذلك فلا أدعي الكمال؛ فالنقص صفة لازمة للبشر «وأنا أسأل كل من وقف عليه، ورأىٰ فيه خللًا، أو لمح فيه زللًا، أن يصلحه حائزًا به جزيل الأجر، وجميل الشكر؛ فإن المهذب قليل، والكامل عزيز بل عديم، وأنا معترف بالقصور والتقصير مقر بالتخلف عن هذا المقام الكبير»(١)، «ويأبىٰ الله العصمة لغير كتابه، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه»(٢) نسأل الله التوفيق والسداد إنه علىٰ كل شيء قدير.

كتبه: نور الدين بن علي بن عبدالله السدعي الوصابي.

دار الحديث بدماج ٨/ شعبان ١٤٢٨هـ

❋ ❋ ❋

---

(١) من كلام ابن الأثير في «جامع الأصول» (١/ ٥٢).

(٢) من مقدمة ابن رجب ل- «تقرير القواعد» (١/ ٤).

بسم الله الرحمن الرحيم

إن هذا الأمر دين فانظروا عمن تأخذون دينكم

من المعلوم من الدين بالضرورة: أن الله سبحانه وتعالىٰ خلقنا لعبادته؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦]، ولا يتم تحقيق العبادة علىٰ الوجه الذي أراده الله إلا عن طريق العلم الشرعي وأهله الراسخين فيه الذين أرشدنا الله بالرجوع إليهم والاستضاءة بما حباهم الله به من الآيات والذكر الحكيم، قال تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾ [النساء: ٨٣]، وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ﴾ [النساء: ٥٩] قال ابن كثير: «أولو الأمر هم العلماء والأمراء» فالواجب علىٰ كل مسلم أن يهتم بأمر دينه الذي هو رأس ماله فيأخذه من أهله ومن مقره ومنبعه، فلا يأخذه من جاهل فيضل ويضله، كما قال النبي ﷺ: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من الصدور، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتىٰ إذا لم يبق عالمًا اتخذ الناس رؤوسًا جهالًا، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا**»، ولا عن مبتدع أو هالك فيقع في معصية الله، فقد قال النبي ﷺ لعائشة في الذين يتبعون المتشابه من القرآن: «**أولئك الذين سمىٰ الله فاحذروهم**»، وقبل ذلك قول الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ٦٨] وما ذاك إلا لأن الأمر دين وأمانة في عنق كل إنسان في هذه الحياة، فالواجب القيام بأداء هذه الأمانة بكل ما تتطلبه وتستلزمه، ومن ذلك البحث عنها وتعلمها عن طريق من بصره الله بها.

وقد كان الرعيل الأول ﷺ من أشد الناس قيامًا بها وحرصًا علىٰ تعلمها عند

أهلها الحاملين لها، فكانوا يرجعون في كل صغيرة وكبيرة إلىٰ العلماء والناصحين الذين هم أعظم الناس قيامًا بها، ويدلون عليهم غيرهم، فقد كانوا إذا اختلفوا في الكوفة قالوا: هيا بنا إلىٰ صاحب رسول الله ﷺ عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، وكانوا يسألون أزواج النبي ﷺ كثيرًا، وبالأخص عائشة رضي الله عنها فيما يشكل عليهم من أمور الدين، وبالأخص التي لايطلع عليها إلا أزواجه رضي الله عنهن.

فالواجب علىٰ كل مسلم: أن يلزم غرزهم، وأن يقتفي أثرهم، وإذا سئل أن يدل علىٰ من سار علىٰ دربهم من أهل العلم الموثوق بهم، فإن في ذلك تحقيق خيري الدنيا والآخرة.

وقد ثبت في «الصحيحين» من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: **«كان فيمن كان قبلكم رجل قتل تسعة وتسعين نفسًا، فسأل عن أعلم أهل الأرض فدُلَّ علىٰ راهب، فأتاه فسأله هل له من توبة؟ فقال: لا، فقتله فكمل به مائة، ثم إنه سأل عن أعلم أهل الأرض؟ فدل علىٰ عالم، فأتاه فأخبره أنه قتل تسعة وتسعين نفسًا فهل له من توبة؟ فقال له: ومن يحول بينه وبين التوبة انطلق إلىٰ أرض كذا وكذا فإن بها أناسًا صالحين يعبدون الله، فاعبد الله معهم، ولا ترجع إلىٰ أرضك فإنها أرض سوء، فانطلق حتىٰ إذا نصف الطريق أتاه الموت فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب»** الحديث وفيه: **«فقبضته ملائكة الرحمة»**. أخرجه البخاري (٣٤٧٠)، ومسلم (٢٧٦٦)

فانظر كيف منَّ الله عليه بالتوبة، ودخول الجنة مع ارتكابه لهذا المحظور. وما ذاك إلا بسبب الرجوع إلىٰ أهل العلم العدول.

ومن المعلوم أن خير القرون التي رفع الله فيها راية الإسلام، وكثر فيها الخير، وقلت فيها البدع هي الثلاثة القرون الأولىٰ المفضلة: فقد استمرت وبالأخص القرن

الأول منها على هذا النقاء والصفاء وقلة الكذب والبدع سنين عديدة، ثم نجمت بعد ذلك فتنة الخوارج والروافض، وظهر شيء من الكذب على رسول الله ﷺ فاحتاط الصحابة وكثير من التابعين لدينهم فلم يأخذوا إلا عن الثقات العدول وتركوا الأخذ عمن سواهم يدل على ذلك ما في هذه الآثار:

١- قال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة «صحيحه» (١/ ٨١): حدثني أبو أيوب سليمان بن عبدالله الغيلاني حدثنا أبو عامر يعني العقدي حدثنا رباح عن قيس بن سعد عن مجاهد قال: جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث، ويقول: قال رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس مالي أراك لا تأذن لحديثي أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: «إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف».

وأخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تأريخه» (١/ ٥٤٧).

قال القرطبي -في قوله «فلما ركب الناس الصعب والذلول»-: «هذا مثل، وأصله في الإبل ومعناه: أن الناس تسامحوا في الحديث عن رسول الله ﷺ، واجترؤوا عليه فتحدثوا بالمرضي عنه الذي مثله بالذلول من الإبل، وبالمنكر منه الممثل بالصعب من الإبل». «المفهم» (١/ ١٢٤).

وقال الإمام النووي رحمه الله: «هو مثال حسن، وأصل الصعب والذلول في الإبل: فالصعب العسر المرغوب عنه، والذلول السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه، فالمعنى: سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويذم». «شرح صحيح مسلم» (١/ ٨٠).

قال ابن عبد البر: «وفي هذا الحديث دليل على أن الكذب على النبي ﷺ قد كان

أحس به ابن عباس في عصره». «التمهيد» (١/ ٤٤).

وقال الإمام ابن حبان رحمه الله: «قد أخبر ابن عباس: أن تركهم الرواية وتشديدهم فيها علىٰ أصحاب رسول الله ﷺ كان منهم ذلك توقيًا للكذب عليه من بعدهم، لا أنهم كانوا متهمين في الرواية». «المجروحين» (١/ ٣٩)

وقال صلاح الدين العلائي رحمه الله: «فهذا ابن عباس لم يقبل مراسيل بشير بن كعب، وهو من ثقات التابعين الجلة الذين لم يتكلم فيهم أحد واحتج به البخاري في «صحيحه» فكيف بغيره؟». «جامع التحصيل» (٥٨).

٢- قال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة «صحيحه» (١/ ٨٤): حدثنا حسن بن الربيع، حدثنا حماد بن زيد عن أيوب وهشام عن محمد بن سيرين قال: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم».

والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٥)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٤٦). وإسناده صحيح.

قال العلائي رحمه الله عقب ذكره هذا الأثر: «وإذا كان كذلك فلا بد من تحقق العدالة عند المروي له؛ لأن الرواية أداء شرع إليه، وإلزام يتصل به فهو كالشهادة إنما تعتبر عدالة الشهود عند الحاكم؛ لأنهم يؤدون إليه الشهادة، ولا تثبت عدالته عند المروي له حتىٰ يعرفه بعينه وصفته، ولا يكفي ذلك كونه عدلًا عند الرواي له مع إبهام اسمه، حتىٰ لو قال الراوي: حدثني ثقة ولم يسمه؛ لم يكن ذلك كافيًا في حق المروي له، إلا أن يكون ذلك القائل مجتهدًا والمكتفي بذلك مقلد له فيجوز: كأصحاب الشافعي فيما يقول فيه: «أخبرني الثقة»، و: «أخبرني من لا أتهم» ونحو ذلك أما أن ينتهض ذلك بمجرده حجة علىٰ خصمه فلا» «جامع التحصيل» (٧٣-٧٤).

وقال العلامة المناوي رحمه الله عقب ذكر السيوطي هذا الأثر مرفوعًا عن أبي هريرة وأنس[١]: «"إن هذا العلم" الشرعي الصادق بالتفسير والحديث والفقه وأصول الدين وأصول الفقه ويلحق بها آلاتها "دين فانظروا" أي: تأملوا "عمن تأخذون دينكم" أي: فلا تأخذوا الدين إلا عمن تحققتم كونه من أهله، -قال:- فعلىٰ الطالب أن يتحرىٰ الأخذ عمن اشتهرت ديانته وكملت أهليته وتحققت شفقته وظهرت مروءته وعرفت عفته، وكان أحسن تعليمًا وأجود تفهيمًا، ولا يرغب الطالب في زيادة العلم مع نقص في ورع أو دين أوعدم حسن خلق، وليحذر من التقيد بالمشهورين وترك الأخذ عن الخاملين، فقد عدوا ذلك من الكبر وجعلوه عين الحمق؛ لأن الحكمة ضالة المؤمن يلتقطها حيث وجدها، ويغتنمها حيث ظفر بها، -قال:- وإذا سبرت أحوال السلف والخلف لم تجد النفع يحصل غالبًا والفلاح يدرك طالبًا إلا إذا كان للشيخ من التقوىٰ نصيب وافر، وعلىٰ نصحه للطلبة دليل ظاهر، وفي "الموطأ" مما يدل علىٰ أن علىٰ المستفتي سؤال الأعلم فالأعلم؛ لأنه أقرب إصابة ممن دونه، قال ابن القيم: "وعليه فطر الله عباده" وقال الماوردي: "ليأخذ الطالب حظه ممن وجد طلبته عنده من نَبِيْهٍ وخَامل ولا يطلب الصيت وحسن الذكر باتباع أهل المنازل من العلماء وبعد الذكر إذا كان النفع بغيرهم أعم، إلا أن يستوي النفعان فيكون الأخذ عمن اشتهر ذكره وارتفع قدره أولىٰ؛ لأن الإنتساب إليه أجمل والأخذ عنه أشهر، وإذا قرب منك العلم فلا تطلب ما بعد، وإذا سهل لك من وجه فلا تطلب ما صعب، وإذا حمدت من خبرته فلا تطلب من لم تخبره، فإن العدول عن القريب إلىٰ البعيد عناء، وترك الأسهل بالأصعب بلاء،

---

(١) جاء الأثر مرفوعًا وموقوفًا على بعض الصحابة ولم يصح من ذلك شيء. راجع "الضعيفة" (٢٤٨١) للعلامة الألباني رحمه الله.

والانتقال عن المخبور إلىٰ غيره خطر»». «فيض القدير» (٢/ ٥٤٥).

٣- قال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة «صحيحه» (١/ ٨٤): حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكريا عن عاصم الأحول عن ابن سيرين قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: «سموا لنا رجالكم» فينظر إلىٰ أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلىٰ أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».

والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٨)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٨٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٨) من طريق إسماعيل بن زكريا شقوصا به. وإسناده حسن.

وقد روىٰ الخطيب في «جامعه» (١/ ١٣٠) بسنده عن خيثمه بن عبدالرحمن قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتىٰ كان زمن المختار فاتهموا الناس».اهـ

قال القرطبي رحمه الله -في قوله «فلما وقعت الفتنة»-: «هذه الفتنة يعني بها -والله أعلم- فتنة قتل عثمان رضي الله عنه، وفتنة خروج الخوارج علىٰ علي ومعاوية رضي الله عنهما فإنهم كفروهما، واستحلوا الدماء والأموال. -قال:- فيعني بذلك -والله أعلم-: أن قتلة عثمان والخوارج لما كانوا فساقًا قطعًا واختلطت أخبارهم بأخبار من لم يكن منهم؛ وجب أن يبحث عن أخبارهم فترد، وعن أخبار غيرهم ممن ليس منهم فتقبل، ثم يجري الحكم من غيرهم من أهل البدع كذلك. «المفهم» (١/ ١٢٢-١٢٣).

قلت: لا مانع أن يكون مراد ابن سيرين فتنة قتل عثمان وفتنة المختار بن أبي عبيد فهما متقاربتان وفتنتان نجم من ورائهما الشر العريض والسم الزعاف.

وقال العلائي عقبه: «قلت لأن المبتدعة كذبت أحاديث كثيرة تشيد بها بدعتها، قال ابن عباس رضي الله عنه لما بلغه ما وضعه الرافضة من أهل الكوفة علىٰ علي رضي الله عنه: «قاتلهم الله

أي علم أفسدوا» رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» أيضًا». «جامع التحصيل» (٦٩)، «مقدمة مسلم» (١/ ٨٣).

٤- قال ابن أبي حاتم رحمه الله في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦): نا محمد بن يحيىٰ قال: أخبرني زنيج يعني: محمد بن عمرو، قال: سمعت بهز بن أسد يقول -إذا ذكر له الإسناد الصحيح-: «هذه شهادات العدول المرضيين بعضهم علىٰ بعض» وإذا ذكر له الإسناد فيه شيء قال: «هذا فيه عهدة» ويقول: «لو أن لرجل علىٰ رجل عشرة دراهم ثم جحده لم يستطع أخذها عنه إلا بشاهدين عدلين فدين الله عز وجل أحق أن يؤخذ فيه بالعدول».

الأثر أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٣)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٤)، وابن السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (١/ ٢٩٥) من طرق عن زينج. وإسناده صحيح.

٥- أخرج ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٨)، وابن شاهين في «الثقات» (٣٦٤) عن عقبة بن نافع الفهري أنه أوصىٰ ولده فقال: «يا بني لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا من ثقة».

والأثر حسن لغيره، كما سيأتي معنا في ترجمة عقبة -إن شاء الله تعالىٰ- من فصل المنتقين.

٦- قال الحاكم أبو عبدالله رحمه الله: سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعت حنبل بن إسحاق يقول: سمعت علي بن عبدالله يقول: سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول: «ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ، ويفهم ما يقال له، ويبصر الرجال ثم يتعهد ذلك». «معرفة علوم الحديث» (٥٤).

٧- قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله: «وهذا حقيقة قول من قال من السلف والأئمة: إن الدعاة إلىٰ البدع لا تقبل شهادتهم ولا يصلىٰ خلفهم، ولا يؤخذ عنهم العلم». «مجموع الفتاوىٰ» بواسطة «رفع العلم» (٨٨) لشيخنا الجليل محمد الإمام حفظه الله.

وهناك آثار كثيرة عن الإمام مالك بن أنس رحمه الله في الحث علىٰ التحري في أخذ العلم، راجعها في فصل (المنتقين) من هذا الكتاب، وبالله التوفيق.



البركة في تلقي العلم عن الأكابر

١- قال الحاكم رحمه الله «المستدرك» (١/ ١٢١) (٢١٠) -بتحقيق شيخنا رحمه الله-: أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو ثنا أحمد بن سيار ثنا عبدالوارث بن عبيدالله قال: ثنا عبدالله بن المبارك أنبأنا خالد بن مهران الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «البركة مع أكابركم». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط البخاري ولم يخرجاه».

الحديث أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٠٥٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٧١)، وابن حبان (٥٥٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣٦) من طرق عن ابن المبارك به. وإسناده صحيح.

قال المناوي رحمه الله: ««البركة مع أكابركم» المجربين للأمور، المحافظين علىٰ تكثير الأجور، فجالسوهم لتقتدوا برأيهم وتهتدوا بهديهم، أو المراد به: من له منصب العلم وإن صغر سنه فيجب إجلالهم حفاظًا لحرمة ما منحهم الحق سبحانه». «فيض القدير» (٣/ ٢٢٠).

٢- قال ابن المبارك رحمه الله في «الزهد» (٦١): عن أبي الجمحي رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «**إن من أشراط الساعة أن يلتمس العلم عن الأصاغر**».

الحديث أخرجه اللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٨٥)، والطبراني في «الكبير» (١٠٥٥) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٦١٢)، وحسنه شيخنا الفاضل محمد الإمام حفظه الله في رسالته «رفع العلم» (٨٤).

٣- قال ابن عبدالبر رحمه الله في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٦١٥): قرأت علىٰ سعيد ابن نصر أن قاسم بن أصبغ حدثهم نا ابن وضاح نا موسىٰ بن معاوية نا عبدالرحمن بن مهدي نا سفيان بن عيينة عن هلال الوزان عن عبدالله بن حكيم قال

كان عمر رضي الله عنه يقول: «ألا إن أصدق القيل قيل الله، وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، ألا إن الناس لم يزالوا بخير ما أتاهم العلم من أكابرهم».

قال الحافظ في «فتح الباري» (١/ ٣٠١-٣٠٢): «بسند صحيح».

٤- قال ابن عبدالبر رحمه الله في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٦١٦) (١٠٥٨): أخبرنا خلف بن القاسم نا أحمد بن صالح المقرئ نا جعفر بن محمد نا الحسن بن مكرم البزاز نا الحسن بن قتيبة نا شعبة والثوري عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب قال: قال عبدالله بن مسعود: «لايزال الناس بخير ما أتاهم العلم من قبل أكابرهم، فإذا أتاهم من قبل أصاغرهم هلكوا».

والأثر أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٥٥) من طريق شعبة به. وإسناده صحيح.

❋ ❋ ❋

ذكر شيء من توقي الصحابة وتابعيهم في الحديث النبوي

وقد كان السلف الصالح رضوان الله عليهم في غاية التوقي في حديث رسول الله ﷺ، وإليك بعض النماذج الدالة علىٰ ذلك:

١- قال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمة أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «وكان أول من احتاط في قبول الأخبار، فروىٰ ابن شهاب عن قبيصه بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلىٰ أبي بكر تلتمس أن تورث فقال: «ما أجد لك في كتاب الله شيئًا وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئًا» ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبوبكر رضي الله عنه[(١)].

ومن مراسيل ابن أبي مليكه: أن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم، فقال: «إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافًا، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئًا، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه[(٢)]». فهذا المرسل يدلك أن مراد الصديق التثبت في الأخبار والتحري، لا سدَّ باب الرواية ألا تراه لما نزل به أمر الجدة ولم يجده في الكتاب كيف سأل عنه في السنة فلما أخبره الثقة ما أكتفىٰ حتىٰ استظهر بثقة آخر، ولم يقل: حسبنا

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٠١)، وأبو داود (٢٨٩٤)، وابن ماجه (٢٧٢٤)، وابن الجارود (٩٥٩) من طرق عن قبيصه بن ذؤيب به.

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٣/ ٨٢): «وإسناده صحيح لثقة رجاله إلا أن صورته مرسل؛ فإن قبيصة لا يصح له سماع من الصديق ولا يمكن شهوده القصة. قاله ابن عبدالبر بمعناه» . وانظر الإرواء (١٦٨٠).

وقد نقل الزركشي عن الإمام أحمد أنه قال في هذا الحديث: «فلم يكن هذا من أبي بكر تهمة للمغيرة، ولكنه أراد بهذا الإحتياط في الدين والتثبيت في الأحكام». «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (٢٨)

(٢) الأثر مرسل كما حكم عليه الإمام الذهبي رحمه الله والمرسل من قسم الضعيف.

كتاب الله؛ كما تقوله الخوارج.

وحدث يونس عن الزهري أن أبابكر حدث رجلًا حديثًا فاستفهمه الرجل إياه فقال أبوبكر: «هو كما حدثتك أي أرض تقلني إذا أنا قلت مالم أعلم؟»[1].

وصح أن الصديق خطبهم فقال: «إياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلىٰ الفجور والفجور يهدي إلىٰ النار»[2].

٢-نقل السيوطي عن ابن عمر عن أبيه قال: «كان يأمرنا أن لا نأخذ إلا عن ثقة». «التدريب» (١/ ٣٥٣).

وقال ابن سعد رحمه الله في «الطبقات الكبرىٰ» (٦/ ٧): أخبرنا سفيان بن عيينة عن بيان عن الشعبي قال: قال قرظة بن كعب الأنصاري: أردنا الكوفة فشيعنا عمر إلىٰ صرار، فتوضأ فغسل مرتين، وقال تدرون لم شيعتكم؟ فقلنا: نعم نحن أصحاب رسول الله ﷺ، فقال: «إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي القرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جردوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ امضوا وأنا شريككم».

الأثر أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٠٢)، وقال: «له طرق تجمع ويذاكر بها»، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١٩٠٦) (٢/ ٩٩٩)، والدارمي في «مسنده» (٢٨٧)، وليس عنده زيادة: «أقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ»، والهروي في «ذم الكلام» (٥٨٧)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٥). وبيان هو ابن بشر الأحمسي ثقة ثبت؛ فالأثر صحيح.

---

(١) الأثر ظاهره الإرسال حيث أن الزهري يحكي قصة لم يشهدها والله أعلم.

(٢) سيأتي تخريجه إن شاء الله.

وقد تابعه إسماعيل بن أبي خالد عند البيهقي في «المعرفة» (١٣/ ١٥٤) معلقًا، وأشعث بن سوار عند الدارمي في «مسنده» (٢٨٨)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٧٤٤) ص (٥٥٣)، ومجالد بن سعيد الهمداني عند ابن ماجه (٢٨) باب: التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ، وهذه المتابعات مما تزيد الأثر قوة.

وقد جمع أهل العلم بين هذا الأثر والأدلة التي تحث على تبليغ العلم على أقوال:

الأول: قال ابن حبان رحمه الله: «لم يكن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد فعل يتهم الصحابة بالتقول على النبي ﷺ، ولا ردهم عن تبليغ ما سمعوا من رسول الله ﷺ، وقد علم أنه ﷺ قال: «ليبلغ الشاهد الغائب»[(1)]، وأنه لا يحل لهم كتمان ما سمعوا من رسول الله ﷺ؛ لأنه عليه السلام قال: «إن الله تبارك وتعالى نزل الحق على لسان عمر وقلبه»[(2)] وقال: «إن يكن في هذه الأمة محدثون فعمر منهم»[(3)] فعد عمر من الثقات المتقنين الذين شهدوا الوحي والتنزيل، فأنكر عليهم كثرة الرواية عن النبي ﷺ؛ لئلا يجترئ من بعدهم ممن ليس في الإسلام محله كمحلهم، فيكثر الرواية فيزل فيها، أو يقول متعمدًا عليه ﷺ لنوال الدنيا» «المجروحين» (١/ ٣٦-٣٧).

وبنحوه جمع الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٦٣)، وابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (١١٥).

الثاني: ذهب أبو عبيد أن خطاب عمر رضي الله عنه إنما كان لقوم لم يكونوا أحصوا القرآن

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٩٧)، ومسلم (١٦٧٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٦٨٢)، وحسنه شيخنا رحمه الله في «الجامع الصحيح» (١/ ١٧٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٨٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه وأخرجه مسلم (٢٣٩٨) عن عائشة رضي الله عنها قال الحافظ في «فتح الباري» (٧/ ٥٠)، واختلف في تأويله فقيل ملهم قاله الأكثر قالوا المحدَّث بالفتح هو الرجل الصادق الظن... الخ.

فخشي عليهم الاشتغال بغيره إذ هو الأصل في كل علم. «جامع بيان العلم» (٢/ ١٠٠٤).

الثالث: وذهب ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٢/ ١٠٠٥): أن نهي عمر عن الإكثار وأمره بالإقلال في الحديث عن رسول الله ﷺ إنما كان خوفًا أن يكون مع الإكثار التحديث بما لم يتقنوا حفظه ولم يعوه قال: «لأن ضبط من قلت روايته أكثر من ضبط المستكثر وهو أبعد من السهو والغلط الذي لا يؤمن مع الإكثار، -قال:- ولو كره الرواية وذمها لنهىٰ عن الإقلال منها والإكثار» ثم ذكر عدة أدلة تأمر بتبليغ الشريعة ثم قال: «فكيف يتوهم أحد علىٰ عمر رضي الله عنه أن يأمر بخلاف ما أمر الله به؟!».

وهذا جمع قوي.

الرابع: جمع الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٦١) حيث قال: «فإن قال قائل: ما وجه إنكار عمر علىٰ الصحابة روايتهم عن رسول الله ﷺ وتشديده عليهم في ذلك؟ قيل له: إنما فعل ذلك عمر احتياطًا للدين وحسن نظر للمسلمين؛ لأنه خاف أن ينكلوا عن الأعمال، ويتكلوا علىٰ ظاهر الأخبار، وليس حكم جميع الأحاديث علىٰ ظاهرها، ولا كل من سمعها عرف فقهها، فقد يرد الحديث مجملًا ويستنبط معناه وتفسيره من غيره فخشي عمر أن يُحمَل حديثٌ علىٰ غير وجهه أو يؤخذ بظاهر لفظه والحكم بخلاف ما أخذ به» اهـ.

الخامس: أن مراد عمر رضي الله عنه الإقلال من الرواية للأحاديث التي لا تبحث في السنن والأحكام. «جامع بيان العلم» (٢/ ١٠٠٤)

قلت: ولما عُلِم من توقي عمر رضي الله عنه الشديد واحتياطه البالغ في الرواية عن رسول الله ﷺ خطب معاوية رضي الله عنه الناس علىٰ المنبر بدمشق فقال: «أيها الناس إياكم وأحاديث رسول الله ﷺ إلا حديثًا كان يذكر علىٰ عهد عمر رضي الله عنه فإن عمر كان يخيف الناس في الله

عز وجل». رواه مسلم (٢/ ٧١٨)

ومن بالغ احتياطه وعظيم تثبته وتوقيه ما جاء في «الصحيحين» من طلبه البينة من أبي موسىٰ ﷺ في روايته لقول النبي ﷺ: «إذا سلم أحدكم ثلاثًا فلم يجب فليرجع».

قال الإمام الذهبي في ترجمة عمر بن الخطاب ﷺ: «فما دار الفلك علىٰ مثل شكل عمر، وهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب، فروىٰ الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد أن أبا موسىٰ سلم علىٰ عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له فرجع، فأرسل عمر في إثره، فقال لم رجعت؟ فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سلم أحدكم ثلاثًا فلم يجب فليرجع» قال: لتأتيني علىٰ ذلك ببينة أو لأفعلن بك. فجاءنا أبو موسىٰ منتقعًا لونه، ونحن جلوس، فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا، وقال: فهل سمع أحد منكم؟ فقلنا: نعم كلنا سمعه فأرسلوا معه رجلًا منهم حتىٰ أتىٰ عمر فأخبره[1]. أحب عمر أن يتأكد عنده خبر أبي موسىٰ بقول صاحب آخر، ففي هذا دليل علىٰ أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوىٰ وأرجح مما انفرد به واحد، وفي ذلك حض علىٰ تكثير طرق الحديث لكي يرتقي عن درجة الظن إلىٰ درجة العلم، إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم ولا يكاد يجوز ذلك علىٰ ثقتين لم يخالفهما أحد، وقد كان عمر من وجله أن يخطئ الصاحب علىٰ رسول الله ﷺ يأمرهم أن يقلوا الرواية عن نبيهم ولئلا يتشاغل الناس بالأحاديث عن حفظ القرآن». ثم ساق الذهبي جملة من الآثار التي تدل علىٰ ذلك «تذكرة الحفاظ» (١/ ٦-٧).

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤٥)، ومسلم (٢١٥٣)، وأبوداود (٥١٨٠)، وجاء في رواية مسلم (٢١٥٤) أن عمر قال: «إنما سمعت شيئًا فأحببت أن أتثبت». قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٣٠): «قد جاء في بعض طرق الحديث أن عمر قال لأبي موسى: «أما إني لم أتهمك ولكني أردت أن لا يتجرأ الناس على حديث رسول الله ﷺ». اهـ المراد.

وقال الخطيب البغداي: «ولا فعل عمر ذلك لأنه كان يتهم أبا موسىٰ في روايته، لكن فعله علىٰ الوجه الذي بيناه من الاحتياط لحفظ السنن، والترهيب في الرواية والله أعلم». «شرف أصحاب الحديث» (١٦٤)

قال العلامة الألباني رحمه الله عقب ذكره لأثر عمر: «قلت: وهذا من كمال عقل عمر وعلمه وحرصه واحتياطه لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه رضي الله عنه مع ثقته بأبي موسىٰ وعدم إتهامه إياه أراد بما قال له أن يربي غيره من الناشئين في الإسلام أو الداخلين فيه حديثًا من العرب والعجم انظر كتاب «التمهيد» لابن عبدالبر (٣/ ١٩٨-٢٠١) فأين المسلمون اليوم من هذا الاحتياط العمري؟ إنهم يأخذون الحديث عن كل من هب ودب أو ألف وكتب، ولا يرجعون إلىٰ أهل العلم والمعرفة فيه كما يفعلون في العلوم الأخرىٰ، لا فرق في ذلك بين عامتهم وخاصتهم ولا بين مؤلفيهم ومرشديهم والله المستعان». «صحيح الأدب المفرد» (٤١٤).

وقال الإمام ابن حبان رحمه الله: «قد أخبر عمر بن الخطاب أنه لم يتهم أبا موسىٰ في روايته، وطلب البينة منه علىٰ ما أراد تكذيبًا له، وإنما كان يشدد فيه؛ لأن يعلم الناس أن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد فلا يجيء من بعدهم من يجترئ فيكذب عليه صلى الله عليه وسلم ويتقول عليه ما لم يقل حتىٰ يدخل بذلك في سخط الله عز وجل». «المجروحين» (١/ ٣٩).

٣- قال الإمام أحمد رحمه الله في «المسند» (١/ ٦٥): حدثنا إسحاق بن عيسىٰ حدثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال: سمعت عثمان بن عفان يقول: «ما يمنعني أن أحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أكون أوعىٰ أصحابه عنه، ولكني أشهد سمعته يقول: «من قال علي مالم أقل فليتبوأ مقعده من النار»».

إسناده حسن.

قال أبو نعيم الأصبهاني رحمه الله: «ففي امتناع عثمان من الاتساع في التحديث عنه مع إخباره عن نفسه أنه من وعاة أصحابه وحفاظهم: الدليل الكافي أن كل من أدىٰ عنه عليه السلام وبلغ غير ما قاله شيئًا لم يقله أنه داخل في جملة من شمله وعيده وتخويفه. جعلنا الله من المتحرين للصدق والمتحرزين من المساهلة في الرواية بكل ما يروىٰ عنه ولم يقله برحمته». «المستخرج علىٰ مسلم» (١/ ٤٤).

٤- قال الإمام الترمذي رحمه الله (٣٠٠٦): حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن عثمان بن المغيرة عن علي بن ربيعة عن أسماء بن الحكم الفزاري قال: سمعت عليًا يقول: «إني كنت رجلًا إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثًا نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني، وإذا حدثني رجل من أصحابه استحلفته فإذا حلف لي صدقته».

الحديث أخرجه ابن ماجه (١٣٩٥)، وأبوداود (١٥٢١)، وأحمد (١/ ٢) من طريق عثمان بن المغيرة به.

والحديث رجاله ثقات سوىٰ أسماء بن الحكم الفزاري، وأسماء روىٰ عنه اثنان ووثقه العجلي، وجهله البزار كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٣٦-١٣٧).

وقد أنكر البخاري علىٰ أسماء بن ربيعة هذا الحديث فقال في «التأريخ الكبير» (٢/ ٥٤): «لم يُرْوَ عنه إلا هذا الحديث، وحديث آخر لم يتابع عليه، وقد روىٰ أصحاب النبي ﷺ بعضهم عن بعض ولم يحلِّف بعضهم بعضًا».

قال المزي: «هذا لا يقدح في صحة الحديث؛ لأن المتابعة ليس شرطًا في صحة كل حديث صحيح، علىٰ أن له متابعًا» ثم ساق بعض المتابعات. فتعقبه الحافظ في «التهذيب» (١/ ١٣٦-١٣٧) بقوله: «قلت: والمتابعات التي ذكرها لا تشد هذا الحديث شيئًا؛ لأنها ضعيفة جدًا، ولعل البخاري إنما أراد بعدم المتابعة في الاستحلاف

والحديث الآخر الذي أشار إليه».

وقد حسن الحديث الترمذي وحسنه ابن عدي كما في «التهذيب» (١/ ١٣٧)، والإمام الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١١)، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب» (٦٨٠).

وعلىٰ فرض صحة الحديث فليس العمل بهذا الأثر علىٰ إطلاقه في كل راو من الرواة، وهاك أقوال أهل العلم في بيان معنىٰ هذا الأثر:

قال الإمام أحمد رحمه الله: «والاستحلاف لعله السكون والطمأنينة لقوله ﷺ: «**من حلف بالله فليصدق، ومن حلف له فليصدق**»». «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (٢٨) للزركشي رحمه الله.

وقال ابن الأثير رحمه الله: «ومما يحتاج إليه طالب الحديث أن يبحث عن أحوال شيخه الذي يأخذ عنه بعدما يتحقق إيمانه وحسن عقيدته، وأنه ليس بصاحب هوىٰ ولا بدعة يدعو الناس إليها -ثم ذكر أثر علي هذا ثم قال:- وعلىٰ ذلك كان أكثر الصحابة والتابعين وتابعي التابعين رحمة الله عليهم[1]، وإن في الاقتداء بهم أسوة حسنة». «جامع الأصول» (١/ ٧٧-٧٨).

وقال الإمام الذهبي رحمه الله **في ترجمة علي بن أبي طالب**: «وكان إمامًا عالمًا متحريًا بحيث أنه يستحلف من يحدثه بالحديث -ثم ساق هذا الأثر ثم قال:- وإسناده حسن». «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٠-١١).

وقال ابن الوزير رحمه الله: «والتحليف ليس يكون للمخبورين المأمونين، وإنما يكون

---

(١) أي في أصل التحري والتورع والاحتياط لا في التحليف لكل من حدثهم بشيء من حديث رسول الله ﷺ.

لمن يجهل حاله ويجب قبوله فيتقوىٰ عليه السلام[١] بيمينه طيبة لنفسه وزيادة في قوة ظنه، ولو كان المستحلف ممن يحرم قبوله لم يحل قبوله بعد يمينه». نقله عنه الصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ١٥١).

قلت: ففهم من كلام هؤلاء الأئمة علىٰ فرض صحة الأثر أن عليًا لم يكن يستحلف جميع من حدثه إذ الأصل في خبر العدل القبول له والتصديق دون أن يحلف علىٰ صحة خبره، وإنما كان يستحلف من شك في خبره تورعًا وتحريًا في حديث رسول الله ﷺ.

وعلىٰ كل فالأمر كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وأما صنيع علي رضي الله عنه في الاستحلاف فقد أنكر البخاري صحته، وعلىٰ تقدير ثبوته فهو مذهب تفرد به والحامل له علىٰ ذلك المبالغة في الاحتياط والله أعلم». «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١/ ٢٤٦-٢٤٧).

٥- قال الحاكم رحمه الله في «معرفة علوم الحديث» (١١٠-١١١): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: ثنا العباس بن محمد الدوري قال: حدثنا سعيد بن محمد الجرمي قال: ثنا معن بن عيسىٰ قال: حدثتني عبيدة بنت نابل عن عائشة بنت سعد عن أبيها أنه قال: «ما يمنعني من الحديث عن رسول الله ﷺ أن لا أكون أكثر أصحابه عنه حديثًا، ولكني أكره أن يتقوَّلوا عليَّ[٢]».

قال الحاكم: «هذه التقية التي ذكرناها عن الصحابة والتابعين وأتباعهم كل ذلك ليميزوا بين الصحيح والسقيم فيسلموا من التحديث».

٦- قال الإمام مسلم رحمه الله في «المقدمة» (١/ ٦٦): وحدثني زهير بن حرب حدثنا

---

(١) تخصيص علي رضي الله عنه بهذه اللفظة دون سائر الصحابة ليس عليه دليل كما نبه عليه شيخ الإسلام ابن تيمية وشيخنا مقبل رحمهما الله.

(٢) الأثر لم يثبت ففي سنده عبيدة بنت نابل روى عنها أربعة وذكرها ابن حبان في الثقات كما في «التهذيب» (٤/ ٦٨٢) فهي مجهولة حال وقال الحافظ في «التقريب»: مقبولة.

إسماعيل -يعني ابن علية- عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك أنه قال: «إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثًا كثيرًا أن رسول الله ﷺ قال: «من تعمَّد عليَّ كذبًا فليتبوأ مقعده من النار»».

قلت: وسنده صحيح

وقال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٧٥٤): حدثنا معاذ بن معاذ عن ابن عون عن محمد بن سيرين قال: كان أنس بن مالك إذا حدث عن رسول الله ﷺ قال: «أو كما قال رسول الله ﷺ».

الأثر أخرجه ابن ماجه (٢٤) باب: التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ، والدارمي في «مسنده» (٢٨٤)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٧٣٦) من طريق عبدالله بن عون به. وإسناده صحيح.

٧- وقال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: «صاحب رسول الله ﷺ وخادمه وأحد السابقين الأولين ومن كبار البدريين ومن نبلاء الفقهاء والمقرئين، كان ممن يتحرىٰ في الأداء ويشدد في الرواية ويزجر تلامذته عن التهاون في ضبط الألفاظ.

شريك عن أبي العميس عن مسلم البطين عن أبي عمرو الشيباني قال: كنت أجلس إلىٰ ابن مسعود حولًا لا يقول قال رسول الله ﷺ فإذا قال: قال رسول الله ﷺ استقلته الرعدة وقال: «هكذا أو نحو ذا أو قريب من ذا»[1].

يونس عن ابن شهاب عن عبيدالله بن عبدالله أن عبدالله بن مسعود قال: «ما أنت

---

(١) أخرجه بنحو هذا اللفظ الدارمي في «مسنده» (٢٨٩)، وأحمد في «المسند» (٤٠١٦) بإسناد صحيح.

بمحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة»[١].

أبو الأحوص عن عبدالله قال: «كفىٰ بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع»[٢]. «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٤-١٥)

٨- قال الإمام الدارمي رحمه الله في «مسنده» (٢٨١): أخبرنا أسد بن موسىٰ حدثنا شعبة حدثنا عبدالله بن أبي السفر عن الشعبي قال: «جالست ابن عمر سنة فلم أسمعه يذكر حديثًا عن رسول الله ﷺ».

أخرجه ابن ماجه في «المقدمة» (٢٦) باب: التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» رقم (٧٣٩) من طرق عن شعبة به. وإسناده صحيح.

وقال الإمام مسلم رحمه الله في كتابه «التمييز» (١٧٤): حدثنا الحلواني حدثنا محمد بن بشر ثنا خالد بن سعيد الثقة المأمون الصدوق عن أبيه قال: «ما رأيت أحدًا كان أشد اتقاء للحديث من ابن عمر».

٩- قال ابن قتيبة رحمه الله في «تأويل مختلف الحديث» (١١٥). ت: الهلالي: «وكان كثير من جلة الصحابة، وأهل الخاصة برسول الله ﷺ كأبي بكر والزبير وأبي عبيدة والعباس بن عبدالمطلب يُقِلُّون الرواية عنه، بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئًا كسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة».

١٠- قال الإمام الدارمي رحمه الله (٢٨٦): حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن يحيىٰ بن سعيد قال: حدثني السائب بن يزيد قال: «خرجت مع سعد رضي الله عنه إلىٰ

(١) أخرجه مسلم في «المقدمة» (١٤) من طريق ابن شهاب عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة عن ابن مسعود رضي الله عنه به وعبيدالله لم يسمع من ابن مسعود فالسَّند ضعيف.

(٢) أخرجه مسلم في «المقدمة» (١١) من طريق سفيان عن أبي اسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود به وإسناده صحيح.

مكة فما سمعته يحدث حديثًا عن رسول الله ﷺ حتىٰ رجعنا إلىٰ المدينة».

الأثر أخرجه ابن ماجه (٢٩) باب: التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ، وابن أبي شيبة (٨/ ٧٥٥) من طريق حماد بن زيد به. وإسناده صحيح.

١٠- قال ابن ماجه (٢٥) باب: التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبدالرحمن بن مهدي حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبدالرحمن بن أبي ليلىٰ قال: قلنا لزيد بن أرقم حَدِّثنا عن رسول الله ﷺ قال: «كبرنا ونسينا والحديث شديد».

الأثر أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٦٧٦)، وأحمد (٤/ ٣٧٠)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٧٣٦) من طريق شعبة عن عمرو بن مرة به. وإسناده صحيح.

١١- قال الدارمي رحمه الله (٢٧٤): أخبرنا أبو النعمان حدثنا ثابت بن يزيد حدثنا عاصم قال سألت الشعبي عن حديث فحدثنيه، فقلت: إنه يرفع إلىٰ النبي ﷺ، فقال: «لا، علىٰ من دون النبي ﷺ أحب إلينا، فإن كان فيه زيادة أو نقصان كان علىٰ من دون النبي ﷺ».

هذا إسناد صحيح، وأخرجه ابن أبي شيبة (٨/ ٧٥٤).

١٢- قال الإمام الشافعي رحمه الله في «الرسالة» (٣٩٧): حدثنا عمرو بن أبي سلمة عن عبدالعزيز بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه قالت: قلت لأبي قتادة: مالك لا تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث الناس عنه؟ قالت: فقال أبو قتادة: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كذب علي فليتمس لجنبه مضجعًا من النار» فجعل رسول الله يقول ذلك، ويمسح الأرض بيده».

الحديث بهذا السند ضعيف فأسيد بن أبي أسيد مجهول حال، وأمه مجهولة والله أعلم.

وقد صح الحديث بمعناه دون مخاطبة أم أسيد لأبي قتادة عند الدارمي وغيره عن أبي قتادة وبدون زيادة: ويمسح الأرض بيده.



التحري في الرواية دليل على الإمامة والتقوى والورع ومرسل صاحبه إذا اعتضد دل ذلك على صحة مخرج حديثه وإن لم يكن بمنزلة الصحيح لذاته

١ - قال العقيلي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضعفاء الكبير» (١/ ٩): حدثنا عبدالله قال: حدثني أبو بكر بن خلاد قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: «لا يكون إمامًا من يحدث بكل ما سمع ولا يكون إمامًا من يحدث عن كل أحد».

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦): نا أحمد بن سنان قال: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: «لا يكون إمامًا أبدًا رجل يحدث عن كل أحد». وأخرجه الخطيب في «الجامع» (٢/ ٩٠). من طريق أحمد بن سنان به.

قال ابن أبي خيثمة رَحِمَهُ اللَّهُ في «تأريخه» (٣١٦): أنا أيوب بن المتوكل عن عبدالرحمن بن مهدي قال: «لا يكون إمامًا في العلم من أخذ بالشاذ من العلم، ولا يكون إمامًا في العلم من روىٰ عن كل أحد، ولا يكون إمامًا في العلم من روىٰ كل ما سمع، قال: والحفظ: الإتقان». وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٤)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٢٠٦).

٢- قال أبو حاتم في يحيىٰ بن أبي كثير: «إمام لا يحدث إلا عن ثقة». «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٨٣).

٣- قال معاذ بن معاذ قلت لشعبة: حدثني بحديث حكيم بن جبير. قال: «أخاف النار».

أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٢) قال ابن أبي حاتم: «فقد دل أن كلام شعبة في الرجال حسبة يتدين به، وأن صورته عنده صورة من لا يسع قبول

خبره ولا حمل العلم عنه فيلحق برسول الله ﷺ ما لم يقله».

٤- قال ابن أبي حاتم: نا أبي نا عمرو بن علي سألت عبدالرحمن بن مهدي عن حديث لعبدالكريم المعلم -هو: ابن أبي المخارق- فقال: «دعه» فلما قام ظننت أنه يحدثني، فسألته فيما بيني وبينه فقال: «أين التقوىٰ؟». «الجرح والتعديل» (١/ ٢٢)، و«الأسامي والكنىٰ» لأبي أحمد الحاكم (١/ ٣٤٠-٣٤١).

٥- قال الدارقطني في الإمام النسائي: «لم يكن في الورع مثله، لم يحدث بحديث ابن لهيعة وكان عنده عاليًا عن قتيبة». «سؤالات السهمي للدارقطني» (١١١).

٦- قال الحافظ في ترجمة عبيدالله بن عمرو الأسدي من «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٤): وقال علي بن معبد: قيل لعبيدالله بن عمرو: بلغني أن عندك من حديث ابن عقيل كثيرًا لم تحدث عنه لم هل ألقيته؟ قال: «لأن ألقيه أحب إلي من أن يُلْقِيَني الله»، قال: وزعم أنه سمع بعض ذلك الكتاب مع رجل لم يثق به.

ومع كون التحري في الرواية دليل علىٰ الإمامة والتقوىٰ والورع، فليس معنىٰ ذلك أن من كانت فيه هذه الخصلة يصير في المرتبة الأولىٰ من مراتب التعديل التي لا يكتفي في أصحابها بكلمة «ثقة» كما زعمه أبو الحسن المأربي في «شفاء العليل» (٢٩) حيث إن التحري أمر يشترك فيه الثقة وغيره ممن هو أرفع منه، وإن كان الثقة الموصوف بالتحري أرفع شأنًا من الثقة الذي يروي عمن هب ودب، فمراتب الثقة تتفاوت، فقد وُصِف إبراهيم بن يزيد النخعي أنه لا يروي إلا عن ثقة، ومع هذا لم يزد الحافظ علىٰ تعديله في «التقريب» بقوله: «ثقة»، وهكذا وُصِف بهذا القاسم بن عبيد الله العمري كما سيأتي في ترجمته في فصل: «المتقين» إن شاء الله، ومع هذا لم يزد الحافظ في «التقريب» علىٰ قوله فيه: «ثقة».

وهكذا قال الإمام أحمد في الهيثم بن جميل: «إنه لا يكتب إلا عن الثقات» كما في «تأريخ بغداد» (١٣/ ٧٠)، ومع هذا لم يزد أن عدله مرة أخرىٰ بقوله: «ثقة». «العلل» لعبدالله بن أحمد (٥٦٢٩).

وهكذا قال أبوداود في محمد جحادة الأودي: «كان لا يأخذ عن كل أحد». «سؤالات الآجري» (١/ ٢٠٢)، ولم يزد الحافظ في «التقريب» علىٰ وصفه بكونه ثقة.

والغالب بل الأصل فيمن وصف بهذا الوصف أو عرف عنه أو شرطه علىٰ نفسه: الثقة والعدالة، ولم أجد فيهم متروكًا أو ضعيفًا عدا يحيىٰ بن عبدالحميد الحماني فإنه تالف كما في ترجمته من فصل: «الانتقاء».

وعلىٰ العكس من ذلك فالكثير ممن يروي عمن هب ودب ضعفاء ومتروكون وفيهم الكذاب والقليل منهم من جمع بين العدالة والضبط، وليس معنىٰ ذلك أنه يلزم من كون بعض الرواة لا يتحرز في الأخذ بل يروي عمن دب ودرج أنه لا يكون إمامًا أو يوصف بعدم التقوىٰ والورع، فللأئمة أغراض في الرواية عن الضعفاء سيأتي لها فصل مستقل إن شاء الله.

وهذا الإمام سفيان الثوري والإمام الحسن البصري والإمام عطاء بن أبي رباح المكي والإمام يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد والإمام ابن جريج المكي والإمام محمد بن إسماعيل بن أبي فديك المدني والإمام أبو إسحاق السبيعي والإمام عبدالله بن سعيد الأشج والإمام أبو سعد السمعاني كل هؤلاء وصفوا بالرواية عمن هب ودب، ومع هذا فقد أجمعت الأمة علىٰ إمامتهم وورعهم وتقواهم رحمهم الله ورضي الله عنهم.

وأما كون مرسل من ينتقي إذا اعتضد بمجيئه من وجه آخر يكون ذلك دليلًا علىٰ صحة مخرج حديثه وإن لم يكن بمنزلة الصحيح لذاته؛ فقد نص علىٰ ذلك الإمام

الشافعي رحمه الله في «الرسالة» حيث اشترط في المرسِل -بكسر السين- حتىٰ يُعرف بذلك صحة مخرج حديثه حديثه إذا اعتضد بمنزلة الصحيح لذاته: أن يكون من كبار التابعين، وأن لا يكون ممن يخالف الحفاظ فيما أسندوه من الحديث، وأن يكون إذا سمىٰ من روىٰ عنه لم يسم مجهولًا ولا مرغوبًا عن الرواية عنه[١] قال الإمام الشافعي: «فيستدل بذلك علىٰ صحته فيما روىٰ عنه» وذكر الشرط الثاني ثم قال: «كانت في هذه دلائل علىٰ صحة مخرج حديثه» ثم نبه أنه وإن بلغ هذه الرتبة إلا أنه ليس كالمتصل فقال: «وإذا وجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت أحببنا أن نقبل مرسله، ولا نستطيع أن نقول: إن الحجة تثبت به ثبوتها بالمؤتصل». «الرسالة» (٤٦١-٤٦٤)، ونقله عنه الحافظ البيهقي في مقدمة «دلائل النبوة» (١/ ٣٩) مقرًا له.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: «وحديث أبي قتادة هذا قال أبوداود: «هو مرسل[٢] لأن أبا الخليل لم يسمع من أبي قتادة»، والمرسل إذا اتصل به عمل وعضده قياس أو قول صحابي أو كان مرسله معروفًا باختيار الشيوخ ورغبته عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين ونحو ذلك مما يقتضي قوته عمل به، وأيضًا فقد عضده شواهد أخر». «زاد المعاد» (١/ ٣٧٩) بواسطة «دلائل الإستشهاد» (٢٨) لأخينا الفاضل: حسن المروعي حفظه الله.

هل الأصل في الرواة الانتقاء أم عدمه؟

الأصل في الراوي: أن لا يوصف بالانتقاء، ولا بالرواية عمن هب ودب، إلا

---

(١) عبر الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٠٢) عن هذا الشرط بقوله: «أن لا يعرف له رواية عن غير مقبول الرواية من مجهول أو مجروح».

(٢) إطلاق المرسل على المنقطع كثير في كلامهم وهو سائغ في اللغة كما في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٣٨)

بقرينة تدل علىٰ ذلك؛ إذ الرواية عن الضعفاء كان أمرًا مشهورًا عندهم، والمتحرزون فيهم قليل، ومع ذلك لم يسلموا من الرواية عن بعض الضعفاء.

قال القاضي أبوبكر بن الباقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «من المعلوم المشاهد: أن المحدثين لم يتطابقوا علىٰ أن لا يحدثوا إلا عن عدل، بل نجد الكثير منهم يحدثون عن رجال فإذا سئل الواحد منهم عن ذلك الرجل قال: «لا أعرفه، هل هو ثقة أم لا؟» بل ربما جزم بكذبه كما قال الشعبي: «حدثني الحارث الأعور وكان كذابًا»». «جامع التحصيل» للعلائي (٦٣)، و«النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢/ ٥٤٩-٥٥٠).

وقال العلامة صلاح الدين خليل العلائي رَحِمَهُ اللَّهُ: «والراوي لا يجب عليه أن لا يروي إلا عن ثقة، بل أطبق الرواة في كل عصر عن الرواية عن الضعفاء، فتارة يبينون حال الضعيف عند الرواية كما قال الشعبي: «حدثني الحارث الأعور وكان كذابًا»، والغالب أنهم يكتفون بما يعرفه أهل الفن من حاله». «جامع التحصيل» (٨١)

وقد قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في كتابه «التمييز» (١٧٩): «وقد ذكرنا من مذاهب أهل العلم وأقاويلهم في درجات الحفاظ من وعاة العلم ونقال الأخبار والسنن والآثار: ما يستدل به ذو اللب علىٰ تفاوت أحوالهم ومنازلهم في الحفظ وبأسبابه، فيعلم أن منهم المتوقي المتقن لما حصل من علم وما أدىٰ منه إلىٰ غيره، وإن منهم من هو دونه في رداءة الحفظ والتساهل فيه، وإن منهم المتوهم فيه غير المتقن»اهـ المراد.

وقال الحافظ ابن عبدالبر في بيان العلة في رد المرسل: «وحجتهم في رد المراسيل: ما أجمع عليه العلماء من الحاجة الماسة إلىٰ عدالة المخبِر، وأنه لابد من علم ذلك، فإذا حكىٰ التابعي عمن لم يلقه لم يكن بد من معرفة الواسطة؛ إذ صح أن التابعين أو كثيرًا منهم رووا عن الضعيف وغير الضعيف، فهذه النكتة عندهم في رد المرسل». «التمهيد» (١/ ٦).

من طرق معرفة المنتقين

هناك عدة علامات وقرائن من خلالها يعرف الراوي بالانتقاء والتحرز في الرواية والتحري فيها من أهمها:

الأولىٰ: وهي أعلاها تصريحه بذلك عن نفسه.

كما صرح بذلك بقي بن مخلد حيث قال: «كل من رويت عنه فهو ثقة». «النكت علىٰ ابن الصلاح» للزركشي (٣/ ٣٧٢).

ومثله قول أبي داود حين سئل عن سوار بن سهل فقال: «لو لم أثق به ما رويت عنه». «سؤالات الآجري» (٢/ ٨٠).

وهذه أقصىٰ الدرجات كما قاله ابن دقيق العيد رحمه الله. «البحر المحيط» (٤/ ٢٩٠).

الثانية: تصريح أحد الأئمة بذلك عنه، ويتلخص ذلك في عدة ألفاظ:

أ- قولهم: «فلان لا يحدث إلا عن ثقة».

وهذا كقول الإمام أحمد في محمد بن الوليد: «لا يأخذ إلا عن الثقات». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧٢٤).

ومثله قول أبي داود: «شيوخ حريز كلهم ثقات». «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/ ٢٤٨).

ومثله قول ابن عبدالهادي في مرثد اليزني أبي الخير: «لا يروي إلا عن ثقة». «تنقيح التحقيق» (٣/ ٢٨٤).

ب - قولهم: «فلان نقي الحديث» أو: «نظيف الأجزاء».

وهذا كقول العجلي في القطان: «نقي الحديث، وكان لا يحدث إلا عن ثقة». «ثقاته» (٢/ ٣٥٣).

وقول الإمام أحمد في يحيىٰ بن أبي كثير: «بخ بخ نقي الحديث جدًا». «سؤالات أبي داود» (٤٤٦).

وقول أبي حاتم في وهيب بن خالد: «ما أنقىٰ حديث وهيب، لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء». «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٥).

وقوله في مالك: «نقي الرجال نقي الحديث». (٨/ ٢٠٦).

ومثله قول الذهبي: «شيوخ شعبة نقاوة إلا النادر منهم». «الميزان» (٣/ ٦١٣).

وقوله: «شعبة منق للرجال». «الميزان» (٤/ ٥١٤).

وقول الدارقطني في إسماعيل بن إبراهيم الأسدي: «أحاديثه صحاح نقية». «سؤالات الحاكم للدارقطني» (١٨٣) رقم (٢٧٧).

ومثله قول الذهبي في شيخه أحمد الحلبي: «نظيف الأجزاء». «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٨٠).

ج- قولهم: «فلان شديد الإتقاء أو التوقي».

وهذا كقول شعبة لإسحاق بن إبراهيم بن حبيب الشهيد: «ما كان أبوك بأقلهم حديثًا ولكنه كان شديد الإتقاء». «الثقات» لابن شاهين (٩٨).

ومنه وصف الدارقطني رحمه الله لجمع من الرواة بالتوقي في أداء الرواية. كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩) للسيوطي رحمه الله.

وقول ابن عدي في موسىٰ بن هارون الحمال: «كان عالمًا بعلل الحديث متوقيًا، وكان لا يحدث إلا عن ثقة». «الكامل» (١/ ١٣٧).

د- قولهم: «كان فلان شديد الأخذ».

وهذا كقول ابن معين لجعفر بن محمد الطيالسي: «لو أدركت زيد بن الحباب وأبا أحمد

الزبيري لم تكتب عنهم يعني: في شدة أخذه عن الشيوخ». «تأريخ بغداد» (٧/ ١٨٨).

ووصفه الخطيب أنه صعب الأخذ.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وصحح ابن عبدالبر مراسيل محمد بن سيرين قال: لأنه كان يتشدد في الأخذ ولا يروي إلا عن ثقة». «النكت» (٢/ ٥٥٧).

وقال ابن شاهين في يحيىٰ القطان: «كان شديد الأخذ». «ذكر من اختلف العلماء فيه» (٩١).

هـ- قولهم: «فلان ما كنا نقول له عمن؟».

وهذا كقول ابن عيينة: «ما رأيت أجدر أن يقول: قال رسول الله ﷺ ولا يسأل عمن هو من ابن المنكدر».

قال الحافظ ابن حجر: «قلت لتحريه». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧١٠).

يدل علىٰ صحة ما فهمه الحافظ قول يزيد بن أبي مالك: كنت عند سعيد بن المسيب فحدثني بحديث فقلت له من حدثك يا أبا محمد بهذا؟ قال: «يا أخا أهل الشام خذ ولا تسأل فإنا لا نأخذ إلا عن الثقات». «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٥)، وقول ابن سيرين: «كانوا لا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلىٰ أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلىٰ أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم». «مقدمة مسلم» (١/ ٤٤١).

ففي هذين الأثرين دليل أن علة قولهم: «لا يُسأل عمن أخذ حديثه» أو: «ما كنا نقوله له عمن» هي كونه لا يأخذ إلا عن الثقات، فعلىٰ هذا فالتفسير الصحيح لقول الأوزاعي في حسان ابن عطية ما كنا نقول له عمن؟ يعني لتحريه وتوقيه كما ذكر هذا التفسير شيخنا العلامة مقبل الوادعي رحمه الله في «المقترح» (٥٦)، وهو منقول في ترجمته

من هذه الرسالة بفضل الله تعالىٰ.

يدل علىٰ ذلك ما أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٩٩)، ومن طريقه ابن عساكر في «تأريخ دمشق» (٣٥/ ١٨٦) من طريق ضمام بن إسماعيل عن الأوزاعي أنه كان إذا حدث فقيل له عمن سمعته؟ قال: «ليس لك إنما حملته لنفسي عمن أثق به».

و- قولهم: «روىٰ عنه فلان مع شدة استقصائه».

وهذا كقول ابن عدي في أحمد بن صالح: «حدث عنه البخاري مع شدة استقصائه». «الكامل» (١/ ١٨٧)، وقول البيهقي: «لا نعلم من حملة الحديث وحفاظهم من استقصىٰ في انتقاء الرواة ما استقصىٰ محمد بن إسماعيل رَحِمَهُ اللهُ». «معرفة السنن والآثار» (٣/ ٢١٧).

ز- قولهم: «فلان لا يأخذ عن كل أحد».

وهذا كقول أبي داود في محمد بن جحادة: «كان لا يأخذ عن كل أحد». «سؤالات الآجري» (١/ ٢٠٢) (١٧٣).

ح- قولهم: «فلان كان يتفقد الرجال».

وهذا كقول أبي داود: «كان محمد صبح يتفقد الرجال، ولم يكتب عن أبي كريب لحال المحنة، ولم يحدث عن سعدويه ولا عن أبي نصر التمار». «سؤالات الآجري» (٢/ ٢٥٣) (١٧٥٨).

ومنه قول الإمام أحمد في القطان: «ما كان أضبطه وأشد تفقده كان محدثًا». «تأريخ بغداد» (١٤/ ١٤٠).

ط - قولهم: «فلان كان من المتشددين».

وهذا كقول أبي زرعة في فضيل بن سليمان: «روىٰ عنه علي بن المديني وكان من

المتشددين». «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٣).

وهذه الكلمة ليست علىٰ إطلاقها بل تفهم بحسب السياق. وراجع ما في ترجمة ابن المديني من فصل: «المنتقين» من هذه الرسالة.

ي- قولهم: «فلان يتحرىٰ في شيوخه».

وهذا كقول السخاوي رحمه الله: «المرسل مراتب: أعلاها: ما أرسله صحابي ثبت سماعه، ثم صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه، ثم المخضرم، ثم المتقن كسعيد بن المسيب، ويليها من كان يتحرىٰ في شيوخه كالشعبي ومجاهد، ودونها مراسيل من يأخذ عن كل أحد كالحسن». «فتح المغيث» (١/ ١٨١).

وقول الحافظ ابن رجب بعد أن ساق عددًا ممن يروي عن كل ضرب: «وأما مجاهد وطاووس وسعيد بن المسيب ومالك فأكثر تحريًا وانتقادًا لمن يروون عنه». «شرح علل الترمذي» (١/ ٢٨١).

ك- قولهم: «إذا روىٰ فلان عن فلان فهو ثقة أو حجة» أو ما شابه ذلك.

وهذا كقول أبي حاتم في سليمان بن حرب: «إذا روىٰ عن شيخ فاعلم أنه ثقة». «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٥٥)

وقال أحمد: «إذا روىٰ الحديث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة». «تأريخ بغداد» (١٠/ ٢٤٣).

ومنه قول أحمد بن صالح: «إذا رأيت بكير بن عبدالله روىٰ عن رجل فلا تسأل عنه فهو الثقة الذي لا شك فيه». «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٤٨).

قال العلامة المعلمي رحمه الله: «وهذه العبارة تحتمل وجهين:

الأول: أن يكون المراد بقوله: «فلا تسأل عنه» أي: عن ذلك المروي، أي: لا

تلتمس لبكير متابعًا فإنه - أي بكيرًا - الثقة الذي لاشك فيه، ولا يحتاج إلىٰ متابع.

الوجه الثاني: أن يكون المراد فلا تسأل عن ذلك الرجل فإنه الثقة. أي: أن بكيرًا لا يروي إلا عن ثقة فلا شك فيه، والله أعلم». «التنكيل» (٢/ ١٢٣).

قلت: والوجه الثاني أظهر، والله أعلم.

الثالثة: بالتتبع والاستقراء لحاله.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله: «نعم هاهنا أمر آخر وهو النظر في الطريق التي منها يعرف كونه لا يروي إلا عن عدل، فإن كان ذلك بتصريحه فهو أقصىٰ الدرجات، وإن كان ذلك باعتبارنا بحاله في الرواية ونظرنا إلىٰ أنه لم يروه من عرفناه إلا عن عدل، فهذا دون الدرجة الأولىٰ». «البحر المحيط» (٤/ ٢٩٠).

وقال ابن القطان رحمه الله: «فإن قيل: فإن أبا داود لا يروي إلا عن ثقة، قيل: هذا لم نجده عنه نصًا، وإنما وجدنا عنه توقيًا في الأخذ يوهم ذلك مثل ما ذكر أبو أحمد عنه من امتناعه عن الرواية عن أبي الأشعث أحمد بن المقدام العجلي شيخ البخاري لما احتال بحيلة كان فيها قطع جلوس المجان الذين كانوا يعبثون بالمارة بأن يصروا صرر الدراهم ويبثوها في الطريق فإذا تطأطأ لها أحد صاحوا ضعها ليخجل الرجل، فعلَّم أبو الأشعث المارة بالبصرة أن يتخذوا صرر الزجاج فإذا صاحوا بكم وضعتهم صرر الزجاج بدلًا من صررهم[1]، فامتنع أبوداود من الرواية عنه لما كان من تسامحه في ذلك فعد هذا منه غاية في انتقاء الرجال والتوقي في الأخذ وهذا غير كافي في المقصود[2]».

---

(١) القصة أخرجها ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٨٣)، والخطيب في «تأريخ بغداد» (٥/ ١٦٥)، وسندها صحيح.

(٢) قد جاء ذلك عن أبي داود صريحًا من قوله حيث سئل عن سوار بن سهل فقال: «لو لم أثق به ما رويت عنه». «سؤالات الآجري» (٢/ ٨٠).

«بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٩-٤٠) رقم (٢٢٧٩).

وقال الطوفي في «مختصره»: «والحق أنه إن عرف من مذهبه أو عادته أو صريح قوله أنه لا يرىٰ الرواية ولا يروي إلا عن عدل كان تعديلًا وإلا فلا ؛إذ قد يروي الشخص عمن لو سئل عنه لسكت». «التحبير شرح التحرير» (٤/ ١٩٤٢) للمرداوي.

وهذا كقول الحاكم في زائدة بن قدامة: «قد عُرِف من مذهب زائدة أنه لا يحدث إلا عن الثقات». «مستدرك الحاكم» (٢/ ٤٨٢).

الرابعة: أن يأمر غيره أن لا يأخذ إلا عن الثقات.

وبهذا استدل العلامة المحقق عبد الرحمن المعلمي رحمه الله علىٰ انتقاء عبدالله بن أحمد حيث قال: «وفي «تعجيل المنفعة» ما حاصله: أن عبدالله بن أحمد كان لا يكتب في حياة أبيه إلا عمن أذن له أبوه، وكان أبوه لا يأذن له بالكتابة إلا عن الثقات، ولم يكن أحمد ليترخص لنفسه ويشدد علىٰ ابنه». «التنكيل» (١/ ٤٢٩).

الخامسة: كون الراوي لا يروي إلا عمن أذن له أحد الأئمة المتقين بالرواية عنه وبهذا استدل الحافظ ابن حجر رحمه الله علىٰ انتقاء عبدالله بن أحمد حيث إنه كان لا يروي إلا عمن أذن له أبوه في الرواية عنه. راجع مافي ترجمة عبدالله بن أحمد من هذه الرسالة.

وبه يُستدل علىٰ انتقاء الوليد بن مسلم فيما أسنده، حيث إنه كان لا يسمع إلا ممن أذن له الأوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز بالسَّماع منه. كما في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٩٢).

السادسة: أن ينكروا عليه حديثًا حدث به عن أحد شيوخه فيتركه.

وهذا كما أنكروا علىٰ أبي إسحاق الفراء حديثًا كان عنده بخط ابن إدريس فتركه. «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/ ١٨٨) رقم (١٣٩).

قال الحافظ ابن حجر: «وهذا يدل علىٰ شدة توقيه». «تهذيب التهذيب» (١/ ٩٠).

ومثله قول إبراهيم بن سفيان: «صار مسلم إلىٰ قطن بن إبراهيم وكتب عنه جملة حتىٰ حدث بحديث إبراهيم بن طهمان عن أيوب وطالبوه بالأصل فأخرجه وقد كتب علىٰ الحاشية فتركه مسلم». «تأريخ بغداد» (٢/ ٤٧٧). فهذا يدل علىٰ شدة توقيه،

السابعة: أن ينكر أحد الائمة علىٰ آخر بشدة روايته عن بعض الضعفاء ويتعجب من ذلك.

فقد ذكر العلامة المحقق عبدالرحمن المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ إنكار الإمام ابن معين علىٰ الإمام أحمد روايته عن عامر بن صالح الزبيري ثم قال: «وهذا يدل أوضح دلالة علىٰ أن ابن معين يعرف من أحمد أنه لايروي إلا عن ثقة». «التنكيل» (١/ ٤٣٠).

وبهذه القرينة استدللت علىٰ أن ابن المبارك والمعافىٰ لا يرويان إلا عن ثقة بدليل تَعَجُّب ابن عمار منهما حيث رويا عن حماد بن عمرو النصيبي كما في «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٩٨)؛ إذ لو كان من عادتهما الرواية عمن هب ودب لما تعجب ابن عمار من روايتهما عن هذا المتروك، والله أعلم.

الثامنة: تركه الرواية عن راوٍ سمع منه كثيرًا لضعفه عنده.

فهذا دليل علىٰ الورع والتحري والإمامة والتقوىٰ حيث إن حب الاستكثار من الرواية والشيوخ أمر مرغوب جدًا عند المحدثين، فقهره لنفسه في ترك الرواية عمن سمع منه وأكثر عنه لضعفه عنده دليل علىٰ ورعه وتحرزه.

ومن ذلك قول ذؤيب بن عمامة السهمي سمعت ابن عيينة يقول: «سمعت من أبي صالح مولىٰ التوأمة هكذا وهكذا وأشار بيده كثرة سمعت منه ولعابه يسيل، فقال عبدالرحمن ابن أبي حاتم: «فلا نعلمه روىٰ عنه شيئًا كان منتقدًا للرواة». «سير النبلاء» (٨/ ٤٦٢).

ومنه قول الدارقطني في الإمام النسائي: «لم يكن في الورع مثله لم يحدث بحديث

ابن لهيعة وكان عاليًا عنده عن قتيبة». «سؤالات السهمي» (١١١).

وراجع فصل: «التحري دليل علىٰ الورع والإمامة»، ففيه مزيد من الأمثلة والحمد لله.

❋ ❋ ❋

وجه إدخال من التزم في كتابه الصحة في المنتقين

قد أدخلت ولله الحمد والمنة في فصل من وصفوا بالانتقاء، من اشترط الصحة في كتابه حيث وإن تصحيح الحديث فرع عن توثيق رجاله كما هو معلوم.

ومرادي بمن اشترط الصحة في كتابه من كان منهم من ذوي الأسانيد في عصر الرواية كالشيخين والمقدسي وابن حبان وابن خزيمة وابن السكن والحاكم.

فلا أذكر من اشترط في كتبه أو في بعض كتبه الصحة من المتأخرين عن عصر الرواية كالحافظ ابن حجر في كتابه «فتح الباري» حيث اشترط أن لا يورد في كتابه إلا حديثًا بشرط الصحة أو الحسن كما في «هدي الساري».

وهكذا الإمام النووي في كتابه «رياض الصالحين» حيث قال: وألتزم أن لا أذكر إلا حديثًا صحيحًا من الواضحات. مقدمة «رياض الصالحين» (١٠).

وهكذا ابن دقيق العيد في كتابه «الإلمام بأحاديث الأحكام» حيث اشترط علىٰ نفسه أن لا يورد فيه إلا حديثًا صحيحًا علىٰ طريقة أهل الحديث الحفاظ أو أئمة الفقه النظار. «الإلمام» (٢).

وهكذا من المعاصرين العلامة الألباني رحمه الله والعلامة الوادعي رحمه الله حيث اشترطا أن لا يحتجا إلا بحديث صحيح سواء كان ذلك في تصانيفهم أو أشرطتهم المسموعة.

ووجه إدخالي من تقدم ذكرهم في المنتقين هو أن تصحيح الحديث فرع عن توثيق رجاله؛ حيث وإن الحديث لا يسمىٰ صحيحًا إلا بتوفر شروطه الخمسة، التي منها: عدالة الرواة وضبطهم، قال الإمام الذهبي في ترجمة أبي عمير بن أنس: «صحح حديثه ابن المنذر وابن حزم وغيرهما وذلك توثيق له والله أعلم». «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٥٨)، ووثقه الحافظ في «التقريب».

وذكر ابن الملقن تصحيح جمع من أئمة الحديث حديثًا لرواة جهلهم ابن القطان ثم قال: «وأما قوله -يعني ابن القطان -: «إن الخمسة الذين رووه عن أبي سعيد كلهم مجاهيل» ففيه نظر؛ لأن تصحيح الأول لهذا الحديث توثيق منهم له إذ لا يُظَن بمن دونهم الإقدام علىٰ تصحيح ما رجاله مجاهيل؛ لأنه تدليس في الرواية وغش وهم براء من ذلك». «البدر المنير» (٢/ ٥٩-٦٠)، و«زوائد رجال ابن حبان» (١/ ١٦١).

وذكر ابن القطان تصحيح الترمذي حديثًا من طريق سعد بن إسحاق عن زينب بنت كعب ثم قال: «وفي تصحيح الترمذي إياه توثيقها وتوثيق سعد بن إسحاق، ولا يضر الثقة ألايروي عنه إلا واحد والله أعلم». «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٩٤) رقم (٢٦٢٥).

وقال ابن دقيق العيد منكرًا علىٰ ابن القطان تجهيله لعمرو بن بجدان وقد صحح الترمذي حديثه: «قلت إن كان ابن القطان قد روىٰ من كلام الترمذي قوله: «هذا حديث حسن صحيح» فمن العجب كونه لم يكتف بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو بن بجدان مع تفرده بالحديث! فأي فرق بين أن يقول: هو ثقة أو يصحح حديثًا انفرد به؟! وإن كان توقف عن ذلك لكونه لم يرو عنه إلا أبو قلابة فليس هذا بمقتضىٰ مذهبه فإنه لا يلتفت إلىٰ كثرة الرواة في نفي جهالة الحال فكذلك لا يوجب جهالة الحال بانفراد راو واحد عنه بعد وجود ما يقتضي تعديله -وهو تصحيح الترمذي رحمه الله-». «الإمام» (٣/ ١٦٥-١٦٦).

وقال رحمه الله في «الاقتراح» (٥٤-٥٥): «ولمعرفة كون الراوي ثقة طرق:

منها: إيراد أصحاب التواريخ ألفاظ المزكين في الكتب التي صنفت علىٰ أسماء الرجال ككتاب البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما.

ومنها: تخريج الشيخين أو أحدهما في «الصحيح» للراوي محتجين به، وهذه درجة

عالية لما فيها من الزيادة علىٰ الأول وهو إطباق جمهور الأمة أو كلهم علىٰ تسمية الكتابين بالصحيحين، والرجوع إلىٰ حكم الشيخين بالصحة، وهذا معنىٰ لم يحصل لغير من خُرِّج عنه في «الصحيح» فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم علىٰ تعديل من ذكر فيهما، وقد وجد في هؤلاء الرجال المخرَّج عنهم في «الصحيح» من تكلم فيه بعضهم. وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل يخرَّج عنه في «الصحيح» هذا جاز القنطرة، يعني: بذلك أنه لا يلتفت إلىٰ ما قيل فيه، وهكذا نعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا ببيان شافٍ، وحجة ظاهرة تزيد في غلبة الظن علىٰ المعنىٰ الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين علىٰ تسمية كتابيهما بـ«الصحيحين» ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما.

قال: ومنها: تخريج من خرَّج الصحيح بعد الشيخين ومن خرَّج علىٰ كتابيهما فيستفاد من ذلك جملة كبيرة من الثقات إذا كان المخرِّج قد سمىٰ كتابه بالصحيح أو ذكر لفظًا يدل علىٰ اشتراطه لذلك، فليتنبه لذلك ويعتني بألفاظ هؤلاء المخرجين التي تدل علىٰ شروطهم فيما خرجوه». اهـ المراد

وقال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الثقة من وثقه كثير ولم يضعَّف، ودونه من لم يوثق ولا ضُعِّف، فإن خَرّج حديث هذا في «الصحيحين» فهو موثوق بذلك، وإن صحح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيد أيضًا، وإن صحح له كالدارقطني والحاكم فأقل أحواله حُسنُ حديثه». «الموقظة مع الكفاية» (٣٠٤).

وقال الحافظ ابن حجر في حديث أبي عمرو بن محمد بن حريث: «صحح الحديث أبو حاتم ابن حبان والحاكم وغيرهما، وذلك مقتضي لثبوت عدالته عند من صححه». «النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢/ ٧٧٤).

قال العلامة الألباني رحمه الله: «هذا الكلام مسلَّم به لا غبار عليه، ولكن ذلك مما لا ينفق في النقاش العلمي القائم على قواعد علم الحديث لما سبق بيانه آنفًا من تساهل ابن حبان والحاكم». «السلسلة الضعيفة» (١٢/ ٢/ ٦٧٨).

وقال مغلطاي رحمه الله بعد أن نقل تجهيل ابن المديني لقبيصة بن هلب: «لكن العجلي قال في «كتابه»: «هو تابعي ثقة» وذكره ابن حبان في الثقات مع تقدم من صحح حديثه فزالت عنه الجهالة والله أعلم» «شرح سنن ابن ماجه» (٥/ ١٢١).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «قوله: «ومداره على زيد بن عياش وهو ضعيف عند النقلة».كذا قال وقد قال المنذري: «ما علمت أحدًا ضعَّفه إلا أن ابن الجوزي نقل عن أبي حنيفة أنه مجهول» وكذا قال ابن حزم. وتعقب ذلك الخطابي واحتج بإخراج مالك له وأنه يتوقى الرجال.

وقال ابن الجوزي: «روى عنه عبدالله بن يزيد وعمران بن أبي أنس فكيف يكون مجهولًا مع تصحيح الترمذي لحديثه؟! قال فقد عرفه أئمة النقل» قلت: وقد صححه ابن حبان أيضًا وابن خزيمة والدارقطني وذلك يقتضي أنهم عرفوا حاله، والله أعلم». «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (٢/ ١٥٨).

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن هشام المروزي: «وكلام الحاكم يقتضي أنه ثقة عنده فإنه قال عقب حديثه: صحيح الإسناد إن سلم من الجارودي». «لسان الميزان» (٥/ ٤٠٨).

وقال رحمه الله: «وللمستخرجات فوائد:

أحدها: الحكم بعدالة من أخرج له فيه؛ لأن المخرج على الصحيح يلزمه أن لا

يخرج إلا عن ثقة عنده[1]». «النكت» (١/ ٣٢١).

وقال رحمه الله في ترجمة عبدالله بن عبيد الديلي الراوي عن عُدَيسة بنت أهبان: «وأما الراوي عن عديسة فقد أخرج حديثه أيضًا الترمذي والنسائي وقال الترمذي: «حسن غريب» وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف». «تعجيل المنفعة» (١/ ٧٥١).

وقال رحمه الله بعد أن نقل عن ابن المديني تجهيل عبدالعزيز بن بشير: «وقد صحح الحاكم الحديث المذكور، ومقتضاه توثيق عبدالعزيز عنده والله أعلم». «الأمالي المطلقة» (١٢٩).

وقال رحمه الله: «ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتضىً لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولاسيما ما انضاف إلىٰ ذلك من إطباق جمهور الأئمة علىٰ تسمية الكتابين بـ«الصحيحين» وهذا معنىً لم يحصل لغير من خُرِّج عنه في «الصحيح» فهو بمثابة إطباق الجمهور علىٰ تعديل من ذكر فيهما هذا إذا خُرِّج له في الأصول، فأما إن خُرِّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت، ودرجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم». «هدي الساري» (٣٨٤).

قلت: لا ريب أن إخراج من ألف في «الصحيح» لراوٍ من الرواة اعتمادًا مقو لأمره لاسيما الشيخان.

قال الحاكم في فليح بن سليمان المدني: «اتفاق الشيخين عليه يقوي أمره». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٠٤).

وقال: قلت للدارقطني: ميمون بن سياه؟ قال: «محتج به في «الصحيح»» قلت:

---

(١) هذا على التسليم أن أصحاب «المستخرجات على الصحيحين» التزموا الصحة في ذلك، وإلا فالصواب ما قرره الحافظ في «الفتح» (١١/ ٢٩٨)، وغيره أنهم لم يلتزموا بالصحة إنما جل همهم هو العلو لا غير.

فمنصور بن سعد؟ قال: «كمثله». «سؤالاته للدارقطني» (٤٨٩،٤٩٠).

وقال: قلت للدارقطني: عمرو بن يحيىٰ بن سعيد بن العاص؟ قال: مخرج في «الصحيح»». «سؤالاته» (٤٢٠).

وقال الحافظ في إسحاق مولىٰ زائدة: «أخرج له مسلم فينبغي أن يصحح الحديث». «التلخيص الحبير» (١/ ٢٣٨).

وقال محمد بن فتوح الحميدي رحمه الله في الكلام عن الشيخين: «وتتمة ذلك تعديلهما لرواة هذه الأصول المخرَّجة في الكتابين، وحكمهما بذلك فيما أفصحا به في الترجمتين؛ لأن الصحة لا يستحقها المتن إلا بعدالة الراوي وشهادة هذين الإمامين أو أحدهما بذلك وتصحيحهما حكم يلزم قبوله وتبليغ يتعين الانقياد له، ونذارة يُخاف عاقبة عصيانها». «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٧٦).

وقال العلامة الألباني رحمه الله في شأن أبي عوانة الإسفرائيني: «أنا لا أتردد في قبول ما يرويه عن شيوخه، ذلك هو الشأن تمامًا كما نقول بالنسبة لمسلم والبخاري أصحاب الصحاح الذين لا نعرف عنهم تساهلًا يجعلنا نركن إلىٰ إخراجهم لبعض شيوخهم؛ لأننا ما عرفنا شيئًا من التساهل».

قال: «وكما نتعامل مع مسلم نفسه فالقاعدة أن نعتمد عليه وعلىٰ من خرج له، إلا إذا ثبت لدينا شيء صريح يحول بيننا وبين الاعتماد عليه فيمن أخرج له في «صحيحه» كذلك أتعامل مع أبي عوانة». «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» (١٢٠-١٢١).

وقال رحمه الله: «التصحيح يستلزم التوثيق». «الصحيحة» (١/ ٢/ ٨٢٥).

٦- قال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني رحمه الله: «قد عرفنا أنهم رسموا الصحيح بأنه الذي اتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط عن مثله مع السلامة من

الشذوذ والعلة، فإذا قال العالم الحافظ كالبخاري مثلًا: «هذا حديث صحيح» معناه: أنه متصل الإسناد وأن رواته كلهم عدول تام ضبطهم لم يخالف فيه الثقة ما رواه الناس وليس فيه أسباب خفية طرأت عليه تقدح في صحته، فقوله: «صحيح» يتضمن الإخبار بالجمل الخمس».

قال رحمه الله: «فإخبار العدل بأنه حديث صحيح إخبار بعدالة رواته وتمام حفظهم وعدم شذوذ مارووه وعدم إعلاله، ولا يخفىٰ أن قبول خبره قد يفيد بأنه سواء دل علىٰ تعديله بالتضمن أو الالتزام أو المطابقة، وقد جعل أئمة الأصول والحديث من طرق التعديل حكم مشترط العدالة بالشهادة وعمل العالم بروايته ورواية من لايروي إلا عن عدل، ومعلوم أن دلالة هذه الطرق علىٰ عدالة الشاهد والراوي التزامية، فقول الثقة: «حديث صحيح» يتضمن إخباره بالأمور الخمسة التي ذكرناها بالتضمن». «توضيح الأفكار» (١/ ٣١٠) في بحث قوي نفيس يطول ذكره بتمامه.

وقال رحمه الله: «فإنه لا فرق بين الإخبار بأن هؤلاء الرواة ثقات حفاظ وبين الإخبار بأن الحديث صحيح، إلا بالاجمال والتفصيل، وكأنهم عدلوا عن التفصيل إلىٰ الإجمال اختصارًا أو تقريبًا؛ لأنهم لو عقبوا كل حديث بقولهم: «رواته عدول تاموا الضبط ورووه متصلًا ولا شذوذ فيه ولا علة» لطالت مسافة الكلام». «توضيح الأفكار» (١/ ٣١٢).

وقال رحمه الله: «إذا أخبر الثقة أنه صحيح فقد تضمن خبره: أنهم ثقات فهو كما لو أخبرنا عن كل واحد أنه ثقة لم يبق لنا حاجة إلىٰ البحث عنهم». «توضيح الأفكار» (١/ ٣١٤).

وقال رحمه الله: «قول العدل: «هذا حديث صحيح» في قوة: هذا حديث عُدِّلت نقلته وثبت إتقانهم في الضبط وسلم الحديث من الشذوذ والعلة». «توضيح الأفكار» (١/ ١١٥).

إلا أنه ينبغي أن يُعْلَم أن إخراج من ألف في «الصحيح» لراوٍ من الرواة لم يذكر

بجرح أو تعديل اعتمادًا وإن كان تعديلًا له إلا أنه غير كافٍ للحكم علىٰ حديثه خارج الصحيح بالصحة أو الحسن، وما ذاك إلا للأدلة التي بسطناها ولله الحمد والمنة في ترجيح القول أن رواية من لا يروي إلا عن ثقة عن راوٍ لم يعرف بعدالة ولا جرح غير كافية للحكم علىٰ حديثه بالصحة أو الحسن.

ويزاد علىٰ ذلك أن من ألف في «الصحيح» قد ينتقي من حديث الضعيف ما يثبت عنده من وجوه أخرىٰ كما صنع الإمام البخاري في حديث إسماعيل بن أبي أويس.

راجع العذر العاشر والحادي عشر من فصل: «الأعذار لمن روىٰ من الأئمة عن الضعفاء» من هذا الكتاب.

فغاية ما في الأمر: أن من احتج براوٍ في كتابه الذي اشترط فيه الصحة يوصف بكونه ثقة عنده ولا يلزم من ذلك أن يكون ثقة عند جميع الحفاظ؛ إذ قد يخفىٰ عليه من حاله من الجرح المفسر ما ظهر لغيره من الحفاظ.

وما أحسن تقييد الحافظ ذلك بقوله: «ثقة عنده» وذلك كقوله في قوله في ترجمة عامر بن زيد البكالي: «وأخرج ابن حبان في «صحيحه» من طريق أبي سلام عنه، ومقتضاه أنه عنده ثقة». «تعجيل المنفعة» (١/ ٧٠٤).

وقال في سليمان بن عبدالله بن الزبرقان: «نعم إخراج ابن حبان له في «صحيحه» يقتضي توثيقه عنده». «موافقة الخُبْر الخَبَر» (٢/ ٤٠٧).

وقال في ترجمة عبدالله بن عبيد الله الديلي: «أخرج حديثه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: «حسن غريب وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف». «تعجيل المنفعة» (١/ ٧٥١).

وقال في ترجمة عبيدالله بن المغيرة الكناني: «أخرجه الضياء في «المختارة» ومقتضاه أن يكون عبيدالله عنده ثقة». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٨).

وقال في ترجمة عبدالله بن عتبة بن أبي سفيان: «أخرج له ابن خزيمة حديثه في «صحيحه» فهو ثقة عنده». «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٨١).

وعلىٰ كلٍ فالأمر كما قال الحافظ السخاوي رحمه الله: «وعلىٰ كل حال فلابد من النظر والتمييز». «فتح المغيث» (١/ ٤٣).

وقال العلامة ابن الأمير الصنعاني رحمه الله: «إن وجدان الحديث مسندًا في كتب أئمة الصحيح لا يلزم منه تحسينه حتىٰ ينظر في رجاله فإنه قد صرح النقاد من الحفاظ بأن في رجال البخاري الذي هو أرفع كتب الأئمة صحةً، جماعةٌ من الرواة طعن فيهم فما ظنك بغيره فوجدان الحديث فيه لا يكون محسنًا له حتىٰ نبحث عن رواته لجواز أن منهم مقدوحًا فيه». «ضوء النهار» (١/ ٣٧-٣٨).

وقال العلامة الألباني رحمه الله: «أريد أن أقول: إن تصحيح ابن خزيمة أقوىٰ من تصحيح ابن حبان، لكن إذا وقفنا علىٰ تصحيح له، وفيه رجل لم يوثقه أحد سوىٰ ابن خزيمة أو تلميذه ابن حبان، وليس له من الرواة كثيرون فحينئذٍ يتوقف في تصحيحهم». «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» (٣٥).

وقال بعد أن أبان ضعف يحيىٰ بن سليم الطائفي: «وقد لخص ذلك الحافظ ابن حجر أحسن تلخيص كما هي عادته في «التقريب» فقال: «صدوق سيء الحفظ»، فأطلق تجريحه كما فعل الجماعة ولم يقيد كما فعل الساجي -قال:- وأما القول بأن من روىٰ له البخاري فقد جاوز القنطرة فهو مما لا يلتفت إليه أهل التحقيق كأمثال الحافظ العسقلاني، ومن له اطلاع لابأس به علىٰ كتابه «التقريب» يعلم صدق ما نقول». «إرواء الغليل» (٥/ ٣١٠).

وجماع ذلك كله أن مسائل التصحيح والتضعيف والتجريح والتعديل اجتهادية

تختلف من شخص إلىٰ آخر.

قال الإمام الذهبي رحمه الله في مقدمة «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢): «وهذه تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي ومن يُرجع إلىٰ اجتهادهم من التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف».

قال التهانوي بعد نقله كلام الذهبي: «وفيه تصريح بأن توثيق الرجال وتضعيفها وتصحيح الأحاديث وتزييفها أمر اجتهادي يحتمل الاختلاف، فلا يلزم من جرح واحد في رجلٍ كونه مجروحًا عند الكل». «قواعد في علوم الحديث» (ص٥٤).

وقال العلامة ابن الأمير الصنعاني رحمه الله: «قد يختلف كلام إمامين من أئمة الحديث في الراوي الواحد وفي الحديث الواحد فيضعف هذا حديثًا وهذا يصححه، ويرمي هذا رجلًا من الرواة بالجرح وآخر يعدله، وذلك مما يشعر أن التصحيح ونحوه من مسائل الاجتهاد التي اختلفت فيها الآراء». «إرشاد النقاد» (١٣).

لا يلزم من ترك رواية من ينتقي الرواية عن بعض الرواة أن يكون جرحًا فيه

وماذاك إلا لأن أسباب الترك ليست منحصرة في ضعف الراوي بل قد يتركه لشيء يشين بتمام عدالته وإن كان عنده عدلًا ضابطًا.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في زفر بن الهذيل: «ذكره أبوجعفر العقيلي وأبو الفتح الأزدي في «الضعفاء» من أجل قول أبي موسىٰ محمد بن المثنىٰ: «لم أسمع عبدالرحمن كتب عنه شيئًا، وهذا لا يقتضي تضعيفًا». «الإيثار بمعرفة رواة الآثار» (ص٤٣-٤٤).

وقال في أفلح بن سعيد: «ثقة مشهور -قال:- ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا إلا أن العقيلي قال: «لم يرو عنه ابن مهدي»، قلت: وليس هذا بجرح». «القول المسدد» (٧٧).

وقال في ترجمة الجعد بن عبدالرحمن: «وذكره الساجي في «الضعفاء» وقال: «لم يرو

عنه مالك» -قال الحافظ:- وهذا تضعيفه مردود». «هدي الساري» (٣٩٥).

وذكر العلامة المحقق المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ: أن ترك بعض الأئمة أو الرواة الرواية عن بعض المشايخ ليس منحصرًا في اعتقادهم ضعفهم، ثم قال: «بل قد يكون لسببٍ، كما امتنع ابن وهب من الرواية عن مفضل بن فضالة القتباني؛ لأنه قضىٰ عليه بقضية، وامتنع مسلم من الرواية عن محمد بن يحيىٰ الذهلي لما جرىٰ له معه في شأن اختلافه مع البخاري». «التنكيل» (٢/ ١٦٦).

قلت: وكما ترك أبو حاتم وأبوزرعة الرواية عن الإمام البخاري عند أن كتب إليهما الذهلي أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق. «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩١) مع أن الإمام البخاري لم يصرح بهذا قط إنما قال: «أفعال العباد مخلوقه». كما في «هدي الساري».

وكما ترك أحمد بن حنبل أحمد بن إسحاق الحضرمي من أجل ابن أكثم مع قوله فيه: «كان عندي إن شاء الله صدوقًا». «سؤالات المروذي لأحمد» (٢٢٣).

وكما ترك وهيب عاصمًا الأحول الثقة الثبت لأنه أنكر بعض سيرته. «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٥٣).

وكما قال الساجي في خليفة بن خياط: «كان صدوقًا تركوه لموضع الوقف».

قال الذهبي: «تركوه أي أعرضوا عن الأخذ عنه لا أن حديثه من حيز المتروك المطرح». «سير النبلاء» (١١/ ٤٧٧).

وكما ترك الإمام أحمد الكتابة عن عبدالله بن عفر الرقي حين دخل الرقة؛ لأن عبدالله لم يكن تلك الأيام يذكر. «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٢٧-٣٢٨).

وكما ترك القطان الرواية عن شريك وأبي بكر بن عياش والربيع بن صبيح والمبارك بن فضالة قال الإمام الترمذي: «وإن كان يحيىٰ بن سعيد قد ترك الرواية عن هؤلاء فلم

يترك الرواية عنهم أنه أتهمهم بالكذب ولكنه تركهم لحال حفظهم، ذكر عن يحيىٰ بن سعيد أنه كان إذا رأىٰ الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا لا يثبت علىٰ رواية واحدة تركه». «العلل الصغير مع شرحه» (١/ ١٠٤).

وكما قال الإمام أحمد في شبابة بن سوار المدائني: «تركته ولم أكتب عنه للإرجاء». «الكامل» لابن عدي (٤/ ١٣٥٦).

وكما ترك الإمام مالك الرواية عن الثقة الثبت سعد بن إبراهيم المدني وعاب ذلك علىٰ مالك غير واحد. «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٦٢).

وكما ترك أيضًا الرواية عن الثقة الثبت بكير الأشج؛ لكونه كان سيء الرأي في ربيعة. كما في «التهذيب» (١/ ٢٤٨) عن ابن المديني رحمه الله.

حتىٰ وإن تركه لضعفه عنده فلا يلزم من ذلك أن يكون متروكًا عند بقية الأئمة.

قال الدقاق سمعت يحيىٰ -يعني: ابن معين- سئل عن يحيىٰ بن زكريا؟ فقال: «ثقة ماله؟» قيل له: إن زكريا بن عدي لم يحدث عنه. فقال: «هو خير من زكريا بن عدي ومن أبيه ومن أهل قريته». «من كلام ابن معين في الرجال» (٦٨) رقم (١٧٨).

وقد يتركه لظنه ضعفه ثم يتبين له ثقته وعدالته.

كما ترك سليمان بن حرب الرواية عن صالح بن محمد بن زائدة أبي واقد الليثي بالبصرة فلما استقضي بمكة التقىٰ مع المدنيين فأثنوا عليه وعرفوا حاله، وقالوا: كان من خيارنا وزهادنا صاحب غزو وجهاد فحدث عنه بمكة. «المعرفة والتأريخ» للفسوي (١/ ٤٢٦).

وقد يترك الكتابة عنه لا لشيء سوىٰ أنه قدم بلد هذا الشيخ حال كونه غائبًا.

كما قال أبوحاتم في يعقوب بن إسحاق المكي: «كان يسكن قلزم قدمت قلزم وهو غائب فلم أكتب عنه ومحله الصدق لابأس به». «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٠٣).

وقد يتركه كبرًا لا غير لاستغنائه عنه.

قال ابن محرز: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: قال عباد بن العوام: «إنما ترك هشيم سعيد بن أبي عروبة تكبرًا وذلك لأنه قد كان لقي أصحاب الحسن» «معرفة الرجال» (٢/ ١٦١) رقم (٥٠٨) انتهىٰ ملخصًا من كتابي «إيضاح المقالة في أسباب الجرح والعدالة» يسر الله إتمامه ونشره إنه علىٰ كل شيء قدير.

وقد يترك الكتابة عنه لكونه صادف وقتًا حلف أن لا يكتب فيه عن أحد.

كما قال عفان في عكرمة بن عمار: «كنت قد ألححت في طلب الحديث فأضر ذلك بي فحلفت لا أكتب الحديث ثلاثة أيام، فقدم عكرمة في تلك الأيام فحدث ثم خرج». «سير النبلاء» (١٠/ ٢٥١).

وقد يترك الكتابة عن شيخه لامتناع شيخه من التحديث.

كما ترك البخاري الإخراج لحبان بن هلال البصري الحافظ مع إدراكه له؛ لأنه أدرك أباحبيب حين امتنع أبو حبيب من التحديث. «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٦٥).

وبهذا الإيضاح الشاف الكاف يتبين لك أنه لا يلزم من قولهم: «فلان ترك الرواية عنه فلان» الترك الاصطلاحي بل ولا ضعف الراوي، كما أنه بالمقابل لا يلزم من قولهم: «روىٰ عنه فلان» أن يكون ثقة سواء كان التارك للرواية عنه أو الراوي عنه في كلا الحالين ممن لا يروي إلا عن ثقة وبالله التوفيق.

ومن باب الفائدة ففرق بين قولهم: «تركه فلان» وبين قولهم: «لم يرو عنه فلان» فقد قال الحافظ ابن حجر في ترجمة الزبير بن خريت البصري: «وثقه أحمد وغيره، وحكىٰ الباجي في «رجال البخاري» عن علي بن المديني أنه قال: «تركه شعبة» -قال الحافظ:- والذي رأيته عن علي أنه قال: «لم يرو عنه شعبة» وبين اللفظين فرق». «هدي

الساري» (٤٠٢).

وهنا تنبيه مهم:

وهو أنه كما لا يلزم من قولهم: «فلان من الأئمة ترك فلانًا» الترك الإصطلاحي كما سلف معنا؛ ينبغي أن يُعلَم أنهم يقولون أيضًا: «فلان من الأئمة ترك فلانًا» ومرادهم ترك الرواية عنه فقط نبه علىٰ هذه الفائدة الجلية النفيسة الإمام الترمذي رحمه الله حيث قال: «قال الإمام أحمد ثنا حسن بن عيسىٰ قال: «ترك ابن المبارك الحسن بن دينار، وعمرو بن ثابت، وأيوب بن خوط، ومحمد بن سالم، وعُبَيْدة، والسري بن إسماعيل» قال الإمام الترمذي: بمعنىٰ أنه ترك الحديث عنه». «العلل الصغير مع شرحه» (٩٩).

فعض يا طالب الحديث علىٰ هذا المبحث بناجذيك واجعله في سويداء قلبك فإنه يريحك من إشكالات كثيرة، وبالله التوفيق.



مرادهم بالثقة في قولهم: «لا يروي إلا عن ثقة»: من ليس بشديد الضعف

قد تبين لي -بفضل الله سبحانه وتعالىٰ- من خلال دراستي لتراجم من قيل فيهم: «لا يروون إلا عن الثقات»: أن مرادهم بالثقة في هذا الباب ما هو أعم من المعنىٰ الاصطلاحي، فمرادهم به: من ليس بمتروك ولا شديد الضعف.

ولا تستغرب هذه الفائدة النفيسة بل عض عليها بناجذيك، فإنها مدعمة بالأدلة والبراهين القاطعة التي لا تدع في القلب أدنىٰ شك من صحتها. فتقبلها بطمأنينة قلب وانشراح الصدر، فبها تزول عنك إشكالات كثيرة في رواية كل من وصف أنه لا يروي إلا عن ثقة عن بعض الضعفاء الذين ربما ضعفهم بنفسه، هذه النكتة المهمة نبه عليها شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ ابن رجب الحنبلي -رحمهما الله- وهما من هما في الجلالة وسعة الحصيلة وقوة الاستقراء وطول الباع، وسأنقل بتوفيق الله نص كلاميهما ثم أدعمه بما وقف عليه اطلاعي القصير من الأدلة والبراهين التي ترفع بقولهما إلىٰ شواهق ذورة التحقيق:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والناس في مصنفاتهم منهم من لا يروي عمن يعلم أنه يكذب مثل: مالك وشعبة ويحيىٰ بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل فإن هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم، ولا يروون حديثًا يعلمون أنه عن كذاب فلا يروون أحاديث الكذابين الذين يعرفون بتعمد الكذب، لكن قد يتفق فيما يروونه ما يكون صاحبه أخطأ فيه، وقد يروي الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم، لاتهام رواتها بسؤ الحفظ ونحو ذلك ليعتبر بها ويستشهد بها، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفوظ، وقد يكون له ما يشهد أنه خطأ، وقد يكون صاحبها كذابًا في الباطن ليس مشهورًا بالكذب، بل يروي

كثيرًا من الصدق فيروىٰ حديثه». «منهاج السنة النبوية» (٧/ ٣٧).

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: «والذي يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه: أنه يترك الرواية عن المتهمين، والذين غلب عليهم الخطأ للغفلة وسؤ الحفظ، ويحدث عمن دونهم في الضَّعف مثل: من في حفظه شيء أو يختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه، وكذلك كان أبوزرعة الرازي يفعل». «شرح علل الترمذي» (١/ ٩٢).

فتبين لنا من كلام هذين الإمامين الناقدين أن الإمام أحمد والقطان وشعبة ومالك وغيرهم ممن لا يروون إلا عن ثقة إنما يتحاشون الرواية عمن كان كذابًا أو متهمًا به أو كان ضعفه شديدًا، أما من سواهم من الضعفاء فإن منهجهم الرواية عنهم كما هو معروف بالاستقراء لصنيعهم كما نص عليه الحافظ ابن رجب في حق الإمام أحمد وأبي زرعة.

قلت: ويقاس عليهما سائر الأئمة، كما نبه عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وها أنا أسوق من الأدلة القاطعة والدرر المتلألئة ما يؤيد كلام هذين الإمامين:

الأول: ما سيأتي معنا إن شاء الله في فصل: «ذكر رواية جملة من المنتقين عن رواة ضعفاء عندهم» من الأمثلة الكثيرة التي تدل علىٰ أن من وصف «أنه لا يروي إلا عن ثقة» قد يروي عمن هو ضعيف عنده كما سيأتي بيانه، دليل علىٰ أن روايته عمن ضعفه خفيف عنده لا ينافي كونه لا يروي إلا عن ثقة؛ إذ مراده بالثقة ما هو أعم من المعنىٰ الاصطلاحي، وإلا لزمنا أن نرمي هذا الجمع الغفير من الأئمة بالتناقض، وهذا بعيد مادام بالإمكان تبرءتهم من ذلك، وبدون تكلف، والله أعلم.

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١ - قال الإمام أحمد في رواية إسحاق بن إبراهيم بن هاني: «قد يحتاج الرجل يحدث عن الضعيف مثل: عمرو بن مرزوق، وعمرو بن حكام، ومحمد بن معاوية، وعلي بن

الجعد، وإسحاق بن أبي إسرائيل، ولا يعجبني أن يحدث عن بعضهم». «شرح علل الترمذي» (١/ ٩٠-٩١).

قال العقيلي: حدثني إبراهيم بن عبدالوهاب حدثنا أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم قال: قلت لأبي عبدالله حسين الأشقر تحدث عنه؟ قال: «لم يكن عندي ممن يكذب وذكر عنه التشيع». «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٤٩).

وهذا نص صريح من الإمام أحمد رحمه الله أنه لا يترك الرواية إلا عمن يكذب، ويروي عمن دونه، وتقدم تقرير هذا عن الإمام أحمد من كلام الحافظ ابن رجب وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله، وهو مطرد في حق كل من وصف بالانتقاء في الرواية.

٢- قال الإمام ابن عدي رحمه الله: أخبرنا المرزباني ثنا عبدالله بن محمد الكوفي ثنا عبدالله بن نصر الكوفي قال: قيل لعبدالله بن المبارك: تأخذ عن شبيب بن شيبة وهو يدخل على الأمراء؟ قال: «خذوا عنه فإنه أشرف من أن يكذب». «الكامل» (٤/ ٣٤٧) «تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٦٤).

وهذا نص صريح أن الإمام ابن المبارك يرى الرواية عن الراوي ما لم يكن يكذب، والله أعلم.

٣- قال الحافظ رحمه الله: وقال الحسين بن إدريس سألت محمد بن عبدالله بن عمار عن علي بن غراب؟ فقال: «كان صاحب حديث بصيرًا به»، قلت أليس هو ضعيفًا؟ قال: «إنه كان يتشيع، ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث بعد أن لا يكون كذابًا للتشيع أو للقدر، ولست براوٍ عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله ولو كان أفضل من فتح» يعني: الموصلي. «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٨٧).

وهذا نص من الإمام ابن عمار أنه لا يترك الرواية إلا عن كذاب أو رجل لا يعقل

الحديث، وهو مؤيد لما سبق نقله عن الإمام أحمد وابن المبارك رحمهما الله.

٤- قال الخطيب البغدادي رحمه الله: أخبرنا محمد بن الحسين القطان أنا دعلج بن أحمد أنا أحمد بن علي الأبار ثنا أحمد بن سنان قال: «كان عبدالرحمن بن مهدي لا يترك حديث رجل إلا رجلًا متهمًا بالكذب أو رجلًا الغالب عليه الغلط». «الكفاية» (١/ ٤٢٧). بسند صحيح.

وقال ابن منده رحمه الله في «شروط الأئمة» (٨٢): قال أبو موسىٰ محمد بن المثنىٰ: قال لي ابن مهدي: «يا أبا موسىٰ أهل الكوفة يحدثون عن كل أحد!» قلت: يا أبا سعيد هم يقولون إنك تحدث عن كل أحد، فقال: «احفظ عني: الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يُختلف فيه، وآخر يهم والغالب حديثه الصحة فهذا لا يُترك؛ لأنه لو تُرك حديث هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب علىٰ حديثه الوهم فهذا يترك».

والأثر أخرجه مسلم في «التمييز» (١٣٦) عن ابن المثنىٰ به، وابن أبي حاتم في «الجرح» (١/ ٣٨) عن أبيه عن ابن المثنىٰ به. بدون ذكر القصة في أوله.

وهذا النص عن الإمام ابن مهدي يوافق ما تقدم نقله عن الأئمة؛ إذ المشرب واحد، وصنيعهم يدل علىٰ ذلك، كما سيأتي في فصل: «من روىٰ عن راو وضعَّفه».

ومما يدل علىٰ أنهم يروون عن الراوي ما لم يكن متروكًا أو كذابًا ما يلي:

الثاني: أن كثيرًا من الأئمة ممن وصفوا أنهم لا يروون إلا عن ثقة قد صرحوا بجواز رواية حديث الضعفاء في الرقاق والفضائل وهذا يقتضي الرواية عنهم.

قال ابن أبي حاتم: ثنا أبي ثنا عبدة قال: قيل لابن المبارك وروىٰ عن رجلا حديثًا فقيل: هذا رجل ضعيف!! فقال: «يحتمل أن يروىٰ عنه هذا القدر أو مثل هذه الأشياء»، قلت: مثل أي شيء؟ قال: «في أدب، موعظة، في زهد». «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٠).

وقال الحاكم في المستدرك (١/ ٤٩٠): سمعت أبا زكريا يحيىٰ بن محمد العنبري يقول: سمعت أبا الحسن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول: كان أبي يحكي عن عبدالرحمن ابن مهدي يقول: «إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدعوات تساهلنا في الأسانيد»، ومن طريقه أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٩١)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (١/ ٣٤).

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله: ثنا أبي وعلي بن الحسن الهسنجاني قالا: سمعنا يحيىٰ بن المغيرة قال: سمعت ابن عيينة يقول: «لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره». «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٣٥)، ومن طريقه الخطيب في «الكفاية» (٢١٢).

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «وينبغي للمحدث أن يتشدد في أحاديث الأحكام التي يفصل فيها بين الحلال والحرام، فلا يرويها إلا من أهل المعرفة والحفظ وذوي الإتقان والضبط، وأما الأحاديث التي تتعلق بفضائل الأعمال وما في معناها فيحتمل روايتها عن عامة الشيوخ». «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٩١).

الثالث: ومما يدل علىٰ ذلك: أنك تجد الأئمة ينكرون علىٰ من روىٰ منهم عن من كان ضعفه شديدًا أشد من إنكارهم عمن روىٰ عمن كان ضعفه خفيفًا، وما ذاك إلا لأن الرواية عمن كان ضعفه خفيفًا كان أمرًا مشهورًا عندهم لا غضاضة فيه؛ شرط أن لا يغلب علىٰ حديث الراوي أو يشغله عن الصحيح، كما سلف بيانه -بفضل الله تعالىٰ-، وما ذاك إلا لمصالح عظيمة تترتب علىٰ ذلك سيأتي بيانها في قسم الأعذار إن شاء الله.

أما الرواية عمن كان ضعفه شديدًا فلا تجوز إلا في حالات نادرة، ولهذا اشتد النكير من الأئمة لمن روىٰ عن هذا الصنف، فقد قال ابن معين في الإمام أحمد لما روىٰ عن عامر بن صالح الزبيري: «جُنَّ أحمد يروي عن عامر بن صالح»، وما ذاك إلا لأن ابن معين يرىٰ أنه كذاب، وهكذا أنكر الإمام الجوزجاني علىٰ الإمام مالك روايته عن عبدالكريم بن أبي المخارق وما ذاك إلا لأنه متروك عنده ، وهكذا أيضًا قال الخطيب رحمه الله: «لقد أخطأ شعبة حيث حدث عن محمد بن عبيدالله العزرمي فإن العزرمي لم يختلف أهل الأثر في سقوط روايته». «تأريخ بغداد» (١٠/ ٣٩٥).

الرابع: أن القول بتحريم الرواية عمن كان ضعفه خفيفًا يؤدي إلىٰ هدم الحديث الحسن لغيره الذي يمثل شطرًا كبيرًا من السنة؛ حيث إن الحسن لغيره هو: الضعيف إذا تعددت طرقه، ولا يتأتىٰ ذلك كما هو معلوم إلا برواية حديث الضعفاء والرواية عنهم، والله أعلم.

وبهذا التحرير تعلم أنه لا منافاة بين كون الراوي لا يروي إلا عن ثقة وبين روايته عن ضعيف؛ إذ مرادهم بالثقة ماهو أعم من المعنىٰ الاصطلاحي، وهو ما يقابل المتروك.

وبما بيناه هاهنا بفضل الله تزول عنك كثير من الإشكالات والحمد لله رب العالمين.



من وُصِف بالانتقاء هل ذلك في شيخه فقط أم في جميع السند؟

والجواب عن هذه المسألة: أن يقال: أما من اشترط أن لا يخرج في كتابه إلا حديثًا صحيحًا كشأن من ألف في «الصحيح» أو اشترط أنه لا يدخل في كتابه إلا ثقة كالإمام مالك رحمه الله فمن المعلوم بداهةً أن هذا الشرط لابد أن يكون متوفرًا في جميع طبقات السَّند؛ إذ لا يتم تحقق شرطه إلا بهذا.

ولهذا تجد كثيرًا من الأئمة ينتقدون علىٰ من اشترط في كتبه الصحة إيرادهم رواية بعض الضعفاء في كتبهم في الأصول، وإن لم يكن هؤلاء الضعفاء من مشايخ الذين اشترطوا الصحة في كتبهم، وأمثلة هذا أكثر من أن تحصر وهذا واضح والحمد لله.

أما من لم يشترط في كتبه الصحة إنما ذكر عن نفسه أو عُلِم بالاستقراء من صنيعه أنه لا يروي إلا عن ثقة؛ فالأصل أن هذا الوصف لازم له في شيخه وشيخ شيخه، وإن كان اللوم عليه في روايته عن شيخه الضعيف أشد.

يدل علىٰ ما حررته أمور:

الأول: عن ابن عون قال: ذكر أيوب لمحمد يومًا حديثًا عن أبي قلابة فقال: «أبو قلابة رجل صالح ولكن انظر عمن ذكره أبو قلابة؟» «التمهيد» (١/ ٣٤) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٧) ففيه تفقد حال شيخ الشيخ.

وقال إسماعيل بن علية: عن أيوب قال: كان الرجل يحدث محمدًا بالحديث فلا يُقبِل عليه، ويقول: «والله ما أتهمك ولا أتهم ذاك ولكن أتهم من بينكما». «التمهيد» (١/ ٣٤).

وهذا أصرح مما قبله حيث أنه لا يُقبِل علىٰ الرجل لا لضعفه ولكن لضعف شيخه، وقد سقت الأثرين بسنديهما في ترجمة أيوب من هذه الرسالة.

الثاني: قول الإمام الشافعي رحمه الله: «ولم يكن طلبي الدلائل علىٰ معرفة صدق من

حدثني بأوجب عليَّ من طلبي ذلك علىٰ معرفة صدق من فوقه، لأني أحتاج في كُلِّهم إلىٰ ما أحتاج إليه فيمن لقيت منهم، لأن كلهم مثبت خبرًا عمن فوقه ولمن دونه». «الرسالة» (٣٧٧).

الثالث: قال المسيب بن واضح سمعت ابن المبارك وسئل عمن نأخذ؟ قال: «من طلب العلم لله وكان في إسناده أشد، قد تلقىٰ الرجل ثقة وهو يحدث عن غير ثقة، وتلقىٰ الرجل غير ثقة وهو يحدث عن ثقة، ولكن ينبغي أن يكون ثقة عن ثقة». «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٧٧).

فقد أرشد ابن المبارك السائل أن لا يأخذ إلا عن ثقة عن ثقة ولم يكن رحمه الله **ليخالف** قوله فعله فيما نحسبه والله حسيبه.

الرابع: قال ابن أبي حاتم رحمه الله: نا صالح بن بشير بن سلمه الطبراني نا محمد بن أبي داود -يعني: الأزدي- نا عبدالرزاق سمعت الثوري يقول: «إذا حدثك ثقة عن غير ثقة فلا تأخذ، وإذا حدثك غير ثقة عن ثقة فلا تأخذ وإذا حدثك ثقة عن ثقة فخذ». «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٩).

وهذا هو عين كلام ابن المبارك رحمه الله فسبحان الله كيف اتفقت كلماتهم؛ لأن المشرب والمنهج واحد.

هذه الأدلة من صريح أقوالهم رضي الله عنهم، وأما ما يدل علىٰ ذلك من عملهم فمن ذلك:

الخامس: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي معشر؟ فقال: «قد كنت أهاب حديث أبي معشر حتىٰ رأيت أحمد بن حنبل يحدث عن رجل عنه فتوسعت بعد في كتابة حديثه». «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٩٤-٤٩٥).

فلما كانت رواية من لا يروي إلا عن ثقة تشمل شيخ الشيخ؛ توسع أبو حاتم في

كتابة حديث أبي معشر الذي هو شيخ لشيخ الإمام أحمد رحمه الله.

السادس: قال الآجري: قيل لأبي داود: أشعث وحكيم الأثرمين أيهما أعلىٰ؟ فقال: «حكيم فوق أشعث، حكيم حدث يحيىٰ القطان عن حماد بن سلمة عنه». «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٠٠-١٠١) رقم (١٢٤٤) مع احتمال أنه أراد علو الطبقة لا الرتبة والله أعلم.

السابع: ومما يدل علىٰ أن رواية من لا يروي إلا عن ثقة شاملة لشيخ شيخه ما أخرجه ابن أبي حاتم: نا علي بن الحسين نا محمد بن المثنىٰ قال: «ما سمعت يحيىٰ وعبدالرحمن بن مهدي يحدثان عن سفيان عن سليمان بن يسير أبي الصباح بشيء». «الجرح والتعديل» (٤/ ١٥٠)، وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٤٥)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٢٠).

فلولا أن رواية من لا يروي إلا عن ثقة شاملة لشيخ شيخه لما غمز ابن المثنىٰ هذا الراوي بترك القطان وابن مهدي الرواية عنه بواسطة فتأمَّل.

الثامن: ومما يؤيد كلام الإمام ابن المثنىٰ رحمه الله وأنهم يتركون الرواية حتىٰ عن شيخ الشيخ إذا كان ضعيفًا قول الإمام يحيىٰ بن سعيد القطان: «رأيت الحجاج بن أرطأة بمكة فلم أحمل عنه شيئًا ولم أحمل أيضًا عن رجل عنه كان عده مضطربًا». «سنن الدارقطني» (٣/ ١٧٥) «الضعفاء للعقيلي» (١/ ٢٨٠).

التاسع: ومما يدل علىٰ ذلك وأن هذا كان معلومًا بداهة عندهم: أنهم قد يثنون علىٰ الراوي برواية أحد الأئمة عنه، وعند النظر تجد أنه لم يرو عنه مباشرة إنما روىٰ عنه بواسطة، لكنه لما كانت رواية من لا يروي إلا عن ثقة شاملة لشيخ شيخه ساغ لهم التعبير بذلك؛ إذ المؤدىٰ واحد، فقد قال الحافظ في شبيب بن نعيم الحمصي: «قلت نقل

ابن القطان عن ابن الجارود قال: قال محمد بن يحيىٰ الذهلي: «هذا شعبة وعبدالملك بن عمير في جلالتهما يرويان عن شبيب أبي روح قال ابن القطان: شبيب رجل لا تعرف له عدالة». «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٥٢).

قلت: وهو كذلك في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣١) ثم قال الحافظ: «وإنما أراد الذهلي برواية شعبة عنه أنه روىٰ حديثه لا أنه روىٰ عنه مشافهة إذ رواية شعبة إنما هي عن عبدالملك عنه».

العاشر: ومما يدل علىٰ أن رواية من لا يروي إلا عن ثقة لازمة له في شيخ شيخه: أن الإمام ابن عدي لما قال في أبي الزبير المكي: «كفاه صدقًا: أن يحدث عنه مالك، فإن مالكًا لا يحدث إلا عن ثقة». «الكامل» (٦/ ٢١٣٧) تعقبه المقريزي في «مختصر الكامل» (ص٦٥٤) بقوله: «قد روىٰ مالك عن عبدالكريم بن أبي المخارق، وروىٰ عن يحيىٰ بن سعيد عن عبدالغفار بن قاسم، وعبدالغفار متروك، وروىٰ عن عاصم بن عبيدالله، وعمرو بن أبي عمرو في غير الأحكام، وقال النسائي: «ليسا بالقويين»».

فلولا أن رواية من لا يروي إلا عن ثقة معتبرة في حق شيخ شيخه لما اعترض المقريزي علىٰ الإمام مالك بروايته عن شيخ شيخه الضعيف، والله أعلم.

الحادي عشر: يدل علىٰ ذلك قول أبي بكر الأثرم سئل أبو عبدالله عن عمرو بن شعيب؟ فقال: «أنا أكتب حديثه، وربما احتججنا به، وربما وجس في القلب منه شيء، ومالك يروي عن رجل عنه». «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٨).

ومثله قول الحافظ ابن رجب رحمه الله في ترجمة مجالد بن سعيد الهمداني: «وخرج له مسلم مقرونًا، وكان يحيىٰ بن سعيد يحدث عنه، وحدث ابن مهدي عن رجل عنه». «شرح علل الترمذي» (١٤٠) ط. دار الكلمة، والله أعلم.

الذين لا يروون إلا عن ثقة يتفاوتون في ذلك

فليس كل من ذكرناهم في فصل الانتقاء من هذه الرسالة علىٰ حد سواء وإن كان الكل يشملهم هذا الوصف فقد أمر الله بالعدل والإحسان وقال النبي ﷺ: «**إن الله قد أعطىٰ كل ذي حق حقَّه**»، ويتفاوت انتقاؤهم بتفاوت نقدهم وإمامتهم وورعهم.

وأعظم من وفىٰ بشرطه منهم كما نص عليه غير واحد من أهل العلم إمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي اليمني رحمه الله.

قال الإمام الدار قطني رحمه الله: «لأن مالكًا لا نعلمه روىٰ عن إنسان ضعيف مشهور بضعف إلا عاصم بن عبيدالله؛ فإنه روىٰ عنه حديثًا، وعن عمرو بن أبي عمرو، وهو أصلح من عاصم، وعن شريك بن أبي نمر، وهو أصلح من عمرو بن أبي عمرو في الحديث، ولا نعلم مالكًا روىٰ عن أحد يترك حديثه غير عبدالكريم بن أبي المخارق، والله أعلم -قال:- ولا نعلم في هذا الباب مثل مالك بن أنس رحمه الله والله أعلم». «سؤالات الحاكم للدارقطني» (٢٢٨) رقم (٥٢٣).

وبنحوه قال ابن مهدي وابن المديني وغيرهما كما في ترجمة مالك من هذا الكتاب.

وقال شيخنا مقبل رحمه الله: «الإمام مالك ملتزم أنه لا يروي إلا عن ثقة، وهو أحسن من وفىٰ بما اشترط والتزم به». «الفتاوىٰ الحديثية لعلامة الديار اليمانية» (٢/ ٢١).

ونصوص أهل العلم في تحري مالك الرواية عن الثقات تدل علىٰ أنه أحسن من وفىٰ بشرطه، ومع ذلك فقد روىٰ مالك عن ضعيفين ومتروك وكنىٰ عن متروك وروىٰ عن متروك بواسطة كما سيأتي بيانه في فصل: «ذكر رواية جملة ممن وصفوا بالانتقاء عن بعض الضعفاء والمتروكين».

بينما ذهب الإمام الشافعي رحمه الله إلىٰ أن ابن شهاب الزهري رحمه الله هو أعظم من انتقىٰ

في الرواة حيث قال رَحِمَهُ الله: «وابن شهاب عندنا إمام في الحديث والتخيير وثقة الرجال، إنما يسمي بعض أصحاب النبي ﷺ، ثم خيار التابعين، ولا نعلم محدثًا يسمي أفضل ولا أشهر ممن يحدث عنه ابن شهاب ...» . «الرسالة» (٤٦٩).

وأما الإمام أبوبكر البيهقي رَحِمَهُ الله فيرىٰ أن الإمام البخاري رَحِمَهُ الله أعظم من استقصىٰ في انتقاء الرواة حيث قال: «لا نعلم من حملة الحديث وحفاظهم من استقصىٰ في انتقاء الرواة ما استقصىٰ محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ الله مع إمامته وتقدمه في معرفة الرجال وعلل الأحاديث». «معرفة السنن والآثار» (٣/ ٢١٧).

قلت: والذي يظهر لي أن مالكًا أقوىٰ منه انتقاء كما صرح بذلك الإمام الدارقطني وابن مهدي وابن المديني وهم أعلم بهذا الفن من الإمام الشافعي ومن البيهقي رَحِمَهُ الله، وأقوال الأئمة في الثناء علىٰ مالك بانتقائه في الرواة أقوىٰ وأصرح منها في انتقاء الإمام البخاري.

وكما يعلم أيضا بالنظر في ترجمتيهما من هذه الرسالة، وهو الذي يعلم بالنظر في رواية مالك والبخاري عن الضعفاء، حيث إن الضعفاء من شيوخ البخاري أكثر من شيوخ مالك الضعفاء، فقد روىٰ البخاري عن جملة من الضعفاء، كإسحاق بن محمد الفروي، قال الدارقطني: «ويوبخونه علىٰ هذا» «سؤالات السهمي للدارقطني» (١٧٢)، وإسماعيل بن أبي أويس، وروىٰ عن عبد الله بن صالح كاتب الليث حديثاً كما رجحه المزي والذهبي والغساني، بل وروىٰ عن أحمد بن عبد الله بن حكيم وهو متهم كما قاله الذهبي في «الميزان» (٢/ ٢٧٧)، وراجع للمزيد في ذلك «البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومُسَّ بِضَربٍ من التجريح» لأبي زرعة العراقي، وفصل المتكلم فيهم من رجال الصحيح من «هدي الساري».

فعلىٰ هذا فالإمام مالك أقل الأئمة رواية عن الضعفاء والله أعلم.

أمامن يليه في هذه المرتبة فهذا يحتاج إلىٰ دراسة واستقراء تام لمشايخ من وصفوا أنهم لا يروون إلا عن ثقة إلا أن الموصوفين بالانتقاء من حيث الجملة يتفاوتون في ذلك، فالقطان وشعبة وابن سيرين أشد انتقاء من ابن مهدي وابن المبارك، ومن كثير ممن وصفوا بالانتقاء، كما يعلم ذلك بالنظر في تراجمهم من هذا الكتاب.

ومما يدل علىٰ تفاوتهم في هذا الأمر: ما أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٣٩) قال: سمعت عبد الله بن أحمد يقول: سمعت أبي يقول: كنا نختلف إلىٰ بهز بن أسد أنا ويحيىٰ بن معين وعلي، وكان الذي ينتقي علي، وكان بهز يخرج لنا حديثه في غناديق وكراريس، فأخرج يوماً غنداقا وكراسة في أولها: عن حماد بن سلمة، وفي آخرها: عن عبد الله بن جعفر، فلما رأىٰ يحيىٰ بن معين الفصل تطاول ولمحته فعرفت ما يريد فنكست رأسي حتىٰ مر الرجل فلما انقضىٰ حديث حماد قال يحيىٰ: يا أبا الحسن تجاوزها تجاوزها، فوضع الغنداق أو الكراسة من يده، فأخذ شيئا آخر ينظر فيه، قال أبي: ولحقنىٰ من ذلك حشمة، فلما قمنا أقبلت علىٰ يحيىٰ بن مَعِين فقلت: يا أبا زكريا أين الرجل؟ وما كان يضرنا أن نكتب منها خمسة أحاديث أو ستة؟ فقال: ما كنت أكتب من حديثه شيئا بعد أن نبثت حاله.

ومما يدل علىٰ أن بالموصوفين بالانتقاء يتفاوتون في ذلك قول الإمام العلائي رحمه الله: «مالك لم يرو إلا عن ثقة عنده، وأما سفيان الثوري فإنه روىٰ عن جماعة كثير من الضعفاء، وشعبة متوسط بينهما في ذلك». «جامع التحصيل» (٩٠).

وهكذا نقول: ليس انتقاء يحيىٰ بن سعيد القطان وأبي حاتم الرازي في تشددهما وتحريهما كانتقاء ابن مهدي وابن المبارك والفسوىٰ وغيرهم ممن وصفوا بالانتقاء ولهذا قال ابن المديني رحمه الله: «إذا اجتمع يحيىٰ بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي علىٰ ترك رجل

لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبدالرحمن؛ لأنه أقصدهما وكان في يحيىٰ تشدد». «تأريخ بغداد» (١٠/ ٢٤٣).

فقد أبان ابن المديني أن القطان ربما ترك من لا يتركه ابن مهدي مع أن كليهما موصوف بالانتقاء إلا أن القطان فيه تشدد فربما ترك الرواية عمن لا يستحق الترك عند كثير من الأئمة.

يوضح ذلك قول ابن المديني رحمه الله: «لم يرو يحيىٰ عن شريك، ولا عن أبي بكر بن عياش ولا عن الربيع بن صبيح، ولا عن المبارك بن فضالة».

قال الترمذي رحمه الله: «وإن كان يحيىٰ بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب ولكنه تركهم لحال حفظهم».

وذُكر عن يحيىٰ بن سعيد أنه كان إذا رأىٰ الرجل يحدث من حفظه مرة هكذا ومرة هكذا- لا يثبت علىٰ رواية واحدة- ترك الرواية عنه.

وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيىٰ بن سعيد القطان عبدالله بن المبارك ووكيع بن الجراح وعبدالرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة. «العلل الصغير مع شرحه لابن رجب» (١/ ١٠٤).

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: «اعلم أن الرواة أقسام:

فمنهم من يتهم بالكذب، ومنهم من غلب علىٰ حديثه المناكير لغفلته وسوء حفظه، وقد سبق ذكر هذين القسمين وحكم الرواية عنهما.

وقسم ثالث: أهل صدق وحفظ ويندر الخطأ والوهم في حديثهم أو يقل، وهؤلاء هم الثقات المتفق علىٰ الاحتجاج بهم.

وقسم رابع: وهم أيضًا أهل صدق وحفظ، ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيرًا

لكن ليس هو الغالب عليهم، وهذا هو القسم الذي ذكره الترمذي هاهنا، وذكر عن يحيىٰ بن سعيد القطان أنه ترك حديث هذه الطبقة، وعن ابن المبارك وابن مهدي ووكيع أنهم حدثوا عنهم، وهو أيضًا رأي سفيان وأكثر أهل الحديث المصنفين منهم في السنن والصحاح كمسلم بن الحجاج وغيره فإنه ذكر في «مقدمة كتابه»: «أنه لا يخرج حديث من هو متهم عند أهل الحديث أو عند أكثرهم، ولا من الغالب علىٰ حديثه المنكر أو الغلط، وذكر قبل ذلك أنه يخرج حديث أهل الحفظ والإتقان وأنهم علىٰ ضربين:

أحدهما: من لم يوجد في حديثه اختلاف شديد ولا تخليط فاحش.

والثاني: من هو دونهم في الحفظ والإتقان ويشملهم اسم الصدق والستر وتعاطي العلم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم».

فقيل: إنه أدركته المنية قبل تخريج حديث هؤلاء[(١)] وقيل: إنه خَرَّجَ لهم في المتابعات، وذلك كان مراده[(٢)] وعلىٰ هذا المنوال نسج أبوداود والنسائي والترمذي مع أنه[(٣)] خَرَّجَ لبعض من هو دون هؤلاء وبَيَّن ذلك ولم يسكت عنه، وإلىٰ طريقة يحيىٰ بن سعيد القطان يميل علي بن المديني شيخ البخاري، وكان علي بن المديني فيما نقله يعقوب بن شيبة: لا يترك حديث رجل حتىٰ يجتمع علىٰ تركه ابن مهدي ويحيىٰ القطان، فإن حدث عنه أحدهما وتركه الآخر حدث عنه». «شرح علل الترمذي» (١/ ١٠٥-١٠٩).

---

(١) وهذا قول ابن عساكر كما في «سير النبلاء» (١٢/ ٥٧٤)، والبيهقي كما في «النكت» (١/ ٤٣٣) لابن حجر والحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (١١٢).

(٢) وهذا ما رجحه القاضي عياض في «إكمال المعلم» (١/ ٨٦)، وابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» (٩١)، والنووي في «شرحه لمسلم» (١/ ٥١)، وغير واحد من المحققين وهو الصحيح. وللمزيد راجع «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح» (٢/ ٤١٦) للشيخ مشهور حفظه الله.

(٣) يعني الترمذي.

وقال العلامة المحقق عبدالرحمن بن يحيىٰ المعلمي رحمه الله في طرق الأئمة في الحكم علىٰ الراوي:

«**الطريقة الأولىٰ**: النظر فيمن روىٰ عن الرجل فإن لم يرو عنه إلا بعض المتهمين كابن الكلبي والهيثم بن عدي طرحوه ولم يشتغلوا به، وإن كان قد روىٰ عنه بعض أهل الصدق نظروا في حال هذا الصدوق فيكون له واحدة من أحوال:

الأولىٰ: أن يكون يروي عن كل أحد حتىٰ من عُرِف بالجرح المسقط.

الثانية: كالأولىٰ إلا أنه لم يرو عمن عُرِف بالجرح المسقط.

الثالثة: كالأولىٰ إلا أنه لم يعرف بالرواية عمن عرف بالجرح وإنما شيوخه بين عدول ومجاهيل والمجاهيل في شيوخه كثير.

الرابعة: كالثالثة إلا أن المجاهيل من شيوخه قليل.

الخامسة: أن يكون قد قال: «كل شيوخي عدول» أو: «أنا لا أحدث إلا عن عدل».

فصاحب الحال الأولىٰ لا تفيد روايته عن الرجل شيئًا، وأما الأربع البقية فإنها تفيد فائدة ما، تَضْعُف هذه الفائدة في الثانية ثم تقوىٰ فيما بعدها علىٰ الترتيب فأقوىٰ ماتكون في الخامسة». «الاستبصار في نقد رواة الأخبار» (٥٤-٥٥).

قلت: وهكذا لا يُقارَن من نص أهل العلم أنه لا يروي إلا عن ثقة بمن لا يعرف ذلك عنه إلا من خلال صنيعه أو عبارات محتملة.

وهكذا من التزم في كتابه الصحة ليسوا علىٰ حد سواء بل يتفاوتون في ذلك بحسب تفاوت مراتبهم في الإمامة والتحري والنقد والوفاء بما شرطوه في كتبهم، وإن كان الكل داخلون في وصف الانتقاء فلا يقارن انتقاء البخاري في «صحيحه» بإنتقاء الإمام مسلم في «صحيحه» قال الإمام أبوبكر الاسماعيلي مشيرًا إلىٰ ذلك: «إنه - أي

مسلمًا - رام مارام البخاري إلا أنه لم يضايق نفسه مضايقته، وروىٰ عن جماعة لم يتعرض البخاري للرواية عنهم قال: وكل قصد الخير وماهو الصواب عنده، غير أن أحدًا منهم لم يبلغ من التشديد مبلغ أبي عبدالله، ولله الفضل يختص به من يشاء». «هدي الساري» (٧) «فتح المغيث» (١/ ٣٣).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في سياق ذكر مميزات «صحيح البخاري» علىٰ «صحيح مسلم» -رحمهما الله-: «كتاب البخاري أعدل رواة وأشد اتصالًا من كتاب مسلم، والدليل علىٰ ذلك من أوجه:

أحدها: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وخمسة وثلاثون رجلًا، الـمُتَكَلَّم فيهم بالضعف منهم نحو ثمانين رجلًا، والذين انفرد مسلم بإخراج حديثهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلًا، الـمُتَكَلَّم فيهم بالضعف منهم مائة وستون رجلًا، علىٰ الضِّعف من كتاب البخاري -إلىٰ أن قال:- الوجه الثالث: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تُكُلِّم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وعرف أحوالهم واطلع علىٰ أحاديثهم فميز جيدها من رديها، بخلاف مسلم فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تُكُلِّم فيه من المتقدمين وقد أخرج أكثر نسخهم كما قدمنا ذكره. ولاشك أن المرء أشد معرفة بحديث شيوخه وبصحيح حديثهم من ضعيفه ممن تقدم عن عصرهم.» «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١/ ٢٨٦، ٢٨٨).

قلت: وهكذا لا يقارن «الصحيحان» اللذان أجمعت الأمة علىٰ تلقيهما بالقبول سوىٰ أحرف يسيرة بما عداهما من الكتب التي التزم أهلها فيها الصحة، وإن كان الكل يشمله اسم الصحة، كما أنها وإن كانت دون «الصحيحين» في الرتبة إلا أنها تتفاوت فيما بينها فلا يساوىٰ «صحيح ابن خزيمة» بـ«صحيح ابن حبان»، فـ«صحيح ابن خزيمة» أنقىٰ، ولا

يساوىٰ بين «صحيح ابن حبان» و«صحيح ابن السكن»، فـ«صحيح ابن حبان» أنقىٰ، وابن السكن أشد منه تساهلًا في كتابه «الصحيح»، ولا يقارن «صحيح ابن السكن» بـ«مستدرك الحاكم»، فـ«صحيح ابن السكن» أنقىٰ، والحاكم تساهل جدًا في «المستدرك».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الحاكم متساهل في باب التصحيح حتىٰ إنه يصحح ما هو موضوع، فلا يوثق بتصحيحه وحده، حتىٰ إن تصحيحه دون تصحيح الترمذي والدارقطني بلا نزاع، بل دون تصحيح ابن خزيمة وأبي حاتم بن حبان. بل تصحيح الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي في «المختارة» خير من تصحيح الحاكم بلا ريب، وتحسين الترمذي أحيانًا يكون مثل تصحيحه وأرجح». «مجموع الفتاوىٰ» (٢٢/ ٤٢٦) بتصرف يسير.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون علىٰ مجرد تصحيح الحاكم، وإن كان غالب ما يصححه فهو صحيح، لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة الذي يكثر غلطه وإن كان الصواب أغلب عليه. وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه، بخلاف أبي حاتم ابن حبان البستي فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجل قدرًا، وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن مندة وأمثالهم فيمن يصحح الحديث فإن هؤلاء وإن كان في بعض ما ينقلونه نزاع فهم أتقن في هذا الباب من الحاكم، ولا يبلغ تصحيح الواحد من هؤلاء مبلغ تصحيح مسلم، ولا يبلغ تصحيح مسلم مبلغ تصحيح البخاري بل كتاب البخاري أجل ما صنف في هذا الباب». «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» (٨٥-٨٦) عن كتاب «التخريج» (٢٠٤-٢٠٥) للشيخ الفاضل محمد بن عمر بازمول حفظه الله.

فلتُرَاعىٰ هذه الضوابط في محلها وليُوزن الناس بميزان العدل والورع فقد جعل الله لكل شيء قدرًا، وبالله التوفيق.

هل رواية من لا يروي إلا عن ثقة عن الراوي المجهول تجعله حجة

قبل الخوض في غمار هذه المسألة أحب أن أنقل عن الحافظ ابن حجر رحمه الله ضابطًا للراوي الذي ترتفع جهالته برواية من لا يروي إلا عن ثقة عنه.

قال ابن الحذاء في يزيد بن طلحة بن يزيد المطلبي: «وهو من الشيوخ المقلين الذين اجتُزِئ من معرفتهم برواية مالك عنهم» قال الحافظ: قلت: «وهو كلام فارغ وإنما يقال ذلك فيمن لم يعرف شخصه ولا نسبه ولا حاله ولا بلده وانفرد عنه واحد، بخلاف ذلك كله والله المستعان». «تعجيل المنفعة» (٢/ ٣٧٣-٣٧٤).

وقال العلامة المحقق عبدالرحمن المعلمي رحمه الله: «والحكم فيمن روىٰ عنه أحد أولئك المحتاطين: أن يُبحَث عنه فإن وجد أن الذي روىٰ عنه قد جرحه تبين أن روايته عنه كانت علىٰ وجه الحكاية فلا تكون توثيقًا، وإن وجد أن غيره قد جرحه جرحًا أقوىٰ مما تقتضيه روايته عنه ترجح الجرح وإلا فظاهر روايته عنه التوثيق». «التنكيل» (١/ ٤٢٩).

فإذا علمت هذا فاعلم أن أهل الحديث اختلفوا في هذه المسألة علىٰ أقوال:

الأول: أن رواية العدل عن غيره تعد تعديلًا مطلقًا سواء كان هذا العدل ممن لايروي إلا عن ثقة أم لا، قالوا: إذ لو علم فيه جرحًا لذكره لئلا يكون غاشًا في الدين. «فتح المغيث» (٢/ ٤٠)

قال الخطيب البغدادي: «وهذا باطل؛ لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته فلا تكون روايته عنه تعديلًا له ولا خبرًا عن صدقه بل يروي عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وُجِد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وبفساد الآراء والمذاهب؟!». «الكفاية» (١٥٠).

الثاني: أنه لا يعد تعديلًا مطلقًا. حكاه ابن الصلاح في «المقدمة» (١١١)، والنووي في «التقريب مع التدريب» (١/ ٣٦٩)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٤٠)، والقاضي عياض في «إكمال المعلم» (١/ ١٥٨) عن الأكثرين، وتأتي أدلتهم في الترجيح إن شاء الله.

الثالث: التفصيل: إن كان ذلك العدل علم منه أنه لا يروي إلا عن ثقة؛ فروايته توثيق لمن روىٰ عنه وإلا فلا تعد توثيقًا له. قال السخاوي، وهذا هو الصحيح عند الأصوليين كالسيف الآمدي وابن الحاجب وغيرهما، بل وذهب إليه جمع من المحدثين وإليه ميل الشيخين وابن خزيمة في صحاحهم والحاكم في «المستدرك»، ونحوه قول الشافعي رحمه الله فيما يتقوىٰ به المرسل: أن يكون المرسل إذا سمىٰ من روىٰ عنه لم يسم مجهولًا ولا مرغوبًا عن الرواية عنه. «فتح المغيث» (٢/ ٤١-٤٢)، ورجحه ابن قدامة في «روضة الناظر» (١١٨)، وغير واحد من الأصوليين.

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: «وقد اختلف الفقهاء وأهل الحديث في رواية الثقة عن رجلٍ غير معروف هل هو تعديل له أم لا؟ وحكىٰ أصحابنا عن أحمد في ذلك روايتين، وحكوا عن الحنفية أنه تعديل، وعن الشافعية خلاف ذلك، والمنصوص عن أحمد يدل علىٰ: أنه من عرف منه أنه لا يروي إلا عن ثقة فروايته عن إنسان تعديل له ومن لم يعرف منه ذلك فليس بتعديل، وصرَّح بذلك طائفة من المحققين من أصحابنا، وأصحاب الشافعي» ثم نقل عن أحمد ما يدل علىٰ ذلك. «شرح علل الترمذي» (١/ ٨٠).

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «إذا قال العالم: «كل من أروي لكم عنه وأسميه فهو عدل رضا مقبول الحديث» كان هذا القول تعديلًا منه لكل من روىٰ عنه وسماه، وقد كان ممن سلك هذه الطريقة عبدالرحمن بن مهدي». «الكفاية» (١٥٤).

وقال ابن الأثير رحمه الله: «وأما الرواية عن المزكي فقد اختلف في كونها تعديلًا، والصحيح: أن من عرف من عادته أو من صريح قوله: أنه لا يستجيز الرواية إلا عن عدل؛ كانت الرواية تعديلًا،وإلا فلا؛ إذ من عادة أكثرهم الرواية عن كل من سمعوه، ولو كُلِّفوا الثناء عليه لسكتوا». «جامع الأصول» (١/ ١٢٩-١٣٠).

وقال السخاوي رحمه الله: «وبالجملة فرواية إمام ناقل للشريعة لرجل لم يرو عنه سوىٰ واحد في مقام الاحتجاج كافية في تعريفه وتعديله». «فتح المغيث» (١/ ٢٩٧).

وقال رحمه الله: «فإن كانت عادته أنه لا يروي إلا عن عدل كالشيخين فتعديل، وإلا فلا، واختاره جماعة منهم الناظم». «الغاية في شرح الهداية» (١/ ١٩٩). ويعني بالناظم الجزري رحمه الله.

وقال الإمام الشوكاني رحمه الله: «ومن طرق التزكية: أن يروي عنه من عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن عدل كيحيىٰ القطان وشعبة ومالك، فإن ذلك تعديل كما اختاره الجويني وابن القشيري والغزالي والآمدي والصفي الهندي وغيرهم، قال الماوردي: «وهو قول الحذاق» ولابد في هذه الطريقة من أن يظهر أن الراوي عنه لا يروي إلا عن عدل ظهورًا بينًا: إما بتصريحه بذلك، أو بتتبع عادته بحيث لا تختلف في بعض الأحوال، فإن لم يظهر ذلك ظهورًا بينًا؛ فليس بتعديل؛ فإن كثيرًا من الحفاظ يروون أحاديث الضعفاء للاعتبار ولبيان حالها وفي هذه الطريقة قولهم: «رجاله رجال الصحيح» وقولهم: «روىٰ عنه البخاري ومسلم أو أحدهما»». «إرشاد الفحول» (١/ ٣٢٨) ط. دار الفضيلة.

وقال العلامة المعلمي رحمه الله: «الحكم فيمن روىٰ عنه رجل لا يروي إلا عن ثقة أن يُبحَث عنه: فإن وُجِد أن الذي روىٰ عنه جرحه تبين أن روايته عنه كانت علىٰ وجه

الحكاية، فلا يكون توثيقًا، وإن وجد أن غيره قد جرحه جرحًا أقوىٰ مما تقتضيه روايته عنه ترجح الجرح، وإلا فظاهر روايته عنه توثيقًا». «التنكيل» (١/ ٣٠).

وسئل العلامة الألباني رحمه الله: عن راوٍ لم يعرف إلا من جهة رواية من لا يروي إلا عن ثقة عنه؟

فقال: «نسلكه إلا إذا تبين شيء يخالفه».

قال السائل: معنىٰ ذلك الاحتجاج به علىٰ الحسن؟

فقال الشيخ: «بلىٰ يحتج به -ثم قال:- لا أقل أنه حسن». «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» (٢٣٧).

الترجيح

قلت: الصحيح: هو القول الثاني، وهو ما ذهب إليه الجمهور: أن رواية العدل عن غيره لا تعد تعديلًا مطلقًا سواء كان هذا العدل ممن لا يروي إلا عن ثقة أم لا وذلك لما يلي:

أولًا: أن مرادهم بالثقة في قولهم: «فلان لا يروي إلا عن ثقة» أو ذكرهم عنه ما يدل علىٰ ذلك ماهو أعم من المعنىٰ الاصطلاحي فليس مرادهم به من جمع تمام العدالة والضبط، بل مرادهم بالثقة هنا: من ليس بمتروك، فيشمل الضعيف وسيء الحفظ وما شابهه. كما تقدم معنا نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ ابن رجب مع ذكر الأدلة علىٰ ذلك من أقوال أهل العلم.

ثانيًا: أن الراوي الموصوف «أنه لا يروي إلا عن ثقة» قد لا يشترط هذا الشرط، بل ولا يتأتىٰ له غالبًا إلا مؤخرًا بعد أن ترسخ قدمه في علم الحديث، وتكون عنده الأهلية للتمييز بين الرواة، فعند ذلك يتأتىٰ له الانتقاء، وهكذا قد تمر علىٰ هذا الراوي الموصوف بالانتقاء حالة يروي فيها عن من هب ودب، وإن كانت لديه الأهلية للتمييز

بين الرواة، ثم يشدد ويتحرىٰ في الأخذ بعد ذلك.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله في «الكفاية» (١٥٤): أخبرنا بشرىٰ بن عبدالله الرومي أنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا محمد بن جعفر الراشدي ثنا أبوبكر الأثرم قال: قال أبو عبدالله: «كان عبدالرحمن -يعني: ابن مهدي- أولًا يتسهل في الرواية عن غير واحد، ثم شدد بعد: كان يروي عن جابر الجعفي ثم تركه».

وقال الجوزجاني في الجعفي: سألت عنه ابن حنبل؟ فقال: «تركه ابن مهدي فاستراح». «أحوال الرجال» (٢٨).

وقال ابن حبان في زمعة بن صالح: «كان عبدالرحمن يحدث عنه ثم تركه». «المجروحين» (١/ ٣٩١).

ومثله ماجاء في «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» (٢/ ٥٤٤-٥٤٥) قال: حدثني قهزاذ المروزي قال: سمعت الطالقاني -يعني: أبا إسحاق- يقول: سألت عبدالله -يعني: ابن المبارك- عن حديث من حديث إبراهيم الخوزي فأبىٰ أن يحدثني عنه، فقال له عبدالعزيز بن أبي رزمة حَدِّثه يا أبا عبدالرحمن فقال: «تأمرني أن أعود في ذنب تبت منه».

فهذان الأثران فيهما دليل أن عبدالرحمن بن مهدي وعبدالله بن المبارك كانا يتساهلان في الرواية عمن هب ودب، ثم انتقيا في الرواية بعد ذلك، فإذا روىٰ أحد الموصوفين بالانتقاء عن راوٍ من الرواة فلا نستطيع الجزم: أن روايته عنه بعد أن اشترط أن لا يروي إلا عن ثقة، بل هناك احتمال أنه روىٰ عنه قبل أن يشترط علىٰ نفسه هذا الشرط. وإذا تطرق الاحتمال وكان قويًا بطل الاستدلال، والله أعلم.

وقد أشار إلىٰ هذا السخاوي رحمه الله حيث قال: «بل تمتاز الصورة الثانية -وهي قوله: «جميع شيوخي ثقات» - باحتمال الذهول عن قاعدته أو كونه لم يسلك ذلك إلا في آخر

أمره، كما روي أن ابن مهدي كان يتسهل في الرواية عن غير واحد بحيث كان يروي عن جابر الجعفي ثم شدد». «فتح المغيث» (٢/ ٣٥-٣٦).

ثالثًا: علىٰ العكس من ذلك قد يحدث «من لا يروي إلا عن ثقة» عن راوٍ من الرواة لثقته عنده ثم يتبين له بعد ذلك ضعفه فيتركه.

وهذا واقع فكم من إمامٍ كتب حديث راوٍ من الرواة فلما تبين له ضعفه مزق كتابه عنه وسيأتي إن شاء الله أمثلة لذلك في فصل: «لا يلزم من الكتابة الرواية» وقد يحدث عنه ويروي عنه، ثم يتبين له ضعفه فيتركه فمن ذلك ما في هذه النصوص:

١- قال ابن محيريز رحمه الله: سمعت عليًا يقول: «كان عبدالرحمن يحدث عن إسماعيل بن عياش ثم تركه قبل موته» «معرفة الرجال» (٢/ ١٩٣).

وكما حصل له مع جابر الجعفي كما سبق قبل هذا.

وقال ابن حبان في قيس بن الربيع: «حدث عنه ابن مهدي ثم ضرب علىٰ حديثه». «المجروحين» (١/ ٢٢٠).

٢- قال الآجري: سمعت أبا داود يقول: «حدث يحيىٰ عن مشايخ ضعاف علىٰ نقده للرجال: أجلح ومجالد وجعفر بن ميمون صاحب الأنماط، وكان يحدث عن عمرو بن عبيد ثم تركه بأخرة، وحدث عن موسىٰ الأسواري ثم تركه». «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/ ١٥-١٦) رقم (٩٧٨). ويحيىٰ هو ابن سعيد القطان إمام الجرح والتعديل.

وقال الدارقطني في إسحاق أبي الغصن: «روىٰ عنه يحيىٰ القطان ثم تركه». «المؤتلف والمختلف» (٤/ ١٧٧٣).

٣- قال أبوزرعة الرازي: حدثنا عمرو بن علي ثنا عبدالله بن سلمة عن إسماعيل

قال: رأيت أبا صالح -ذكوان السمان- يهارش بين الكلاب. قال عمرو الفلاس: فحدثت به عبدالرحمن بن مهدي فقال: «لاحدثت عن أبي صالح بعد هذا». «أبو زرعة وجهوده في السنة» (٢/ ٤٨٧-٤٨٨) قلت: ولا يلزم من تركه الرواية عنه ضعفه؛ فأبو صالح ثقة ثبت، لكنه تركه لما ارتكبه من خارم المرؤة.

٤- قال الإمام الذهبي رحمه الله في عبدالغفار بن القاسم الأنصاري: «وقد أخذ عنه شعبة ولما تبين له أنه ليس بثقة تركه». «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٤١).

٥- قال عبدالله بن أحمد: «كان أبي يحدثنا عن عمرو -يعني: ابن عبيد- وربما قال: رجل، لا يسميه ثم تركه بعد ذلك وكان لا يحدث عنه». «العلل» (٢٦٤٦).

٦- قال ابن المنادي في الحسن بن الفضل الزعفراني: «أكثر الناس عنه، ثم انكشف ستره فتركوه، وخرق أخي كل شيء كتب عنه؛ لأنه تبين له أمره». «تأريخ بغداد» (٧/ ٤٠١).

فإذا كان الأمر كذلك فيحتاج من يوثق المجهول برواية من ينتقي عنه إلىٰ إثبات أن تلميذه الموصوف بالانتقاء لم يترك الرواية عنه بأخرة إذ الإحتمال وارد كما في هذه الأمثلة.

رابعًا: احتمال ذهول الراوي الموصوف «أنه لا يروي إلا عن ثقة» عن قاعدته التي وصف بها أو اختطها لنفسه، وقد صرح بهذا السخاوي كما تقدم.

وقد حصل هذا الذهول لجمع من الموصوفين بالانتقاء كما تراه في تراجمهم في أصل الكتاب.

خامسًا: وعلىٰ فرض «أنه لا يروي إلا عن ثقة» وأن تبنيه لهذا القول من بداية أمره، وأنه لم يذهل عنه مرة واحدة، وأنه لم يترك الراوي الذي حدث عنه بأخرة، فغاية ما في الأمر أنه يكون ثقةً عنده، ولا يلزم من كونه ثقة عنده أن يكون كذلك عند سائر الأئمة ولابد؛ إذ قد يخفىٰ عليه من الجرح المفسر المعتبر في حق شيخه ما ظهر لغيره من

الحفاظ، وقد ذكرت عدة أمثلة علىٰ ذلك في العذر الأول من فصل: «الأعذار لمن روىٰ من الأئمة عن الضعفاء».

بل لو صرح الراوي بتوثيق شيخه لم يكن ذلك ملزمًا لبقية الأئمة بالأخذ بقوله؛ إذ قد يظهر لهم في حق شيخه من الجرح المفسر ما خفي عليه، فكيف وهو في هذه الحالة لم يصرح بتوثيق شيخه نصًا، وقد نقل الحافظ ابن حجر عن القاضي عياض رده للمرسل مع كونه مالكيًا ثم عقبه بقوله: «وما قاله القاضي صحيح فإن كثيرًا من الأئمة وثقوا خلقًا من الرواة بحسب اعتقادهم فيهم، وظهر لغيرهم فيهم الجرح المعتبر، وهذا بيِّن واضح في كتب الجرح والتعديل، فإذا كان مع التصريح بالعدالة فكيف مع السكوت عنها؟! وقد فُتِّشَت كثير من المراسيل فوجدت عن غير العدول. بل سئل كثير منهم عن مشايخهم فذكروهم بالجرح كقول أبي حنيفة: «ما رأيت أكذب من جابر الجعفي»، وحديثه عنه موجود، وقول الشعبي: «حدثني الحارث الأعور وكان كذابًا» وحديثه عنه موجود، فمن أين يصح لكم الحكم علىٰ الراوي أنه لا يرسل إلا عن ثقةٍ عنده علىٰ الإطلاق؟». «النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢/ ٥٥٠).

سادسًا: يُحْتَمل أن هذا الإمام الذي وصف «أنه لا يروي إلا عن ثقة» أخذته شهوة الحديث التي قل أن ينجو منها أحد من أهل الحديث فترك شرطه في هذه الحالة.

ولهذا أمثلة راجعها في: العذر الخامس والعشرين من فصل: «الأعذار لمن روىٰ من الأئمة عن الضعفاء» فتوثيقنا للراوي المجهول برواية من لا يروي إلا عن ثقة عنه مفتقر إلىٰ إثبات أنه لم يحمله علىٰ الرواية عنه شهوة الحديث؛ إذ شهوة الحديث تحملهم علىٰ الرواية عن الضعفاء في بعض الأحيان.

سابعًا: أن هذا الراوي الموصوف أنه لا يروي إلا عن ثقة يحتمل في حقه: أن يروي

عن متروك أو كذاب لقصد التعجب، أو معرفته، أو لغرض التحذير منه، وهذا واقع وله أمثلة كثيرة تجدها مبثوثة في فصل: «الأعذار لمن روىٰ من الأئمة عن الضُّعفاء» من هذا الكتاب.

ثامنًا: أنه قد صرح جمع ممن وصفوا بالانتقاء في الرواية: أنهم قد يروون عن الضعفاء.

فقد قال **شعبة بن الحجاج**: «لو لم أحدثكم إلا عن ثقة ما حدثتكم إلا عن ثلاثة» وفي رواية: «ثلاثين». «الكفاية» (١٥٢).

وقال **يحيىٰ القطان**: «لو لم أحدثكم إلا عمن أرضىٰ ما حدثتكم إلا عن خمسة». «الإمام ابن معين وكتابه التأريخ» (٢/ ٦٤٦)، و«الثقات» لابن شاهين (٣٦٤).

وبهذين الأثرين استدل **الحافظ ابن رجب** رحمه الله علىٰ أن رواية من لا يروي إلا عن ثقة عن المجهول لا تعد تعديلًا له حيث قال: «ماذكره الترمذي يتضمن مسائل من علم الحديث:

إحداها: أن رواية الثقة عن رجل لا تدل علىٰ توثيقه، فإن كثيرًا من الثقات رووا عن الضعفاء كسفيان الثوري وشعبة وغيرهما، وكان شعبة يقول: «لو لم أحدثكم إلا عن الثقات لم أحدثكم إلا عن نفر يسير»، وقال يحيىٰ القطان: «إن لم أروِ إلا عمن أرضىٰ ما رويت عن خمسة» أو نحو ذلك». «شرح علل الترمذي» (١٠٨).

وقال **السخاوي** رحمه الله بعد سياقه أثر شعبة: «وذلك اعتراف منه بأن يروي عن الثقة وغيره فينظر، وعلىٰ كل حال فهو لا يروي عن متروك ولا عمن أُجْمِع علىٰ ضعفه [(١)]». «فتح المغيث» (٢/ ٤٢).

تاسعًا: وعلىٰ فرض بطلان تلك الاحتمالات الواردة كلها المدعمة بالبراهين

---

(١) قد روىٰ شبعة عن بعض المتروكين كما في فصل: «المتقين» من ترجمته من هذا الكتاب.

الساطعة والأمثلة الواقعة فالواقع خير شاهد أنه ما من إمامٍ موصوف أنه لا يروي إلا عن ثقة سواء كان مراده بالثقة المعنىٰ الاصطلاحي أو ما هو دون ذلك إلا وقد وجدت له رواية عن بعض الضعفاء.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «ولا أعلمني لقيت أحدًا قط بريًا من أن يحدث عن ثقة حافظ وآخر يخالفه». «الرسالة» (٣٧٧) رقم (١٠٢٥).

وقال الحاكم أبوعبدالله النيسابوري رحمه الله بعد أن سرد رواية جمع من الأئمة من بعض المجروحين قال: «وكذلك من بعدهما من أئمة المسلمين قرنًا بعد قرن وعصرًا بعد عصر إلىٰ عصرنا هذا لم يخل حديث إمام من أئمة الفريقين عن مطعون فيه من المحدثين». «المدخل إلىٰ الإكليل» (٨٥) ضمن «الرسائل الكمالية».

قلت: وهذا الإمام مالك رحمه الله الذي يعد أحسن من انتقىٰ ووفىٰ بشرطه لم يسلم من الرواية عن بعض الضعفاء، بل عن بعض المتروكين، فما بالك بغيره؟

والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة تجدها مبثوثة في فصل: «من ينتقي» وفصل: «من روىٰ من الأئمة عن الضُّعفاء» من هذا الكتاب، وبالله التوفيق.

فتبين بذلك بعد هذا كله صحة هذا القول دون ما عداه من الأقوال، وهو الذي عليه أهل الحديث كما نقله السيوطي رحمه الله في «شرح الكواكب الساطع» (٢/ ٣٣٣-٣٣٤).

وهو الذي رجحه ابن القطان في أكثر من موضع من «بيان الوهم والإيهام» فقد قال في مهدي بن عيسىٰ أبي الحسن الواسطي: «روىٰ عنه الرازيان، ولم يذكر فيه أبو محمد بن أبي حاتم جرحًا ولا تعديلًا[1] فهو عنده مجهول الحال، وليس في رواية أبيه وأبي زرعة ما يقضي له بحسن الحال فقد رويا عمن لا يثقان». «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٣١).

---

(١) قال المحقق: «هذا غلط؛ فقد قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه؟ فقال: صدوق». «الجرح» (٨/ ٣٣٧).

وقال في ترجمة روح أبي شبيب: «رجل لا تعرف له حال وغاية ما رفع به من قدره أنه روىٰ عنه شعبة وعبدالملك بن عمير -ثم قال:- هذا كله غير كاف في المبتغي عدالته فاعلمه». «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣١).

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «وأما رواية الثقة عن شيخ فهل يتضمن تعديله لذلك الشيخ أم لا؟ فيه ثلاثة أقوال ثالثها: إن كان لا يروي إلا عن ثقة فتوثيق وإلا فلا، والصحيح أنه لا يكون توثيقًا له حتىٰ لو كان ممن ينص علىٰ عدالة شيوخه». «مختصر علوم الحديث» (٩٠).

وقال رحمه الله في تفسير آية (١٩)من سورة الحشر من «تفسيره» (١٣/ ٥٠٠) ط. أولاد الشيخ بعد أن ساق حديثًا من رواية حريز بن عثمان عن نعيم بن نمحة: «هذا إسناد جيد، ورجاله كلهم ثقات، وشيخ حريز بن عثمان وهو نعيم بن نمحة لا أعرفه بنفي ولا إثبات غير أن أباداود السجستاني قد حكم بأن شيوخ حريز كلهم ثقات، وقد روي لهذه الخطبة شواهد من وجوه أخر والله أعلم».

فظاهر هذا الكلام خلاف ما قرره في «مختصر علوم الحديث» إلا أن يكون يفرق بين قولهم في الراوي: «لا يروي إلا عن ثقة» فلا يعده تعديلًا وبين قولهم: «شيوخ فلان كلهم ثقات» فيعده توثيقًا فذلك مذهب له، مع أن كلامه هنا في التفسير حادثة عين لا يقاس عليها غيرها، فلعله اعتمد التوثيق هنا لشيخ حريز لما لحديثه الذي رواه من الشواهد.

وأما في «مختصر علوم الحديث» فإنه قرر هذه القاعدة تقريرًا عامًا فيقدم قوله هناك؛ لأنه كان في سياق تقرير الراجح في أصل هذه المسألة؛ ولأنه كتاب خاص بتقرير مسائل علوم الحديث بخلاف التفسير والله أعلم.

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة «لسان الميزان» (١/ ١٠٨): «لكن من عرف من

حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة فإنه إذا روىٰ عن رجل وصف بكونه ثقة عنده».

قال شيخنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله: «نعم قيده بعنده؛ لأنه يجوز أن يكون ثقة عنده ضعيفًا عند غيره، وما من أحد من هؤلاء إلا وقد روىٰ عن ضعيف أو عن ضعفاء فالإمام مالك من الذين لا يروون إلا عن ثقات......أبوداود يقول: مشايخ حريز كلهم ثقات، ورجعنا إلىٰ أقرب مرجع وهو «تهذيب التهذيب» فوجدنا أن من مشايخه من هو مجهول، ومن مشايخه من هو ضعيف[1]، فلا يكفي في توثيق الشخص أن المحدث «لا يروي إلا عن ثقة» لكن ما أحسن ماقيده الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ بقوله: «عنده» الإمام الشافعي رحمه الله تعالىٰ يروي عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ الأسلمي فقيل للإمام الشافعي فقال: «لأن يخر من السماء أهون عليه من أن يكذب»، وهو عند المحدثين كذاب[2]، بل عند النسائي رابع أربعة، النسائي يقول: «الكذابون أربعة إبراهيم بن أبي يحيىٰ في المدينة، ومحمد بن سعيد المصلوب بالشام والواقدي ببغداد ومقاتل بن سليمان بخراسان»[3] والإمام أحمد يقول فيه: «قدري رافضي كل بلاء فيه»[4]، القصد أنه لا يكفي أن يقول: لا أروي إلا عن ثقة، بل لابد أن تنظر ماذا قال غيره، ويجوز أن يكون ثقة عنده ضعيفًا عند غيره».

فسئل يا شيخ: يقال: إن الذين روىٰ عنهم مثلًا مالك أو من قيل فيه: «إنه لا يروي إلا عن ثقة» هل يقال إنه وثقه؟

فأجاب: «لا يقال هذا؛ لأنه كما سمعت: قيل للإمام مالك لمَ رويت عن

(١) راجع ترجمته من فصل المنتقين من هذا الكتاب

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٨)

(٣) «مجموعة رسائل للنسائي» (٧٦)، و«تأريخ بغداد» (١٣/ ١٦٧).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» لعبدالله بن أحمد (٢/ ٥٣٥) رقم (٣٣٥٣).

عبدالكريم بن أبي المخارق؟ قال: «غرني بكثرة طوافه» -أي طوافه بالكعبة- وفي رواية: «غرني بكثرة سجوده[1]»».

وقال أيضًا: «وقد جاء في ترجمة الإمام مالك رحمه الله تعالىٰ أن الإمام أحمد وجماعة يوثقون بمجرد رواية مالك، الإمام مالك ملتزم أن لا يروي إلا عن ثقة وهو أحسن من وفىٰ بما اشترط والتزم به، لكن مع هذا لابد من البحث عن ذلك أوثق أم لم يوثق؛ لأننا نخشىٰ أن يكون كعبدالكريم بن أبي المخارق». من كتابي «الفتاوىٰ الحديثية لعلامة الديار اليمانية» (٢/ ١٩-٢١).

تنبيه مهم

مما ينبغي أن لا يخفىٰ: أن معنىٰ قولنا: «إن رواية من ينتقي عن الراوي المجهول لا تعد تعديلًا له» أي: تعديلًا يرفعه إلىٰ درجة الحجية، أما كونه تعديلًا يرفعه إلىٰ مادون ذلك كأن يرفعه من جهالة العين إلىٰ جهالة الحال، أو يرفع من شأنه قليلًا بحيث لو جاءت قرينة أخرىٰ كإخراج الشيخين له اعتمادًا أو اشتهاره بالطلب مع ذلك أو ماشابهها من القرائن يرتقي بها إلىٰ درجة الحجية فهذا مما لا ينافي ما سبق والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ضابط المجروح الذي تنفعه رواية الثقات عنه

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٦) «باب: في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه وعن المطعون عليه أنها لا تقويه»، ثم قال: «سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة؟ قال: «إذا كان معروفًا بالضَّعف لم تُقَوِّه روايته عنه،

---

(١) قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٦٤٧)، وقد اعتذر مالك بقوله: «غرني بكثرة بكائه في المسجد أو نحو هذا». وانظر «التمهيد» (١/ ٦٠)، و«النبلاء» (٦/ ٨٣)، و«فتح المغيث» (٢/ ٥٢)

وإذا كان مجهولًا نفعه رواية الثقة عنه»».

فقد جعل الإمام أبو حاتم قاعدة عظيمة في هذا الباب وهي: أن من كان معروفًا بالضعف -أي: ثبت فيه الضعف- لا تنفعه رواية الثقات عنه، بل لو وثقه في هذه الحالة أئمة آخرون توثيقًا صريحًا ما أغنىٰ ذلك عنه شيئًا للعلة المذكورة، فقد نقل ابن الجوزي الإجماع علىٰ كذب إسحاق بن بشر البخاري وقد وثقه مع ذلك محمد بن عمر الداربجردي، فلم يقبل أهل العلم توثيقه لما عرف به إسحاق من الضعف، قال الإمام الذهبي رحمه الله: «تفرد الداربجردي بتوثيق أبي حذيفة فلم يلتفت إليه أحد، لأن أبا حذيفة بين الأمر لا يخفىٰ حاله علىٰ العميان». «ميزان الاعتدال» (١/ ١٨٥).

وهكذا لما وثق عبدالله بن الشخير محمد بن بيان الثقفي المعروف بضعفه الشديد لم يقبل أهل العلم توثيقه قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «وتوثيق ابن الشخير له ليس بشيء لأن من أورد مثل هذا الحديث بهذا الإسناد قد أغنىٰ أهل العلم عن أن ينظروا في حاله ويبحثوا عن أمره، ولعله كان يتظاهر بالصلاح فأحسن ابن الشخير به الظن وأثنىٰ عليه لذلك، وقد قال يحيىٰ بن سعيد القطان: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث». «تأريخ بغداد» (٢/ ٩٨).

ولهذا قال العلامة المعلمي رحمه الله: «الراوي الذي يطعن فيه محدثوا بلده طعنًا شديدًا لا يزيده ثناء بعض الغرباء عليه إلا وهنًا؛ لأن ذلك يشعر بأنه كان يتعمد التخليط فتزين لبعض الغرباء، واستقبله بأحاديث مستقيمة، فظن أن ذلك شأنه مطلقًا، فأثنىٰ عليه وعرف أهل بلده حقيقة حاله». «التنكيل» (٢/ ١٣).

فإذا كان التوثيق الصريح لمن ثبت فيه الضعف وعرف به لا ينفعه شيئًا بل ربما يكون دليلًا علىٰ شدة وهنه فمن باب أولىٰ عدم الاكتفاء بمجرد رواية من لا يروي إلا

عن ثقة عمن ثبت ضعفه وكان معتبرًا فيه.

وما أحسن ما أخرجه الخطيب في «تأريخ بغداد» (٦ / ١٩٥) قال: قرأت علىٰ أبي بكر البرقاني عن محمد بن العباس الخزاز قال: حدثنا أحمد بن محمد بن مسعدة حدثنا جعفر بن درستويه حدثنا أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز قال: سمعت يحيىٰ بن معين وذكر إبراهيم ابن أبي الليث فذكر عنه شيئا لم أحفظه فقيل له: يا أبا زكريا إن أحمد بن حنبل يختلف إليه ويكتب عنه، فقال: «لو اختلف إليه ثمانين كلهم مثل منصور بن المعتمر ما كان إلا كذابا».

وهكذا لما روىٰ الإمام أحمد عن عامر بن صالح الذي ثبت وعرف ضعفه لم يجعل أهل العلم ذلك سببًا لتقوية حاله بل أنكروا علىٰ الإمام أحمد روايته عنه حتىٰ قال ابن معين لما بلغه: «جن أحمد يروي عن عامر بن صالح!».

وهكذا لما روىٰ الإمام مالك رحمه الله عن عبدالكريم بن أبي المخارق الذي ثبت ضعفه وجرحه بالإجماع لم يكن ذلك سببًا لتقوية حاله، بل أنكروا علىٰ الإمام مالك روايته عنه واعتذروا له بأنه لعله اغتر بسمته وهديه. كما في «التمهيد» لابن عبدالبر (١/ ٦٠).

وهكذا لما روىٰ شعبة عن محمد بن عبيدالله العرزمي لم يجعل أهل العلم ذلك سببًا لتقوية حاله، بل أنكروا علىٰ شعبة روايته عنه، حتىٰ قال الخطيب البغدادي: «لقد أساء شعبة حيث حدث عن محمد بن عبيدالله العرزمي». «نصب الراية» (٤/ ١٧٤).

وهكذا لما روىٰ أبوعوانة في «صحيحه» عن أحمد بن الحسن بن القاسم الأسدي لم يجعل أهل العلم ذلك تقوية لحاله بل اعتذر له الحافظ بقوله: «كأنه ما خبر حاله». «لسان الميزان» (١/ ٢٥٥).

وهكذا لما روىٰ سفيان الثوري عن جابر بن يزيد الجعفي لم يجعل أهل العلم ذلك

تقوية لحاله، بل اعتذروا له أنه روىٰ عنه تعجبًا.

وهكذا لما أدخل أبوزرعة حديث إسماعيل بن قيس الأنصاري في فوائده لم يجعل أهل العلم ذلك تعديلًا له، بل قال فيه أبو حاتم: «ضعيف الحديث منكر الحديث، لا أعلم له حديثًا قائمًا، وأتعجب عن أبي زرعة حيث أدخل حديثه عن ابن عبدالملك بن شيبة في فوائده». «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٣).

وهكذا لما روىٰ الزهري عن سليمان بن أرقم المتروك لم يجعل أهل العلم ذلك تعديلًا له بل أنكروا عليه، وحكم الشافعي علىٰ مراسيله أنها من أضعف المراسيل بسبب ذلك.

وهكذا لما روىٰ مسلم عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسىٰ المصري لم يجعل أهل العلم ذلك تعديلًا لهم، بل أنكر عليه أبوزرعة روايته لهم في «صحيحه».

وهكذا لما روىٰ الإمام البخاري عن إسحاق بن محمد الفروي لم يجعل ذلك أهل العلم سببًا لتقوية حاله بل قال الدارقطني: «ضعيف روىٰ عنه البخاري ويوبخونه علىٰ هذا». «سؤالات السهمي» (١٩٠).

وهكذا لما روىٰ وكيع بن الجراح عن يحيىٰ بن مسلم الكوفي لم يجعل ابن معين ذلك تعديلًا له، بل قال: «كان وكيع يروي عن شيخ له ضعيف يقال له يحيىٰ بن مسلم الكوفي». «تأريخ ابن معين» (٢/ ٦٥٣). وغير هذا كثير.

وقد أنكر الإمام الجوزجاني علىٰ من يروي عمن ثبت ضعفه ويستدل علىٰ ذلك أنه قد روىٰ عنه فلان وفلان فقال وهو في مقام الرد علىٰ هذا الصنف: «فإذا استُعتب فيه قال: إنما أكتبه للمعرفة! فيا سبحان الله تكتب حديث أهل الصدق للمعرفة، وحديث المتهمين للمعرفة؟! فمتىٰ تترك هذا؟! وعسىٰ أن ينشأ بعدنا قوم فإن عوتبوا فيهم قالوا

قد روىٰ عنه فلان فيتخذونه حجة، فكما نقول نحن اليوم لبعض البُله لم ترو عن فلان؟ قال: أليس قد روىٰ عنه فلان؟ فقد صار حديث أهل الزيغ أيضًا يُطلَب بالطرق المظلمة بعد الطرق الواضحة». «أحوال الرجال» (٢١٠) رقم (٣٨٨) ترجمة: إبراهيم بن طهمان رحمه الله.

فتبين لنا أن معنىٰ قول أبي حاتم: «إذا كان معروفًا بالضعف لم تقوه رواية الثقات عنه» أي قد ثبت فيه الضعف وعرف به عند أهل الحديث، إما إذا لم يثبت فيه الضعف ولم يعرف به عند أهل الحديث فتنفعه في هذه الحالة رواية الثقات عنه ولو كان الجرح فيه مفسرًا فلا يلزم من كون الراوي قد جرح بجرح مفسَّر أن يكون قد عرف بالضعف عند أهل الحديث وصار معتبرًا فيه بحيث لا تنفعه رواية الثقات عنه.

يدل علىٰ ذلك عدة أمثلة من صنيعهم وصريح أقوالهم هاك منها بعضًا:

١ - قال عبدالله بن أحمد لأبيه في شأن عبدالرحمن بن معاوية الأنصاري: «إن بشر بن عمر زعم أنه سأل مالك بن أنس عن أبي الحويرث فقال: ليس بثقة» قال عبدالله: وأنكره أبي، وقال «لا، حدث عنه شعبة». «العلل» لعبدالله بن أحمد (٢٣٨٢) زاد الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٥٤): «وسفيان».

فقد رد الإمام أحمد هذا الجرح في هذا الراوي برواية شعبة والثوري عنه، وما ذاك إلا لأنه لم يكن معروفًا بالضعف، بمعنىٰ أنه لم يثبت فيه.

وقد نص أبو حاتم: أن الراوي إذا لم يكن معروفًا بالضعف فإن رواية الثقات عنه تقويه.

قال العلائي في «جامع التحصيل» (٥٥): «وعبدالرحمن بن الحويرث هذا روىٰ عنه شعبة وقال فيه مالك: «ليس بثقة»، فأنكر هذا أحمد بن حنبل واحتج علىٰ توثيقه برواية

شعبة وسفيان عنه.

٢- محمد بن الحسن بن أتش اليماني. وثقه أبو حاتم وأحمد بن صالح وقال النسائي: «ليس بثقة» ولما لم يكن ثبت فيه الضعف وعرف به وصار معتبرًا فيه قال أبو العرب القيرواني: «قال أحمد بن صالح: «هو ثقة»، وكلام النسائي فيه غير مقبول؛ لأن أحمد وابن المديني لا يرويان إلا عن مقبول مع قول أحمد بن صالح فيه». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥٤٠).

٣- الفيض بن وثيق. قال ابن معين: «كذاب خبيث»، ولما لم يكن ثبت الضعف في هذا الراوي، ولم يعرف به؛ تعقبه الإمام الذهبي رحمه الله بقوله: «قد روىٰ عنه أبوزرعة وأبو حاتم وهو مقارب الحال إن شاء الله». «الميزان» (٣/ ٣٦٦).

٤- محمد بن جابر بن سيار السحيمي ضعفه النسائي والفسوي وابن معين والعجلي وقال البخاري ليس بالقوي «يتكلمون فيه روىٰ مناكير» وقال الذهلي: «لا بأس به». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥٢٧-٥٢٨)، ولما لم يعرف بالضعف عند الحافظ ابن عدي تعقبهم بقوله: «قد روىٰ عن محمد بن جابر من الكبار أيوب وابن عون وهشام بن حسان والثوري وشعبة وابن عيينة وغيرهم ممن ذكرتهم، ولولا أن محمد بن جابر في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء الذين هو دونهم، وقد خالف في أحاديث، ومع ما تكلم فيه من تكلم يكتب حديثه». «الكامل» (٦/ ٢١٦٣-٢١٦٤).

٥- الحارث بن حصيرة الأزدي. قال أبوحاتم: «لولا أن الثوري روىٰ عنه لترك حديثه». «الجرح والتعديل» (٣/ ٧٣).

٦- داود بن الحصين المدني. قال الإمام أبو حاتم: «لولا أن مالكًا روىٰ عنه لترك حديثه». «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٠٨).

٧- أحمد بن عبدالرحمن بن بكار الدمشقي قال الباغندي: «كان سيء الحال بدمشق ولو شهد عندي وأنا قاضي علىٰ تمرتين لم أقبل شهادته فاتقوا الله وإياكم والسماع من الكذابين»، ولما لم يعرف هذا الراوي بالضعف ولم يثبت فيه عند الخطيب البغدادي تعقبه بقوله: «وأبو الوليد ليس حاله عندنا ما ذكر الباغندي عن هذا الشيخ، بل كان من أهل الصدق وقد حدث عنه من الأئمة أبو عبدالرحمن النسائي وحسبك به وذكره أيضًا في جملة شيوخه الذين بين أحوالهم». ثم أسند عنه أنه قال فيه: «دمشقي صالح». «تأريخ بغداد» (٤/ ٢٤٢)

٨- خالد بن نافع الأشقري، ضعفه أبوزرعة والنسائي وقال أبوزرعة: «يكتب حديثه» وقال أبوداود: «متروك الحديث»، ولما لم يثبت فيه هذا الضعف الذي وصفه أبو داود ولم يعرف به تعقبه الإمام الذهبي بقوله: «وهذا تجاوز في الحد فإن الرجل قد حدث عنه أحمد بن حنبل ومسدد فلا يستحق الترك». «ميزان الاعتدال» (١/ ٦٤٤).

٩- يعقوب بن عطاء بن أبي رباح مولىٰ قريش، ضعفه أبوزرعة والنسائي وابن معين وقال أحمد: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «ليس بالمتين يكتب حديثه» وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة وهو ممن يكتب حديثه وعنده غرائب». «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٤٥).

فقوىٰ أمره الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ برواية شعبة عنه فقال: «ويعقوب فيه مقال، ولكن رواية شعبة عنه مما يقوي أمره». «موافقة الخُبر الخبر» (٢/ ١٢٦).

١٠- بل قد يردون تضعيف بعض الأئمة لراوٍ في أحد شيوخه باعتماد الأئمة لروايته المطعون فيها في كتبهم، فقد قال الحافظ في ترجمة أبي عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري: «قال ابن المديني في أحاديثه عن قتادة لين؛ لأن كتابه كان قد ذهب» قال

الحافظ: «قلت: اعتمده الأئمة كلهم».

١١- قال الإمام البيهقي في محمد بن راشد: «وإن كنا نروي حديثه لرواية الكبار عنه فليس ممن تقوم الحجة بما ينفرد به». «السنن الكبرىٰ» (٨/ ٤٨).

١٢- قال الحافظ ابن عدي في عبدالرحمن بن سليمان بن أبي الجون الدمشقي: «وعامة أحاديثه مستقيمة، وفي بعضها بعض الإنكار فلذلك ذكرته -قال:- وقد روىٰ عنه الوليد بن مسلم ونظراؤه من أهل دمشق وأرجوا أنه لابأس به». «الكامل» (٤/ ١٥٩٧).

١٣- قال أبوحاتم في ترجمة هانئ بن المتوكل: «حدثنا عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالحكم عنه» قال أبوزرعة: «قلت: فإن محمد بن عبدالله بن عبدالحكم أبىٰ أن يحدث عنه وضعفه» فقال أبو حاتم: «عبدالرحمن أعلم بالرجال من محمد حدثنا عنه». «أبوزرعة الرازي وجهوده في السنة» (٢/ ٧٢٩-٧٣٠).

١٤- وقال ابن السكن في موسىٰ بن الحكم الجرجاني: «لا يعرف هو ولا شيخه، ولولا أن أبازرعة روىٰ عنه لم أذكر حديثه». «لسان الميزان» (٢/ ٤١٦).

هل مرسل من لا يروي إلا عن ثقة حجة؟

ذهب جماعة من أهل العلم أن المرسل إذا عرف من عادته: أنه لا يرسل إلا عن ثقة قُبِل مرسله واحتُجَّ به، وإلا فلا. قال العلائي: «وهذا اختيار جماعة كثيرين من أئمة الجرح والتعديل كيحيىٰ بن سعيد القطان وعلي بن المديني وغيرهما». «جامع التحصيل» (٣٧).

وقال في مقدمة «كتاب الأحكام» ما حاصله: «إن هذا المذهب أعدل المذاهب في هذه المسألة فإن قبول السلف للمراسيل مشهور إذا كان المرسِل لا يرسل إلا عن عدل، وقد بالغ ابن عبدالبر فنقل اتفاقهم علىٰ ذلك فقال: «لم يزل الأئمة يحتجون بالمرسل إذا

تقارب عصر المرسِل والمرسَل عنه، ولم يُعرف المرسِل بالرواية عن الضعفاء».

ونقل أبو الوليد الباجي الاتفاق في الشق الآخر فقال: «لا خلاف أنه لا يجوز العمل بالمرسَل إذا كان مُرْسِلُه غير متحرز يرسل عن الثقات وعن غير الثقات». «النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢/ ٥٥٢).

قال الحافظ: «وهذا وإن كان في صحة نقل الإتفاق من الطرفين نظر فإن قبول مثل ذلك عن جمهورهم مشهور وكذا مقابله» «الأول» (٢/ ٥٥٣).

والصحيح في هذه المسألة عدم الاحتجاج بمرسل من عرف من عادته أو صريح عبارته أنه لا يرسل إلا عن ثقة للجهل بالواسطة المحذوفة، ولا ينتفي هذا التعليل بكونه عرف من عادته: أنه لا يرسل إلا عن ثقة؛ فقد يكون الساقط ثقة عنده ضعيفًا عند غيره، وعلىٰ فرض كونه ثقة يحتمل أن يكون الثقة حمله عن شيخ له ضعيف، قال الحافظ: «ويتعدد إما بالتجويز العقلي فإلىٰ ما لا نهاية له، وأما بالاستقراء فإلىٰ ستة أو سبعة، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض». «نزهة النظر» (١١٠).

قال ابن عبدالبر: «وحجتهم في رد المراسيل: ما أجمع عليه العلماء من الحاجة الماسة إلىٰ عدالة المخبر، وأنه لابد من علم ذلك، فإذا حكىٰ التابعي عمن لم يلقه لم يكن بد من معرفة الواسطة؛ إذ صح أن التابعين أن كثيرًا منهم رووا عن الضعيف وغير الضعيف، فهذه النكتة عندهم في رد المرسل». «التمهيد» (١/ ٦).

قال الحافظ ابن حجر: «وقد فُتِّشَت كثير من المراسيل فوجدت عن غير عدول». «النكت» (٢/ ٥٥٠).

وقد رد الحافظ ابن رجب رحمه الله علىٰ من تبنىٰ هذا القول حيث قال: «وقول من قبل مراسيل من لا يرسل إلا عن ثقة يدل علىٰ أن مذهبه إذا قال الراوي: «حدثني الثقة» أنه

يقبل حديثه ويحتج به، وإن لم يسم عين ذلك الرجل، وهو خلاف ما ذكره المتأخرون من المحدثين كالخطيب وغيره، وذكره أيضًا طائفة من أهل الأصول كأبي بكر الصيرفي وغيره، وقالوا قد يوثق الرجل من يجرحه غيره فلابد من تسميته لنعرف هل هو ثقة أم لا؟ أما لو علم أنه لا يرسل إلا عن صحابي كان حديثه حجة؛ لأن الصحابة كلهم عدول فلا يضر عدم المعرفة بعين من روي عنه منهم». «شرح علل الترمذي» (١/ ٣١٩-٣٢٠).

وأما نقل العلائي قبول مرسل من لا يرسل إلا عن ثقة عن السلف وزعم الحافظ أنه مذهب جمهورهم فهذا نقل غير صحيح، بل جمهور المحدثين علىٰ رد المرسل مطلقًا دون تفصيل: قال ابن الصلاح رحمه الله: «وما ذكرنا من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر وتداولوه في تصانيفهم». «المقدمة مع التقييد والإيضاح» (٤٧).

وقال ابن الأثير رحمه الله: «وأما أهل الحديث قاطبة أو معظمهم فإن المراسيل عندهم واهية غير محتج بها». «جامع الأصول» (١/ ١١٧-١١٨).

ونقل الحافظ ابن حجر في شأن هذه المسألة بعينها التوقف عن جمهور المحدثين حيث قال: «فإن عُرِف من عادة التابعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة فذهب جمهور المحدثين إلىٰ التوقف لبقاء الإحتمال وهو أحد قولي أحمد». «نزهة النظر» (١١١).

وهذا هو المعتمد في هذه المسألة والله أعلم.

لا يلزم من الكتابة الرواية

من الأمور التي قد تشكل علىٰ بعض طلبة الحديث أنك تجد كثيرًا من الأئمة الذين ينصون علىٰ عدم جواز الرواية عن الكذابين وشديدي الضعف يكتبون أحاديثهم.

وإيضاح هذا الإشكال: أن تعلم أنه لا يلزم من الكتابة الرواية، وقد وقع في هذا

الوهم الإمام الحاكم رحمه الله في كتابه «المدخل إلى الإكليل» (ص٨٥-٨٦) حيث قرر أنه ما من إمامٍ من الأئمة إلا وقد روى عن بعض من تُكُلِّم في حديثه، وقد أصاب في هذا، لكنه استدل على ذلك بكتابة بعض الأئمة أحاديث بعض الهلكى.

وقد نقل كلامه الحافظ ابن رجب رحمه الله ثم عقب عليه بقوله: «فرق بين كتابة حديث الضعيف وبين روايته، فإن الأئمة كتبوا أحاديث الضعفاء، ولم يرووها» ثم سرد أمثلة على ذلك. «شرح العلل» (١/ ٩٠).

وصدق رحمه الله وها أنا بعون الله وتوفيقه أسوق شيئًا من الأمثلة التي تدل على صحة ما قرره الحافظ ابن رجب رحمه الله:

١- قال الإمام ابن حبان رحمه الله سمعت أحمد بن إسحاق السنى الدموري يقول: «رأى أحمد بن حنبل رضي الله عنه يحيى بن معين في زاوية بصنعاء، وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال أحمد بن حنبل رحمه الله له: «تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة؟، فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟!» قال: «رحمك الله يا أباعبدالله أكتب هذه الصحيفة عن عبدالرزاق عن معمر عن أبان عن أنس وأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة حتى لايجيء إنسان فيجعل بدل أبان ثابتًا، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول له: كذبت إنما هي أبان لا ثابت».

والقصة أخرجها الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٩٢)، والحاكم في «المدخل إلى الإكليل» (٨٦)، والخليلي في «الإرشاد» (١/ ١٧٨-١٧٩). وصحح سندها الحافظ في «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٦) ط. الرسالة.

٢- قال ابن أبي حاتم رحمه الله نا محمد بن حمويه بن الحسن قال: سمعت أباطالب قال:

قال أحمد بن حنبل: «أكثرت عن عمر بن هارون ولا أروي عنه شيئًا». «الجرح والتعديل» (٦/ ١٤١).

٣- قال الخطيب البغدادي رحمه الله: أنبأنا أحمد بن محمد بن عبدالله الكاتب أخبرنا محمد بن حميد المخرمي حدثنا ابن حبان قال: وجدت في كتاب أبي بخط يده قال أبوزكريا: «عمر بن هارون البلخي كذاب خبيث، ليس حديثه بشيء قد كتبت عنه وبت علىٰ بابه بالكوفة، وذهبنا معه إلىٰ النهروان ثم تبين لنا أمره بعد ذلك فخرقت حديثه كله، ماعندي عنه كلمة إلا أحاديث علىٰ ظهر دفتر خرقتها كلها». «تأريخ بغداد» (١١/ ١٨٩)، و «تهذيب الكمال» (٢١/ ٥٢٧)، و «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٥٤).

٤- قال ابن أبي حاتم: أنا شعيب بن رجاء المكتب قال: سمعت إبراهيم بن موسىٰ يقول: «كتبت عن عمر بن هارون مثل ذا -يعني: حزمة- فلم أحدث عنه بشيء». «الجرح والتعديل» (٦/ ١٤١).

٥- قال الإمام البخاري رحمه الله في عمران العمي: «قال يحيىٰ القطان لم يكن به بأس لم يكن من أهل الحديث وكتبت عنه أشياء فرميت بها». «التأريخ الكبير» (٦/ ٤٢٩)، وذكره الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٢٥) في ترجمة: عمران القصير، وهو في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٠٣)، و«المجروحين» لابن حبان (٢/ ١٠٤) في ترجمة: عمران العمي، والله أعلم.

٥- قال أبوداود في الحسين بن عمرو العنقزي: «كتبت عنه ولا أحدث عنه». «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/ ٢٨٨) رقم (٤٤٤)، و«لسان الميزان» (٢/ ٣٥٢).

٦- كتب الإمام النسائي عن موسىٰ بن عيسىٰ الحمصي وامتنع من الرواية عنه، وقال حمزة الكناني: سألت النسائي عنه؟ فقال: «حمصي لا أحدث عنه شيئًا، ليس هو

شيئًا». «لسان الميزان» (٥/ ١٦٤).

٧- قال الإمام أبوحاتم في خليفة بن خياط البصري: «لا أحدث عنه، وهو غير قوي، كتبت من مسنده ثلاثة أحاديث عن أبي الوليد فأتيت أباالوليد وسألته عنها فأنكرها، وقال: «ما هذا من حديثي»، فقلت: كتبتها من كتاب شباب العصفري، فعرفه وسكن غضبه». «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٧٨).

٨- قال البرذعي: قلت لأبي زرعة: خالد بن يزيد العمري الذي يكون بمكة؟ فوهن أمره جدًا وقال: «قد رأيته» وقال: «كتبت عنه» ولم يحدث عنه أبوزرعة بشيء، ورأيته يضعفه وقد كتب عنه أبوزرعة، ولم يرو عنه ترك حديثه وأساء عليه الثناء. «تأريخ أبي زرعة» (٢/ ٦٨٥-٦٨٦).

٩- قال الحاكم رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا دعلج بن أحمد ببغداد ثنا أحمد بن علي الأبار قال: قال يحيىٰ ابن معين: «كتبنا عن الكذابين وسجرنا به التنور وأخرجنا به خبزًا نضيجًا». «المدخل إلىٰ الإكليل» (٨٦) ضمن «الرسائل الكمالية».

١٠- قال الإمام الجوزجاني في سعيد بن سنان الحنفي: «أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة لا تشبه أحاديث الناس، وكان أبو اليمان يثني عليه في فضله وعبادته فنظرت في أحاديثه فإذا أحاديثه معضلة، فلما رجعت إلىٰ العراق؛ قال لي ابن معين: «لعلك كتبتها يا أباإسحاق؟» قلت: كتبت منها شيئًا يسيرًا لأعتبر به، فقال: «تلك لا يعتبر بها هي بواطيل»». «أحوال الرجال» للجوزجاني (١٦٨-١٦٩).

١١- قال الإمام ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ في عيسىٰ بن أبي عمران الرملي: «كتبت عنه بالرملة، فنظر أبي في حديثه، فقال: «يدل حديثه علىٰ أنه غير صدوق» فتركت الرواية عنه». «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٨٤).

١٢- قال الخطيب البغدادي ﵀: أنبأنا أبوعبدالله محمد بن عبدالواحد حدثنا محمد بن العباس قال: قرئ علىٰ ابن المنادي وأنا أسمع قال: «ومحمد بن يونس - المعروف بالكديمي- كتبنا عنه، والناس عندنا أحياء بعد السبعين بقليل، ثم بلغنا كلام أبي داود السجستاني فيه، فتركناه، ورميا بالذي سمعناه منه». «تأريخ بغداد» (٣/ ٤٤٠) «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٧١) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٧٤٢).

١٣- ذكر الحافظ أن يحيىٰ بن مندة ذكر في «تأريخ أصبهان» عن عمه عبدالرحمن بن مندة أنه سمعه يقول: «وعبدالله بن محمد البارودي قال لي: «من لم يكن معتزليًا فليس بمسلم، قال وكنت كتبت عنه جزأين فمزقتها». «لسان الميزان» (٣/ ٤٠٩).

١٤- قال الخطيب البغدادي ﵀: أخبرني الأزهري حدثنا عبدالرحمن بن عمر الخلال حدثنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة حدثنا جدي قال: «إبراهيم بن أبي الليث كان أصحابنا كتبوا عنه ثم تركوه، وكانت عنده كتب الأشجعي وكان معروفًا بها ولم يقتصر علىٰ الذي عنده حتىٰ تخطىٰ إلىٰ أحاديث موضوعة». «تأريخ بغداد» (٦/ ١٩٦).

١٥-قال علي بن المديني في يونس بن بكير: «قد كتبت عنه ولست أحدث عنه». «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (١٤٨) رقم (٢٠١).

١٦- قال ابن المديني سمعت عبدالرحمن يقول: قال لي شعبة: «كتبت عن أبي المهزِّم خمسين حديثًا فما رويت عنه شيئًا». «سير النبلاء» (٧/ ٢٢٢). قال الذهبي: «هو يزيد بن سفيان هالك».

١٧-قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن عمر بن سعيد أبي حفص الدمشقي؟ فقال: «قد كتبت عنه. وقد تركت حديثه؛ وذاك أني ذهبت إليه أنا وأبو خيثمة. فأخرج لنا كتابًا عن سعيد ابن بشير فإذا هي أحاديث سعيد بن أبي عروبة فتركناه». «العلل» (٤٩١٠).

١٨- وقال أبوزرعة: «كتبت عن القاسم بن محمد بن أبي شيبة، ولم أحدث عنه بشيء». «الجرح والتعديل» (٧/ ١٢٠).

١٩- وقال ابن أبي حاتم في ترجمة القاسم بن أبي شيبة: سئل أبي عنه فقال: «كتبت عنه وتركت حديثه». «الجرح والتعديل» (٧/ ١٢٠).

١٩- وقال ابن أبي حاتم في ترجمة محمد بن عقبة السدوسي: سألت أبي عنه فقال: «ضعيف الحديث، كتبت عنه، ثم تركت حديثه فليس نحدث عنه». «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٦).

٢٠- وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: «كتبت عن عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة الباهلي في البصرة، وكان يكذب فضربت علىٰ حديثه». «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٦٧).

٢١- وقال الإمام البخاري: «كتبت عن بشار بن موسىٰ الخفاف وتركت حديثه». «ميزان الاعتدال» (١/ ٣١١).

٢٢- وقال ابن أبي حاتم سألت أبي عن أحمد بن محمد بن عمرو بن يونس بن القاسم الحنفي اليمامي فقال: «قدم علينا وكان كذابًا، وكتبت عنه، ولا أحدث عنه». «الجرح والتعديل» (١/ ٧١).

٢٣-قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ: «وكذلك أحمد خَرَّق حديث خلق ممن كتب حديثهم، ولم يحدث به وأسقط من «المسند» حديث خلق من المتروكين لم يخرجه فيه مثل فايد أبي الورقاء وكثير بن عبدالله المزني وأبان بن أبي عياش وغيرهم، وكان يحدث عمن دونهم في الضَّعف». «شرح علل الترمذي» (١/ ٩٠).

٢٤- قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: «روىٰ العباس بن مصعب في «تأريخه» عن إبراهيم بن إسحاق عن ابن المبارك قال: «حملت عن أربعة آلاف شيخ فرويت عن ألفٍ منهم».

«تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٧٦).

٢٥، ٢٦- قال ابن أبي حاتم في ترجمة عمر بن سعيد الدمشقي: أنا عبدالله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي قال: سألت أبي عن عمر بن سعيد فقال: «كتبت عنه، وتركت حديثه» قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: «أتيت عمر بن سعيد وكتبت عنه، وطرحت حديثه». «الجرح والتعديل» (٦/ ١١١) بواسطة «تراجم رجال الدارقطني» (٣١٥) لشيخنا رحمه الله.

٢٧- قال ابن المبارك: «إني لأسمع الحديث فأكتبه، وما من رأيي أن أعمل به ولا أن أحدث به، ولكني أتخذه عدة لبعض أصحابي إن عمل به أقول عمل بالحديث». رواه الخطيب في «الكفاية» (٥٦٨-٥٦٩).

لا يلزم من السماع الرواية

كما تبين لك بالنصوص الكثيرة: أنه لا يلزم من الكتابة الرواية؛ فلتعلم أيضًا أنه لا يلزم من السماع الرواية فكما أنه قد يكتب عن الراوي ولا يروي عنه، كذلك قد يسمع منه ثم لا يروي عنه ويدل علىٰ ذلك ما تقدم معنا في الفصل الذي قبل هذا، فالكتابة كثيرًا ما تكون إلا بعد السماع.

ومن باب الفائدة فهناك نصوص تدل علىٰ أنه لا يلزم من السماع الرواية هاك منها بعضًا:

١- قال الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله في الحسين بن علوان الكوفي: «سمع منه أبي، ولم يحدث عنه». «الجرح والتعديل» (٣/ ٦١).

٢- قال الإمام الآجري عن أبي داود: إنه قال: «سمعت من خلف بن سالم خمسة أحاديث سمعتها من أحمد» قال الآجري: «وكان أبوداود لا يحدث عن خلف بن سالم».

«سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/ ٢٩٢) رقم (١٨٨٩).

٣- قال الإمام ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ: نا محمد بن حمويه بن الحسن قال: سمعت أبا طالب قال: قال أحمد بن حنبل: «عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر العمري وقد سمعت أنا منه ثم مزقته، وكان يقلب حديث نافع عن ابن عمر يجعله عبدالله بن دينار عن ابن عمر». «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٥٣).

٤- قال الإمام أبو أحمد الحاكم رَحِمَهُ اللهُ في محمد بن يونس الكديمي: «ذاهب الحديث تركه ابن صاعد وابن عقدة وسمع منه ابن خزيمة ولم يحدث عنه». «تهذيب التهذيب» (٢/ ٧٤٣).

٥-قال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ: نا محمد بن إبراهيم نا عمرو بن علي الصيرفي بأن عنبسة القطان أخي أبي الربيع كان مختلطًا لا يروىٰ عنه، وقد سمعت منه وجلست إليه». «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٩٩) «نصب الراية» (٢/ ٥٧).

٦- قال ابن عدي رَحِمَهُ اللهُ: وثنا رافع بن أشرس قال: سمعت وكيع يقول: «سمعت من مقاتل، ولو كان أهلًا يروىٰ عنه لروينا». «الكامل» (٦/ ٢٤٢٩).

٧- قال ابن عمار في حماد بن عمرو النصيبي: «قد سمعت منه كثيرًا، ولا أرىٰ الرواية عنه». «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٩٨).

٨- قال ابن أبي حاتم في ترجمة يحيىٰ بن هاشم السمسار: «روىٰ عن الأعمش، وسمع منه أبي، ولم يحدثني عنه وقال: كان يكذب وكان لا يصدق، تُرِك حديثه». «الجرح والتعديل» (٩/ ١٩٥) بواسطة «تراجم رجال الدارقطني» (٤٩٠) لشيخنا رَحِمَهُ اللهُ.

ذكر رواية جملة ممن «وصفوا بالانتقاء» عن بعض الضعفاء والمتروكين

وهذا الفصل يعد من أقوىٰ الحجج والأدلة علىٰ أن رواية من وصف بالانتقاء

والتحري في شيوخه عن راوٍ مجهول غير كافية في توثيقه والاحتجاج بحديثه؛ حيث إنه ما من إمامٍ موصوف بالتحري والانتقاء إلا وقد روىٰ عن بعض الضعفاء وربما عن بعض الهلكىٰ والكذابين.

قال الإمام أبوعبدالله الحاكم رحمه الله بعد أن ساق رواية بعض الأئمة عن بعض المجروحين: «وكذلك من بعدهما من أئمة المسلمين قرنًا بعد قرن وعصرًا بعد عصر إلىٰ عصرنا هذا لم يخل حديث إمام من أئمة الفريقين عن مطعون فيه من المحدثين رضي الله عنهم». «المدخل إلىٰ الإكليل» (٥٨) ضمن «الرسائل الكمالية».

وها أنا اسوق «بإذن الله تعالىٰ» رواية جملة ممن «وصفوا بالانتقاء» عن بعض الضعفاء والمتروكين الذين لم يوجد فيهم جرح من هؤلاء الأئمة الذين رووا عنهم؛ حيث إني سأفرد فصلًا بعد الفصل هذا لمن روىٰ من المنتقين عن شيخه وضعفه، فمن أولئك الأئمة:

١- شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث الذي نص غير واحد من الأئمة: «أنه لا يروي إلا عن ثقة» ومع ذلك فقد روىٰ عن جمع من الضعفاء بل والمتروكين منهم:

جابر بن يزيد الجعفي. كما في «سؤالات الآجري لأبي داود» (٩٧٧)، وجابر رافضي كذاب

وروىٰ عن محمد بن عبيدالله العرزمي كما في «سؤالات الآجري» (٩٧٧)، وهو متروك. قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «لقد أساء شعبة حيث حدث عن محمد بن عبيدالله العرزمي». «نصب الراية» (٤/ ١٧٤)، وقال الإمام الذهبي: «هو من شيوخ شعبة المجمع علىٰ ضعفهم». «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٢٥). وقد اعتذر له أبوحاتم: أنه إنما روىٰ عنه تعجبًا. «الجرح والتعديل» (٨/ ٢). وهذا سائغ كما سيأتي معنا في فصل:

«الأعذار لمن روىٰ من المنتقين عن الضعفاء» إن شاء الله.

وروىٰ عن ثوير بن أبي فاختة كما في «الصارم المنكي» (١٣٤)، وقد قال فيه الثوري: «ركن من أركان الكذب» وقال النسائي: «ليس بثقة» وقال يونس بن أبي إسحاق: «كان رافضيًا». «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٧٨).

وروىٰ عن عمرو بن عبيد المعتزلي التالف. كما في «سؤالات الآجري» ().

وروىٰ عن موسىٰ بن عبيدة الربذي، وهو متروك، قال الجوزجاني: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: «لا تحل الرواية عنه عندي» قلت فإن شعبة روىٰ عنه؟ فقال: «لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روىٰ عنه». «أحوال الرجال» (١٢٦» رقم (٢٠٨).

وروىٰ عن مسلم بن كيسان الأعور الضبي. كما في «سؤالات الآجري» (٩٧٧)، وقد قال فيه البخاري: «ضعيف ذاهب الحديث» وقال الفلاس والنسائي والدارقطني: «متروك» وضعفه غيرهم كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٧١-٧٢)، فهو متروك.

وروىٰ عن زيد بن الحواري العمي كما في «سؤالات الآجري» (٧٦٠) قال ابن عدي: «عامة ما يرويه ضعيف علىٰ أن شعبة قد روىٰ عنه ولعله لم يرو عن أضعف منه». «الكامل» (٣/ ١٠٥٨). قلت: وقوله: «لعله لم يرو عن أضعف منه» غير صحيح بل كل من سبق ذكرهم أضعف منه، وأما زيد فضعفه خفيف لا ينزله عن درجة الاستشهاد، كما يعلم بالنظر في ترجمته من «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٦٣).

وروىٰ عن عبيدة بن معتب الضبي. كما في «الصارم المنكي» (١٣٤)، وقد قال فيه الفلاس: «كان سيء الحفظ ضريرًا متروك الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة» وقال الفسوي: «حديثه لا يسوىٰ شيئًا» وضعفه ابن معين وأبو حاتم. «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٦-٤٧)، فهو متروك.

وروىٰ عن إبراهيم بن مسلم الهجري. كما في «الصارم المنكي» (١٣٤)، وهو مختلف فيه والجرح فيه مفسر وشديد فقد قال البخاري والنسائي وأبوحاتم: «منكر الحديث» وضعفه غير واحد. كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٨٦-٨٧)، فهو متروك.

وروىٰ عن مجالد بن سعيد الهمداني. كما في «الصارم المنكي» (١٣٤)، والجرح فيه خفيف لا ينزله عن درجة الاعتبار. كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٤).

وروىٰ عن داود بن يزيد الأودي. كما في «الصارم المنكي» (١٣٤)، والجرح فيه لا ينزله عن درجة الاعتبار. كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٧٢-٥٧٣).

وروىٰ عن عثمان بن سعد الكاتب. كما في «المجروحين» (٢/ ٧٠) لابن حبان، والجرح فيه لا ينزله عن درجة الاعتبار. كما في «التهذيب» (٣/ ٦١).

وروىٰ عن علي بن زيد بن جدعان. كما في «الصارم المنكي» (١٣٤)، وهو ضعيف، وكان رفاعًا. كما في «التهذيب» (٣/ ١٦٣). عن شعبة بن الحجاج رحمه الله.

وروىٰ عن ليث بن أبي سليم الكوفي. كما في «الصارم المنكي»، وهو مجمع علىٰ سوء حفظه. كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٨٥) عن أبي أحمد الحاكم رحمه الله.

وروىٰ عن فرقد بن يعقوب السبخي. كما في «الصارم المنكي» (٣٨٤)، وقد قال فيه أحمد والنسائي وابن المديني: «ليس بثقة» وقال ابن حبان: «كانت فيه غفلة ورداءة حفظ». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٨٤)، فهو متروك.

وروىٰ عن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح المكي كما في «الصارم المنكي» (١٣٤)، وقد قال فيه ابن معين وأبوزرعة والنسائي: «ضعيف». «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٤٥).

وروىٰ عن عطاء بن أبي مسلم الخراساني. كما في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٠٨)، وهو ضعيف كما سيأتي في الكلام علىٰ رواية مالك بن أنس عن بعض الضعفاء إن شاء الله.

٢- وهذا الإمام مالك بن أنس الذي شهد له ابن مهدي والنسائي وغير واحد أنه أعظم من انتقىٰ وتحرىٰ ووفىٰ بشرطه رَحِمَهُ اللَّهُ ومع هذا فقد روىٰ عن عبدالكريم بن أبي المخارق وهو متروك كما في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٦٠٤) عن النسائي والدارقطني ونقل ابن عبدالبر الإجماع علىٰ ضعفه وَتَرْكِهِ وعاب غير واحد من الأئمة علىٰ مالك الرواية عنه.

قال الجوزجاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «عبدالكريم بن أبي المخارق غير ثقة فرحم الله مالكًا غاص هناك في المثل فوقع علىٰ خزفة منكسرة أظنه اغتر بكسائه». «أحوال الرجال» (٩٧) رقم (١٤٤).

وانظر ما سيأتي في العذر السادس من الأعذار لمن روىٰ من المنتقين عن الضعفاء وما سيأتي في ترجمة الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ من فصل: «من ينتقي».

وكذا روىٰ عن عاصم بن عبيدالله العمري، كما في «مستدرك الحاكم» (١/ ١٦٠) عن النسائي وهو ضعيف ولم يرو عنه مالك إلا حديثًا واحدًا. كما في «التهذيب» (٢/ ٢٥٤-٢٥٥).

ومن العجب أن مالكًا ممن أنكر علىٰ شعبة روايته عن عاصم بن عبيدالله العمري فقد قال قرة بن سليمان الجهضمي قال لي مالك: «شعبتكم يشدد في الرجال وقد روىٰ عن عاصم بن عبيدالله!!». «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٥٥).

وممن روىٰ عنه مالك من الضعفاء عطاء بن أبي مسلم الخراساني. قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما أعرف لمالك بن أنس رجلًا يروي عنه يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني». «العلل الكبير» (٢/ ٧٠٥) للترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد بالغ الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في الإنكار علىٰ الإمام البخاري وصفه لعطاء الخراساني بالترك فقد قال بعد نقله كلام البخاري: «وقد ذكرنا فيما تقدم أن عطاء

الخراساني ثقة ثقة عالم رباني، وثقه كل الأئمة ما خلا البخاري، ولم يوافق على ما ذكره، وأكثر ما فيه أنه كان في حفظه بعض سوء، وقال شعبة: «نا عطاء الخراساني وكان نسيًا»، وقال ابن معين عنه: «هو ثبت وكان كثير الإرسال» نقله عنه الغلابي، وكان سفيان الثوري يحث على الأخذ عنه، ووثقه الأوزاعي وأحمد وعلي ويحيى ويعقوب بن شيبة ومحمد بن سعد والعجلي والطبراني والدارقطني، وقد بين الترمذي في «علله» أن ما ذكره البخاري لم يُوافق عليه وأنه ثقة عند أهل الحديث قال: «ولم أسمع أن أحدًا من المتقدمين تكلم فيه»، وقال يعقوب بن شيبة: «هو ثقة ثبت» -قال:- وهو مشهور له فضل وعلم ومعروف بالفتوى والجهاد روى عنه مالك بن أنس وكان مالك ممن ينتقي الرجال. وأما الحكاية عن سعيد بن المسيب أنه كذبه فيما روى عنه فلا تثبت وقد كذب ابن المسيب عكرمة، ولم يتركه البخاري بتكذيبه بل خرج له واعتذر عن تكذيب من كذبه في كتاب «القراءة خلف الإمام» وعن تكذيب مالك لابن إسحاق، قال البخاري: «لو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحدٍ ولا يتهمه في الأمور كلها» -قال ابن رجب:- وعطاء الخراساني أحق أن يعتذر عما قاله ابن المسيب إن صح. فإنه أعظم وأجل قدرًا من عكرمة بل لا نسبة بينهما في الدين والورع[1] وزعم البخاري أن عبدالكريم أبا أمية مقارب الحديث، وهو عند

---

(١) هذا الكلام من الحافظ ابن رجب رحمه الله فيه مبالغة واضحة، ولو عكس الأمر لكان أقرب إلى الصواب فقد عدل عكرمة البربري زيادة على سبعين رجلًا من خيار التابعين كما قاله ابن منده. وقال قتادة: «كان أعلم التابعين أربعة» وذكره فيهم قال: «وكان أعلمهم بالتفسير» . وقال ابن جرير: «لم يكن أحد يدفع عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله وأنه كان عالمًا للآثار. وأنه كان عالمًا بمولاه وفي تقريظ جملة من أصحاب ابن عباس إياه ووصفهم له بالتقدم في العلم وأمرهم بالأخذ عنه ما بشهادة بعضهم تثبت عدالة الإنسان» ولهذا قال ابن معين: «إذا رأيت إنسانًا يقع في عكرمة فاتهمه على الإسلام» أهـ ملخصًا من «هدي الساري» (٦٠٥-٦٠٧)، والأقوال =

جميع الأئمة مباعد الحديث جدًا، ليس بين حديثه وبين حديث الثقات قرب البتة». «ملحق شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٨٠-٧٨٢).

وما ذكره الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ فيه نوع تحامل علىٰ الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ. وعطاء الخراساني وإن لم يكن متروكًا كما زعم الإمام البخاري فإنه كذلك ليس ثقة ثقة كما زعمه الحافظ ابن رجب، فعطاء وإن وثقه جمع من الأئمة إلا أنه قد جرح بجرحٍ مفسَّر؛ والجرح المفسر مقدم علىٰ التعديل المبهم عند جمهور المحدثين.

فقد قال فيه ابن حبان: «كان رديء الحفظ كثير الوهم يخطئ ولا يعلم فحمل عنه فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به». «المجروحون» (٢/ ١١٢-١١٣).

ولخص الحافظ كلام أهل العلم فيه في «التقريب» بقوله: «صدوق يهم كثيرًا ويرسل ويدلس».

وقد روىٰ مالك عمن يستحق ترك حديثه حقيقة وهو عبدالكريم بن أبي المخارق كما نقل ابن عبدالبر الإجماع علىٰ ضعفه وتركه ومن علم حجة علىٰ من لم يعلم.

هذا وقد روىٰ الإمام مالك عن عبدالغفار بن قاسم بواسطة يحيىٰ بن سعيد كما في «مختصر الكامل» (٦٥٤) للمقريزي رَحِمَهُ اللهُ وقد قال فيه أبوحاتم والنسائي وغيرهما: «متروك الحديث» وقال ابن المديني: «كان يضع الحديث». «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٤٠).

قلت: وهذا مما يؤخذ علىٰ الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ حيث أنه شرط علىٰ نفسه أنه لا يدخل في كتبه إلا الثقات، وهذا شامل لطبقة شيوخه ومن كان أعلىٰ منهم، والله أعلم.

وروىٰ مالك عن عبدالله بن النضر السلمي بواسطة في كتابه «الموطأ» وقد اختلف

=

في الثناء عليه كثيرة جدًا ذكر طرفًا منها الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» وبين أنه لم يثبت عن ابن عمر تكذيبه ولا عنه بدعة رَحِمَهُ اللهُ.

في اسم عبدالله بن النضر اختلافًا شديدًا. قال الداني في «أطراف الموطأ» بعد أن لخص كلام ابن عبدالبر حوله: «وهذا الرجل مجهول -قال أبو عمر:- لا أعلم في «الموطأ» رجلًا مجهولًا غيره» اهـ ملخصًا من «الإصابة» (٥/ ١٦٥)، ويقال فيه ما قيل في الذي قبله.

هذا ماتمَّ فيه الانتقاد علىٰ الإمام مالك رحمه الله من الرواية عن الضعفاء، وقد أُخذ عليه الرواية عن غير هؤلاء نذكرهم إن شاء الله مع بيان الراجح فيهم، فقد قال الإمام النسائي رحمه الله: «لا نعلم مالكًا روىٰ عن إنسان مشهور بالضعف إلا عاصم بن عبيدالله وعمرو بن أبي عمرو وشريك بن أبي نمر ولا نعلم حدث عن أحد يترك حديثه إلا عن عبدالكريم ابن أبي المخارق». «المستدرك» (١/ ١٦٠، ٢/ ٣٩).

قلت: وإدخال الإمام النسائي فيمن روىٰ عنهم مالك من الضعفاء شريك بن أبي نمر وعمرو بن أبي عمرو هذا بحسب اجتهاده وفيه شدة كما وصفه الذهبي في غير موضع من كتبه، فالراجح في عمرو بن أبي عمرو أنه حسن الحديث علىٰ أقل أحواله، وقد قال فيه الحافظ في «التقريب»: «ثقة ربما وهم»، وأما شريك بن عبدالله بن أبي نمر، فقد وثقه أبوداود وابن سعد وقال ابن معين: «لا بأس به» وقال ابن حبان وهو معروف بتشدده: «ربما أخطأ» قلت: ولعل الخطأ ممن روىٰ عنه، فقد قال ابن عدي: «إذا روىٰ عنه ثقة فلا بأس برواياته». كما في «التهذيب» (٢/ ١٦٦) فأقل أحواله أنه حسن الحديث، وإن وصفه الحافظ في «التقريب» أنه: «صدوق يخطئ» والله أعلم.

وهكذا روىٰ مالك عن شرحبيل بن سعد وكنىٰ عنه كما في «الكامل لابن عدي» (٤/ ١٣٣٩) مع أنه ضعيف جدًا، فقد قال فيه مالك: «ليس بثقة» وقال ابن أبي ذئب: «كان متهمًا» وضعفه ابن معين والدارقطني والنسائي وقال أبوزرعة: «لين». كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٥٧-١٥٨).

لكن قد يقال إن مالكًا كنىٰ عنه فلا لوم عليه في ذلك فهذه عادته فيمن كان ضعيفًا عنده كما كنىٰ عن عكرمة وغيره. قال الإمام الدارقطني رَحِمَهُ الله: «مالك له عادة أن يسقط اسم الضَّعيف عنده في الإسناد مثل عكرمة ونحوه». «علل الدارقطني» (٢/ ٩)

وهكذا أُنكر عليه روايته عن داود بن الحصين قال الجوزجاني: «داود بن حصين لا يحمد الناس حديثه، قد روىٰ عنه مالك علىٰ انتقاده». «أحوال الرجال» (١٤٠ رقم (٢٣٩).

قال الحافظ: «عاب غير واحدٍ علىٰ مالك الرواية عنه وتركه الرواية عن سعد بن إبراهيم». «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٦٢).

قلت: إلا أنه بالنظر في ترجمة: داود بن الحصين نجد أن جمعًا من أهل العلم وثقوه ولم يجرح بجرح مفسر إلا في روايته عن عكرمة؛ حيث قال ابن المديني: «ما روىٰ عن عكرمة فمنكر»، وقال أبوداود: «أحاديثه عن عكرمة مناكير» وقول الساجي: «منكر الحديث» يحمل في روايته عن عكرمة جمعًا بين الأقوال. انظر. «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٦١-٥٦٢)، ولذا قال فيه الحافظ في «التقريب»: «ثقة إلا في عكرمة». فعلىٰ هذا لا لوم علىٰ مالك في روايته عنه، والله أعلم.

وقد انتقد الإمام أحمد علىٰ مالك روايته عن حميد الأعرج وحميد الطويل، فقد قال أبوداود: سمعت أحمد يقول: «مالك أعرف بأهل بلاده فأما عن غير أهل بلاده فقد حدث عن عبدالكريم بن أبي أمية وحميد الأعرج وحميد الطويل»، قيل احتملهم عن قلة نفر منهم؟ قال: «نعم». «سؤالات أبي داود لأحمد» (٢٢٢-٢٢٣).

قلت: إلا أنه بالنظر في ترجمة حميد بن قيس الأعرج تجد أنه وثقه البخاري والفسوي وابن معين وابن سعد وأحمد في رواية وأبوداود، وقال النسائي وأبوحاتم: «ليس به بأس» وهذا لا ينافي قول من وثقه، خاصة وقد عرف هذان بتشددهما، وقال أحمد في

رواية ابنه عنه: «ليس بالقوي في الحديث». «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٩٧-٤٩٨)، وهذا جرح غير مفسر فلا يقدم علىٰ التعديل، فعلىٰ هذا فحميد بن قيس الأعرج ثقة، وقال الحافظ في «التقريب»: «ليس به بأس»، فلا لوم علىٰ مالك في روايته عنه.

وأما حميد بن أبي حميد الطويل؛ فقد وثقه جمع من أهل الحديث وغاية ما نقم عليه التدليس. انظر «التهذيب» (١/ ٤٩٣-٤٩٤) فحاله كما قال الحافظ في «التقريب»: «ثقة مدلس وعابه زائدة في دخوله في شيء من أمر الأمراء»، فلا لوم علىٰ مالك في روايته عنه، فتخلص لنا مما تقدم أن مالكًا تم الانتقاد عليه في روايته عن ثلاثة من الرواة: أحدهم: متروك، وهو: الأول: عبدالكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري، والآخران ضعيفان، وهما: عطاء بن أبي مسلم أبوعثمان الخراساني، وعاصم ابن عبيد الله بن عاصم العمري.

وكنىٰ عن متروك عنده وهو شرحبيل بن سعد المدني، والله أعلم.

وروىٰ عن متروك بواسطة وهو عبدالغفار بن قاسم كما في «مختصر الكامل» للمقريزي رحمه الله (٦٥٤).

وروىٰ عن مجهول بواسطة، وهو عبد الله بن النضر السلمي.

٣- وهذا الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله المعروف بتحريه وورعه وإمامته قد روىٰ عن بعض الضعفاء فقد روىٰ عن:

حجاج بن نصير القيسي قال ابن المديني: «ذهب حديثه» وقال أبوحاتم: «منكر الحديث ضعيف الحديث ترك حديثه» وقال ابن حبان: «يخطئ ويهم»، وقال النسائي مرة: «ضعيف» وأخرىٰ: «ليس بثقة» وضعفه غير واحد. «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٦٢)، وقال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف كان يقبل التلقين».

وروىٰ عن سيار بن حاتم العنزي سبعة أحاديث كما في «معجم شيوخ أحمد» (٢٠٤)، قال أبوأحمد الحاكم: «في حديثه بعض المناكير» وقال العقيلي: «أحاديثه مناكير ضعفه ابن المديني» وقال الأزدي: «عنده مناكير». «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٤٢) فهو ضعيف، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق له أوهام».

وروىٰ عن عبدالله بن معاوية بن عاصم الأسدي حديثًا، وهو وإن قال فيه أبوحاتم: «مستقيم الحديث» فقد جرحه البخاري بجرح مفسر فقال: «منكر الحديث» وضعفه النسائي، وقال الساجي: «صدوق وفي حديثه مناكير». «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٠٧)، و«الجرح والتعديل» (٥/ ١٧٨)، و«تعجيل المنفعة» (١/ ٧٦٦).

وروىٰ عن عمرو بن مجمع بن يزيد السكوني خمسة أحاديث، وقد ضعفه ابن معين وأبوحاتم والدارقطني وقال ابن عدي: «عامة مايرويه لا يتابع عليه». «تعجيل المنفعة» (٢/ ٧٤).

وروىٰ عن محمد بن عثمان بن صفوان الجمحي حديثًا في «المسند» (١/ ٢٢١)، وقد قال أبوحاتم: «منكر الحديث»، وقال الدارقطني: «ليس بقوي». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٤٤)، وضعفه الحافظ في «التقريب».

وروىٰ عن ناصح أبي عبدالله الحائك حديثًا كما في «مسنده» (٥/ ٩٦) قال ولده عبدالله عقبه: «وهذا الحديث لم يخرجه أبي في «مسنده» من أجل ناصح؛ لأنه ضعيف في الحديث، وأملاه عليَّ في النوادر».

مع أن ناصحًا متروك فقد قال فيه البخاري: «منكر الحديث» وقال النسائي وابن معين: «ليس بثقة» وقال أبوأحمد الحاكم: «ذاهب الحديث». كما في «التهذيب» (٤/ ٢٠٥).

٤- وهذا الإمام يحيىٰ القطان المعروف بنقده وتحريه وإمامته في هذا الفن قد روىٰ

عن جملة من الضعفاء منهم:

عمرو بن عبيد المعتزلي كما في «التهذيب» (٣/ ٢٨٨)، وهو متروك علىٰ الصحيح فيه.

وروىٰ عن أبي الرحال الطائي عقبة كما في «المجروحين» لابن حبان (١/ ١٩٣) قال فيه ابن حبان: «يخطئ كثيرًا لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد»، وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول».

وروىٰ عن الحسن بن ذكوان البصري. كما في «التهذيب» (١/ ٣٩٤)، والراجح من أقوال أهل العلم فيه ضعفه، وقد ضعفه الحافظ في «التقريب» فقال: «صدوق يخطئ».

وروىٰ عن مجالد بن سعيد الهمداني. كما في «الميزان» (١/ ٢٠٩)، ومجالد ضعيف وسيأتي معنا -إن شاء الله- أنه روىٰ عن جمعٍ من الرواة وضعفهم.

٥- وهذا الإمام ابن مهدي الجهبذ الناقد روىٰ عن جمعٍ من الضعفاء منهم:

شعيب بن صفوان الثقفي، قال أبوداود عن أحمد: «ما ظننت أن عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه». «تأريخ بغداد» (٩/ ٢٣٨) «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٧٤) مع أنه لين الحديث كما يعلم بالنظر في ترجمته من «التهذيب»، وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول» أي عند المتابعة وإلا فلين.

وروىٰ عن عبدالله بن عمر بن حفص العمري. كما في «التهذيب» (٢/ ٣٨٩) مع أنه وإن عدله جماعة إلا أنه جرح بجرحٍ مفسر. فقد قال يعقوب بن شيبة: «في حديثه اضطراب»، وقال صالح جزرة: «لين مختلط الحديث» بل قال البخاري: «ذاهب الحديث». «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٨٨-٣٨٩) فأقل أحواله أن يكون ضعيفًا إن لم يكن متروكًا والله أعلم.

وروىٰ عن حبيب بن أبي حبيب الجرمي كما في «التهذيب» (١/ ٣٤٨)، وهو صدوق

يخطئ. كما قاله الحافظ في «التقريب».

وروىٰ عن خارجه بن مصعب بن خارجة الضبعي. كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٥١٢)، وقد لخص الحافظ الكلام عليه بقوله: «متروك وكان يدلس عن الكذابين».

وروىٰ عن الحكم بن عطية العيشي البصري. كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٦٨)، والراجح ضعفه، فهو وإن وثقه ابن معين فقد جرحه أحمد بجرحٍ مفسر حيث قال: «حدث بمناكير كأنه ضعفه» وقال الساجي: «صدوق يهم» وضعفه النسائي وأبوالوليد. كما في «التهذيب» وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق له أوهام».

وروىٰ عن عبدالله بن بديل بن ورقاء. كما في «التهذيب» (٢/ ٣٠٦)، وحديثه لا يرتقي إلىٰ الحجية، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ».

وروىٰ عن عباد بن ميسرة المنقري المعلم. رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ١٣٣) عن عبدالله بن أحمد عن أبيه مع أن عبادًا ضعفه أحمد وابن عدي واختلفت الرواية عن ابن معين فيه. كما في «التهذيب» (٢/ ٢٨٤)، وخلاصة القول فيه قول الحافظ في «التقريب»: «لين الحديث عابد».

وروىٰ عن عمران بن داور أبي العوام. كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣١٨) مع أن عمران مختلف فيه، والراجح ضعفه؛ فقد جرح بجرحٍ مفسر فقد قال الإمام البخاري: «صدوق يهم» وقال الدارقطني: «كثير المخالفة والوهم»، وضعفه جماعة. كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣١٨-٣١٩)، وضعفه الحافظ في «التقريب» فقال: «صدوق يهم».

قلت: وقد انتقد عليه روايته عن معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي، فقد قال الإمام ابن عدي: حدثنا أحمد بن علي المدائني ثنا الليث بن عبدة قال: قال يحيىٰ بن معين: «كان ابن مهدي إذا حدث بحديث معاوية بن صالح زبره يحيىٰ بن سعيد، وقال:

«أيش هذه الأحاديث؟» وكان ابن مهدي لا يبالي عمن روىٰ ويحيىٰ ثقة في حديثه». «الكامل» (٦/ ٢٤٠٠).

مع أنه بالنظر في ترجمة معاوية بن صالح تجد أن حديثه لا ينزل عن درجة الحسن، فقد وثقه العجلي وابن مهدي والنسائي وكفاه ذلك قوة له؛ فإن النسائي لا يوثق أحدًا إلا بعد الجهد. كما قاله الحافظ الذهبي في «المغني في الضعفاء» في ترجمة مالك بن دينار الزاهد، وكذا وثقة أبوزرعة وابن سعد واختلف فيه قول ابن معين، وكان القطان لايرضاه، وهذا جرح مبهم. انظر «التهذيب» (٤/ ١٠٨-١٠٩) فعلىٰ هذا فأقل أحواله أنه حسن الحديث إن لم يكن ثقة، فلا لوم علىٰ ابن مهدي في الرواية عنه.

٦- وهذا الإمام الناقد عبدالله بن المبارك المروزي عالم خراسان ومفتيها قد روىٰ عن جملة من الضعفاء منهم:

يعقوب بن عطاء بن أبي رباح المكي. كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٤٥)، وقد ضعفه ابن معين وأحمد وأبوزرعة والنسائي كما في «التهذيب»، وقال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف».

وروىٰ عن أبي بكر بن عبدالله بن أبي مريم الغساني. كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٩٠)، وقد ضعفه جمع من أهل العلم، وبين أبو حاتم وأبوداود أن سبب ضعفه أن لصوصًا سرقوا متاعه فاختلط، وقال ابن حبان: «رديء الحفظ». كما في «التهذيب» وقال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف وكان قد سرق بيته فاختلط».

وروىٰ عن بكير بن شهاب الدامغاني. كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٤٧)، وهو منكر الحديث كما في «تهذيب التهذيب» عن الحافظ ابن عدي رحمه الله، وقد أقره الحافظ في «التقريب».

وروىٰ عن يحيىٰ بن عبيدالله بن موهب. كما في «تهذيب الكمال» (١٦/ ١٠). قال الحافظ في «التقريب»: «متروك وأفحش الحاكم فرماه بالوضع».

وروىٰ عن محمد بن السائب الكلبي. كما في «التهذيب» (٣/ ٥٦٩)، والخلاصة في أمره: ما قاله أبوحاتم رَحِمَهُ اللهُ: «الناس مجمعون علىٰ ترك حديثه، هو ذاهب الحديث لايشتغل به» وقد كذبه الجوزجاني وابن حبان وغير واحد. كما في «التهذيب»، ولعل ابن المبارك روىٰ عنه تعجبًا، كما اعتذر به أبو حاتم للثوري في روايته عن جابر الجعفي والله أعلم.

وروىٰ عن مجالد بن سعيد الهمداني. كما في «تهذيب التهذيب» وتقدم بيان ضعفه في الكلام عن رواية عن شعبة عن الضعفاء.

وروىٰ عن الحسن بن ذكوان البصري، كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٩٤). وقد تقدم أنه ضعيف، كما في الكلام علىٰ رواية القطان عن بعض الضعفاء من هذا الفصل فجدد به عهدًا.

وروىٰ عن الحسين بن عبدالله بن عبيدالله الهاشمي. كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٢٤)، وقد ضعفه جمع، بل قال النسائي: «متروك» وقال الجوزجاني: «لا يشتغل بحديثه» وقال البخاري: «يقال: إنه كان يتهم بالزندقة». كما في «التهذيب»، فعلىٰ هذا فهو متروك. وقال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف».

وروىٰ ابن المبارك عن الحكم بن عطية العيشي، كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٦٨)، وقد تقدم بيان ضعفه في الكلام علىٰ رواية ابن مهدي عن بعض الضعفاء من هذا الفصل والحمد لله.

وروىٰ عن أبي مالك النخعي. كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٥٨١)، وهو متروك الحديث.

وروىٰ عن حماد بن عمرو النصيبي، وتعجب ابن عمار من روايته عنه. كما في «ميزان الاعتدال» (١/ ٩٨)، وحماد متروك الحديث.

٧- وهذا الإمام سليمان بن حرب الذي قال أبوحاتم: «إذا رأيته يروي عن شيخ فاعلم أنه ثقة» ومع هذا فقد روىٰ عن حبيب بن أبي حبيب الجرمي كما في «التهذيب» (١/ ٣٤٨)، وقد تقدم بيان حاله في الكلام علىٰ رواية ابن مهدي عن بعض الضعفاء من هذا الفصل ولله الحمد.

٨- وهذا الإمام الناقد وكيع بن الجراح الرؤاسي قد روىٰ عن بعض الضعفاء والمتروكين:

فقد روىٰ عن خارجة بن مصعب بن خارجة الضبعي. كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٥١٢)، وهو متروك يدلس عن الكذابين. كما في «التقريب».

وروىٰ عن أبي مالك النخعي. كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٥٨٠)، وهو متروك الحديث كما تقدم.

وروىٰ عن يحيىٰ بن مسلم الكوفي، قال الإمام ابن معين: «كان وكيع يروي عن شيخ له ضعيف يقال له يحيىٰ بن مسلم وهو كوفي». «تأريخ ابن معين» (٢/ ٦٥٣) رقم (٣٦٩٤). وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول».

٩- وهذا الإمام في علم الرجال والعلل: أبوزرعة الرازي رحمه الله قد روىٰ عن بعض الضعفاء:

فقد روىٰ عن الحسين بن يزيد الطحان. كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٣٩)، وقد قال فيه صاحبه أبوحاتم: «لين الحديث». كما في «التهذيب»، وقال الحافظ في «التقريب»: «لين الحديث».

وروىٰ عن عبدالرحمن بن هانئ بن سعيد أبي نعيم النخعي، وقد ضعفه أبوداود والنسائي وأبونعيم، وقال أحمد: «ليس بشيء» وكذبه ابن معين في رواية عنه، وقال البخاري: «فيه نظر وهو في الأصل صدوق»، ووثقه العجلي، وتوثيقه لا يقوىٰ علىٰ دفع ما تقدم لقوة من خالفه ولتساهله في التعديل». انظر «التهذيب» (٢/ ٥٦١-٥٦٢).

وروىٰ عن محمد بن إسماعيل بن جعفر الجعفري. قال ابن أبي حاتم: «روىٰ عنه أبوزرعة سألت أبي عنه؟ فقال: منكر الحديث يتكلمون فيه». «الجرح والتعديل» (٧/ ١٨٩).

وروىٰ عن غسان بن مالك أبي عبدالرحمن السلمي، وقد قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه؟ فقال: «أتيته ولم يقض لي السماع منه وليس بقوي، بَيِّنٌ في حديثه الإنكار» -قال ابن أبي حاتم:- روىٰ عنه أبوزرعة». «الجرح والتعديل» (٧/ ٥٠).

١٠- وهذا الإمام الناقد الذي لا يدلس إلا عن ثقة سفيان بن عيينة الهلالي قد روىٰ عن بعض الضعفاء:

فقد روىٰ عن عمرو بن عبيد المعتزلي التالف. كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٨٨).

وروىٰ عن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح المكي. كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٤٥)، وقد تقدم بيان ضعفه في الكلام علىٰ رواية ابن المبارك عن بعض الضعفاء من هذا الفصل فارجع إليه إن شئت.

وهكذا روىٰ عن محمد بن السائب الكلبي. كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥٦٩)، والكلبي متروك كما تقدم.

وهكذا روىٰ عن الحسن بن عمارة البجلي. كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٠٧)، وهو متروك. كما قاله الحافظ في «التقريب».

١١- وهذا إمام الحديث وعلله الناقد أبوحاتم الرازي رحمه الله مع شدة تحريه وتوقيه

قد روىٰ عن بعض الضعفاء

فقد روىٰ عن عبدالرحمن بن هانئ النخعي. كما في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٦١)، وقد تقدم بيان ضعفه قريبًا والحمد لله.

وروىٰ عن عبدالله بن صالح المصري كاتب الليث. كما في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٥٥)، والكلام فيه طويل لخصه الحافظ في «التقريب» بقوله: «صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة». قلت بل كذبه صالح جزرة واتهمه أحمد بن صالح وكان شيخنا مقبل رحمه الله يجنح إلىٰ ذلك فلا يراه صالحًا في الشواهد والمتابعات والله أعلم.

وروىٰ عن محمد بن عمر بن الرومي، وقد ضعفه أبوداود وقال أبوزرعة: «فيه لين» وقال أبوحاتم: «روىٰ عن شريك حديثًا منكرًا». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٥٥).

وروىٰ عن حفص بن عمر بن عبدالعزيز المقرئ. كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٨٤)، وحفص متروك.

١٢- وهذا إمام الحديث وعلله الناقد البصير محمد بن يحيىٰ الذهلي رحمه الله قد روىٰ عن بعض الضعفاء:

فقد روىٰ عن عبدالرحمن بن هانئ النخعي. كما في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٦١)، وقد تقدم بيان ضعفه قريبًا والحمد لله.

وهكذا روىٰ عن عبدالله بن صالح كاتب الليث. كما في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٥٥)، وقد تقدم الكلام عنه قريبًا والحمد لله.

وهكذا روىٰ عن الحسن بن عمرو بن سيف العبدي. كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٤١٠)، وقد كذبه البخاري وشيخه ابن المديني. وقال الرازي: «متروك» كما في

«التهذيب» وقال الحافظ في «التقريب»: «متروك». قلت: بل كذاب.

١٣- وهذا الإمام الحافظ بقي بن مخلد الذي نص: «أنه لايروي إلا عن ثقة»، قد روىٰ عن بعض الضعفاء:

منهم سفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي. كما في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٦٢)، وسفيان كان يقبل التلقين، كما قاله البخاري وابن عدي، وابتلي بوراق سوء أدخل عليه ما ليس من حديثه فحدث به، قاله أبوحاتم. «تهذيب التهذيب» (٢/ ٦٢)، وقال الحافظ في «التقريب»: «كان صدوقًا إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنُصح فلم يقبل فسقط حديثه».

وهكذا روىٰ عن جبارة بن المغلس الحماني الكوفي. كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٨٩) مع أنه جرح بجرح شديد مفسر: فقد كذبه ابن معين، وقال البخاري: «حديثه مضطرب» وقال البزار: «كان كثير الخطأ» وقال ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل»، وعرض عبدالله بن أحمد علىٰ أبيه بعض أحاديثه فقال: «هذه موضوعة أو كذب». كما في «التهذيب» فهومتروك، وضعفه الحافظ في «التقريب».

١٤- وهذا الإمام الناقد الكبير علي بن المديني رَحِمَهُ اللهُ روىٰ عن بعض الضعفاء:

فقد روىٰ عن زيد بن الحسن القرشي. كما في «التهذيب» (١/ ٦٦٢)، وقد قال فيه أبوحاتم: «منكر الحديث» كما في «التهذيب» وضعفه الحافظ في «التقريب».

١٥- وهذا الإمام الحافظ سليمان بن الأشعث أبوداود صاحب «السنن» الذي قيل فيه: إنه لايروي إلا عن ثقة. قد روىٰ عن بعض الضعفاء:

فقد روىٰ عن الحسين بن يزيد الطحان الكوفي، وهو لين الحديث. كما في «التهذيب» (١/ ٤٣٩) عن أبي حاتم، وهو كذلك في «التقريب».

وروىٰ عن قطن بن نسير البصري الذراع، وقد قال ابن عدي: «يسرق الحديث» كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٢٢)، وقال الحافظ: «صدوق يخطئ».

وروىٰ عن سهل بن تمام بن بزيع السعدي، قال فيه أبوحاتم: «شيخ» وقال ابن حبان: «يخطئ» وقال أبوزرعة: «لم يكن بكذاب كان ربما وهم في الشيء». «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٢١-١٢٢)، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ».

وروىٰ عن نصر بن عاصم الأنطاكي، ذكره العقيلي في «الضعفاء» وساق له حديثًا ثم قال: «لا يتابع علىٰ حديثه» وقال ابن وضاح: «شيخ». «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢١٨)، وقال الحافظ في «التقريب»: «لين الحديث».

وروىٰ عن عبدالله بن يحيىٰ بن ميسرة، قال الحافظ في «التقريب»: «لا يعرف».

وروىٰ عن محمد بن إسماعيل بن مهاجر، قال الحافظ في «التقريب»: «لا يعرف».

أما من روىٰ عنه أبوداود ممن قال فيهم الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «مقبول» فهم كثير، ولم أقصد استيعاب هذا لا في أبي داود، ولا في غيره ممن ذكرتهم في هذا الفصل.

١٦- وهذا الإمام الحافظ إسماعيل بن أبي خالد الذي وصفه العجلي: «أنه لا يروي إلا عن ثقة» قد روىٰ عن حصين بن عبدالرحمن الحارثي الكوفي. كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٤٢-٤٤٣) قال أحمد: «ليس يعرف أحاديثه مناكير». كما في «التهذيب» وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول».

وهكذا روىٰ عن نفيع بن الحارث أبي داود الأعمىٰ. كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٣٩)، وهو متروك، وقد كذبه ابن معين. كما في «التقريب».

١٧- وهذا الإمام المتقن منصور بن المعتمر رحمه الله قد روىٰ عن بعض الضعفاء:

فقد روىٰ عن يونس بن خباب الكوفي. كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٦٨)، وقد

تقدم بيان حاله في هذا الفصل والحمد لله.

وروىٰ عن أبي صالح باذام كما في «تهذيب الكمال»، وأبو صالح ضعيف علىٰ أقل الأحوال.

١٨- وهذا الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي الذي نقل عنه أنه قال: «رويت عن ألف شيخ وكسر كلهم ثقات» قد روىٰ عن عبدالله بن صالح المصري كاتب الليث. كما في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٥٥)، وقد تقدم بيان حاله في الكلام عن رواية أبي حاتم عن بعض الضعفاء من هذا الفصل والحمد لله.

وروىٰ عن عبدالرحمن بن هانئ، وهو ضعيف.

وروىٰ عن محمد بن عمر بن الرومي، وهو ضعيف كما سبق معنا قريبًا.

وروىٰ عن قطن بن نسير. كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٤٢)، وقطن ضعيف.

١٩- وهذا الثقة العدل حريز بن عثمان الرحبي الذي نص أبوداود: «أن مشايخ ثقات» قد روىٰ عن بعض المجاهيل والضعفاء:

فقد روىٰ عن عبدالرحمن بن ميسرة الحضرمي، وقد قال ابن المديني: «مجهول لم يرو عنه غير حريز». كما في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٥٩) مع أنه قد وثقه العجلي، وروىٰ عنه اثنان آخران كما في «التهذيب».

قال شيخنا الإمام الوادعي رحمه الله: «ومن مشايخ حريز: القاسم بن عبدالرحمن الشامي، وقد قال الإمام أحمد: «روىٰ عنه علي بن يزيد أعاجيب وما أراها إلا من قبل القاسم». وإن كان القاسم قد وثق إلا أن الجرح فيه مفسر من الإمام أحمد وابن حبان». «الشفاعة» (٢٣٢).

وهكذا تفرد بالرواية عن ابن هانئ عن أبي أمامة، وابن هانئ لم يوثقه أحد كما في

«التهذيب» (٤/ ٦٢٤) قال الذهبي: «لا يعرف وعنه حريز لكن شيوخ حريز وثقوا». «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٩٧). وقال الحافظ في «التقريب»: «ابن هانئ شيخ لحريز لا يعرف».

وهكذا تفرَّد بالرواية عن يزيد بن صالح، ويقال: صليح، وقد قال الدارقطني: «لا يعتبر به» ولم يوثقه سوىٰ ابن حبان، وقال الذهبي: «لا يكاد يعرف» وقال ابن حجر: «مقبول». «التهذيب» (٤/ ٤١٧)، ««الميزان» (٤/ ٤٢٩).

فها أنا سقت تسعة عشر إمامًا من أحسن من وفىٰ بشرطه في ترك الرواية عن الضعفاء ومع هذا فلم يسلموا من الرواية عن الضعفاء، ولم أقصد التتبع والاستيفاء؛ إذ ذاك يطول جدًا وأمثلة ذلك مبثوثة في تراجم المنتقين من هذا الكتاب.

وفيما ذكرنا في هذه العجالة غنية عن الإسهاب والإطالة، والأمر كما قال الإمام الحاكم رَحَمَهُ الله وقد ذكر رواية بعض الأئمة عن بعض الضعفاء: «وكذلك من بعدهما من أئمة المسلمين قرنًا بعد قرن وعصرًا بعد عصر إلىٰ عصرنا هذا لم يخل حديث فريق من أئمة الفريقين عن مطعون فيه من المحدثين رضي الله عنهم». «المدخل إلىٰ الإكليل» (٨٥) ضمن «الرسائل الكمالية».

فإن قُلتَ: لعل رواية هؤلاء الأئمة الذين سميتهم عن بعض الضعفاء لاعتقادهم عدم ضعفهم كما سيأتي في العذر الأول من: «فصل الأعذار لمن روىٰ عن الضعفاء».

فالجواب: أن هذا مع كونه احتمالًا واردًا إلا أنه يجعلنا لا نوثق الراوي بمجرد رواية من لا يروي إلا عن ثقة عنه لاحتمال أن يكون عنده ثقة، وهو في حقيقة الأمر ضعيف، ولكي يزول هذا الإحتمال وتعلم يقينًا أن من هؤلاء الأئمة من يروي عمن هو ضعيف عنده فها أنا أفرد فصلًا مستقلًا فيمن روىٰ من الأئمة الذين وصفوا

بالانتقاء عن بعض الرواة الضعفاء عندهم فأقول مستعينًا بالله:

ذكر رواية جماعة من المنتقين عن رواة ضعفاء عندهم

وهذا الفصل يعتبر من أقوىٰ الأدلة إن لم يكن أقواها علىٰ: أن رواية من لا يروي إلا عن ثقة عن الرواي المجهول ليست كافية في توثيقه والاحتجاج بحديثه لذاته، وإن كانت نافعة له شيئًا ما. كما سبق بيانه.

وبهذه القرينة العظيمة استدل جمع من الأئمة علىٰ ترجيح هذا القول كما سبق بيانه، وها أنا أسوق ما يدل علىٰ صحة ماستدلوا به ورجحوه ﷺ، فمن ذلك لا علىٰ سبيل الحصر مافي هذه الآثار:

١- عامر بن شرحبيل الشعبي، قال الإمام مسلم رحمه الله: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن مغيرة عن الشَّعبي قال: «حدثني الحارث الأعور وكان كذابًا». المقدمة» (١/ ٩٨)، وأخرجه الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٣/ ١١٧)، والخطيب في «الكفاية» (١٥١)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٤١٨).

قال الإمام الذهبي: «فأما قول الشعبي: «الحارث كذاب» فمحمول علىٰ أنه عنىٰ بالكذب الخطأ لا التعمد، وإلا فلماذا يروي عنه ويعتقده يتعمد الكذب في الدين؟! وكذا قال علي بن المديني وأبو خيثمة: هو كذاب». «سير النبلاء» (٤/ ١٥٣).

وقال ابن شاهين رحمه الله: «وفي هذا الكلام من الشعبي في الحارث نظر وقد وثقه أحمد بن صالح المصري إمام أهل مصر في الحديث، فقيل لأحمد بن صالح: قول الشعبي: «حدثنا الحارث وكان كذابًا»؟ قال أحمد بن صالح: «لم يكن بكذاب إنما كذبه في رأيه»» . «ذِكْرُ من اختلف العلماء فيه» (٥٤-٥٥).

وذكر الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٠٠) تكذيب

إبراهيم النخعي للشعبي[1] ثم قال: «معاذ الله أن يكون الشعبي كذابًا، بل هو إمام جليل والنخعي مثله جلالةً وعلمًا ودينًا، وأظن الشعبي عوقب بقوله في الحارث الهمداني: «حدثني الحارث وكان أحد الكذابين»، ولم يَبِن من الحارث كذب وإنما نُقِمَ عليه إفراطه في حب علي رضي الله عنه وتفضيله له علىٰ غيره، ومن هاهنا -والله أعلم- كذبه الشعبي؛ لأن الشعبي يذهب إلىٰ تفضيل أبي بكر رضي الله عنه وإلىٰ أنه أول من أسلم، وتفضيل عمر رضي الله عنه»

وقال الحافظ في «التقريب»: «كذبه الشعبي في رأيه ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف».

هذا وقد كان شيخنا الوادعي رحمه الله يحمل تكذيب الشعبي للحارث علىٰ ظاهره وأن مراده بتكذيبه الكذب في اصطلاح المحدثين وهو الكذب في لسانه، خاصة وقد كذب الحارث الأعور ابن المديني وأبو خيثمة، والله أعلم.

٢- شعبة بن الحجاج، قال العقيلي رحمه الله في «الضعفاء» (٢/ ١٨٧) رقم (٧١١): حدثنا أحمد بن علي قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الواسطي قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: «حدثنا شعبة يومًا بحديثه عن شرقي بن قطامي عن عمر بن الخطاب: أنه كان يبيت من وراء العقبة، فقال شعبة: حماري وإزاري في المساكين صدقة إن لم يكن شرقي كذب علىٰ عمر» قال: قلت: فلم تحدث عنه؟!

وأخرجه من طريق العقيلي الخطيب في «تأريخ بغداد» (٩/ ٢٧٩)، وإسناده صحيح، ولعل شعبة روىٰ عنه لقصد بيان حاله وهذا الفعل سائغ عند أهل العلم. كما سيأتي معنا في «الأعذار لمن روىٰ من الأئمة عن الضعفاء».

(١) يحتاج إلى بحث هل ثبت ذلك أم لا؟

وروىٰ شعبة عن الحسن بن عمارة وكان يقول: «لا أستحل أن أروي عنه شيئًا». كما في «سؤالات الآجري لأبي داود» (٩٧٧) عن أبي داود رحمه الله. والحسن بن عمارة متروك.

وقد قال أبو داود: «روىٰ شعبة عن زيد العمي وليس بذاك». سؤالات الآجري (١/ ٣٩٣) مع أن أبا حاتم قال في زيد العمي: «كان شعبة لا يحمد حفظه». «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٦١).

قال الحافظ ابن عدي في ترجمته: «عامة ما يرويه ضعيف علىٰ أن شعبة قد روىٰ عنه، ولعل شعبة لم يرو عن أضعف منه». «الكامل» (٣/ ١٠٥٨).

وقال الأحوص بن المفضل الغلابي: «وممن حدث عنه شعبة من الضعفاء أبو شيبة إبراهيم بن عثمان». «تأريخ بغداد» (٦/ ١١٤)، و«تهذيب الكمال» (٢/ ١٤٩).

وقد قال ابن حبان رحمه الله: أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن محمد الدغولي قال: حدثنا قطن بن إبراهيم قال: حدثنا محمد بن حاتم الكوفي قال: حدثنا المثنىٰ بن معاذ بن معاذ قال: كنت ببغداد فكتبت إلىٰ شعبة: أن أروي عن أبي شيبة القاضي؟ فقال: «لا ترو عنه شيئًا فإنه مذموم وإذا قرأت كتابي فمزقه». «المجروحين» (١/ ١٠١) ت. السلفي.

وقال الحافظ في عثمان بن عمير البجلي: «روىٰ عنه شعبة». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧٥)، ومع هذا فقد قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: «ضعيف الحديث منكر الحديث كان شعبة لا يرضاه». وذكر أنه حضره فروىٰ عن شيخ فقال له شعبة كم سنك؟ فقال: «كذا فإذا قد مات الشيخ وهو ابن ستين». «الجرح والتعديل» (٦/ ١٦١).

٣- يحيىٰ بن سعيد القطان، قال ابن معين رحمه الله: «كان يحيىٰ بن سعيد يضعف عبد الحميد بن جعفر» قال الدوري: قلت ليحيىٰ: قد روىٰ عنه. قال: «قد روىٰ عنه ويضعفه وكان يحيىٰ بن سعيد يروي عن قوم ما كانوا يساوون عنده شيئًا». «تأريخ ابن

معين» (٢/ ٣٤٢) رقم (٣٩٣١)، وهذا نص صريح أن القطان يروي عن جماعة ممن لا يساوي عنده شيئًا بله من غيره من الأئمة.

٤- أبو داود سليمان بن الأشعث، روىٰ أبو داود عن هشام بن عبد الملك اليزني كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٧٣)، ومع هذا نقل الآجري عن أبي داود أنه قال فيه: «شيخ ضعيف». «سؤالات الآجري» (٢/ ٢٥١)، وقال فيه: «شيخ مغفل». «سؤالات الآجري» (٢/ ٢٠٣) رقم (١٥٩٧).

٥- أحمد بن شعيب النسائي، قال الحافظ في الحسن بن الصباح البزاز البغدادي: «قلت: وقد روىٰ عنه النسائي في «الكبرىٰ» أحاديث في الحدود وغيرها». «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٠٠-٤٠١)، ومع هذا فقد نقل الخطيب في «تأريخ بغداد» (٧/ ٣٣٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٦/ ١٩٤) عن النسائي أنه قال فيه في كتابه «الأسامي والكنىٰ»: «ليس بالقوي»

وذكر النسائي في كتابه «تسمية مشايخ النسائي» (٦٣) ضمن شيوخه عبد السلام بن صالح الهروي ثم قال: «رافضي خبيث ليس بثقة.ولا مأمون».

وروىٰ عن أحمد بن عبدالله بن أبي السفر الكوفي وقال فيه: «ليس بالقوي». كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣١).

وذكر في كتابه «تسمية مشايخ النسائي» (٧٤) أبا هشام الرفاعي محمد بن يزيد ضمن شيوخه ثم قال: «ليس بثقة».

وروىٰ عن إبراهيم بن يوسف الحضرمي الكوفي في «عمل اليوم والليلة» وقال فيه: «ليس بالقوي». «تهذيب التهذيب» (١/ ٩٦).

وروىٰ عن محمد بن سعيد بن حماد الأنصاري وقال: «لا أدري ما هو». «تهذيب

التهذيب» (٣/ ٥٧٣).

٦- يحيىٰ بن معين، روىٰ الإمام ابن معين عن عبيد بن القاسم الأسدي الكوفي كما في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢١)، و «التهذيب» (٣/ ٣٩)، ونقلا عن ابن معين أنه قال فيه: «كذاب» وقال مرة: «ليس بثقة».

٧- أبو حاتم الرازي، روىٰ الإمام أبو حاتم الرازي عن الحسين بن داود الملقب بسنيد ونقل الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (١٢/ ١٦٤) عن ابن أبي حاتم أنه قال: سئل أبي عنه فقال: «ضعيف»، وكذا نقله الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٢٠). والموجود في «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٢٦) عن ابن أبي حاتم قال: سئل أبي عنه؟ فقال: «صدوق».

قال العلامة المعلمي رحمه الله: «وهكذا نقله الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٢) عن أبي حاتم، وقال في الميزان: «صدقه أبو حاتم»، وفي «تأريخ بغداد» (٨/ ٤٣-٤٤): ذكره أبو حاتم الرازي في جملة شيوخه الذين روىٰ عنهم وقال: بغدادي صدوق».

وذكرته هنا للتنبيه والفائدة والله أعلم بالصواب.

٨- علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي المديني. قال الحافظ في «التهذيب» (٢/ ٣١٥) في ترجمة عبدالله بن جعفر: «وعنه ابنه علي»، ومع هذا فقد قال فيه: «ضعيف» كما في «الميزان» (٢/ ٤٠١).

٩- أحمد بن حنبل، روىٰ الإمام أحمد رحمه الله عن معاوية بن هشام القصار في «المسند» تسعة وعشرين حديثًا كما في «معجم شيوخ أحمد» (٣٤٥).

ومع هذا قال الحافظ في «التهذيب» (٤/ ١١٣): «وقال الساجي: «صدوق يهم» قال أحمد بن حنبل: «هو كثير الخطأ»».

وحدث عن خلف بن أيوب العامري وسأله ابنه عنه فلم يثبته. «العلل» لعبد الله بن أحمد (٤٨٦٧).

وروىٰ عن النضر بن إسماعيل البجلي. كما في «التهذيب» (٤/ ٢٢١)، ومع هذا سأله ابنه عنه فقال: «لم يكن يحفظ الإسناد ونحن نروي عنه». «العلل» لابن أحمد (٥٣١٩).

وقال كما في «سؤالات ابن هانئ» (٢٣٢٤): «ضعيف الحديث».

وقال كما في «سؤالات المروذي» (٢١٨): «قد كتبنا عنه، ليس هو بقوي، يعتبر بحديثه» اهـ ملخصًا عن «موسوعة أقوال الإمام أحمد» (٣٣١٥).

وروىٰ عن يحيىٰ بن يمان العجلي. كما في «التهذيب» (٤/ ٤٠١)، ومع هذا قال الساجي: «يحيىٰ بن يمان ضعفه أحمد بن حنبل». «تأريخ بغداد» (١٤/ ١٢٤)، وقال فيه: «يضطرب في حديثه». «الجرح والتعديل» (٩/ ١٩٩).

وروىٰ عن محمد بن القاسم الأسدي حديثًا في «المسند» (٥/ ٢١٨)، ومع هذا قال البخاري: «كذبه أحمد». «التأريخ الصغير» (٢/ ٣١٢)، وقال: «ما يستأهل أن يحدَّث عنه بشيء روىٰ أحاديث مناكير». «سؤالات المروذي» (٢٣٠) «موسوعة أقوال أحمد» (٣٠٠٣)، لكنه متابع في «المسند» فلا شاهد فيه لما هاهنا.

وروىٰ عن كثير بن مروان السلمي حديثًا في «المسند» (٤/ ٢٣٣)، ومع هذا قال محمود بن غيلان: «أسقطه أحمد وابن معين وأبو خيثمة». «تعجيل المنفعة» (٢/ ١٤٧).

وهذا النص مما فات أصحاب «موسوعة أقوال الإمام أحمد رحمه الله».

وروىٰ عن سعيد بن محمد الوراق الثقفي وقال: «لم يكن بذاك ولينه». «سؤالات المروذي» (٢٠٨).

وروىٰ عن محاضر بن المورِّع الهمداني، وقال فيه: «لم يكن من أصحاب الحديث

كان مغفلًا جدًا». «العلل» لعبدالله بن أحمد (٤١١٠) «هدي الساري» (٦٢٤).

الأعذار لمن روى من الأئمة المنتقين أو كتب عن الضعفاء والمتروكين

العذر الأول: أنه قد يكون ثقة عنده ضعيفًا عند غيره.

قد يقول قائل قد صرح هؤلاء الأئمة أنَّهم: «لا يروون إلا عن ثقة» فروايتهم عن هذا الراوي تعد تعديلًا له ولابد.

والجواب: -كما تقدَّم- أن مرادهم بالثقة ما هو أعم من المعنىٰ الاصطلاحي، وهو ما يقابل المتروك، وأيضًا قد وجد عن بعضهم أنه يروي عن شيخه ويضعفه، وربما جرحه بالجرح الشديد -كما سبق-.

ونقول هنا وعلىٰ فرض التسليم «أنه لا يروي إلا عن ثقة» بالمعنىٰ الاصطلاحي وهو من جمع بين العدالة والضبط، فغاية ما يدل عليه كلامه: أنه لا يروي إلا عن ثقة عنده، ولا ينافي ذلك أن يكون هذا الراوي قد جرح من قبل غيره من أئمة الجرح والتعديل بجرحٍ مفسر يقدم علىٰ هذا التعديل المبهم.

بل لو صرح هذا الإمام وقال: «شيخي فلان بن فلان ثقة» وعارضه إمام آخر وجرحه بجرحٍ مفسر؛ لقدمنا قول الآخر، فكيف وهو لم ينص علىٰ ثقة شيخه الذي روىٰ عنه إنما وثقه توثيقًا إجماليًا حيث قال: «لا أروي إلا عن ثقة؟!» **فلا يلزم** من كونه ثقة عنده: أن يكون كذلك عند غيره من الأئمة، وليس قبول تعديله المبهم بأولىٰ من قبول قول من عارضه من الأئمة ولا العكس، بل المسألة خاضعة لقواعد علم الحديث والجرح والتعديل.

وها أنا أسوق من الأمثلة وأقوال أهل العلم ما يؤيد كلامي هذا:

قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ في يحيىٰ بن سعيد القطان: «لا يحدث إلا عمن يكون ثقة

عنده». «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٨٠). وقال: «لا يحدث إلا عن الثقات.عنده». «السنن الكبرىٰ» (٢/ ٢٠٢). فانظر كيف قيد كلامه في الموضعين بقوله: «عنده».

وقال الإمام أبو الحسن بن القطان رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأما إسحاق بن إسماعيل الذي يروي عنه علي بن عبد العزيز فهو ابن عبد الأعلىٰ الأيلي يكثر عنه، يروي عن ابن عيينة وجرير وغيرهما، وهو شيخ لأبي داود وأبو داود لا يروي إلا عن ثقة عنده فاعلمه». «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٦٦) رقم (١٢٢٧).

وقال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ: وحدثنا أبو جعفر الدارمي حدثنا بشر بن عمر قال: سألت مالكًا عن رجل، فقال: «هل رأيته في كتبي؟» قلت: لا. قال: «لو كان ثقة لرأيته في كتبي». «مقدمة مسلم» (١/ ٢٦)، وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٤)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٤١٠).

علق الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ هذا الأثر قائلًا: «فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا عمن هو عنده ثقة، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روىٰ عنه وهو عنده ثقة أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ، فقد يخفىٰ عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال رَحِمَهُ اللَّهُ». «سير النبلاء» (٨/ ٧٢).

وقال الآجري سمعت أبا داود يقول: «حسين بن الأسود الكوفي لا ألتفت إلىٰ حكاية أراها أوهامًا». سؤالات الآجري لأبي داود (١/ ٢٤٦) رقم (٣٣٨).

قال الحافظ: «وهذا مما يدل علىٰ أن أبا داود لم يرو عنه فإنه لم يرو إلا عن ثقة عنده». «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٢٥) مع أن المزي والذهبي أثبتا رواية أبي داود عنه، وذكر المعلق علىٰ «سؤالات الآجري» مواضع من «سنن أبي داود» صرح فيها أبو داود

بالتحديث عن الحسين بن الأسود، لكن الذي يهمنا هاهنا هو قول الحافظ: «فإنه لم يرو إلا عن ثقة عنده».

وقال الحافظ: «من عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه إذا روىٰ عن رجل وصف بأنه ثقة عنده، كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي». «لسان الميزان» (١/ ١٥).

قال شيخنا مقبل الوادعي رحمه الله معلقًا علىٰ هذا الكلام: «نعم قيده بـ(عنده)؛ لأنه يجوز أن يكون ثقةً عنده ضعيفًا عند غيره، وما من أحد من هؤلاء إلا وقد روىٰ عن ضعيف أو عن ضعفاء... لكن ما أحسن ما قيده الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ بقوله: «عنده». «الفتاوىٰ الحديثية لعلامة الديار اليمانية» (٢/ ١٩-٢٠).

وقال الحاكم في القطان: «ويحيىٰ بن سعيد كان لا يروي إلا عن ثقة» فقال الحافظ: «هو كذلك لكن عنده». «موافقة الخُبر الخَبر» (١/ ٤٢١-٤٢٢).

وقال الحازمي رحمه الله في «شروط الأئمة الخمسة» (٧١-٧٣): «فإن قيل: إذا كان الأمر علىٰ ما مهدت وأن الشيخين لم يلتزما استيعاب جميع ما صح بل لم يودعا كتابيهما إلا ما صح فما بالهما أخرجا حديث جماعة تُكُلِّم فيهم نحو فليح بن سليمان وعبد الرحمن بن عبدالله بن دينار وإسماعيل بن أبي أويس عند البخاري ومحمد بن إسحاق بن يسار وذويه عند مسلم؟! قلت: أما إيداع البخاري ومسلم كتابيهما حديث نفر نسبوا إلىٰ نوع من الضعف فظاهر غير أنه لم يبلغ ضعفهم حدًا يُرَدُّ حديثهم، مع أنا لا نقر بأن البخاري كان يرىٰ تخريج حديث من ينسب إلىٰ نوع من أنواع الضعف، ولو كان ضعف هؤلاء قد ثبت عنده لما خرج حديثهم. ثم ينبغي أن يعلم أن جهات الضعف متباينة متعددة وأهل العلم مختلفون في أسبابه». اهـ المراد.

وقال الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله: «المحمل الثاني: أن يكون ضعف

أولئك الرواة الذين روىٰ عنهم مختلفًا فيه ويكون مذهبه وجوب قبول حديثهم وعدم الاعتداد بذلك التضعيف، إما لكونه غير مفسَّر السبب، أو لأجل مذهب أو غير ذلك، وقد جرىٰ ذلك لغير واحد من العلماء والحفاظ، بل لم يسلم من ذلك صاحب «الصحيح» وكذلك أئمة العلم، هذا الإمام الشافعي ﷺ أكثر من الرواية عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ الأسلمي ووثقه وقد خالفه الكثيرون في ذلك، وقال ابن عبد البر في «تمهيده»(١): «أجمعوا علىٰ تجريح ابن أبي يحيىٰ إلا الشافعي»، قلت أما الإجماع علىٰ تجريحه فليس بمسلَّم فقد وافق الشافعي علىٰ توثيقه أربعة من كبار الحفاظ وهم: ابن جريج وحمدان بن محمد الأصبهاني، وابن عدي وابن عقدة(٢)، وقال الذهبي في «التذكرة»(٣): «لم يكن ابن أبي يحيىٰ في وزن من يضع الحديث» انتهىٰ، ولكن تضعيفه قول الجماهير وهو المصحح عند أئمة الحديث من الشافعية كالنووي والذهبي وابن كثير وابن النحوي وغيرهم، وكذلك روىٰ الشافعي عن أبي خالد الزنجي المكي وهو مختلف في توثيقه، وكذلك الإمام أحمد يروي عن جماعة مختلف فيهم، وكذلك القاسم بن إبراهيم ويحيىٰ بن الحسين الهادي(٤) ﷺ قد رويا عن ابن أبي أويس وهو مختلف فيه، وقد ذكر أهل علم الرجال ذلك الاختلاف وبينوا في «علوم الحديث» ما يقبل من الجرح والتعديل ومراتبها وكيفية العمل عند تعارضها». «الروض الباسم» (٢/ ٣١٨-٣٢٠).

وقال الإمام النووي ﷺ في سياق ذكر المحامل لمن أخرج لهم مسلم في «صحيحه»

---

(١) (٢٠/ ٦٥) محقق «الروض الباسم».

(٢) انظر «تهذيب التهذيب» (١/ ٨٣-٨٥).

(٣) (١/ ٢٤٧)

(٤) رافضي معتزلي سفاك للدماء يقول بخلق القرآن وينفي الرؤية ويكفر الشيخين ﷺ وله ضلالات أخرىٰ بينها شيخنا العلامة محمد الإمام في كتابه الحافل «رافضة اليمن على مر الزمن» فغفر الله لابن الوزير فما مثل هذا يُترَضَّى عنه.

من الضعفاء أو روىٰ عنهم: «أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال: «الجرح مقدم علىٰ التعديل»؛ لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتًا مفسرًا السبب، وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا، وقد قال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي وغيره: «ما احتج البخاري ومسلم وأبو داود به من جماعة عُلِم الطعن فيهم من غيرهم محمول علىٰ أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب». «شرح صحيح مسلم» (١/ ٢٥).

قال ابن دقيق العيد عقب كلام الخطيب: «وهذا معنىٰ لم يحصل لغير من خرَّج عنه في الصحيح». «الاقتراح» (٣٢٧).

وقال **شيخنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي** رحمه الله: «فهؤلاء الذين تُكُلِّم فيهم وأخرج لهم البخاري في الأصول من هذا النوع الذين يحمل علىٰ أنهم عنده ثقات وعند غيره يكونون مجروحين، بقي إذا خالف البخاري من هو مماثل له في علم الحديث مثل أبي حاتم وأبي زرعة فإنه حينئذٍ ينظر إن كان الجرح مفسرًا قُدِّم كلام الجارح، وإن كان الجرح غير مفسر قُدِّم كلام الموثق كما في قاعدة معروفة في علم المصطلح، هذا في غير «الصحيح» أما «الصحيحان» فإن العلماء قد تلقوا ما فيهما بالقبول إلا أحاديث يسيرة انتقدها بعض الحفاظ كالدارقطني وغيره كذا في «مقدمة ابن الصلاح»[1] والله المستعان». اهـ باختصار من كتابي «الفتاوىٰ الحديثة لعلامة الديار اليمانية» (١/ ١٠٩-١١٠).

وقال الإمام ابن الوزير رحمه الله في الذي لا يرسل إلا عن ثقة: «لكن ما المانع من أن يثق بمن لا نستجيز الرواية عنه لو صرح به، مثل تجويز أن يروي عن مجهول وحديثه عنده مقبول، أو عن سيء الحفظ مختلف فيه، أو عن مجروح جهل هو جرحه وقد عرفنا

---

(١) (٣٠-٣١)

نحن جرحه، أو عن مغفل قد استوىٰ حفظه وسهوه ومذهبه قبوله مطلقًا أو قبوله مع الترجيح أو نحو ذلك مما اختلف فيه». «التنقيح مع التوضيح» (١/ ٣٠٧).

قلت: وأمثلة ذلك كثيرة نذكر طرفًا منها:

١- روىٰ الإمام أحمد رحمه الله عن نصر بن باب الخراساني في «مسنده» واحدًا وعشرين حديثًا كما في «معجم شيوخ الإمام أحمد» (٣٥٦)، وقد قال البخاري: «يرمونه بالكذب» وقال أبو حاتم: «متروك الحديث» وقال ابن المديني: «رميت حديثه». «تعجيل المنفعة» (٢/ ٣٠٥).

وأما أحمد فقد سأله ابنه عنه فقال: «إنما أنكر الناس عليه حين حدث عن إبراهيم الصائغ وما كان به بأس». «العلل» لعبد الله بن أحمد (٥٣٣٨)، وبنحوه في «المسند» (٣/ ٣٠١)، ونقل عنه الحافظ في «اللسان» (٦/ ١٥٠) توثيقه.

وروىٰ أحمد عن عامر بن صالح الزبيري، وقال: «ثقة لم يكن صاحب كذب». «العلل» لعبدالله بن أحمد (٨٥٥) مع أنه جرح بجرحٍ مفسر؛ فقد قال أبو داود: «استعار كتاب حجاج الأعور عن ليث بن سعد عن هشام بن عروة فنسخه ثم حدث به عن هشام بن عروة». «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/ ٣٠٧) رقم (١٩٤٤).

ولهذا أنكر ابن معين علىٰ أحمد روايته عنه فقد قال أبو داود: قيل ليحيىٰ بن معين: إن أحمد حدث عن عامر بن صالح فقال: «ماله جُنَّ؟!». «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/ ٣٠٧) رقم (١٩٤٤).

قال الإمام الدارقطني رحمه الله: «أساء القول فيه ابن معين ولم يتبين أمره عند أحمد وهو مدني يترك عندي». «سؤالات البرقاني» (٣٤٢).

وإساءة ابن معين القول فيه قوله فيه: «كذاب خبيث عدو الله». «معرفة الرجال»

لابن محرز (١٩)، والله أعلم.

ولذا قال الإمام الذهبي رحمه الله: «لعل أحمد ما روىٰ عن أضعف منه». «المغني» (١/ ٤٦٠)، وسيأتي عن الحافظ أنه يرىٰ أن أضعف شيوخ أحمد هو علي بن مجاهد الكابلي.

وروىٰ أحمد عن يحيىٰ بن يزيد بن عبدالملك النوفلي، وقد قال أبو حاتم: «منكر الحديث لا أدري منه أو من أبيه» وقال ابن عدي: «الضعف علىٰ حديثه بين وعامتها غير محفوظ». «لسان الميزان» (٦/ ٣٦٤)، والعذر لأحمد في روايته عنه أنه لم يكن يرىٰ ضعفه، فقد قال فيه: «لا بأس به ولم يكن عنده إلا حديث أبيه، ولو كان عنده غير حديث أبيه لتبين أمره» وقد وافقه علىٰ ذلك أبو زرعة حيث قال فيه: «لا بأس به إنما الشأن في أبيه». «لسان الميزان» (٦/ ٣٦٤) «الجرح والتعديل» (٩/ ١٩٨).

وروىٰ أحمد عن إبراهيم بن أبي اللَّيث الأشجعي. قال الإمام الذهبي: «متروك الحديث» قال صالح جزرة: «كان يكذب عشرين سنة أشكل أمره علىٰ أحمد وعلي حتىٰ ظهر بعد» وقال ابن معين: «ثقة» وقال الساجي: «متروك». «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٤).

زاد الحافظ في «اللسان» (١/ ١٩١-١٩٢) عن ابن معين أنه قال فيه: «كذاب خبيث».

والعذر لأحمد في روايته عنه أنه لم يتبين له ضعفه فقد كان يحسن القول فيه كما في «الكامل» (١/ ٢٦٧) عن إبراهيم الدارمي. وقال أبو حاتم: «كان أحمد يُجمل القول فيه، وكان يحيىٰ بن معين يحمل عليه». «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤١).

وقال المروذي قلت لأحمد: إنهم يقولون إنك توقفت في أمره؟ قال: «أما منذ بلغني أن شعبة حدث بحديث وكيع بن حدس فقد سكن ما بقلبي». «تأريخ بغداد» (١٩٤-١٩٥).

وهكذا روىٰ أحمد عن علي بن مجاهد الكابلي. وقد قال ابن معين في رواية: «كان يضع الحديث» وكذبه أبو حاتم.

والعذر لأحمد أنه لم يتبين له ضعفه، فقد سأله عنه أبو داود فقال: «كتبت عنه ما أرىٰ به بأسًا». «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٩٠)، «سؤالات أبي داود لأحمد» (٥٦٣). وقال الحافظ في «التقريب»: «متروك، وليس في شيوخ أحمد أضعف منه».

وروىٰ أحمد عن تليد بن سليمان المحاربي. قال ابن معين: «كذاب كان يشتم عثمان وكل من شتم عثمان أو طلحة أو أحدًا من الصحابة دجال لا يكتب حديثه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» وقال أبو داود: «رافضي خبيث رجل سوء يشتم أبا بكر وعمر».

والعذر لأحمد أنه لم يتبين له ضعفه، فقد سأله المروذي عنه فقال: «كان مذهبه التشيع» ولم ير به بأسًا. «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٥٨) «سؤالات المروذي» (١٩٨).

وروىٰ الإمام أحمد عن عمر بن هارون البلخي حديثين كما في «معجم شيوخ أحمد» (٢٨١). وقد كذبه ابن معين، واتهمه ابن المبارك في سماعه من جعفر بن محمد، وضعفه غير واحد. كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٥٤)، وقال الحافظ: «متروك، وكان حافظًا».

وأما الإمام أحمد فقد سئل عنه فقال: «ما أقدر أن أتعلق عليه بشيء كتبت عنه حديثًا كثيرًا» قيل له: فتروي عنه؟ قال: «قد كنت رويت عنه شيئًا». «سؤالات المروذي» (٤١).

وقد جاء في «الكامل» (١٢٠١) أن أحمد ترك حديثه بعد ذلك.

وروىٰ الإمام أحمد عن محمد بن ميسر أبي سعد الصاغاني. وقد ضعفه ابن معين، وقال البخاري: «فيه اضطراب»، وقال النسائي: «ليس بثقة» وقال مرة: «متروك الحديث». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧١٥)، فهو متروك وضعفه الحافظ في «التقريب».

وأما الإمام أحمد فقد سأله أبو داود عنه (٥٦٠) فقال: «هو صدوق، ولكن كان مرجئًا».

وروىٰ الإمام أحمد عن محمد بن مصعب بن صدقة القرقساني. وقد قال ابن حبان: «ساء حفظه»، وقال ابن معين: «ليس يدري ما يحدث» وقال الخطيب: «كثير الغلط».

وضعفه النسائي.

وأما أحمد فقال: «لا بأس به». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧٠٢).

وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق كثير الغلط».

وروىٰ الإمام أحمد عن أبي قتادة الحراني عبدالله بن واقد. وهو متروك كما في «التقريب».

وأما أحمد فقال: «لم يكن به بأس». «العلل» لعبدالله بن أحمد (٢١٦).

٢- روىٰ شعبة عن قيس بن الربيع الأسدي. وقد جرح بجرحٍ مفسر: فقد قال أحمد: «يخطئ في حديثه» وقال: «روىٰ أحاديث منكرة»، وقال عفان: «أتيناه فكان يحدثنا فكان ربما أدخل حديث مغيرة في حديث منصور»، وقال ابن معين: «ضعيف لا يكتب حديثه، كان يحدث بالحديث عن عبيدة وهو عنده عن منصور». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٤٧-٤٤٨).

وأما شعبة فقد كان يوثقه ويدافع عنه، فقد قال معاذ بن معاذ: قال لي شعبة: «ألا ترىٰ إلىٰ يحيىٰ بن سعيد يقع في قيس! لا والله ما إلىٰ ذلك من سبيل»، وقال عبيد الله بن معاذ عن أبيه: «سمعت يحيىٰ بن سعيد يتنقص قيسًا عند شعبة فزجره ونهاه». «تأريخ بغداد» (١٢/ ٤٥٨).

وروىٰ شعبة عن عبد الغفار بن قاسم الكوفي. وقد قال ابن المديني: «يضع الحديث»، وكذبه أبو داود وعبد الواحد بن زياد وقال أبو حاتم والنسائي: «متروك الحديث». «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٤٠).

وأما شعبة فقد كان حسن الرأي فيه. كما في «الجرح والتعديل» (٦/ ٥٤).

وقد ذكر الذهبي أن شعبة لما تبين له حاله ترك الرواية عنه. «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٤١)، والله أعلم.

٣- روىٰ ابن المبارك عن عمار بن سيف الضبي. وقد قال فيه البخاري: «منكر الحديث ذاهب»، وقال الدارقطني: «متروك». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٠٢).

وأما ابن المبارك فقد حدث عنه وأثنىٰ عليه خيرًا. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٩٣).

٤- روىٰ الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ الأسلمي. وقد كذبه القطان وابن معين، وتركه غير واحد. كما في «الميزان» (١/ ٥٧-٥٨).

وأما الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ فقال الربيع: سمعت الشافعي يقول: «كان قدريًا» قال يحيىٰ بن زكريا بن حيويه: فقلت للربيع: فما حمل الشافعي علىٰ الرواية عنه؟ قال: كان يقول: «لأن يخرمن السماء -أو قال: من بُعد- أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث». «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٨).

٥- روىٰ الإمام أبو حاتم الرازي عن سليمان بن عبيد الله الأنصاري أبي الخطاب الرقي، وقد قال فيه ابن معين: «ليس بشيء»، وقال النسائي: ليس بالقوي». «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٠٣).

وأما أبو حاتم فقد سأله ابنه عنه فقال: «ما رأينا إلا خيرًا صدوق». «الجرح والتعديل» (٤/ ١٢٧).

٦- وقال الإمام ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ: «وربما أروي في هذا الكتاب، وأحتج بمشايخ قد قدح فيهم بعض أئمتنا مثل سماك بن حرب وداود بن أبي هند ومحمد بن إسحاق بن يسار وحماد بن سلمة وأبي بكر بن عياش وأضرابهم، ممن تنكَّب عن رواياتهم بعض أئمتنا واحتج بهم البعض. فمن صح عندي منهم بالبراهين الواضحة وصحة الاعتبار علىٰ سبيل الدين أنه ثقة احتججت به، ولم أعرِّج علىٰ قول من قدح فيه، ومن صح عندي بالدلائل النيرة والاعتبار الواضح علىٰ سبيل الدين أنه غير عدل لم أحتج به، وإن

وثقه بعض أئمتنا». «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان» (١/ ١٥٢-١٥٣).

العذر الثاني: أن تكون الرواية عن الضعفاء مذهبًا لهذا الإمام واختيارًا.

قال علامة اليمن الكبير محمد بن إبراهيم الوزير رَحِمَهُ اللهُ وهو في سياق ذكر المحامل لرواية أبي حنيفة عن بعض الضعفاء: «والجواب عن ذلك يتبين بمحامل:

المحمل الأول: أنه قد عُلِم من مذهب الإمام أبي حنيفة أنه يقبل المجهول، وإلىٰ ذلك ذهب كثير من العلماء كما قدمناه، ولا شك أنهم إنما يقبلونه حيث لا يعارضه حديث الثقة المعلوم العدالة؛ لأن الترجيح بزيادة الثقة والحفظ عند التعارض أمر مجمع عليه، ولا شك أن الغالب علىٰ حملة الحديث النبوي في ذلك الزمان العدالة ويشهد لذلك الحديث الثابت المشهور: «خيركم قرني الذي أنا فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشوا الكذب من بعد»[١] وقد كان علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يتهم بعض الرواة فيستحلفه ثم يقبله[٢]، وهذا إنما يكون في حديث من فيه جهالة أو نحوها، ولذا لم يستحلف المقداد لما أخبره بحكم المذي، وقد روىٰ الحافظ ابن كثير في جزء جمعه في «أحاديث السباق» عن الإمام أحمد أنه كان يرىٰ العمل بالحديث الذي فيه ضعف إذا لم يكن في الباب حديث صحيح يدفعه[٣]، وأنه روىٰ في «المسند» من هذا القبيل، وذلك علىٰ سبيل الاحتياط من غير جهل بضعف الحديث، ولا بمقادير الضَّعف وما يحرم معه

---

(١) أخرجه الشيخان عن عمران بن حصين رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٣٩٥)، والحميدي (٤)، وابن أبي شيبة (٢/ ٣٨٧)، وأحمد (١/ ٢) من طرق عن مسعر عن عثمان بن المغيرة الثقفي عن علي بن ربيعة عن أسماء بن الحكم الفزاري عن علي به وإسناده صحيح، وقد تقدم الكلام عنه في صدر هذا الكتاب.

(٣) ومراده بالحديث الضعيف هنا هو الحسن لغيره كما نبه على ذلك ابن علان وابن تيمية وابن القيم وأحمد شاكر والوادعي كما بينت ذلك بالتفصيل في كتابي «التحديث ببعض أخطاء أبي الحسن في علم الحديث» يسر الله طبعه ونشره

قبول الحديث بالإجماع وما فيه خلاف.

وقال الحافظ أبوعبدالله بن منده: «إن أبا داود يخرج الإسناد الضَّعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوىٰ عنده من رأي الرجال».انتهىٰ وفي هذا شهادة واضحة علىٰ أن رواية الحديث الضعيف لا تستلزم الجهل بالحديث فأحمد وأبو داود من أئمة علم الأثر بلا مدافعة، وهذا الحديث الضعيف الذي ذكروه ليس حديث الكذابين ولا الفساق المصرحين فذلك عنده لا يستحق اسم «ضعيف»، وإنما يقال فيه: «إنه باطل أو موضوع أو ساقط أو متروك» أو نحو ذلك مما اختلف العلماء في التعليل للحديث به، أو الجرح للراوي به، ولا تظهر قوة في دليل رده ولا دليل قبوله، وأكثر التضعيف إنما يكون من جهة الحفظ، وعند الأصوليين أنه لا يقدح به حتىٰ يكون الخطأ راجحًا علىٰ الصواب أو مساويًا له، وفي المساوي خلاف عندهم، وقد تقدم ذكر هذه المسألة، وهي مقررة في كتب «علوم الحديث»، و «كتب الأصول» فعلىٰ هذا الوجه تكون رواية الإمام أبي حنيفة عن بعض الضعفاء مذهبًا واختيارًا لا جهلًا واغترارًا». «الروض الباسم» (١/ ٣١٦-٣١٨).

وانظر كلام ابن حبان في رواية الثوري عن جابر الجعفي فيما يأتي معنا في: «العذر الثالث عشر».

العذر الثالث: أن تكون روايته عن بعض الضعفاء لقصد الاعتبار به والاستشهاد إذا انضم إليه ما يقويه.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ الله: «ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال. إنما قد أكتب حديث الرجل كأني أستدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد». «شرح علل الترمذي» (١/ ٩١).

وقال أيضًا: «قد يحتاج الرجل يحدث عن الضعيف مثل: عمرو بن مرزوق وعمرو

بن حكام، ومحمد بن معاوية، وعلي بن الجعد، وإسحاق بن أبي إسرائيل، ولا يعجبني أن يحدث عن بعضهم». «شرح علل الترمذي» (١/ ٩٠-٩١).

مع أن الإمام أحمد قد خولف في تضعيف بعض هؤلاء كعلي بن الجعد وعمرو بن مرزوق.

وكما قال **سفيان الثوري**: «إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه: الحديث من الرجل أتخذه دينًا، وأسمع من الرجل أقف حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته». أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٩٥)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٥)، وفي سنده نعيم بن حماد والراجح ضعفه.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: أخبرني أحمد بن عبدالله الأنماطي أخبرنا محمد بن المظفر أخبرنا علي بن أحمد بن سليمان المصري أخبرنا أحمد بن سعد بن أبي مريم قال: قال لي نعيم - يعني ابن حماد - رأيت عند سفيان بن عيينة كتابًا لمقاتل بن سليمان فقلت: يا أبا محمد تروي لمقاتل في التفسير؟ قال: «لا، ولكن استدل به وأستعين». «تأريخ بغداد» (١٣/ ١٦٢) مع العلم أن مقاتلًا متروك بل هو أحد رؤوس الكذابين عند النسائي كما هو معلوم.

وقال الإمام النووي في سياق الاعتذار لمسلم في إخراجه لبعض الضعفاء في «صحيحه» أو روايته عنهم: «الثاني: أن يكون ذلك واقعًا في المتابعات والشواهد لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولًا بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلًا، ثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه، وقد اعتذر الحاكم أبو عبدالله بالمتابعة والاستشهاد في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط «الصحيح» منهم: مطر الوراق وبقية بن الوليد ومحمد بن

إسحاق بن يسار وعبدالله بن عمر العمري والنعمان بن راشد، وأخرج عنهم مسلم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين». «شرح صحيح مسلم» (١/ ٢٥). وهو نص كلام ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» (٩٥) باختلاف يسير.

قلت: وقد أشار الإمام مسلم رحمه الله إلىٰ هذا حيث ذكر أنه يخرج في «صحيحه» أحاديث أهل الاستقامة والإتقان ثم قال: «فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المتقدم قبلهم، علىٰ أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وأضرابهم». «مقدمة صحيح مسلم» (٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «قد يكون الرجل عندهم ضعيفًا لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثه الغالب عليه الصحة، فيروون عنه لأجل الاعتبار به والاعتضاد به، فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضًا حتىٰ قد يحصل العلم بها، ولو كان الناقلون فجارًا فساقًا، فكيف إذا كانوا علماء عدولًا ولكن كثر في حديثهم الغلط؟! وهذا مثل عبدالله بن لهيعة فإنه من أكابر علماء المسلمين وكان قاضيًا بمصر كثير الحديث، ولكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه فوقع في حديثه غلط كثير مع أن الغالب علىٰ حديثه الصحة، قال أحمد: «قد أكتب حديث الرجل للاعتبار مثل ابن لهيعة»، وأما من عرف أنه يتعمد الكذب فمنهم من لا يروي عن هذا شيئًا وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره لم يرو في «مسنده» عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروي عمن عرف عنه الغلط للاعتبار به والاعتضاد». «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ٢٦-٢٧).

وقال رحمه الله: «والمقصود هنا أن تعدد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة

يوجب العلم بمضمون المنقول، لكن هذا ينتفع به كثيرًا في أحوال الناقلين. وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيء الحفظ وبالحديث المرسل ونحو ذلك، ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث ويقولون: «إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره» قال أحمد: «قد أكتب حديث الرجل لأعتبره»، ومَثَّل ذلك بعبدالله بن لهيعة قاضي مصر، فإنه كان من أكثر الناس حديثًا ومن خيار الناس، لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه المتأخر غلط فصار يُعتبر بذلك ويُستشهد به، وكثيرًا ما يقترن بالليث بن سعد، والليث حجة ثبت إمام». «مقدمة في أصول التفسير» (٧٨).

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله: اعلم أنه قد يخرِّج في «الصحيح» لبعض من تُكُلِّم فيه إما متابعةً واستشهادًا وذلك معلوم». «ملحق شرح علل الترمذي» (٤٦٧-٤٦٨).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «المقبول ما اتصل سنده وعدِّلت رجاله، أو اعتُضد بعض طرقه ببعض، حتىٰ تحصل القوة بالصورة المجموعة، ولو كان كل طريق منها لو انفردت لم تكن القوة فيها مشروعة. وبهذا يظهر عذر أهل الحديث من تكثيرهم طرق الحديث الواحد ليعتمد عليه، إذ الإعراض عن ذلك يستلزم ترك الفقيه العمل بكثير من الأحاديث اعتمادًا علىٰ ضعف الطريق التي اتصلت إليه». «قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج» (١٩) بواسطة كتاب «التخريج» (١٤٤). للشيخ محمد بن عمر بازمول حفظه الله.

وقال ابن الصلاح رحمه الله: «واعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يُحتَجُّ بحديثه وحده، بل يكون معدودًا في الضعفاء، وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء، ذكراهم في المتابعات والشواهد». «علوم الحديث» (٧٦).

وقال الحافظ العلائي رحمه الله: «ثم إن مسلمًا رحمه الله إنما احتج بسويد بن سعيد في

حديث ظهر عنده أنه لم يخطئ فيه لوجود متابع له على روايته وغير ذلك. وهكذا حكم سائر الأحاديث التي خرجها صاحبا «الصحيحين» وفي إسنادها من ينظر فيه من جهة حفظه لم يخرجها إلا وقد وجد لها متابعًا ومن تتبع هذا وجده». «رفع الإشكال عن صيام ست أيام من شوال» (٤٨).

وقال الإمام الجليل المجتهد المطلق محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله تعالى في سياق الاعتذار لمن روى من الأئمة عن الضعفاء: «العذر الثاني -وهو كثير الوقوع-: أن يكون الحديث مرويًا من طرق كثيرة في كل منها ضعف، لكن بعضها يجبر بعضًا ويقويه ويشهد له، مع كون بعض الرواة عدلًا في دينه صدوقًا في قوله كثير الوهم فلم يعتمد عليه، وحده في «الصحيح» لولا ما جبر ضعفه من الشواهد والمتابعات التي يحصل من مجموعها قوة كبيرة توجب الحكم بصحة الحديث أو حسنه فيذكرون بعض طرقه الضعيفة، ويتركون بقية الطرق للاختصار والتقريب على طلبة العلم». «العواصم والقواصم» (٣/ ٢٤٧).

وقال رحمه الله: «المحمل الثالث: أن يكون إنما روى عن أولئك الضعاف على سبيل المتابعة والاستشهاد، وقد اعتمد على غير حديثهم من عموم آية أو حديث أو قياس أو استدلال، مثل ما صنع مالك في الرواية عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري، قال ابن عبد البر في «تمهيده»[(١)]: «كان مجمعًا على تجريحه ولم يرو عنه مالك إلا حديثًا واحدًا معروفًا من غير طريقه وهو حديث: وضع اليمين على الشمال في الصلاة، وقد رواه مالك في «الموطأ» من طريق صحيحة من رواية أبي حازم التابعي الجليل سهل بن سعد الصحابي رضي الله عنه» قال: وكذلك قد روى شعبة مع جلالته وتشدده عن أبان بن أبي

---

(١) (١/ ٦٠).

عياش». «الروض الباسم» (٢/ ٣٢٠-٣٢١).

ومن باب الفائدة فكثرة إخراج أحد الأئمة لمن كان حاله ضعيفًا في الشواهد والمتابعات قد يدل علىٰ صحة كتابه عنده فقد قال الحاكم النيسابوري رَحِمَهُ اللهُ في أسامة بن زيد الليثي: «قد روىٰ مسلم لأسامة بن زيد كتابًا لعبدالله بن وهب والذي استدللت به في كثرة روايته له أنه عنده صحيح الحديث[1] علىٰ أن أكثر تلك الأحاديث مستشهد بها أو مقرون في الإسناد غيره». «المدخل إلىٰ الصحيح» (٤/ ١١٣) ط. دار الفرقان.

العذر الرابع: أن يكون ذلك واقعًا في الرقاق والفضائل دون العقائد والأحكام.

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ في سياق ذكر المحامل لمن روىٰ من الأئمة عن الضعفاء: «الرابع: أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال والقصص وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه، ورواية ما سوىٰ الموضوع منه والعمل به؛ لأن أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند أهله، وعلىٰ كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئًا يحتجون به علىٰ انفراده في الأحكام فإن هذا لا يفعله إمام من أئمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء». «شرح صحيح مسلم» (١/ ٦٠).

قلت: وقد تقدمت نصوص الأئمة في ذلك في فصل خاص مع بيان مرادهم بذلك من كلام الشاطبي وأحمد شاكر والألباني رحمهم الله.

العذر الخامس: قد تكون روايته عن شيخه الضعيف قبل أن يُلزِم نفسه أن لا يروي إلا عن الثقات.

---

(١) علق الشيخ ربيع حفظه الله على هذا بقوله: كذا في الأصل وفي «التهذيب»: «صحيح الكتاب».

وقد تقدم ذكر بعض الأمثلة علىٰ هذا في المرجح الثاني لقول من قال: «إن رواية المنتقي عن المجهول لا ترفعه إلىٰ درجة الاحتجاج، والحمد لله.

العذر السادس: أن من وصف أنه لا يروي إلا عن ثقة قد لا يظهر له ضعف شيخه الذي روىٰ عنه إلا بعد روايته عنه.

وقد ذكرت لذلك عدة أمثلة في المرجح الثالث لقول من قال: «إن رواية المنتقي عن شيخه المجهول لا ترفعه إلىٰ درجة الاحتجاج. من فصل: «هل رواية من لا يروي إلا عن ثقة عن المجهول تجعله حجة» فجدد به عهدًا.

العذر السابع: لعله خفي عليه حاله.

ومن الأعذار لمن روىٰ من الأئمة عن من هو في واقع الأمر ضعيف وإن كان ثقة عنده أن يقال لعله ما عرف حاله.

وهاك من كلام أهل العلم ما يدل علىٰ ذلك:

١- قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وقال أبوعلي النيسابوري: قلت لابن خزيمة: لو حدث الأستاذ عن محمد بن حميد فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه؟ فقال: «إنه لم يعرفه ولو عرفه كما عرفناه ما أثنىٰ عليه أصلًا»». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥٤٨)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٣٠).

٢- قال الإمام الذهبي رحمه الله في شعيب بن كيسان: «والعجب أن البخاري روىٰ هذا في «الضعفاء» عن أحمد بن عبدالله بن حكيم عن عمر، وأحمد متهم». «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٧٧).

٣- قال الإمام الذهبي رحمه الله بعد أن ذكر حديثًا باطلا من طريق يزيد بن أبي زياد: «وهذا أيضًا شبه موضوع. ولو علم شعبة أن يزيد حدث بهذه البواطيل لما روىٰ عنه

كلمة» . «سير النبلاء» (٦/ ١٣٢).

٤- وقال في أبي المهزم يزيد بن سفيان: «وأبو المهزم متفق علىٰ ضعفه، والعجب أن شعبة يروي عنه! ما أظنه تبين له حاله، والله أعلم». «سير النبلاء» (١٤/ ١٧٢).

٥- وقال في ترجمة: العوام بن حمزة البصري: «فهذا ممن يروي عنه القطان من الضعفاء، وخفي عليه أمره». «سير النبلاء» (٦/ ٣٥٥).

استفدت هذه الثلاثة الأمثلة عن طريق «ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي» (٢/ ٦٢٣-٦٢٤).

٦- قال الحافظ: «ولعل البخاري خفي عليه حاله؛ لأنه كان حينئذٍ في ابتداء أمره لأنه أصغر من البخاري». «لسان الميزان» (٣/ ١٧٥).

٧- نقل الحافظ في ترجمة أحمد بن الحسن بن القاسم الكوفي أن ابن حبان كذبه وعن الدارقطني أنه قال: «متروك»، ثم قال: «وقد روىٰ عنه أبو عوانة في «صحيحه» فكأنه ما خبر حاله». «لسان الميزان» (١/ ٢٥٥).

٨- قال أبو محمد عبدالله بن أحمد بن ربيعة بن زبر عن جعفر بن محمد الطيالسي: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: سمعت من عبد الرزاق كلامًا يومًا فاستدللت به علىٰ ما ذكر عنه من المذهب فقلت له إن أستاذتك الذين أخذت عنهم ثقات كلهم أصحاب سنة معمر ومالك بن أنس وابن جريج وسفيان الثوري والأوزاعي فعمن أخذت هذا المذهب؟ فقال: «قدم علينا جعفر بن سليمان الضبعي فرأيته فاضلًا حسن الهدي فأخذت هذا عنه». «تهذيب الكمال» (١٨/ ٥٩).

وهذا مثال لمن اغتر بمبتدع ولم يخبر حاله، ويكون الاغترار من التلميذ بشيخه، وإن كان ضعيفًا إذا كان الشيخ من غير بلدي الراوي عنه فخفاء حاله علىٰ التلميذ في

هذه الحالة أشد وأمكن، وبهذا اعتذر من اعتذر للإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ في روايته عن بعض الضعفاء.

٩- قال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ وسمعت أبازرعة قيل له فمالك مرسلاته أثبت أم الأوزاعي؟قال: «مالك لا يكاد يرسل إلا عن قومٍ ثقات، مالك متثبت في أهل بلده جدًا، فإن تساهل فإنما يتساهل في قوم غرباء لا يعرفهم». «سير النبلاء» (١٣/ ٧٩).

قلت: ولهذا قال الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللهُ: سمعت أحمد يقول: «مالك أعرف بأهل بلاده، فأما عن غير أهل بلاده فقد حدث عن عبد الكريم أبي أمية وحميد الأعرج وحميد الطويل»، قيل احتملهم عن قلة نفر منهم؟ قال: «نعم». «سؤالات أبي داود لأحمد» (١٩٩).

وقال الإمام البيهقي رَحِمَهُ اللهُ: وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ أنبأ أبو محمد ابن أخت أبي عوانة حدثني خالي حدثني الميموني قال: سمعت يحيىٰ بن معين وأحمد بن حنبل جميعًا يقولان: «كان مالك من أثبت الناس في حديثه»، قال أحمد بن حنبل: «يا أبا الحسن لا تبالي أن لا تسأل عن رجل حدث عنه مالك ولا سيما مدني». «السنن الكبرىٰ» (١٠/ ٢٧٩).

وأما الإمام الجوزجاني رَحِمَهُ اللهُ فقال: «عبدالكريم بن أبي المخارق غير ثقة فرحم الله مالكًا غاص هناك في المثل فوقع علىٰ خزفة منكسرة أظنه اغتر بكسائه». «أحوال الرجال» (٩٧) رقم (١٤٤)، واعتذر له الحافظ ابن عبدالبر رَحِمَهُ اللهُ بما سيأتي معنا في العذر الثامن إن شاء الله.

١٠- وقال الإمام الدارقطني في عبد الغفار بن قاسم الكوفي: «ضعيف حدث عنه شعبة ولعله لم يخبره». «الضعفاء» (٣٥٦).

١١- قال الجوزجاني: قلت لأحمد: إن موسىٰ -الربذي- قد روىٰ عنه سفيان، وشعبة يقول: «أبوعبيدة الربذي» قال: «لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روىٰ عنه».

«أحوال الرجال» (١٢٦) رقم (٢٠٨).

١٢- قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «فإن قيل إذا كان الحديث عنده عن الثقة فلم يرويه عن الضعيف؟ فالجواب: أنه يحتمل أنه لم يطلع علىٰ ضعف شيخه». «النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢/ ٧٨٥).

١٣- روىٰ الشافعي عن القاسم بن عبدالله بن عمر بن حفص. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «والقاسم الذي روىٰ عنه الشافعي هذا الحديث ضعيف، كذبه أحمد بن حنبل وصرح أنه كان يضع الحديث، وضعَّفه غيره جدًا، ولعل الشافعي لم يخبر أمره لأنه كان من صغار شيوخه». «أجوبة ابن حجر علىٰ أسئلة بعض تلامذته» (٨٦-٨٧).

العذر الثامن: قد يغتر بهديه وسمته أو يحسن الظن به.

قال ابن عبدالبر رحمه الله في رواية مالك عن عبدالكريم بن أبي المخارق: «وإنما روىٰ مالك عن عبدالكريم بن أبي المخارق وهو مجمع علىٰ ضعفه وتركه؛ لأنه لم يعرفه إذ لم يكن من أهل بلده وكان حسن السمت والصلاة فغره ذلك منه، ولم يدخل في كتابه عنه حكمًا أفرده به». «التمهيد» (١/ ٦٠).

وقد اعتذر مالك بقوله: «غرني بكثرة بكائه في المسجد» أو نحو هذا. «الميزان» (٢/ ٦٤٧).

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: «وابن شهاب عندنا إمام في الحديث والتخيير وثقة الرجال، إنما يسمي بعض أصحاب النبي ﷺ ثم خيار التابعين، ولا نعلم محدثًا يسمي أفضل ولا أشهر ممن يحدث عنه ابن شهاب -قال:- فأنىٰ تراه أتىٰ في قبوله عن سليمان بن أرقم؟ رآه رجلًا من أهل المروءة والعقل فقبل عنه وأحسن الظن به فسكت عن اسمه إما لأنه أصغر منه وإما لغير ذلك». «الرسالة» (٤٦٩-٤٧٠).

وكما حصل هذا للزهري؛ فقد حصل للشافعي. قال الإمام الذهبي في ترجمة عبد

الكريم بن أبي المخارق المتروك: قال ابن عبد البر: «بصري لا يختلفون في ضعفه.... غر مالكًا منه سمته ولم يكن من أهل بلده فيعرفه كما غرَّ الشافعي من إبراهيم بن أبي يحيىٰ حذقه ونباهته وهو أيضًا مجمع علىٰ ضعفه». «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٤٦).

وقد روىٰ الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٣٥)، والدارقطني في «سننه» (١٧١) عن ابن سيرين أنه قال: «كان أربعة كانوا يصدقون من حدثهم ولا يبالون ممن يسمعون الحديث: الحسن وأبوالعالية وحميد بن هلال وداود بن أبي هند».

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «أراد ابن سيرين أنهم يأخذون الحديث عن كل أحد ولا يبحثون عن حاله لحسن ظنهم به، وهذا الكلام قاله ابن سيرين علىٰ سبيل التعجب منهم في فعلهم وكراهته لهم ذلك». «الكفاية» (٤١١).

العذر التاسع: أن تكون رواية هذا الإمام أو الإخراج له في كتابه الذي التزم فيه الصحة علىٰ سبيل الانتقاء لما صح من حديثه.

وهذا لا يتأتىٰ إلا للحفاظ النقاد الذين لديهم الأهلية لذلك.

قال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمة: يحيىٰ بن أيوب الغافقي: «له غرائب ومناكير يتجنبها أرباب الصحاح، ويتقون حديثه، وهو حسن الحديث». «سير النبلاء» (٨/ ٦).

وقال في ترجمة: أبي عوانة الوضاح: «... وله أوهام تجانب إخراجها الشيخان». «سير النبلاء» (٨/ ٢٢١).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في ترجمة إسماعيل بن أبي أويس الأصبحي المدني: «وروينا في «مناقب البخاري» بسند صحيح: أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يُعْلِم له علىٰ ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله». «هدي الساري» (٥٥٧).

وقال رَحِمَهُ اللهُ في ترجمة يحيىٰ بن عبدالله بن بكير المصري: «وقال مسلم: «تُكُلِّم في سماعه من مالك؛ لأنه كان بعرض حبيب» وضعفه النسائي مطلقًا، وقال البخاري في «تأريخه الصغير»: «ما روىٰ يحيىٰ بن بكير عن أهل الحجاز فإني أتقيه» -قال ابن حجر- قلت: فهذا يدلك علىٰ أنه ينتقي حديث شيوخه، ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوىٰ خمسة أحاديث مشهورة متابعة، ومعظم ما أخرج عنه عن الليث». «هدي الساري» (٦٣٦) ط دار السلام.

وقال في ترجمة إبراهيم بن المنذر الحزامي: «قلت: اعتمده البخاري وانتقىٰ من حديثه». «هدي الساري» (٥٥٤).

وقال في ترجمة إسحاق بن محمد بن إسماعيل الفروي: «قال أبو حاتم: «كان صدوقًا ولكن ذهب بصره فربما لقن وكتبه صحيحة» ووهاه أبو داود والنسائي. والمعتمد فيه ما قاله أبو حاتم، وقال الدارقطني والحاكم: «عيب علىٰ البخاري إخراج حديثه»، قلت (الحافظ): روىٰ عنه البخاري في كتاب الجهاد حديثًا، وفي فرض الخمس آخر كلاهما عن مالك، وأخرج له في الصلح حديثًا آخر مقرونًا بالأويسي وكأنهما مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره». «هدي الساري» (٥٥٥).

وقال في ترجمة سعيد بن أبي عروبة البصري: «وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة؛ فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلًا كمحمد بن عبدالله الأنصاري وروح بن عبادة وابن أبي عدي، فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقىٰ ما توافقوا عليه كما سنبينه في مواضعه إن شاء الله تعالىٰ». «هدي الساري» (٥٧٦).

وقال في ترجمة محمد بن يوسف الفريابي: «من كبار شيوخ البخاري: وثقه الجمهور.

وذكره ابن عدي في «الكامل» فقال: «له أفراد» وقال العجلي: «ثقه، وقد أخطأ في مائة وخمسين حديثًا»، وذكر له ابن معين حديثًا أخطأ فيه فقال: «هذا باطل» -قال ابن حجر:- قلت: اعتمده البخاري لأنه انتقىٰ أحاديثه وميزها». «هدي الساري» (٦٢٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وقد تقرر: أن البخاري حيث يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئًا مما أنكر عليه». «فتح الباري» (١/ ٢٤٩) (٩٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وقد يروي أحدهم عن رجل في المتابعات والشواهد دون الأصل، وقد يروي عنه ما عُرِف من طريق غيره ولا يروي ما انفرد به، وقد يترك من حديث الثقة ما علم أنه أخطأ فيه، فيظن من لا خبرة له أن كل ما رواه ذلك الشخص يحتج به أصحاب «الصحيح» وليس الأمر كذلك». «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ٤٢).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ مجيبًا عما عيب علىٰ مسلم من إخراجه حديث راوٍ مطعون فيه: «ولكن مسلمًا روىٰ من حديثه ما تابعه عليه غيره ولم ينفرد به، ولم يكن منكرًا ولا شاذًا». «زاد المعاد».

استفد هذا عن طريق «ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي» (٢/ ٧٦٢).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «ولا عيب علىٰ مسلم في إخراج حديثه لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضعف جميع حديث سيء الحفظ، فالأولىٰ طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن والله المستعان». «زاد المعاد» (١/ ٣٦٤).

وكما وقع الانتقاء للبخاري مع هؤلاء الرواة فقد وقع لوكيع بن الجراح مع سعيد بن أبي عروبة.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: أخبرنا الحسن بن أبي بكر: نا أحمد بن سلمان النجاد: ثنا جعفر بن أبي عثمان قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: قلت لوكيع بن الجراح تحدث عن سعيد بن أبي عروبة، وإنما سمعت منه في الاختلاط؟! قال: «رأيتني حدثت عنه إلا بحديث مستو». «الكفاية» (٢١٧).

وكذا وقع للإمام مسلم وأبي زرعة الرازي مع سويد بن سعيد الحدثاني:

قال البرذعي لأبي زرعة الرازي: أيش حاله؟ يعني: سويد بن سعيد فقال: «أما كتبه فصحاح، وكنت أتتبع أصوله وأكتب منها فأما إذا حدث من حفظه فلا». «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة» (٢/ ٧١).

قال الإمام الذهبي رحمه الله في شأن إخراج مسلم لسويد بن سعيد: «كان -يعني سويدًا- من أوعية العلم، ثم شاخ وأضر ونقص حفظه فأتىٰ في حديثه أحاديث منكرة، فترىٰ مسلمًا يتجنب تلك المناكير، ويخرج له من أصوله المعتبرة». «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٤٥).

وقال السخاوي رحمه الله في شأن إخراج الإمام مسلم لسويد بن سعيد: «والظاهر أن مسلمًا عرف أن ما خرجه عنه من صحيح حديثه أو مما لم ينفرد به طلبًا للعلو». «فتح المغيث» (٢/ ٢٧).

تنبيه: من كان من الرواة الضعفاء هذا شأنه إنما انتقىٰ له الأئمة ما عرفوا صحة مخرجه وأنه مما أتقنه وأصاب فيه فلا يليق بالباحث أن يحكم لحديثه بالصحة علىٰ شرط من انتقىٰ له.

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله بعد جوابه عن إخراج مسلم لبعض الضعفاء في «صحيحه»: «وفيما ذكرته دليل علىٰ أن من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في «صحيحه» بأنه من شرط مسلم فقد غفل وأخطأ، بل ذلك يتوقف علىٰ النظر في أنه

كيف روىٰ عنه؟ وعلىٰ أي وجه روىٰ عنه؟ علىٰ ما بينا انقسام ذلك والله أعلم». «صيانة صحيح مسلم» (٩٩).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر عثمان بن صالح السهمي وما فيه من الجرح ثم قال: «والحكم في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاري وميز صحيح حديثهم من سقيمه وتكلم فيهم غيره: أنه لا يُدَّعىٰ أن جميع أحاديثهم من شرطه، فإنه لا يخرج لهم إلا ما تبين له صحته، والدليل علىٰ ذلك أنه ما أخرج لعثمان هذا في «صحيحه» سوىٰ ثلاثة أحاديث أحدها متابعة في تفسير سورة البقرة». «هدي الساري» (٥٥٩-٦٠٠) ط دار السلام.

وذلك يتأتىٰ لهم لما حباهم الله من قوة النظر ومعايشة الرواة، قال الحافظ الذهبي رحمه الله: «ثم إن كان المدلس عن شيخه ذا تدليس عن الثقات فلا بأس، وإذا كان ذا تدليس عن الضعفاء فمردود، فإذا قال الوليد أو بقية: «عن الأوزاعي فواهٍ»، فإنهما يدلسان كثيرًا عن الهلكىٰ، ولهذا يتقي أصحاب الصحاح حديث الوليد، فما جاء إسناده بصيغة: «عن ابن جريج» أو «عن الأوزاعي» تجنبوه، وهذا في زماننا يعسر نقده علىٰ المحدث؛ فإن أولئك الأئمة كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود عاينوا الأصول وعرفوا عللها، وأما نحن فطالت علينا الأسانيد وفقدت العبارات المتيقنة، وبمثل هذا ونحوه دخل الدَّخل علىٰ الحاكم في تصرفه في «المستدرك»». «الموقظة مع الكفاية» (١٩٩-٢٠١).

تنبيه آخر: فإن قال قائل: نعرف أن صاحب «الصحيح» إنما أخرج لهذا الراوي الضعيف إلا ما علم أن له أصلا صحيحًا من طريق غيره؟

فالجواب: يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له: إن وجد مرويًا عنده أو عند

غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط؛ علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في «الصحيح» -بحمد الله- من ذلك شيء». «هدي الساري» (٣٨٤).

تنبيه آخر: وكما أن الانتقاء يتأتىٰ لهم من حديث الضعيف كذلك يتأتىٰ لهم من حديث المتروك كما حصل للثوري مع الكلبي. وسيأتي ذلك في العذر السابع عشر إن شاء الله تعالىٰ.

العذر العاشر: أنه يخرج من حديث الضعفاء ما توبعوا عليه من طرق أخرىٰ خارج كتابه «الصحيح».

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ: «إنه قد يخرج في «الصحيح» لبعض من تكلم فيه إما متابعة واستشهادًا، وذلك معلوم، وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرىٰ، ولكن لم يكن وقع لصاحب «الصحيح» ذلك الحديث إلا من طريقه، إما مطلقًا أو بعلو، فإذا كان الحديث معروفًا عن الأعمش صحيحًا عنه ولم يقع لصاحب «الصحيح» عنه بعلو إلا من طريق بعض من تُكُلِّم فيه من أصحابه خرجه عنه». «ملحق شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٣١).

وقال الزيلعي رَحِمَهُ اللهُ: «ولكن صاحبا «الصحيح» -رحمهما الله- إذا أخرجا لمن تُكُلِّم فيه فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه وظهرت شواهده وعلم أن له أصلًا، ولا يروون ما تفرد به سيما إذا خالفه الثقات كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي»؛ لأنه لم ينفرد به، بل رواه غيره من الأثبات كمالك وشعبة وابن عيينة فصار حديثه متابعة». «نصب الراية» (١/ ٣٤١).

وقال ابن عبد الهادي: «وأصحاب «الصحيح» إذا رووا لمن قد تُكُلِّم فيه فإنهم

ينتقون من حديثه ما لم ينفرد به، بل وافق فيه الثقات، وقامت شواهد صدقه». «تنقيح التحقيق» (٣/ ٢٧٧).

ونقل نحو هذا عن المزي الشعراني في مقدمة «ميزانه» كما في «قواعد التحديث» (١٩٨) للقاسمي رحمه الله.

وقال ابن القيم مجيبًا عما عيب على مسلم من إخراج حديث من طُعِنَ فيه: «ولكن مسلمًا روى من حديثه ما تابعه عليه غيره ولم ينفرد به ولم يكن منكرًا ولا شاذًا». «زاد المعاد» (٤/ ٢٨).

وقال الحافظ محمد بن طاهر القيسراني رحمه الله تعالى في عباد بن يعقوب الرواجني: «وعباد هذا من غلاة الروافض، ويروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك، وإن كان محمد بن إسماعيل يروي عنه حديثًا واحدًا في «الجامع» فلا يدل ذلك على صدقه؛ لأن البخاري يروي عنه حديثًا وافقه عليه غيره من الثقات، وأنكر الأئمة في عصره عليه روايته عنه». «تذكرة الحفاظ»، «أطراف أحاديث المجروحين لابن حبان» (٣٥).

وقال الإمام النووي رحمه الله: «وأعلم أن ما كان في «الصحيحين» عن المدلسين بعن ونحوها فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى وقد جاء كثير منه في «الصحيح» بالطريقين جميعًا». «مقدمة شرح مسلم» (١/ ١٥٣).

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة هشيم بن بشير الواسطي: «فأما التدليس فقد ذكر جماعة من الحفاظ أن البخاري كان لا يخرج عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث، واعتبرت أنا هذا في حديثه فوجدته كذلك». «هدي الساري» (٦٣٢).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «فإنا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحقق أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذا لم يخرجا من حديث

المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط». «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١/ ٣١٥).

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن قيل إذا كان الحديث عنده عن الثقة فلم يرويه عن الضعيف؟ فالجواب: أنه يحتمل أنه لم يطلع علىٰ ضعف شيخه، أو اطلع عليه لكن ذكره اعتمادًا علىٰ صحة الحديث عنده من الجهة الأخرىٰ». «النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢/ ٧٨٥).

وهذا من باب حسن الظن بهما فقد سأل السبكي الحافظ المزي: هل وجد لكل ما روياه بالعنعنة طرق مصرَّح فيها بالتحديث؟ فقال: «كثير من ذلك لم يوجد وما يسعنا إلا تحسين الظن». «تدريب الراوي» (١/ ٥٩).

وقال أبو الفتح اليعمري في رواية مالك عن عبدالكريم بن أبي المخارق: «لكن لم يخرج مالك عنه إلا الثابت من غير طريقه». «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٤٧).

وبنحو هذا اعتذر ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «فإذا صح عندي خبر من جهة مدلس أنه بين السماع فيه لا أبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خبره بعد صحته عندي من طريق آخر». «صحيح ابن حبان مع الإحسان» (١/ ١٢٣).

وقال شيخنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإمام البخاري امتاز «صحيحه» علىٰ سائر كتب السنة بانتقاء الرجال وانتقاء الأحاديث وعلماؤنا المتقدمون وإن رووا لبعض من قيل فيه: «صدوق يخطئ كثيرًا» أو: «صدوق سيء الحفظ» فهم يعلمون أن هذا الحديث محفوظ من حديث مشايخه» اهـ المراد عن كتابي «الفتاوىٰ الحديثية لعلامة الديار اليمانية» (١/ ١٠٨-١٠٩).

العذر الحادي عشر: أن يكون إخراج من اشترط في كتبه الصحة للراوي الضعيف عن شيخ معين قد أتقن حديثه وغالب من يصنع هذا الشيخان في «صحيحيهما».

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في حماد بن سلمة: «... ومسلم روىٰ له في الأصول عن ثابت وحميد؛ لكونه خبيرًا بهما» . «سير النبلاء» (٤/ ٤٤٦).

وقال: «ولم يخرج له مسلم في الأصول إلا عن ثابت» . «تأريخ الإسلام» (وفيات ١٦١-١٧٠/ ص١٥٢). عن «ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي» (٢/ ٧٦١).

قال الحافظ ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أن كثيرًا ما يروي أصحاب «الصحيح» حديث الرجل عن شيخ معين لخصوصيته به ومعرفته بحديثه وضبطه له، ولا يخرجون حديثه عن غيره لكونه غير مشهور بالرواية عنه ولا معروف بضبط حديثه أو لغير ذلك فيجيء من لا تحقيق عنده فيرىٰ ذلك الرجل المخرج له في «الصحيح» قد روىٰ حديثًا عمن خُرِّج له في «الصحيح» من غير طريق ذلك الرجل فيقول: «هذا علىٰ شرط الشيخين» أو: «علىٰ شرط البخاري» أو: «علىٰ شرط مسلم» لأنهما احتجا بذلك الرجل في الجملة وهذا فيه نوع تساهل فإن صاحبي «الصحيح» لم يحتجا به إلا في شيخ معين لا في غيره فلا يكون علىٰ شرطهما، وهذا كما يخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال وعلي بن مسهر وغيرهما ولا يخرجان حديثه عن عبدالله بن المثنىٰ وإن كان البخاري قد روىٰ لعبدالله بن المثنىٰ من غير رواية خالد عنه. فإذا قال قائل في حديثه عن عبدالله بن المثنىٰ: «هذا علىٰ شرط البخاري» كما قاله بعضهم في حديثه عنه عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال: «أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فمر به النبي ﷺ فقال: «أفطر هذان»، ثم رخص النبي ﷺ بعد في الحجامة للصائم» وكان أنس يحتجم وهو صائم، كان في كلامه نوع مساهلة فإن خالدًا غير مشهور بالرواية عن عبدالله بن المثنىٰ، والحديث فيه شذوذ، وكلامه مذكور في غير هذا الموضع.

وكما يخرج مسلم حديث حماد بن سلمة عن ثابت في الأصول دون الشواهد ويخرج حديثه عن غيره في الشواهد، ولا يخرج حديثه عن عبيدالله بن أبي بكر بن أنس بن مالك وعامر الأحول وهشام بن حسان وهشام بن زيد بن أنس بن مالك وغيرهم، وذلك لأن حماد بن سلمة من أثبت من روىٰ عن ثابت أو أثبتهم قال يحيىٰ بن معين: «أثبت الناس في ثابت البناني حماد بن سلمة».

وكما يخرج مسلم أيضًا حديث سويد بن سعيد عن حفص بن ميسرة الصنعاني مع أن سويدًا ممن كثر فيه الكلام واشتهر؛ لأن نسخة حفص ثابتة عند مسلم من غير طريق سويد لكن بنزول وهي عنده من رواية سويد بعلو فلذلك رواها عنه، قال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح؟ فقال: «ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة؟» فليس لقائل أن يقول في كل حديث رواه سويد بن سعيد عن رجل روىٰ له مسلم من غير طريق سويد عنه: «هذا علىٰ شرط مسلم» فاعلم ذلك.

وقد روىٰ مسلم في «صحيحه» حديثًا من رواية أبي صخر عن يزيد بن عبدالله بن قسيط، لكن ابن قسيط لا يرويه عن أبي هريرة، وإنما يرويه عن داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص، قال في «صحيحه»: حدثني محمد بن عبدالله بن نمير حدثنا عبدالله بن يزيد حدثني حيوة حدثني أبو صخر عن يزيد بن عبدالله بن قسيط أنه حدثه أن داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص حدثه عن أبيه أنه كان قاعدًا عند عبدالله بن عمر إذ طلع خباب فقال يا عبدالله بن عمر ألا تسمع ما يقول أبو هريرة... هكذا روىٰ مسلم هذا الحديث في «صحيحه» من رواية أبي صخر عن ابن قسيط بعد أن ذكره من طرق عن أبي هريرة من رواية سعيد بن المسيب والأعرج وأبي صالح وأبي حازم وغيرهم عنه،

ورواه أيضًا من حديث معدان بن أبي طلحة اليعمري عن ثوبان، فرواية أبي صخر متابعة لهذه الروايات وشاهدة لها، وهكذا عادة مسلم غالبًا: إذا روىٰ لرجل قد تُكُلِّم فيه ونسب إلىٰ ضعف وسوء حفظ وقلة ضبط إنما يروي له في الشواهد والمتابعات ولا يخرج له شيئًا انفرد به ولم يتابع عليه». «الصارم المنكي» (٢٥٦-٢٥٨).

وقال الحافظ محمد بن موسىٰ الحازمي: «... وعلىٰ هذا يُعْتَذَر لمسلم في إخراجه حديث حماد بن سلمة فإنه لم يخرج إلا رواياته عن المشهورين نحو ثابت البناني وأيوب السختياني وذلك لكثرة ملازمته ثابتًا وطول صحبته إياه حتىٰ بقيت صحيفة ثابت علىٰ ذكره وحفظه بعد الاختلاط كما كانت قبل الاختلاط، وأما حديثه عن آحاد البصريين فإن مسلمًا لم يخرج منها شيئًا لكثرة ما يوجد في رواياته عنهم من الغرائب وذلك لقلة ممارسته لحديثهم، وعلىٰ هذا ينبغي أن يُسبَرَ حال الشخص في الرواية بعد ثبوت عدالته فمهما حصل الفهم بحال الراوي علىٰ النحو المذكور وكان الراوي محتويًا علىٰ الشرائط المذكورة تعيَّن إخراج حديثه منفردًا كان به أو مشاركًا». «شروط الأئمة الخمسة» (ص٦٠-٦١).

ولذا قال الإمام ابن الوزير رَحِمَهُ اللهُ: «وقد يخرج مسلم أحاديث من لم يسلم من غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة لمن روىٰ عنه كحماد بن سلمة في ثابت البناني وأيوب». «التنقيح مع التوضيح» (١/ ١٠٣).

وقال أبو عبدالله الحاكم رَحِمَهُ اللهُ في حماد بن سلمة: «لم يحتج به مسلم إلا في حديث ثابت عن أنس. وأما باقي ما أخرج له فمتابعة». زاد البيهقي: «أن ماعدا حديث ثابت لا يبلغ عند مسلم اثني عشر حديثًا» والله أعلم. «هدي الساري» (٣٩٩).

فعلىٰ هذا لا يقال فيما رواه حماد بن سلمة عن غير ثابت: «علىٰ شرط مسلم» لأنه إنما

احتج به في روايته عن ثابت؛ لأنه أثبت الناس فيه بالإجماع كما نقله مسلم في كتابه «التمييز».

وقد سئل الحافظ ابن حجر عن حديث رواه أبو داود عن موسىٰ بن إسماعيل عن حماد عن أيوب عن عكرمة عن بعض أزواج النبي ﷺ أنه كان إذا أراد من الحائض شيئًا ألقىٰ علىٰ فرجها ثوبًا.

فقال: «هذا الإسناد ظاهره الصحة كما قلتم، لكنه ليس علىٰ شرط البخاري من أجل حماد وهو ابن سلمة وليس هو ابن زيد، لأن موسىٰ بن إسماعيل إذا روىٰ عن حماد ولم ينسبه فهو ابن سلمة، وإذا روىٰ عن حماد بن زيد فإنه ينسبه كما قدره ابن الصلاح ثم المزي ومن تبعهما، وحماد بن سلمة لم يخرِّج له البخاري في الأصول، وإن أخرج له قليلًا في المتابعات، بل ومسلم وإن كان أكثر عنه لكنه لا يخرِّج له في الأصول إلا عن نفر قليل ممن كان اشتهر بإتقان حديثهم مثل ثابت البناني، وإذا أخرج له عن غيرهم فإنما يخرج له في المتابعات ومن ثمَّ يظهر أنه ليس علىٰ شرط مسلم أيضًا؛ لأنه عن أيوب، ومن أجل عكرمة فإن مسلمًا لم يخرِّج له في الأصول شيئًا، بل ولا في المتابعات إلا يسيرًا، ثم مع ذلك فلعلهما استغنيا عنه بحديث عائشة أيضًا: «كانت إحدانا إذا كانت حائضًا أمرها رسول الله ﷺ فتأتزر بإزار ثم يباشرها»، فإن هذا الحديث يشتمل علىٰ ما دل عليه حديث عكرمة ويزيد عليه والله أعلم». «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» (٢/ ٩١٠-٩١١).

وقال الحافظ أيضًا في ترجمة يحيىٰ بن سليمان الجعفي الكوفي بعد أن ذكر الجرح فيه: «قلت: لم يكثر البخاري من تخريج حديثه، وإنما أخرج له أحاديث معروفة عن ابن وهب خاصة». «هدي الساري» (٦٣٥).

وهذه الطريقة وهي الاحتجاج بحديث الراوي عن شيخه الذي لازمه، وأتقن حديثه وترك ما سوىٰ ذلك قال عنها ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «وهذه طريقة الحذاق من أصحاب الحديث أطباء علله: يحتجون بحديث الشخص عمن هو معروف بالرواية عنه وبحفظ حديثه وإتقانه وملازمته له واعتنائه بحديثه ومتابعة غيره له، ويتركون حديثه نفسه عمن ليس هو معه بهذه المنزلة»، ثم مثل بقبولهم رواية سفيان بن حسين في غير الزهري ورَدَّها في الزهري ثم قال: «وربما يظن الغالط الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم أن هذا تناقض منهم فإنهم يحتجون بالرجل ويوثقونه في موضع ثم يضعفونه بعينه ولا يحتجون به في موضع آخر ويقولون: إن كان ثقة وجب قبول روايته جملة وإن لم يكن ثقة وجب ترك الاحتجاج به جملة، وهذه طريقة قاصري العلم وهي طريقة فاسدة مُجْمَع بين أهل الحديث علىٰ فسادها، فإنهم يحتجون من حديث الرجل بما تابعه غيره عليه وقامت شهوده من طرق ومتون أخرىٰ ويتركون حديثه بعينه إذا روىٰ ما يخالِف الناس أو انفرد عنهم بما لا يتابعونه عليه، إذ الغلط في موضع لا يوجب الغلط في كل موضع، والإصابة في بعض الحديث أو غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه، ولاسيما إذا عُلِم من مثل هذا أغلاط عديدة ثم روىٰ ما يخالف الناس ولا يتابعونه عليه فإنه يغلب علىٰ الظن أو يجزم بغلطه». «الفروسية» (١٠٣-١٠٤). تحقيق عادل سعد.

العذر الثاني عشر: للرغبة في علو السند وتسهيله علىٰ أهل الحديث.

قال علامة اليمن الكبير محمد بن إبراهيم الوزير رَحِمَهُ اللهُ: «فإن قلت فما عذرهم في ذلك؟ قلت لهم فيه عذران: أما أحدهما: فالرغبة في علو الإسناد وما فيه من التسهيل علىٰ طلبة هذا الشأن مع كون هذا الحديث معروفًا عند أهل هذا الشأن بإسنادٍ نازل من طريق الثقات -قال:- وقد مر تقرير هذا وهو نادر الوقوع». «العواصم والقواصم» (٣/ ٢٤٥-٢٤٦).

وقال الإمام ابن الصلاح رحمه الله في سياق الأعذار لرواية مسلم عن بعض الضعفاء في «صحيحه»: «الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده برواية الثقات نازل فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفيًا بمعرفة أهل الشأن بذلك، وهذا العذر قد رُوِّيناه عنه تنصيصًا وهو علىٰ خلاف حاله فيما رواه أولًا عن الثقات ثم أتبعه بالمتابعة عمن هو دونهم، وكان ذلك وقع منه علىٰ حسب حضور باعث النشاط وغيبته، فرُوِّينا عن سعيد بن عمرو البرذعي: أنه حضر أبازرعة الرازي وذكر «صحيح مسلم» وإنكار أبي زرعة عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسىٰ قال سعيد بن عمرو: «فلما رجعت إلىٰ نيسابور ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة، فقال مسلم: إنما قلت: صحيح وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول فأقتصر علىٰ ذلك وأصل الحديث معروف من رواية الثقات»». «صيانة صحيح مسلم» (٩٧-٩٨) بتصرف في كلام الإمام مسلم رحمه الله عن «شرح صحيح الإمام مسلم» (١/ ٢٥-٢٦) للنووي رحمه الله.

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله: «اعلم أنه قد يخرج في «الصحيح» لبعض من تُكلِّم فيه إما متابعةً واستشهادًا وذلك معلوم، وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرىٰ ولكن لم يكن وقع لصاحب «الصحيح» ذلك الحديث إلا من طريقه إما مطلقًا أو بعلو، فإذا كان الحديث معروفًا عن الأعمش صحيحًا عنه ولم يقع لصاحب الصحيح عنه بعلو إلا من طريق بعض من تُكلِّم فيه من أصحابه خرَّجه عنه» ثم ساق ابن رجب أثر مسلم المتقدم، ثم قال: «وهذا قسم آخر ممن خُرِّج له في «الصحيح» علىٰ غير وجه المتابعة والاستشهاد، ودرجته تقصر عن درجة رجال

الصحيح عند الإطلاق». «ملحق شرح علل الترمذي» (٤٦٧-٤٦٨).

وقال الحافظ السخاوي في شأن إخراج الإمام مسلم لسويد بن سعيد: «والظاهر أن مسلمًا عرف أنها خرجه عنه من صحيح حديثه أو مما لم ينفرد به طلبًا للعلو». «فتح المغيث» (٢/ ٢٧).

ومنه ما ذكره الحافظ ابن عبد الهادي رحمه الله بقوله: «وكما يخرج مسلم أيضًا حديث سويد ابن سعيد عن حفص بن ميسرة الصنعاني مع أن سويدًا ممن كثر الكلام فيه واشتهر، لأن نسخة حفص ثابتة عند مسلم من غير طريق سويد لكن بنزول وهي عنده من رواية سويد بعلو فلذلك رواها عنه، قال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمسلم كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح؟ فقال: «ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة؟»، فليس لقائل أن يقول في كل حديث رواه سويد بن سعيد عن رجلٍ روىٰ له مسلم من غير طريق سويد عنه: «هذا علىٰ شرط مسلم» فاعلم ذلك». «الصارم المنكي» (١٩٦).

وقال الحازمي رحمه الله في «شروط الأئمة الخمسة» (٧٤): «ثم قد يكون الحديث عند البخاري ثابتًا وله طرق بعضها أرفع من بعض غير أنه يحيد أحيانًا عن الطريق الأصح لنزوله أو يسأم تكرار الطرق إلىٰ غير ذلك من الأعذار وقد صرح مسلم بنحو ذلك».

العذر الثالث عشر: لقصد نشر الحديث وكتابته في المدن والأمصار.

وبهذا اعتذر ابن حبان لشعبة والثوري في روايتهما عن جابر بن يزيد الجعفي الرافضي الكذاب حيث قال: «فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري رويا عنه فإن، الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء بل كان يؤدي الحديث علىٰ ما سمع لأن يرغب الناس في كتابة الأخبار ويطلبوها في المدن والأمصار». «المجروحين» (١/ ١٤٦).

العذر الرابع عشر: أن تكون روايته عن هذا الضعيف أو إخراجه لحديثه من قبيل

الجمع والتدوين لا غير.

قال الإمام ابن الوزير في صدد الرد علىٰ من طعن في أبي حنيفة بروايته عن بعض الضعفاء: «المحمل الرابع: أن تكون رواية الإمام أبي حنيفة من قبيل تدوين ما بلغه من الحديث صحيحه وضعيفه كما هو عادة كثير من مصنفي الحفاظ أهل السنن والمسانيد وغرضهم بذلك حفظ الحديث للأمة لينظر في توابعه وشواهده، فإن صح منه شيء عمل به، وإن بطل شيء حُذِّر من العمل به، وإن احتمل شيء الخلاف كان للناظر من العلماء أن يعمل فيه باجتهاده، وفي الرواية المشهورة عن البخاري أنه كان حفظ ثلاثمائة ألف حديث منها مائتا ألف غير صحيح[1]، وقال إسحاق بن راهويه: «أحفظ مكان مئة ألف حديث كأني أنظر إليها، وأحفظ سبعين ألف حديث صحيحه عن ظهر قلبي، وأحفظ أربعة آلاف حديث مزورة»، فقيل له في ذلك؟ فقال: «لأجل إذا مر بي منها حديث في الأحاديث الصحيحة فليته فليًا[2]»». «الروض الباسم» (١/ ٣٢٣).

العذر الخامس عشر: أن تكون رواية هذا الإمام عن الراوي الضعيف غير ثابتة عنه.

قال الإمام ابن الوزير رحمه الله في الرد علىٰ من طعن في أبي حنيفة بروايته عن بعض الضعفاء: «المحمل الخامس: أن يكون كثير من الأحاديث المنسوبة إلىٰ الإمام أبي حنيفة ضعيفة من قبل من روىٰ عنه، لا من جهته ولا من جهة شيوخهم ومن فوقهم، كما في كثير من الأحاديث المنسوبة إلىٰ جعفر الصادق وكثير من الثقات فقد روىٰ الذهبي في «الميزان»[3]: أن أباء[4] بن جعفر وضع علىٰ أبي حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث ما حدث

(١) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٢٩٧) «سير النبلاء» (١٢/ ٤١٥) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٥٦).

(٢) «سير النبلاء» (١١/ ٣٧٣)

(٣) (١/ ١٧) نقله عن ابن حبان رحمه الله وهو في «المجروحين» (١/ ٢٠٩).

(٤) في «الروض الباسم»: «أبان» والصواب ما أثبتناه كما نبه عليه المحقق، وكذا هو في «الميزان».

بها أبو حنيفة قط». «الروض الباسم» (٢/ ٣٢٤).

ومن هذا ما أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٧٠) قال: نا أحمد بن سليمان الرهاوي فيما كتب إلي قال: سمعت زيد بن حباب يقول: سمعت سفيان الثوري يقول: «عجبًا لمن يروي عن الكلبي!» قال عبد الرحمن: فذكرته لأبي، وقلت له: إن الثوري يروي عن الكلبي قال: «كان لا يقصد الرواية عنه ويحكي حكاية تعجبًا فيعلقه من حضره ويجعلونه رواية عنه».

العذر السادس عشر: قد تكون روايته عن هذا الضعيف علىٰ وجه يرجو أن يجد ما سمعه عن الضعيف عن ثقة فيحدث به عن الثقة.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «وذلك أن الرجل يلقىٰ الرجل يُرىٰ عليه سيما الخير فيحسن الظن به فيقبل حديثه ويقبله[1]، وهو لا يعرف حاله، فيذكر أن رجلًا يقال له فلان حدثني كذا إما علىٰ وجه يرجو أن يجد علم ذلك الحديث عند ثقة فيقبله عن الثقة». «الرسالة» (٣٧٦-٣٧٧).

العذر السابع عشر: لقصد معرفتها والعلم بها وتحذير الناس منها.

وهذا فيمن كان حديثه شديد الضعف ولا يتأتىٰ هذا للجهابذة النقاد الذين لديهم الأهلية للتمييز بين الصحيح من السقيم والمعلول من السليم[2]، وقد تقدمت أمثلة ذلك عن الإمام أحمد والإمام يحيىٰ بن معين والإمام سفيان الثوري في فصل: «لا يلزم

---

(١) قال أحمد شاكر رحمه الله: في ت (وينقله)، وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة أه- قلت لكنه الأقرب إلى السياق والله أعلم

(٢) قال ابن حبان في عبدالرحيم بن حبيب الفاريابي: «كان يضع الحديث على الثقات وضعًا لا تحل الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا للمتبحر في هذه الصناعة» . «المجروحين» (٢/ ١٥٢)، وقد سبق هذا بأكثر منه في فصل: «حكم الرواية عن الضعفاء» فراجعة إن شئت.

من الكتابة الرواية» فراجعه إن شئت.

قال يحيىٰ ابن منده: «وبلغني بإسناد هو مسموع لي أن أبا زرعة قال: «أنا أحفظ ستمائة ألف حديث صحيح، وأربعة عشر ألف إسناد في التفسير والقراءات، وعشرة آلالاف حديث مُزَوَّرَة!» قيل له: ما بال المزوَّرة تُحفَظ؟ قال: «إذا مر بي منها حديث عرفته». «شرح علل الترمذي» (١٩٦).

وقال الإمام النووي رحمه الله: «قد يقال لِمَ حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم أنه لا يحتج بهم؟ ويجاب عنه بأجوبة: أحدها: أنهم رووها ليعرفوها وليبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليه أو علىٰ غيرهم، أو يتشككوا في صحتها». «شرح صحيح مسلم» (١/ ٦٠).

قال الإمام ابن الوزير رحمه الله: «وكذلك قد روىٰ شعبة علىٰ جلالته وتشدده عن أبان بن أبي عياش مع قول شعبة فيه: «لأن أشرب من بول حمار حتىٰ أروىٰ أحب إلي من أن أقول حدثنا أبان بن أبي عياش»، رواه شعيب بن جرير عنه، وروىٰ ابن إدريس وغيره عن شعبة أنه قال: «لأن يزني الرجل خير من أن يروي عن أبان»[(١)] فإن قلت فكيف روىٰ عنه مع اعتقاده تحريمها؟ قلت: إنما أراد تحريم ذلك علىٰ من لا يعرف الحديث الباطل من غيره، وتحريم رواية العارف عن المتروكين في حضرة من لا يعرف واجب، فإن الثوري نهىٰ عن الرواية عن بعض المتروكين فقيل له ألست تروي عنه؟ فقال إني أروي ما أعرف[(٢)]، وهذا من طريف علم الحديث». «الروض الباسم» (١/ ٣٢٢).

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ١٠).

(٢) أخرجه الترمذي في «العلل الصغير» (١/ ٧٧) مع شرحه فقال حدثنا إبراهيم بن عبدالله بن المنذر الباهلي ثنا يعلى بن عبيد قال: قال لنا سفيان الثوري: «اتقوا الكلبي» قال فقيل له: فإنك تروي عنه! قال: «أنا أعرف صدقه من كذبه».

قال الحافظ ابن رجب: «المسألة الثانية الرواية عن الضعفاء من أهل التهمة بالكذب والغفلة وكثرة الغلط وقد ذكر =

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله في «الكفاية» (٥٦٨): «واستدل من أوجب قبول المراسيل والعمل بها بأنه لو لم يجب ذلك فيها لم يكن لروايتها وجه، وهذا خطأ ظاهر لأنه قد يروي من الأخبار ويسمع ما لا يُعمل به عند بعض العلماء ويعمل به عند غيره ويَكتب أيضًا ما العمل عند الكل علىٰ خلافه للمعرفة به». اهـ المراد.

وقال الإمام النووي رحمه الله في مقام ذكر الأعذار لمن روىٰ من الأئمة عن الضعفاء: «الثالث: رواية الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل، فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروف عندهم وبهذا احتج سفيان رحمه الله حين نهىٰ عن الرواية عن الكلبي وقيل له: أنت تروي عنه! فقال: أنا أعلم صدقه من كذبه». «شرح صحيح مسلم» (١/ ٦٠).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب ويقول: إنه يميز بين ما يكذبه وبين ما لا يكذبه، ويُذكر عن الثوري أنه كان يأخذ عن الكلبي وينهىٰ عن الأخذ عنه ويَذكُر أنه يعرف، ومثل هذا قد يقع لمن كان خبيرًا بشخص إذا حدثه بأشياء يميز بين ما صدق فيه وما كذب فيه بقرائن لا يمكن ضبطها، وخبر الواحد قد يقترن به قرائن تدل علىٰ أنه صدق وقرائن تدل علىٰ أنه كذب». «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ٢٦-٢٧).

وقال القاضي عياض رحمه الله في ذكر الأعذار لمن روىٰ من الأئمة عن الكذابين: «والثاني: أن يكون الرجل إنما تُرِك لأجل غلطه وسوء حفظه، أو يكون ممن أكثر فأصاب وأخطأ فتروىٰ أحاديثه والحفاظ يعرفون وهمه وغلطه وما وافق فيه الأثبات

=

الترمذي للعلماء في ذلك قولين أحدهما: جواز الرواية عنهم حكاه عن سفيان الثوري لكن كلامه في روايته عن الكلبي يدل على أنه لم يكن يحدث إلا بما يعرف أنه صدق». «شرح علل الترمذي» (١/ ٨٧-٨٨).

وما خالفهم فيه، فيدعون تخليطه ويستظهرون بصحيح حديثه لموافقته غيره، وبهذا احتج الثوري حين نهىٰ عن الكلبي فقيل له: أنت تروي عنه! قال: «أنا أعلم صدقه من كذبه»، وهم لا يروون شيئًا منها للحجة بها والعمل بمقتضاها». «إكمال المعلم» (١/ ١٤١).

وقال الإمام ابن الوزير رَحِمَهُ اللهُ في معنىٰ قول الثوري: «أنا أعرف صدقه من كذبه»: «قلت: مثل أن يتذكر بروايته أو بما في كتابه ما كان حافظًا له أو يرىٰ معه خَطَّ ثقة يعرفه مع قرائن ضرورية». «التنقيح مع التوضيح» (١/ ٣٥٠).

وقال السخاوي رَحِمَهُ اللهُ: «وقيل لأبي حاتم الرازي رَحِمَهُ اللهُ: أهل الحديث ربما رووا حديثًا لا أصل له ولا يصح؟! فقال: «علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم فروايتهم للحديث الواهي للمعرفة ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها». قال البيهقي: فعلىٰ هذا الوجه كانت رواية من روىٰ من الأئمة عن «الضعفاء»». «فتح المغيث» (٢/ ٤١).

وقال الإمام ابن حبان رَحِمَهُ اللهُ في ترجمة عبدالله بن وهب النسوي: «شيخ دجال يضع الحديث علىٰ الثقات ويلزق الموضوعات بالضعفاء يروي عن يزيد بن هارون وأهل العراق... وهذا شيخ ليس يعرفه كل إنسان إلا من تتبع حديثه، ولم يكن لنا هم في رحلتنا إلا تتبع الضعفاء والتنقير عن أنبائهم وكتابة حديثهم للمعرفة والسبر». «المجروحين» (١/ ٥٣٧).

وقال الإمام الماوردي رَحِمَهُ اللهُ: «إن كثيرًا من الحفاظ يروون أحاديث الضعفاء للاعتبار بها ولبيان حالها». «إرشاد الفحول» (٦٧).

وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ: «واستدل من أوجب قبول المراسيل والعمل بها، بأنه لو لم يجب ذلك فيها لم يكن لروايتها وجه، وهذا خطأ ظاهر لأنه قد يروي من الأخبار، ويسمع ما لا يعمل به عند بعض العلماء، ويعمل به عند غيره، ويكتب أيضًا

ما العمل عند الكل علىٰ خلافه للمعرفة به، وقد يروي عن الضعفاء والمتروكين الذين لا يصح الاحتجاج بأحاديثهم والتعلق بها ذكر المخالف لا وجه له». «الكفاية» (٥٦٨).

العذر الثامن عشر: ليعرفوا مخرج الحديث حتىٰ إذا انقلب علىٰ بعض الرواة فأبدل الثقة بالضعيف أو العكس بينوا خطأه.

فقد ذكر أبو عبدالله الحاكم جملة ممن روىٰ من الأئمة عن الضعفاء أو كتب حديثهم، ثم قال: «وكذلك من بعدهم من أئمة المسلمين قرنًا بعد قرن وعصرًا بعد عصر إلىٰ عصرنا هذا، لم يخل حديث إمام من أئمة الفريقين عن مطعون فيه من المحدثين، وللأئمة في ذلك غرض ظاهر وهو: أن يعرفوا الحديث من أين مخرجه؟ والمنفرد به عدل أم مجروح؟ سمعت أبا العباس الأرموي سمعت العباس بن محمد الدوري سمعت يحيىٰ بن معين يقول: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه». أخبرنا أبو عمران موسىٰ بن سعيد الحنظلي الحافظ بهمذان نا محمد بن إسحاق القاضي بالدينور سمعت أبابكر الأثرم يقول: رأىٰ أحمد بن حنبل يحيىٰ بن معين بصنعاء في زاوية وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد: «تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه علىٰ الوجه!!» فقال: «رحمك الله يا أبا عبدالله أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر علىٰ الوجه فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة حتىٰ لا يجيء بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتًا ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس فأقول له: كذبت إنها هي معمر عن أبان لا عن ثابت». حدثنا دعلج بن أحمد ببغداد ثنا أحمد بن علي الأبار قال قال يحيىٰ بن معين: «كتبنا عن الكذابين وسجرنا به التنور وأخرجنا به خبزًا نضيجًا». «المدخل إلىٰ الإكليل» (٨٥-٨٦) ضمن «الرسائل

الكمالية»، «شرح علل الترمذي» (١/ ٨٨-٨٩)

وقال القاضي عياض رحمه الله: «إنما حدث الأئمة عن مثل هؤلاء مع اعترافهم بكذبهم وسمعوا منهم مع علمهم بجرحتهم لوجوه منها: أن يعلموا صور حديثهم وضروب رواياتهم لئلا يأتي مجهول أو مدلس فيبدل اسم الضعيف ويجعل مكانه قويًا فيدخل بروايته اللبس فيعلم المحقق لها العارف بها أن مخرجها من ذلك الطريق فلا ينخدع بتلبيس ملبس بها، وبهذا احتج ابن معين في رواية صحيفة معمر عن أبان». «إكمال المعلم» (١/ ١٤٠).

ومن هذا الباب: ما أخرجه الخطيب البغدادي رحمه الله في «تأريخ بغداد» (٤/ ٩٩-١٠٠) قال: حدثني أبو عبدالله الحسين بن محمد أخو الخلال، والقاضي أبو القاسم علي بن المحسن التنوخي كلاهما عن أبي سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي قال: «لاحق بن الحسين بن عمران بن أبي الورد أبو عمر كان كذابًا أفاكًا يضع الحديث عن الثقات ويسند المراسيل ويحدث عمن لم يسمع منهم -قال:- ولا نعلم رأينا في عصرنا مثله في الكذب والوقاحة وقلة الدراية -قال:- كتبنا عنه بسمرقند حتىٰ قال لي: «ما بقيت عندي شيئًا» وكتب لي بخطه زيادة علىٰ خمسين جزءًا من حديثه، وكانت كتابتي عنه لأعلم ما وضعه وما يسند من المراسيل والمقطوعات». اهـ المراد

وتقدم في فصل: «لا يلزم من الكتابة الرواية» عن ابن المديني ما يدل علىٰ ذلك.

العذر التاسع عشر: أن تكون روايته الخبر الباطل عن المتروك أو الكذاب علىٰ سبيل القدح والجرح فيه.

قال الإمام ابن حبان رحمه الله في ترجمة الحسن بن علي الرقي: «شيخ يروي عن مخلد بن يزيد وغيره من الثقات ما ليس من حديث الأثبات علىٰ قلة الرواية، لا يجوز الاحتجاج

به ولا الرواية عنه إلا علىٰ سبيل القدح فيه». «المجروحين» (١/ ٢٩٠).

وقال في ترجمة حبيب بن أبي حبيب الخرططي: «كان يضع الحديث علىٰ الثقات لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه إلا علىٰ سبيل القدح فيه». «المجروحين» (١/ ٣٢٣).

وقال في ترجمة الحسن بن علي الأزدي: «يروي عن مالك وغيره من الثقات ويضع عليهم» ثم ساق شيئًا من مناكيره ثم قال: «وإني لا أُحِلُّ أحدًا روىٰ عني هذه الأحاديث التي ذكرتها في هذا الكتاب إلا علىٰ سبيل الجرح في روايتها علىٰ حسب ما ذكرناه». «المجروحين» (١/ ٢٩٢).

وقال في ترجمة عثمان بن معاوية: «شيخ يروي عن ثابت البناني الأشياء الموضوعة التي لم يحدث بها ثابت قط، لا تحل الرواية عنه إلا علىٰ سبيل القدح فيه فكيف الاحتجاج به؟». «المجروحين» (٢/ ٧١).

وقال في ترجمة عمرو بن الأزهر العتكي: «كان ممن يضع الحديث علىٰ الثقات، ويأتي بالموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه ولا ذكره في الكتب إلىٰ علىٰ سبيل الاعتبار والجرح فيه». «المجروحين» (٢/ ٤٧).

وقال في ترجمة دينار بن عبدالله: «روىٰ عن أنس أشياء موضوعة لا يحل ذكره في الكتب ولا كتابة ما رواه إلا علىٰ سبيل القدح فيه». «المجروحين» (١/ ٣٦٢).

وقال رحمه الله في ترجمة عمرو بن خليف الحتاوي: «حدثنا عنه ابن قتيبة كان ممن يضع الحديث روىٰ عن أيوب سويد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «أُدْخِلت الجنة فرأيته فيها ذئبًا فقلت أذئب في الجنة؟ قال إني أكلت ابن شرطي» قال ابن عباس: هذا وإنما أكل ابنه فلو أكله رفع في عليين. وهذا لاشك فيه أنه موضوع. قرأته علىٰ ابن قتيبة قلت حدثكم عمرو بن خليف قال: حدثنا أيوب بن

سويد فلما فرغت من قراءته قال لي: «مثلك يسمع مثل هذا الحديث؟» قلت: نجرح به روايه يا أبا العباس فتبسَّم». «المجروحين» (٢/ ٤٩-٥٠).

وقال القرطبي رَحِمَهُ اللهُ في حديث: «من حدث عني بحديث يرىٰ أنه كذب فهو أحد الكاذبين»: «ويفيد الحصر التحذير عن أن يحدث عن رسول الله ﷺ إلا بما تحقق صدقه علمًا أو ظنًا إلا أن يحدث بذلك علىٰ وجه إظهار الكذب». «المفهم» (١/ ١١٢).

وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ: «وليس يعيب طالب الحديث أن يكتب عن الضعفاء والمطعون فيهم، فإن الحفاظ مازالوا يكتبون الروايات الضعيفة والأحاديث المقلوبة والأسانيد المركبة لينقروا عن واضعيها ويبينوا حال من أخطأ فيها، وقد حفظ عن يحيىٰ بن معين كلام في نحو هذا المعنىٰ -ثم ساق بسنده عن يحيىٰ بن معين أنه قال:- «إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش»[(١)]». «تأريخ بغداد» (١/ ٤٣).

العذر العشرون: أن تكون روايتهم عن هذا المتروك أو الكذاب علىٰ سبيل الاختبار.

قال الإمام ابن حبان رَحِمَهُ اللهُ **في ترجمة روح بن مسافر**: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا تحل الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا للاختبار». «المجروحين» (١/ ٣٦٩).

وقال في ترجمة روح بن المسيب الكلبي: «كان ممن يروي عن الثقات الموضوعات، ويقلب الأسانيدَ ويرفع الموقوفات، لا تحل الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا للاختبار» «المجروحين» (١/ ٣٧٠).

وقال في ترجمة سليمان بن عمرو النخعي: «كان رجلًا صالحًا في الظاهر، إلا أنه كان يضع الحديث وضعًا، وكان قدريًا، لا تحل كتابة حديثه، إلا علىٰ جهة الاختبار ولا ذكره إلا من طريق الاعتبار». «المجروحين» (١/ ٤١٩).

---

(١) راجع ما يتعلق بمعنى هذا الأثر في فصل: «معنى قولهم إذ كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش».

وقال في ترجمة عمرو بن سعد الخولاني: «روىٰ عن أنس بن مالك حديثًا موضوعًا يشهد الممعن في الصناعة بوضعه، لا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ جهة الاختبار للخواص». «المجروحين» (٢/ ٣٤).

وقال في ترجمة الفرات بن السائب الجزري: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ويأتي بالمعضلات عن الثقات لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا علىٰ سبيل الاختبار». «المجروحين» (٢/ ٢٠٨).

وقال في ترجمة كثير بن سليم أبي هاشم: «كان ممن يروي عن أنس ما ليس من حديثه من غير روايته ويضع عليه ثم يحدث عنه لا تحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه إلا علىٰ سبيل الاختبار». «المجروحين» (٢/ ٢٢٨).

العذر الحادي والعشرون: أن تكون روايتهم عن المتروك والكذاب علىٰ سبيل الإنكار.

قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي ما معنىٰ رواية الثوري عن الكلبي وهو غير ثقة عنده؟ فقال: «كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي علىٰ الإنكار والتعجب فتعلقوا عنه روايته عنه وإن لم تكن روايته عن الكلبي قبوله له». «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٦).

العذر الثاني والعشرون: لتكون عبرة للمعتبرين وهذا في حديث الكذابين وشديدي الضَّعف.

فقد قال أبو حاتم في عبد العزيز بن عمران: «متروك الحديث ضعيف الحديث منكر الحديث جدًا» قال ابنه: قلت: يكتب حديثه؟ قال: «علىٰ الاعتبار». «الجرح والتعديل» (/ ٣٩١).

وليس مراده بقوله علىٰ الاعتبار بمعنىٰ الاستشهاد حيث إنه حكم علىٰ هذا الراوي أنه متروك والمتروك لا يصلح حديثه للاستشهاد بحال، إنما مراده والله أعلم

لتكون عبرة للمعتبرين يتبين من خلالها حال راويها ويعتبر بها حاله.

وهذا كقول أبي زرعة في الواقدي: «ضعيف» فقال ابن أبي حاتم: يكتب حديثه؟ قال: «ما يعجبني إلا علىٰ الاعتبار، ترك الناس حديثه». «الجرح والتعديل» (/ ٢١).

ومنه ما أخرجه الخطيب البغدادي في «تأريخ بغداد» (٣/ ١٢): قال أخبرنا عبد الباقي بن عبد الكريم بن عمر المؤدب أخبرنا عبد الرحمن بن عمر الخلال حدثنا محمد بن أحمد بن يعقوب حدثنا جدي قال: سمعت إسحاق بن أبي إسرائيل.... قال: وقال جدي: حدثني عبدالرحمن بن محمد قال: قال لي علي بن المديني: قال لي أحمد بن حنبل: أعطني ما كتب عن ابن أبي يحيىٰ؟ قال: قلت: وما تصنع به؟ قال: «أنظر فيها فأعتبرها» قال ففتحها ثم قال: «أقرأها عليَّ» قال: قلت: وما تصنع به؟ قال: «أنظر فيها»، قال: قلت له: أنا أحدث عن ابن أبي يحيىٰ؟ قال لي: «وما عليك أنا أريد أن أعرفها وأعتبرها بها»، قال: فقال لي بعد ذلك أحمد: «رأيت عند الواقدي أحاديث قد رواها عن قومٍ من حديث ابن أبي يحيىٰ قلبها عليهم»، وما كان عند علي شيء يحتج به في الواقدي غير هذا، وقد كنت سألت عليًا عن الواقدي فما كان عنده شيء أكثر من هذا.اهـ

فانظر إلىٰ هذه القصة العظيمة وكيف توصل الإمام أحمد باعتبار روايات ابن أبي يحيىٰ إلىٰ معرفة حال الواقدي وأنه يروي أحاديث عن قومٍ وهي في واقع الأمر من حديث ابن أبي يحيىٰ والله أعلم.

ومن هذا الباب قول الحافظ أبي نعيم عقب سرده أسماء جماعة من الضعفاء والمتروكين: «كل واحد من المذكورين في هذا الفصل بنوعٍ من الأنواع إذا نظرت في حديثه وتميزته ارتفع الريب عن أمره وظهر لك حقيقة ما نسبتُه إليه، وأكثرهم عندي لا تجوز الرواية عنهم ولا الاحتجاج بحديثهم. وإنما يكتب حديث أمثالهم للاعتبار

والمعرفة، إذ لا سبيل إلىٰ معرفتهم في حديثهم، وإذا احتاج الراوي إلىٰ ذكرهم عرف لهم من الوضع والكذب والوهم والخطأ والإنكار وغير ذلك ما يذكرهم به ويضيفه إليهم ليكون ما كتب من حديثه شاهدًا له علىٰ جرحه لهم». «الضعفاء» لأبي نعيم (١٧٠).

ومثله ما يذكره كثير ممن ألف في الضعفاء كالعقيلي وابن عدي وابن الجوزي من مرويات الكذابين ونحوهم إنما ذلك الاعتبار بها لتكون دليلًا علىٰ وضعهم وفحش مروياتهم والله أعلم(١).

ويكثر من هذا ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «المجروحين» فقد قال في إسحاق بن أبي يحيىٰ الكعبي: «يأتي عن الأئمة المرضيين ما هو من حديث الضعفاء والكذابين، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا علىٰ سبيل الاعتبار». «المجروحين» (١/ ١٤٨).

وقال في أحمد بن إبراهيم المزني: «يضع الحديث علىٰ الثقات وضعًا لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا علىٰ سبيل الاعتبار». «المجروحين» (١/ ١٥٧).

وقال في ترجمة بكر بن المختار بن فلفل: «منكر الحديث جدًا يروي عن أبيه ما لا يشك من الحديث صناعته أنه معمول لا تحل الرواية عنه إلا علىٰ سبيل الاعتبار». «المجروحين» (١/ ٢٢٣)..

وقال في ترجمة خالد بن إسماعيل المخزومي: «يروي عن عبيدالله بن عمر العجائب لا يجوز الاحتجاج به بحال ولا الرواية عنه إلا علىٰ سبيل الاعتبار». «المجروحين» (١/ ٣٤٣).

وقال في ترجمة خراش بن عبدالله: «أتىٰ عن أنس عن النبي ﷺ بنسخة منها أشياء مستقيمة وفيها أشياء موضوعة، لا يحل الاحتجاج به ولا كتابة حديثه إلا علىٰ جهة

---

(١) استفدت التنبيه على هذه الفقرة مع بعض الأمثلة عليها من «تحرير علوم الحديث» للجديع أصلحنا الله وإياه.

الاعتبار». «المجروحين» (١/ ٣٥١).

وقال في ترجمة زيد بن الحواري العمي: «يروي عن أنس أشياء موضوعة لا أصل لها حتىٰ سبق إلىٰ القلب أنه المتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج بخبره ولا كتابة حديثه إلا للاعتبار». «المجروحين» (١/ ٣٨٧).

وقال في ترجمة سلمة بن حفص السعدي: «كان يضع الحديث لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا عند الاعتبار». «المجروحين» (١/ ٤٢٥).

وساق لعبدالله بن زياد الفلسطيني حديثًا ثم قال: «لا يحل ذكر مثل هذا الحديث في الكتب إلا علىٰ سبيل الاعتبار لأنه موضوع». «المجروحين» (١/ ٥٢٧).

وقال في ترجمة عبدالله بن عمر بن غانم: «يروي عن مالك ما لم يحدث به قط، لا يحل ذكر حديثه ولا الرواية عنه في الكتب إلا علىٰ سبيل الاعتبار». «المجروحين» (١/ ٥٣٣).

وقال في ترجمة عمرو بن جُمَيع: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات والمناكير عن المشاهير، لا يحل كتابة حديثه ولا الذكر عنه إلا علىٰ سبيل الاعتبار». «المجروحين» (٢/ ٤٣).

وقال في ترجمة عمرو بن خالد الأعشىٰ: «يروي عن الثقات الموضوعات لا تحل الرواية عنه إلا علىٰ جهة الاعتبار». «المجروحين» (١/ ٤٨).

وقال في ترجمة عثمان بن عبدالله القرشي: «يضع الحديث، لا تحل كتابة حديثه إلا علىٰ سبيل الاعتبار». «المجروحين» (٢/ ٧٧).

وقال في ترجمة عبد الملك بن هارون بن عنترة: «كان ممن يضع الحديث، لا تحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة الاعتبار». «المجروحين» (١/ ١١٥).

وقال في ترجمة موسىٰ بن عبد الرحمن الصنعاني: «شيخ دجال يضع الحديث، لا تحل الرواية عن هذا الشيخ ولا النظر في كتابه إلا علىٰ سبيل الاعتبار». «المجروحين» (٢/ ٢٥٠).

وقال في ترجمة محمد بن زياد اليشكري: «كان ممن يضع الحديث علىٰ الثقات، لا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ جهة القدح فيه ولا الرواية عنه إلا علىٰ سبيل الاعتبار عند أهل الصناعة خصوصًا دون غيرهم». «المجروحين» (٢/ ٢٥٩).

وقال في ترجمة محمد بن عبد الملك الأنصاري: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ جهة القدح فيه ولا الرواية عنه إلا علىٰ سبيل الاعتبار». «المجروحين» (١/ ٢٨٠).

وقال في ترجمة محمد بن أيوب: «شيخ يضع الحديث علىٰ مالك، لا تحل كتابة حديثه إلا علىٰ سبيل الاعتبار». «المجروحين» (٢/ ٣١٥).

وقال في ترجمة محمد بن إبراهيم الشامي: «يضع الحديث علىٰ الشاميين، لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار». «المجروحين» (٢/ ٣١٨).

وقال في ترجمة النضر بن سلمة المروزي: «كان ممن يسرق الحديث، لا تحل الرواية عنه إلا للاعتبار». (٢/ ٣٩٤).

وقال في ترجمة هارون بن زياد القشيري: «كان ممن يضع الحديث عن الثقات، لا تحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه إلا علىٰ سبيل الاعتبار». «المجروحين» (١/ ٤٤٣).

وقال في ترجمة يغنم بن سالم بن قنبر: «شيخ يضع علىٰ أنس بن مالك الحديث، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا علىٰ سبيل الاعتبار». «المجروحين» (٢/ ٤٩٨).

وقال في ترجمة أبي حريز مولىٰ الزهري: «يروي عن الزهري العجائب من المقلوبات والأوابد من الملزقات، لا تحل الرواية عنه بحال ولا كتابة حديثه إلا علىٰ سبيل الاعتبار». «المجروحين» (٢/ ٥٠٣).

العذر الثالث والعشرون: أن تكون روايتهم عن المتروك والوضاع علىٰ سبيل الاستهزاء

بما جاء به من الأباطيل والمنكرات.

قال الإمام الذهبي رحمه الله: «ابن مهدي حدثنا سفيان عن الأعمش عن موسىٰ بن طريف عن أبيه بحديث علي: «أنا قسيم النار»، قيل للأعمش: لمَ رويت هذا؟ قال: «رويته علىٰ الاستهزاء». «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٠٨).

العذر الرابع والعشرون: قد يروون أحاديث الهلكىٰ والوضاعين أو يكتبونها للتعجب لا غير.

قال أبو حاتم في محمد بن عبيد الله العرزمي: «روىٰ عنه شعبة والثوري علىٰ التعجب وهو ضعيف الحديث جدًا». «الجرح والتعديل» (٨/ ٢).

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: «وذلك أن الرجل يلقىٰ الرجل يُرىٰ عليه سيما الخير فيحسن الظن به فيقبل حديثه ويقبله وهو لا يعرف حاله، فيذكر أن رجلًا يقال له فلان حدثني كذا إما علىٰ وجه يرجو أن يجد علم ذلك الحديث عن ثقة فيقبله عن الثقة وإما أن يحدث به علىٰ إنكاره والتعجب منه، وإما بغفلة في الحديث عنه». «الرسالة» (٣٧٦-٣٧٧).

وقال الأعمش: «نستغفر الله من أشياء كنا نرويها علىٰ وجه التعجب اتخذها دينًا». «التأريخ الأوسط» (١/ ٢٥٦) للبخاري رحمه الله، وبنحوه أخرجه عبدالله بن أحمد في «العلل» (٢٨٥٧).

وذكر ابن حبان رواية القطان عن سعيد بن ميسرة الكلبي المتروك عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ إذا ركع رفع يديه ولا يجاوز بهما أذنيه فقال: «إن الشيطان حين خرج من الجنة رفع يديه فوق رأسه»، ثم قال: «روىٰ عنه هذا الحديث يحيىٰ بن سعيد القطان علىٰ جهة التعجب ليعلم أنه لا يجوز الاحتجاج به». «المجروحين» (١/ ٣٩٧) ت السلفي.

وقال الحاكم في بكر بن عبدالله بن محمد القاضي: «وقد ذكرت من أحاديث تعجبًا

ليعلم المتبحر في هذا العلم أنها موضوعة». «اللسان» (٢/ ٦٤).

ويكثر ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ من ذكر هذا في كتابه «المجروحين» فقد قال في ترجمة إسحاق بن إبراهيم الطبري: «منكر الحديث جدًا يأتي عن الثقات الأشياء الموضوعات، لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب». «المجروحين» (١/ ١٤٨).

وقال في ترجمة إبراهيم بن هدبة: «شيخ دجال من الدجاجلة، لا يحل لمسلم أن يذكر حديثه ولا يكتبه إلا علىٰ جهة التعجب». «المجروحين» (٢/ ١١٤).

وقال في ترجمة إسحاق بن بشر الكاهلي: «كان يضع الحديث علىٰ الثقات، لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب فقط». «المجروحين» (١/ ١٤٦).

وقال في ترجمة بشار بن الحكم الضبي: «منكر الحديث جدًا، لا يكتب حديثه إلا علىٰ جهة التعجب». «المجروحين» (١/ ٢١٨).

وقال في ترجمة حسين بن علوان: «كان يضع الحديث علىٰ الثقات وضعًا، لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب». «المجروحين» (١/ ٢٩٧).

وقال في ترجمة حماد بن عمرو النصيبي: «يضع الحديث وضعًا علىٰ الثقات روىٰ عنه ابن كاسب، لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب». «المجروحين» (١/ ٣٠٧).

وقال في ترجمة خالد بن عبيد العتكي: «يروي عن أنس بن مالك بنسخة موضوعة مالها أصل، لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب». «المجروحين» (١/ ٣٣٩).

وقال في ترجمة خالد بن إلياس القرشي العدوي: «يروي الموضوعات عن الثقات حتىٰ سبق إلىٰ قلوب المستمعين إليها أنه الواضع لها، لا يجوز أن يكتب حديثه إلا علىٰ جهة التعجب». «المجروحين» (١/ ٣٤٠).

وقال في ترجمة صادق بن عبدالله السمين: «كان ممن يروي الموضوعات عن

الأثبات، لا يشتغل بروايته إلا عند التعجب». «المجروحين» (١/ ٤٧٤).

وقال في ترجمة **طاهر بن الفضل الحلبي**: «يضع الأحاديث علىٰ الثقات وضعًا، ويقلب الأسانيد، لا تحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب». «المجروحين» (١/ ٤٩١).

وقال في ترجمة **كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف**: «منكر الحديث جدًا يروي عن أبيه عن جده بنسخة موضوعة، لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا علىٰ جهة التعجب». «المجروحين» (١/ ٢٢٦).

وقال في ترجمة **كثير بن مروان السلمي**: «منكر الحديث جدًا، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا علىٰ جهة التعجب». «المجروحين» (١/ ٢٣٠).

وقال في ترجمة **وهب بن وهب أبي البختري**: «كان ممن يضع الحديث علىٰ الثقات، لا تجوز الرواية عنه ولا تحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب». «المجروحين» (٢/ ٤١٥).

وصرح بنحو هذا في مواضع كثيرة من كتابه «المجروحين» منها ما في هذه الأرقام (٢/ ٣٧و ٤و٩٠و١٠٥و١٠٨و١٣٢و٣٥٠و٤٦٥و١٢٦و١٦٨و١٧٩و٢٥١و٤٩١).

وقال **الذهبي** في ترجمة **محمد بن إسحاق بن مندة**: «هذه حكاية نكتبها للتعجب -ثم ذكرها- ثم قال: وإسنادها منقطع». «سير النبلاء» (١٧/ ٣٧-٣٨).

العذر الخامس والعشرون: قد يحملهم علىٰ الرواية عن الضعفاء وربما عن بعض المتروكين شهوة الحديث وشره الحديث.

فقد سئل يحيىٰ بن معين عن محمد بن عجلان أحب إليك أم محمد بن عمرو؟ فقال «سبحان الله ما يشك في هذا أحد. محمد بن عجلان أوثق من محمد بن عمرو، ولم يكونوا يكتبون حديث محمد بن عمرو حتىٰ اشتهاها أصحاب الإسناد فكتبوها». «ابن معين وكتابه التأريخ» (٢/ ٥٣٠-٥٣١) رقم (١٠٥٣).

وقال ابن أبي حاتم في ترجمة عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي: سألت محمد بن عوف عنه فقال: «كان شيخًا ضريرًا يحفظ وكنا نكتب من نسخة ابن سالم فنحمله إليه وتلقنه، وكان لا يحفظ الإسناد ويحفظ بعض المتن فيحدثنا، وإنما حملنا علىٰ الكتابة عنه شهوة الحديث». «الجرح والتعديل» (٦/ ٨) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٧٢).

وقال المزي في ترجمة عبدالله بن صالح كاتب الليث: «وقال أبو إبراهيم القطان: سمعت محمد بن يحيىٰ يقول: «حكم الله بيني وبين أبي صالح شغلني حسن حديثه عن الاستكثار من سعيد بن عفير». «تهذيب الكمال» (١٥/ ١٠٦) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٥٦).

وساق العقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ٣٨) بسنده عن يزيد بن هارون قال: قال شعبة: «ردائي وحماري في المساكين صدقة إن لم يكن أبان بن أبي عياش يكذب في الحديث» قال قلت له فلم سمعت منه؟! قال: «ومن يصبر علىٰ ذا الحديث» يعني حديث قنوت الوتر.اهـ

وقال أبو داود: سمعت أحمد سئل عن شهر فقال: «لا بأس به» قلت كان يحيىٰ يحدث عنه؟ قال: «لا أدري ما أعلم سمعت منه عنه شيئًا» قال أحمد: «وقد روىٰ شعبة عن معاوية بن قرة عن شهر» قال أحمد: «أنا أحتمله وأروي عنه من يصبر عن تيك الأحاديث التي عنده». «سؤالاته» (٣٤٩).

وأما الشره فمثاله قول الحاكم في شيخه محمد بن علي بن عمر النيسابوري: «سمع من أحمد بن الأزهر ومحمد بن يزيد وإسحاق بن عبدالله بن أبي رزين فلو اقتصر علىٰ هؤلاء لصار محدث عصره، لكنه حدث عن شيوخ أبيه محمد بن رافع وأقرانه وأتىٰ أيضًا عنهم بالمناكير فالشره يحملنا علىٰ الرواية عن أمثاله». «الميزان» (٣/ ٦٥٢).

وقد رماه الحاكم والمزي بسرقة الحديث كما في «اللسان» (٥/ ٢٩١).

والشره قد يجر صاحبه إلىٰ أمور غير محمودة وإن كان حافظًا، فقد سئل الإمام أبو بكر بن عبدان عن محمد بن محمد الباغندي الحافظ هل تدخله في الصحيح؟ قال: «أما أنا فلم أدخله فيه» قيل: لم؟ قال: «لأنه كان يخلط ويدلس وليس أحد ممن كتبت عنه أبر عندي منه ولا أكثر حديثًا إلا أنه شره وهو أحفظ من أبي بكر بن أبي داود» قال ابن طاهر: «كان لا يكذب ولكن يحمله الشره علىٰ أن يقول: حدثنا». «لسان الميزان» (٥/ ٣٥٨).

ويالله كم حمل شره الحديث كثيرًا من الرواة علىٰ الوضع وآخرين علىٰ الكذب كما في «جامع الأصول» (١/ ١٤٠) لابن الأثير رحمه الله وآخرين علىٰ سرقة الحديث وآخرين علىٰ ادعاء سماع ما لم يسمعونه كما حصل من هبة الله السقطي وهدبة كما في «الذيل علىٰ طبقات الحنابلة» (١/ ١١٤)، وآخرين علىٰ التدليس كما حصل من عثمان بن أبي شيبة كما في «تأريخ بغداد» (٨/ ١٦٥)، وضرب الأمثلة لذلك يطول وفيما أشرنا إليه في هذه العجالة غنية عن الإسهاب والإطالة وبالله التوفيق وانظر لبعض ذلك «الموضوعات» (١/ ١٤٣) لابن الجوزي رحمه الله.

وقد روىٰ أبو نعيم بسنده عن ابن مهدي أنه قال: «فتنة الحديث أشد من فتنة المال وفتنة الولد، لا تشبه فتنتُه فتنة، كم من رجل يُظن به الخير قد حمله فتنة الحديث علىٰ الكذب». «شرح علل الترمذي» (١/ ٩٤).

العذر السادس والعشرون: قد يروي عن الضعيف خوفًا من قبيلته وعشيرته.

قال الآجري: قال أبو داود: «عمرو بن عاصم البصري قال بندار: لولا فرقي من آل عمرو بن عاصم لتركت حديثه». «سؤالات الآجري» (١/ ٣٥٩) رقم (٦٣٨).

قال الذهبي عقبها:«قلت وكذا قال فيك يا بندار أبوداود: لولا سلامة في بندار لتركت حديثه». «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٧٠).

العذر السابع والعشرون: وقد تكون الضرورة أو الحاجة داعية إلىٰ الرواية عن الضعيف أو من به بدعة.

قال الإمام أبو حاتم في شيبان بن فروخ الحبطي: «كان يرىٰ القدر واضطر الناس إليه بأخرة». «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٨٥).

وقال أبو زرعة الرازي رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا يحيىٰ بن عقيل الأصبهاني ثنا أبو داود قال: سمعت حماد بن سلمة: «يقول: لولا الاضطرار ما حملنا عن محمد بن إسحاق». «أبو زرعة وجهوده في السنة» (٢/ ٥٨٩).

وقال ابن سعد في خالد بن مخلد القطواني: «كان منكر الحديث في التشيع مفرطًا وكتبوا عنه ضرورة». «الطبقات الكبرىٰ» (٦/ ٤٠٦)، وانظر «سير النبلاء» (١٠/ ٢١٨).

وقال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبدالله قيل له: الرجل لا يكون ثقة في الحديث فتعرض للرجل الحاجة أيكتب عنه لمكان حاجته؟ فقال: «إن كان ثقة يكتب عنه وإن لم يك ثقة فلا يكتب عنه». «الآداب الشرعية» (٢/ ١٣) لابن مفلح رَحِمَهُ اللهُ.

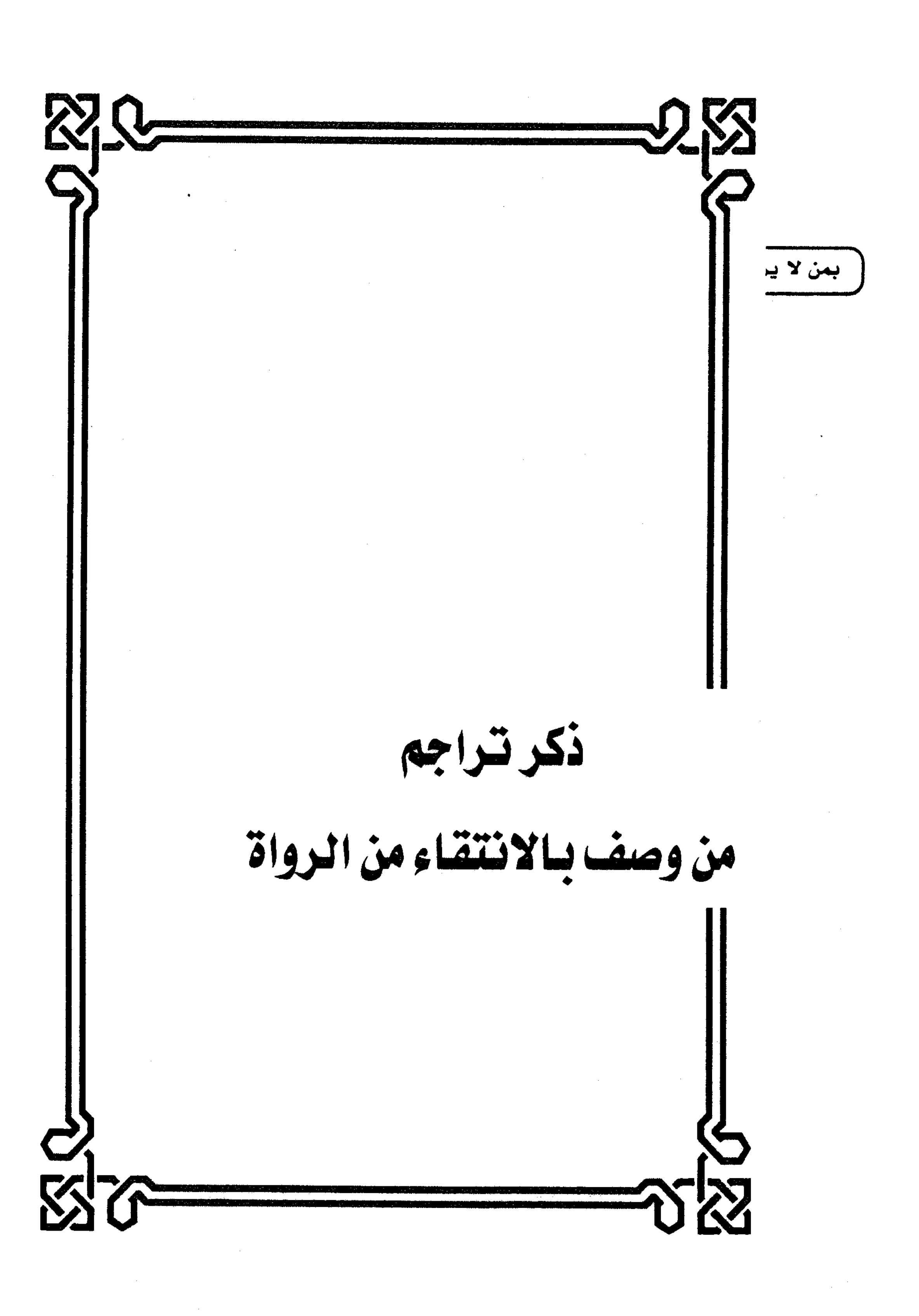
وقال الإمام أبو زكريا ابن معين رَحِمَهُ اللهُ في عبدالله بن رجاء: «كان ابن رجاء يحدث بالحبل والمخلاة والرسن وأشباه ذلك بحديث كثير كان محتاجًا وكان لا بأس به فلو أعطي ثوب مروي لحدث بكل شيء سمعه، ثوب مروي كان يحدث به منصور بن المعتمر». «معرفة الرجال عن ابن معين» (٢/ ٣١) (٣٨) لابن محرز رَحِمَهُ اللهُ.

وذكر الذهبي أن مروان بن معاوية يروي عمن دب ودرج ثم قال: «ويقال كان

فقيرًا ذا عيال وكانوا يبرونه». «ميزان الاعتدال» (٤/ ٩٤).

وقال ابن الجوزي في المبارك بن كامل المفيد: «كان قليل التحقيق فيما ينقل لكونه كان يأخذ عن ذلك ثمنًا كان فقيرًا كثير الأولاد والتزوج». «المنتظم» (١٠/ ١٣٧) «سير النبلاء» (٢٠/ ٣٠٠).





ذكر تراجم

من وصف بالانتقاء من الرواة

من وصف بالانتقاء من الرواة

١) إبراهيم بن الحسين بن علي الكسائي المعروف بابن ديزيل الملقب بدابة عفان.

قال صالح بن أحمد الحافظ **سمعت أبي سمعت علي بن عيسىٰ يقول**: «إن الإسناد الذي يأتي به إبراهيم، لو كان فيه أن لا يؤكل الخبز لوجب أن لا يؤكل لصحة إسناده». «سير النبلاء» (١٣/ ١٨٨).

٢) إبراهيم بن سعيد بن عبدالله المصري الشهير بابن الحبال.

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: قال محمد بن طاهر الحافظ: «كان شيخنا الحبال لا يخرج أصله من يده إلا بحضوره، يدفع الجزء إلىٰ الطالب فيكتب منه قدر جلوسه وكان له بأكثر كتبه نسخ عدة، ولم أرَ أحدًا أشد أخذًا منه ولا أكثر كتبًا منه». «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٩٣).

الشاهد من هذا قوله: «أشد أخذًا منه» فإنها من العبارات التي تدل علىٰ التحرز والانتقاء كما مر معنا في فصل: «طرق معرفة المتقين».

٣) إبراهيم بن موسىٰ بن يزيد التميمي أبو إسحاق الرازي الفراء المعروف بالصغير.

قال البرذعي: وقال لي أبو زرعة في إبراهيم بن موسىٰ: «لم يكن في كتبه من الضعفاء إلا رجلين: عبد العزيز بن أبان، وأبو قتادة الحراني -ثم قال-: كأنه قد جمع له الثقات». «أبوزرعة وجهوده في السنة» (٢/ ٥٢٨).

وهذا يدل علىٰ انتقائه ليس في شيوخه فحسب بل في جميع من أخرج لهم في كتبه رَحِمَهُ اللهُ.

وقال الآجري: سمعت أبا داود يقول: «كان عند إبراهيم بن موسىٰ الرازي حديث بخط ابن إدريس فحدث به فأنكروا عليه فتركه». «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/ ١٨٨) رقم (١٣٩).

ذكر هذا الحافظ ابن حجر ثم علق عليه بقوله: «وهذا يدل علىٰ شدة توقيه». «تهذيب

التهذيب» (١/ ٩٠)، ومع هذا قد روىٰ عن محمد بن عثمان بن صفوان الجمحي كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٤٤)، وهو ضعيف كما في «التقريب».

٤) إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكان طاووس إذا حدثه رجل حديثًا؛ قال: «إن كان الذي حدثك مليًا وإلا فدعه» -يعني: حافظًا ثقة- قال: وكان ابن سيرين وإبراهيم النخعي وغير واحد من التابعين يذهب هذا المذهب في أن لا يقبل إلا ممن عرف، قال: وما لقيت ولا علمت أحدًا من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب». «معرفة السنن» للبيهقي (١/ ٨١).

وقال الإمام ابن معين رَحِمَهُ اللَّهُ: «مرسلات النخعي صحيحة إلا حديث تاجر البحرين وحديث الضحك في الصلاة». «تأريخ ابن معين» (٢/ ٢٠٨) رقم (٩٥٨).

ومن أسباب صحة مراسيل الراوي كونه لا يروي إلا عن ثقة.

قال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه وترسيله مقبول فمراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح». «التمهيد» (١/ ٣٠).

وذكره الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ ضمن صالحي التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩) للسيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقال الباجي رَحِمَهُ اللَّهُ في الكلام علىٰ المرسل: «ولا خلاف أنه لا يجب العمل به إذا كان المرسِل غير متحرز، فإن كان متحرزًا لا يرسِل إلا عن الثقات كإبراهيم النخعي وسعيد بن المسيب فإنه يجب العمل به عند مالك و...» «الإشارات» (٥٥-٥٦).

قلت: وقد جاء عن النخعي ما يؤيد ما صرح به عنه هؤلاء الأئمة من تحرزه وتوقيه.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٢٩): حدثنا عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا أحمد بن زهير حدثنا الوليد بن شجاع حدثنا سويد بن عبد العزيز عن مغيرة قال: خرجنا إلىٰ شيخ بلغنا أنه يحدث بأحاديث فلما انتهينا إلىٰ إبراهيم قال: «ما حبسكم؟» قلنا: أتينا شيخًا يحدث بأحاديث، قال إبراهيم: «رأيتنا وما نأخذ الأحاديث إلا ممن يعرف وجوهها، وإنا لنجد الشيخ يحدث بالحديث يحرف حلاله من حرامه وما يعلم». وانظر «شرح علل الترمذي» (٢٧٠) للحافظ ابن رجب رحمه الله.

وقال ابن عبد البر رحمه الله: «وقد روىٰ جماعة عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال: «كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا إلىٰ هديه وسمته وصلاته ثم أخذوا عنه». «التمهيد» (١/ ٤٧).

والأثر أخرجه الدارمي (٤٢٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٣) من طرق عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم به، ومغيرة مدلس ولاسيما عن إبراهيم اهـ

ومع هذا فلم يسلم إبراهيم من الرواية عن بعض المجهولين قال ابن المديني رحمه الله: «نظرت فإذا قلَّ رجل من الأئمة إلا قد حدث عن رجلٍ لم يرو عنه غيره» فقال له رجل: فإبراهيم النخعي عمن روىٰ من المجهولين؟ قال: «روىٰ عن يزيد بن أوس عن علقمة فمن يزيد بن أوس؟ لا نعلم أحدًا روىٰ عنه غير إبراهيم». «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٠٦).

وقال البيهقي رحمه الله في النخعي: «وإن كان ثقة فإنا نجده يروي عن قومٍ مجهولين لا يروي عنهم غيره مثل هُنَي بن نويرة وحذافة الطائي وقرثع الضبي ويزيد بن أبي أويس وغيرهم». «جزء القراءة خلف الإمام» (٢٠٧).

ولهذه العلة قال والله أعلم: مرسلات إبراهيم ليست بشيء. «الخلافيات» (٢/ ٣٥٦).

قلت: قول الجمهور أنها من أصح المرسلات أولىٰ بالتقديم والله أعلم.

٥) أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو بكر الإسماعيلي.

في كتابيه «المستخرج»، و «المعجم» أما كتابه «المعجم» فقد قال في مقدمته (١/ ٣٠٩):

«أما بعد فإني استخرت الله عز وجل في حصر أسامي شيوخي الذين سمعت منهم وكتبت عنهم وقرأت عليهم الحديث وتخريجها علىٰ حروف المعجم ليسهل علىٰ الطالب تناوله، وليرجع إليه في اسم إن التبس أو أشكل والاقتصار منهم لكل واحد علىٰ حديث يستغرب أو يستفاد أو يستحسن أو حكاية فينضاف إلىٰ ما أردته من ذلك جَمعُ أحاديث تكون فوائد في نفسها وأبين حال من ذمت طريقه في الحديث بظهور كذبه فيه أو اتهامه به أو خروجه عن جملة أهل الحديث للجهل به والذهاب عنه، فمن كان عندي ظاهر الأمر منهم لم أخرجه فيما صنفت من حديثي وإن أثبت أسامي من كتبت عنه في صغري إملاءً بخطي في سنة ثلاث وثمانين ومائتين، فأنا يومئذ ابن ست سنين فضبطته ضبط مثلي من حيث يدركه المتأمل له من خطي، وذلك علىٰ أني لم أخرج من هذه البابة شيئًا فيما صنَّفت من السنن وأحاديث الشيوخ»اهـ المراد.

فهذا يدل علىٰ أن من أورده من شيوخه في كتابه «المعجم»، وسكت عنه فهو محتج به عنده، ومن كان فيه من شيوخه ضعف بينه(١) فعلىٰ هذا فانتقاؤه خاص بمن أوردهم

---

(١) ومع اشتراطه تبيين أحوال الضعفاء من شيوخه فإنه لم يوف بذلك في بعض التراجم فقد قال الحافظ في سمانة بنت حمدان: «وقد روى عنها الإسماعيلي في «معجمه» ولم يتكلم عليها مع اشتراطه تبيين أحوال شيوخه» ، ومثله في ترجمة محمد بن حبان الباهلي من «اللسان» (٥/ ١٢١)، والعذر له في ذلك أنه ذهل عن ذلك أو لم يخبر أحوالهم فقد قال الحافظ في ترجمة عبدالله بن حفص الوكيل: «ذكره الإسماعيلي في «معجم شيوخه»، ولم يبين من حاله شيئًا فكأنه لم يخبر حاله» . «لسان الميزان» (٣/ ٢٧٦).

وسكت عنهم.

وكما تقدم معنا أن الراوي قد يكون ثقة عند إمام ضعيفًا عند آخرين والله أعلم.

وقد ذكره أبو العباس القرطبي في كتابه «المفهم» (١/ ٩٩) ضمن من جمع الصحيح واشترط الصحة، ولعل القرطبي رحمه الله أراد بذلك «مستخرج الإسماعيلي على صحيح البخاري» والله أعلم مع أنه قد أخرج في مستخرجه لإبراهيم بن الفضل المخزومي وهو ضعيف أفاده السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٤٦).

٦) أحمد بن شعيب النسائي أبو عبد الرحمن صاحب «السنن».

والإمام النسائي رحمه الله معروف بشدته في النقد وقوة تحريه.

وقد قال الإمام الذهبي رحمه الله في مالك بن دينار الزاهد: «ولا يلتفت إلى قول من قال: «وهو من الصالحين الذين لا يحتج بحديثهم» فهذا النسائي قد وثقه، وهو لا يوثق أحدًا إلا بعد الجهد». «المغني في الضعفاء» (٢/ ١٣٩).

وقال في ترجمة: عبد الله بن وهب المصري: «وعبد الله حجة مطلقًا، وحديثه كثير الصحاح، وفي دواوين الإسلام، وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد حيث يقول: «وابن وهب ثقة». «سير النبلاء» (٩/ ٢٢٨).

وقال في الحارث الأعور: «... وأيضًا فإن النسائي مع تعنته في الرجال قد احتج بالحارث». «تأريخ الإسلام» (وفيات ٧٠/ ص ٩٠).

استفدت هذين المثالين من طريق «ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي» (٢/ ٨١٢).

وقال الحافظ في أبي بلج يحيى الكوفي: «يكفي في تقويته توثيق النسائي وأبي حاتم مع تشددهما». «بذل الماعون في فضل الطاعون» (١١٧).

قلت: وعلى ما قرره هذان الإمامان عدة أمثلة ليس المقام مقام بسطها إلا أن الذي

يهمنا هاهنا أن نعلم أن للنسائي في «سننه» شرطًا شديدًا حيث ترك الإخراج فيها عن جملة من الرواة لقوة شرطه فيها.

قال أحمد بن محبوب الرملي: «سمعت النسائي يقول: «لما عزمت علىٰ جمع «السنن» استخرت الله تعالىٰ في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء فوقعت الخيرة علىٰ تركهم فتركت جملة من الحديث كنت أعلو فيها عنهم». «النكت» (١/ ٤٨٢) للحافظ رَحِمَهُ اللهُ.

وهذا يدل علىٰ شدة ورعه وتحريه وبهذا أثنىٰ عليه غير واحدٍ من أهل العلم:

قال السهمي وسئل -يعني: الدارقطني- إذا حدث أبو عبد الرحمن النسائي وابن خزيمة بحديث أيها تقدمه؟ فقال: «أبو عبد الرحمن فإنه لم يكن مثله أقدم عليه أحدًا ولم يكن في الورع مثله لم يحدث بما حدث به ابن لهيعة وكانت عنده عاليًا عن قتيبة». «سؤالات السهمي» (١٣٣) رقم (١١١).

وقد نقل الدارقطني نحوًا من هذا عن شيخه أبي طالب أحمد بن نصر عن النسائي رَحِمَهُ اللهُ[1].

---

(١) قلت ومراد الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ وشيخه أبي طالب أن النسائي لم يخرج لابن لهيعة اعتمادًا مصرحًا باسمه، فقد قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في حديث عبدالله بن عتبة بن مسعود أن النبي ﷺ قرأ في المغرب بحم الدخان: «هذا حديث حسن أخرجه النسائي هكذا ورجاله ثقات والمبهم في السند هو عبدالله بن لهيعة كان النسائي إذا مر في سند لم يسمه ولم يحذفه لضعفه عنده واستغنى بمن يقارنه» . «نتائج الأفكار» (١/ ٤٥٩)، والحديث في «سنن النسائي» (٢/ ١٦٩).
ثم وقفت على كلامٍ للحافظ ابن يونس رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «تأريخ مصر» (١/ ٢٨٢) قال فيه: «ذكر للنسائي يومًا ابن لهيعة فضعفه. وقال: «ما أخرجت من حديثه شيئًا قط إلا حديثًا واحدًا وهو حديث أخبرناه هلال بن العلاء عن عمرو بن الحارث عن ابن لهيعة عن مشرح عن عقبة بن عامر عن الرسول ﷺ في الحج سجدتان» . غير أني لم أجد هذا الحديث عند النسائي في مضانه من «سننه الصغرى» (٢/ ١٥٩-١٦٢)، ولا «الكبرى» (١/ ٣٣١-٣٣٣) فلعله أخرجه عنه في غير «السنن». جزم بهذا الحافظ ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللهُ حيث قال: «لم يسند النسائي رَحِمَهُ اللهُ حديث ابن لهيعة كما أسند غيره لأنه لا يجيء من قبله، ولم يخرّج من حديثه شيئًا مسندًا إلا حديثًا واحدًا في غير«السنن»».
=

ومما يدل علىٰ تحريه وقوة شرطه قول الإمام سعد بن علي الزنجاني رحمه الله: «إن لأبي عبد الرحمن النسائي شرطًا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم».

قال الإمام الذهبي رحمه الله: «صدق فإنه لين جماعة من رجال «الصحيحين»». «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣١).

ولهذا أطلق جمع من أهل العلم علىٰ سننه «صحيح النسائي» كما نقله الحافظ عن أبي علي النيسابوري وأبي أحمد بن عدي وأبي الحسن الدارقطني وأبي عبدالله الحاكم وابن مندة وعبدالغني بن سعيد وأبي يعلىٰ الخليلي وأبي علي بن السكن وأبي بكر الخطيب وغيرهم. «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» (١/ ٤٨١).

وهكذا الإمام الذهبي فقد قال في يحيىٰ بن أبي كثير: «وروايته عن أنس في «صحيح النسائي»». «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٢٨).

ولعل من جملة ما اعتمدوا عليه: قول محمد بن معاوية الأحمر الراوي عن النسائي ما معناه: «قال النسائي: «كتاب السنن» كله صحيح وبعضه معلول إلا أنه لم يبين علته و«المنتخب» عنه المسمىٰ بـ«المجتبىٰ» صحيح كله». «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١/ ٤٨٤).

وإطلاق القول أن كتاب النسائي صحيح كله فيه نظر ففيه أحاديث أوردها وبين عللها وإن كان كلامه علىٰ الأحاديث أقل من أبي داود، وفيه أحاديث سكت عليها وهي في واقع الأمر ضعيفة، إلا أنه كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وفي الجملة فكتاب

=

«تنقيح التحقيق» (٣/ ٢٦٧).

وأما قول الحافظ ابن حجر رحمه الله في «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٨٤) في حديث ابن لهيعة: «وكان عنده عن قتيبة عنه ولم يحدث به لا في «السنن» ولا في غيرها»؛ فهو محجوج بما تقدم. ومن علم حجة على من لم يعلم، يخص نفي الحافظ بما رواه ابن لهيعة عن قتيبة حيث إن الحديث الذي ذكره ابن يونس من رواية ابن لهيعة عن قتيبة، وهذا أقرب، والله أعلم.

النسائي أقل الكتب بعد «الصحيحين» حديثًا ضعيفًا ورجلًا مجروحًا». «النكت» (١/ ٤٨٤)، وتابعه علىٰ ذلك تلميذه السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ١٠١).

وقال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأبو داود قريب من الترمذي في هذا بل هو أشد انتقادًا للرجال منه، وأما النسائي فشرطه أشد من ذلك ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم ولا لمن فحش خطؤه وكثر». «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٩٨).

قلت: ولا يشكل علىٰ هذا ما حكاه ابن الصلاح في «المقدمة» (٣٣) عن الباردي: أن الإمام النسائي يخرج عمن لم يجمع علىٰ تركه فإنما مراده بذلك إجماعًا خاصًا وهو: إجماع متشدد ومعتدل في طبقة واحدة كما بينه الحافظ في «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١/ ٤٨٢) ثم قال: «وإذا تقرر ذلك ظهر أن الذي يتبادر إلىٰ الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذلك فكم من رجلٍ أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال «الصحيحين»».

قلت: ولما تقدم معنا من إمامة النسائي وتشدده في النقد وتركه الإخراج لجماعة ممن تكلِّم فيهم من رجال الشيخين تورعًا فإخراج النسائي للراوي احتجاجًا يعد تعديلًا له فضلًا عن روايته عنه أو تصريحه بتعديله، ولهذا قال البرقاني: ذكرت للدارقطني أبا عبيد بن حربويه فذكر من جلالته وفضله وقال: «قد حدث عنه أبو عبد الرحمن النسائي في «الصحيح»». «تأريخ بغداد» (١١/ ٣٩٧).

قال ابن طاهر: «فالدارقطني سمىٰ كتاب «السنن» صحيحًا مع فضله وتحقيقه في هذا الشأن». «التقييد» (١/ ١٥٢) بواسطة تحقيق «ذخيرة الحفاظ» (١/ ١٢١).

وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ في أحمد بن عبد الرحمن بن بكار الدمشقي: «ليس

حاله عندنا ما ذكره الباغندي عن هذا الشيخ، بل كان من أهل الصدق وقد حدث عنه من الأئمة النسائي». «تأريخ بغداد» (٤/ ٤٤٢).

وقال الذهبي في ترجمة: أحمد بن عبد الرحمن البُسْري: «بل كان من أهل الصدق حدث عنه النسائي وحسبك به، وقال: دمشقي صالح». «الميزان» (١/ ١١٥).

فروايته عن الراوي الذي لم يعرف بعدالة ولا جرح أو إخراجه له تعد رافعة لجهالة عينه إن كان مجهول العين ومقوية لأمره إن كان مجهول الحال.

قال الإمام الذهبي رحمه الله في أحمد بن نفيل الكوفي: «لا يعرف ولكن النسائي نظيف الشيوخ، وقد قال فيه: «لا بأس به»». «المغني في الضعفاء» (١/ ١٠٧).

وقال في ترجمة: سريع بن عبدالله الواسطي: «شيخ للنسائي فصدوق». «ميزان الاعتدال» (٢/ ١١٧).

وقال الحافظ في ترجمة: أحمد بن نفيل السكوني: «وقال الذهبي: «مجهول» قلت: بل هو معروف يكفيه رواية النسائي عنه». «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٠) ط الرسالة.

وقال في ترجمة أحمد بن يحيىٰ بن محمد الحراني: «ذكره النسائي في «أسماء شيوخه» وقال: «ثقة» هكذا ذكره أبو القاسم.... وقال الذهبي في «الطبقات»: «أحمد بن محمد بن يحيىٰ لا يعرف» قلت: بل يكفي في رفع جهالة عينه رواية النسائي عنه، وفي التعريف بحاله توثيقه له». «تهذيب التهذيب» (١/ ٥١).

ولما قال الحسيني في عبدربه الهجيمي: «مجهول» تعقبه الحافظ بقوله: «وليس هو بمجهول فقد أخرج له أبو داود والنسائي وروىٰ عنه أيضًا عبد السلام أبو خليل». «تعجيل المنفعة» (١/ ١٨٦).

وقال في كثير بن مرة: «جهله ابن حزم وعرفه غيره، وقد وثقه ابن سعد وروىٰ عنه

جماعة واحتج به النسائي». «التلخيص الحبير» (٣/ ٣٠).

ولما كان بهذه المنزلة فقد عد أهل العلم احتجاجه بحديث راوٍ من الرواة من المقويات لحاله وإن كان متكلَّمًا فيه فقد قال الحافظ ابن حجر في أحمد بن عيسىٰ التستري: «عاب أبو زرعة علىٰ مسلم تخريج حديثه، ولم يبين سبب ذلك، وقد احتج به النسائي مع تعنته...». «هدي الساري» (٥٥١) ط دار السلام.

وقال الإمام الذهبي في ترجمة أبي صالح باذام: «وقال النسائي: «ليس بثقة» كذا عندي وصوابه بقوي، فكأنها تصحَّفت، فإن النسائي لا يقول: «ليس بثقة» في رجل مخرَّج في كتابه[1]». «سير النبلاء» (٥/ ٣٧-٣٨).

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة عبدالله بن عصمة: «وزعم عبد الحق أن عبدالله بن عصمة ضعيف جدًا، ولم يتعقبه ابن القطان بل نقل عن ابن حزم أنه قال: «هو مجهول»، وهو جرح مردود فقد روىٰ عنه ثلاثة واحتج به النسائي». «التلخيص الحبير» (٣/ ١٠).

وقال ابن عبد الهادي رحمه الله في ترجمته لأبي الغريف: «ورواية النسائي من طريقه مما يقوي أمره». «تنقيح التحقيق» (١/ ٣٣٧) ط: أضواء السلف.

قلت: وهكذا علىٰ العكس من ذلك فقد قال الإمام الذهبي رحمه الله في عمارة بن زاذان: «فيه لين، قال أبو حاتم: «يكتب حديثه»، وقال ابن معين: «صالح»، وقال ابن عدي: «عندي لا بأس به» -قال الذهبي:- قلت: لم يحتج به النسائي». «سير النبلاء» (١/ ٧٧).

وقال الإمام الذهبي في ترجمة مبارك بن فضالة: «لم يبلغ حديثه درجة الصحة ولا أخرج له النسائي». «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠١).

---

(١) **وأقول:** بل قد أخرج لعبد الرحمن بن يزيد بن تميم وقال فيه: «متروك» كما سيأتي معنا آخر هذه الترجمة، ولكن هذا علىٰ سبيل النادر والله أعلم.

وقال في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم الأسدي: «قد احتج به أبو عبدالله - يعني البخاري - وأبو عبد الرحمن - يعني النسائي - وناهيك بهما». «ميزان الاعتدال» (١/ ٢١٥).

بل من جملة ما يعرف به عدم إخراج النسائي لراوٍ من الرواة كونه مجروحًا؛ فقد ذكر الحافظ في ترجمة إبراهيم بن يزيد المخزومي أنه هو الذي أخرج له النسائي وأنه غير إبراهيم بن يزيد الخوزي المتروك ودلل علىٰ ذلك بذكر بعض الفروق بينهما ثم قال: «ويفرق بينهما بأن النسائي لا يخرج للخوزي، وكيف يُظَن ذلك وقد ترك الرواية عمن هو أصلح حالًا من الخوزي». «تهذيب التهذيب» (١/ ٩٤).

وذكر الذهبي محمد بن يونس المصيصي وقال: «لا أعرفه» ثم ساق له حديثًا ثم قال: «وهذا حديث لا يحتمله محمد بن كثير فإن النسائي روىٰ له وفيه لين». «ميزان الاعتدال» (٤/ ٧٤).

قلت: وما ذاك إلا لقوة شرطه وعظيم ورعه وتثبته كما سلف معنا في تركه إخراج حديث ابن لهيعة كاملًا.

وكما قال النسائي رَحِمَهُ اللهُ في أحمد بن سعيد بن بشر الهمداني: «ليس بالقوي لو رجع عن حديث بكير بن الأشج في الغار لحدثت عنه». «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٣).

فعلىٰ هذا فإخراجه للحديث وسكوته عنه من المقويات لحاله إذ لو كان له علة لنبه عليها رَحِمَهُ اللهُ.

قال الحافظ ابن حجر بعد أن ساق حديثًا: «وأما النسائي فسكت عليه فاقتضىٰ أنه لا علة له عنده». «نتائج الأفكار» (١/ ٤١٣).

وساق حديثًا ثم قال: «قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح»، وليس كما قال وكفاه قوة تخريج النسائي له». «التلخيص الحبير» (٤/ ٣٣٩).

مع أنه ينبغي أن لا يخفىٰ أن ما ذكره الحافظ ابن حجر ليس علىٰ إطلاقه إذا قد يسكت النسائي عن حديث لصحته عنده، ويكون غيره من الحفاظ قد اطلع علىٰ علة قادحة فيه. وقد يسكت عنه لثقة رجاله عنده ويكون غيره من الحفاظ قد اطلع علىٰ جرح مفسر قادح في بعض رواته ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

وقد قال الإمام الذهبي في الحارث بن عمير البصري: «وثقه ابن معين وأبوحاتم، وقال ابن حبان: «روىٰ عن الثقات موضوعات» وبنحوه قال الحاكم، -قال الذهبي-: وأنا أتعجب كيف أخرج له النسائي». «المغني في الضعفاء» (١/ ٢١٤-٢١٥).

قلت: ويزول العجب عند أن تعلم أنه لا يلزم من كون الراوي ضعيفًا عند إمام من الأئمة أن يكون كذلك عند بقية الأئمة ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

بل روىٰ النسائي عن جماعة وضعفهم كما سبق معنا ذكرهم في فصل: «من روىٰ من الأئمة عن رواة وضعفوهم».

وروىٰ عن محمد بن عبيدالله بن يزيد الحراني، وقد قال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين عندهم» وقال أبو عروبة: «لم يكن يعرف الحديث». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٣٨-٦٣٩)، وقال في «التقريب»: «صدوق فيه لين».

وهكذا أخرج لراوٍ وضعفه فقد قال في صهيب أبي الصهباء البكري: «ضعيف» وأخرج له كما في «تهذيب الكمال» (١٣/ ٢٤٢) و«المغني في الضعفاء» (١/ ٤٤٤)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٢١٩).

وأخرج لعبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وقال فيه: «متروك» قال الإمام الذهبي رحمه الله: «وهذا عجيب إذ يروي له ويقول: متروك». «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٩٨).

وأخرج في «سننه الكبرىٰ» (٦٣٣٥) حديثًا من طريق الليث عن إسحاق بن أبي

فروة عن الزهري ثم قال: «إسحاق متروك الحديث أخرجته في مشايخ الليث لئلا يُترك من الوسط» انتهىٰ قال الحافظ ابن حجر: «يعني بين الليث والزهري». «الدراية» (٢/ ٢٦٠).

وقد يخرج للراوي لزيادة في حديثه، ويصرح بضعفه، فقد ساق حديثًا ثم قال: «سعيد بن سلمة شيخ ضعيف، وإنما أخرجناه للزيادة في الحديث». انظر «المجتبىٰ» (٨/ ٢٥٨)، ومقدمة الدكتور: فاروق علىٰ «عمل اليوم والليلة» (٤٨).

وقد يخرج للراوي وهو لا يعرف حاله فقد أخرج في «السنن الكبرىٰ» (٥/ ١١٩) رقم (٨٤٢٥) حديثًا من طريق الحارث بن مالك وعبدالله بن الرقيم ثم قال: «الحارث بن مالك لا أعرفه ولا عبدالله بن الرقيم» اهـ والحارث وعبد الله مجهولان كما في «التقريب».

٧) أحمد بن الفرات بن خالد الضبي أبومسعود الرازي الحافظ.

قال إبراهيم بن محمد الطيان: سمعت أبا مسعود يقول: «كتبت عن ألف وسبع ومئة وخمسين رجلًا، أدخلت في تصنيفي ثلاث مائة وعشرة وعطلت سائر ذلك، وكتبت ألف ألف حديث وخمسائة ألف حديث فأخذت[1] من ذلك ثلاثمائة ألف في التفسير والأحكام والفوائد وغير ذلك». «تهذيب الكمال» (١/ ٤٢٤-٤٢٥).

فهذا الكلام يدل علىٰ انتقائه في الجملة، والله أعلم.

٨) أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري أبوحامد بن الشرقي في كتابه «الصحيح».

قلت وإدخاله في هذا الفصل باعتبار أنه ممن ألف في «الصحيح».

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: «الإمام العلامة الثقة حافظ خراسان أبوحامد بن الشرقي صاحب «الصحيح»، وتلميذ مسلم». «سير النبلاء» (١٥/ ٣٧) بتصرف يسير.

---

(١) قال المزي في حاشيته على هذا الموضع من «تهذيب الكمال»: لعلّه: فأدخلت

وذكر في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٢١) أيضًا أن له كتاب «الصحيح».

وقال الكتاني في سياق ذكر من التزم في كتبه الصحة: «وصحيح الحافظ أبي حامد أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري المعروف بابن الشرقي، قال ذكره الذهبي في «التذكرة»، والتاج في «طبقاته»[1] وعبارة التاج: «صنف الصحيح وحج مرات» اهـ وهو غير مشهور وربما يكون مخرجًا علىٰ صحيح مسلم». «الرسالة المستطرفة» (٢٤).

وأما ما استدل به صاحب «إتحاف النبيل» (٢/ ١٢٩) علىٰ انتقاء ابن الشرقي بما جاء في «سؤالات السلمي للدارقطني» (٥٣) رقم (١٨): أن الدارقطني قال فيه: «رحم الله أبا حامد فإنه كان صحيح الدين صحيح الرواية»، فليس ذلك دليلًا كافيًا علىٰ انتقاء أبي حامد لأمرين:

أحدهما: أن هذا النص عن الدارقطني من رواية أبي عبدالرحمن السلمي محمد بن الحسين وقد قال فيه محمد بن يوسف القطان: «كان يضع الأحاديث للصوفية». «تأريخ بغداد» (٢/ ٢٤٨)، وقال فيه الإمام الذهبي: «تكلموا فيه وليس بعمدة». «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٢٣).

ثانيهما: وعلىٰ فرض تسليم صحة نسبته إلىٰ الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ فليس فيه دلالة علىٰ انتقاء ابن الشرقي؛ لأنه لا يلزم من قولهم في الراوي: «صحيح الرواية» انتقائه كما سيأتي بيانه إن شاء الله في ترجمة عبدالله بن سعيد بن أبي هند من هذا الفصل.

٩) أحمد بن محمد بن أحمد أبوبكر البرقاني في كتابه الصحيح «الصحيح».

وإدخاله في هذا الفصل باعتبار أنه ممن ألف في «الصحيح» قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان البرقاني ثقة ورعًا ثبتًا فهمًا لم نر في شيوخنا أثبت منه، عارف بالفقه له حظ

---

(١) يعني التاج السبكي في «طبقات الشافعية» (٣/ ٤٢)، وكذا نسبه إليه ابن عبد الهادي في «طبقات أهل الحديث» (٣/ ٨).

من علم العربية كثير الحديث صنف «مسندًا» ضمَّنه ما اشتمل عليه «صحيح البخاري ومسلم»...». «تأريخ بغداد» (٤/ ٣٧٤).

وذكره أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «المفهم» (١/ ٩٩-١٠٠) ضمن من جمع الصحيح واشترط الصحة.

قلت: وقد كان ورعًا في غاية التحري أن يدخل في كتابه الصحيح إلا من ثبتت لديه عدالته حتىٰ إنه كان يترك إخراج حديث الراوي في «صحيحه» لأن في نفسه منه شيء.

فقد قال الخطيب في ترجمة إبراهيم بن محمد بن يحيىٰ المزكي: «وكان عند البرقاني عنه سقطًا أو سقطان ولم يخرج عنه في «صحيحه» شيئًا فسألته عن ذلك فقال: «حديثه كثير الغرائب وفي نفسي منه شيء فلذلك لم أرو عنه في «الصحيح»»». «تأريخ بغداد» (٦/ ١٦٨).

وقال البرقاني في الحسين بن أحمد الفار الشماخي: «قال زاهر وبلغني أنه يحدث عنه بشيء كثير فكتبت إليه وقلت: شهدت أمرك ولم تسمع منه إلا ثلاثة أو أربعة فإن أمسكت وإلا شهرتك، قال: فبلغني أنه أقصر قال البرقاني: فقلت له: لم يقصر. قال البرقاني: «عندي عن الشماخي رزمة وكان قد أخرج كتابًا علىٰ «صحيح مسلم» ولا أخرج عنه في «الصحيح» شيئًا». «تأريخ بغداد» (٨/ ٩).

وهذا يدل علىٰ شدة توقيه في كتابه «الصحيح» وعلىٰ ورع عظيم، وقد كان الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ هو الذي يتولىٰ أمر تلميذه البرقاني رَحِمَهُ اللَّهُ أن يخرج لفلان في «الصحيح» وأن لا يخرج لفلان وهذا مما يزيد كتابه نقاوة وصحة.

فقد قال الخطيب البغدادي سألت أبا بكر البرقاني عن محمد بن يحيىٰ العمي فقال: «أمرنا أبو الحسن الدارقطني أن نخرج أحاديثه في «الصحيح» وقال: ليس به بأس». «تأريخ بغداد» (٣/ ٤٢٦).

وقال الخطيب رحمه الله سألت أبابكر البرقاني عن يحيىٰ بن أبي طالب والحارث بن أبي أسامة ففضل يحيىٰ وقال: «أمرني أبو الحسن الدارقطني أن أخرج عنهما في «الصحيح»». «تأريخ بغداد» (١٤/ ٢٢١)، و«موسوعة أقوال الدارقطني» (١/ ١٨٢).

وقال أيضًا سألت البرقاني عن أبي حذافة -أحمد بن إسماعيل السهمي-؟ فقال: «كان الدارقطني حسن الرأي فيه، وأمرني أن أخرج حديثه في «الصحيح»». «تأريخ بغداد» (٤/ ٢٤).

وقال البرقاني في محمد بن يزيد الرفاعي: «ثقة أمرني أبو الحسن الدارقطني أن أخرج حديثه في «الصحيح»». «تأريخ بغداد» (١٣/ ٣٧٦).

مع أن الراجح في الرفاعي أنه متروك.

وهكذا كان يستشير شيخه أبا الحسن الدارقطني في الإخراج لبعض الرواة في «صحيحه» فهو القائل: «سألت الدارقطني عن حديث لحسان بن علي عن محمد بن عبيدالله بن أبي رافع عن أبيه عن جده؟ قال لي: لا تخرجه هذا محمد بن عبيد الله متروك له معضلات هو من أهل الكوفة». «سؤالاته للدارقطني» (٤٧٤).

١٠) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله إمام أهل السنة والجماعة.

قال الحافظ ابن عبد الهادي رحمه الله: «فإن قيل: قد روىٰ الإمام أحمد عن موسىٰ بن هلال وهو لا يروي إلا عن ثقة! فالجواب أن يقال: رواية الإمام أحمد عن الثقات هو الغالب عن فعله، والأكثر من عمله كما هو المعروف عن طريقة شعبة ومالك وعبد الرحمن بن مهدي ويحيىٰ بن سعيد القطان وغيرهم». «الصارم المنكي» (٢٨).

ووصفه ابن حبان بأخذ مسلك الحديث والاختبار وانتقاء الرجال في الآثار في أوصاف عظيمة انظرها فيما سيأتي -إن شاء الله- معنا في ترجمة خارجة بن زيد رحمه الله.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والناس في مصنفاتهم منهم من يروي عمن يعلم أنه لا يكذب مثل مالك وشعبة ويحيىٰ بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل، فإن هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم، ولا يروون حديثًا يعلمون أنه كذب فلا يروون أحاديث الكذابين الذين يعرفون بتعمد الكذب، لكن قد يتفق فيما يروونه ما يكون صاحبه أخطأ فيه». «منهاج السنة النبوية» بواسطة كتاب «شيخ الإسلام وجهوده في الحديث» للفريوائي (١/ ٤٨٢).

وقال رحمه الله: «وإنما العالمون بالجرح والتعديل هم علماء الحديث وهم نوعان: منهم من لا يروي إلا عن ثقة عنده كمالك وشعبة ويحيىٰ بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وكذلك البخاري وأمثاله». «الاستغاثة في الرد علىٰ البكري» (١/ ٧٧).

وساق الهيثمي حديثًا ثم قال: «رواه أحمد عن شيخه يعمر بن بشر، ويقال: مشايخ أحمد كلهم ثقات». «مجمع الزوائد» (٥/ ١٢٢).

وقال رحمه الله: «ثابت بن الوليد بن عبدالله بن جميع ذكره ابن عدي في «الكامل» ولم يتكلم فيه بكلمة، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ» وقد روىٰ عنه أحمد وشيوخه ثقات». «مجمع الزوائد» (١/ ٢٠٤).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في ترجمة محمد بن الحسن بن أتش الصنعاني: «وكلام النسائي فيه غير مقبول؛ لأن أحمد وعلي بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥٤٠).

وقال الإمام السخاوي رحمه الله: «ممن كان لا يروي لا عن ثقة في النادر الإمام أحمد وبقي بن مخلد». «فتح المغيث» (٢/ ٤٢).

وذكر المعلمي رحمه الله إنكار ابن معين علىٰ أحمد روايته عن عامر بن صالح الزبيري

ثم قال: «وهذا يدل أوضح دلالة علىٰ أن ابن معين يعرف من أحمد أنه لا يروي إلا عن ثقة». «التنكيل» (١/ ٤٣٠).

وقال رحمه الله: «نص ابن تيمية والسبكي في «شفاء السقام» علىٰ أن أحمد لا يروي إلا عن ثقة، وفي «تعجيل المنفعة» ما حاصله: «أن عبدالله بن أحمد كان لا يكتب في حياة أبيه إلا عمن أذن له أبوه، وكان أبوه لا يأذن له بالكتابة إلا عن الثقات، ولم يكن أحمد ليترخص لنفسه ويشدد علىٰ ابنه». «التنكيل» (١/ ٤٢٩).

ومما يدل علىٰ ذلك أن عبدالله بن أحمد ذكر في «زوائده علىٰ المسند» (١/ ١٤٥) حديثًا عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن محمد بن سالم وساقه بطوله ثم قال: «فحدثت أبي بحديث عثمان عن جرير فأنكره جدًا، وكان أبي لا يحدثنا عن محمد بن سالم لضعفه عنده وإنكاره لحديثه» اهـ.

وقال رحمه الله: سألت أبي عن عمر بن سعيد أبي حفص الدمشقي؟ فقال: «كتبت عنه وتركت حديثه وذاك أني ذهبت إليه أنا وأبو خيثمة فأخرج إلينا كتابًا عن سعيد بن بشير وإذا هي أحاديث سعيد بن أبي عروبة فتركناه». «الجرح والتعديل» (٦/ ١١١).

وقال رحمه الله: «كان أبي إذا رضي عن إنسان وكان عنده ثقة حدث عنه وهو حي، فحدثنا عن الهيثم بن خارجة وهو حي». «العلل ومعرفة الرجال» رقم (٣١١٠)، ومن طريقه الخطيب في «تأريخ بغداد» (١٤/ ٥٨).

إلا أنه ينبغي أن يُعلَم أن انتقاء الإمام أحمد وتحاشيه الرواية عن الضعفاء والمتروكين في «مسنده» أقوىٰ منه في سائر كتبه.

قال أبو موسىٰ المديني رحمه الله: «ومن الدليل علىٰ أن ما أودعه «مسنده» قد احتاط فيه

إسنادًا ومتنًا ولم يورد فيه إلا ما صح عنده[١] ضربه علىٰ أحاديث رجال ترك الرواية عنهم روىٰ عنهم في غير «المسند»». «البدر المنير» (١/ ٢٩٦).

ويدل علىٰ ذلك ما رواه حنبل بن إسحاق، قال: جمعنا أحمد بن حنبل أنا صالح وعبدالله وقرأ علينا «المسند» وما سمعنا منه غيره، وقال لنا: «هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفًا، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة».

وقد اختلف أهل العلم في توجيه قول الإمام أحمد: «فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة» مع أن هناك أحاديث صحيحة لم يخرجها أحمد في «مسنده» وعلىٰ العكس من ذلك فقد وجدت فيه أحاديث ضعيفة.

قال ابن الملقن: «قال الحافظ عبد القادر الرهاوي في كتابه «المادح والممدوح»، ومن خط المنذري نقلت: «كيف قال الإمام أحمد هذا و«المسند» يشتمل علىٰ الصحاح وغرائب وأحاديث فيها ضعف؟» ثم أجاب: «بأنه إنما أراد بقوله: «فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة» الأحاديث الصحاح التي احتوىٰ عليها «مسنده» دون الغرائب والضعاف»». «البدر المنير» (١/ ٢٩٥-٢٩٦).

وقال الإمام الذهبي: «هذا القول منه علىٰ غالب الأمر وإلا فلنا أحاديث قوية في «الصحيحين» و«السنن» و«الأجزاء» ما هي في «المسند»». «سير النبلاء» (١١/ ٣٢٩).

وقال الحافظ العراقي رحمه الله: «هذا ليس صريحًا في أن جميع ما فيه حجة، بل فيه أن ما ليس في كتابه ليس بحجة علىٰ أن ثَمَّ أحاديث صحيحة مخرجة في «الصحيح» وليست في «مسند أحمد» منها حديث عائشة في قصة أم زرع». «التقييد والإيضاح» (٥٧).

---

(١) في كلام المديني نظر انظر رد ابن القيم عليه فيما يأتي نقله عنه.

ونقل العراقي جوابًا عن بعضهم: أن الأحاديث الصحيحة التي خلا عنها «المسند» لابد أن يكون لها فيه أصول أو نظائر أو شواهد أو ما يقوم مقامها.

قال الحافظ ابن حجر: «فعلىٰ هذا إنما يتم النقض إن وُجِد حديث محكوم بصحته سالم من التعليل ليس هو في «المسند» وإلا فلا والله أعلم». «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١/ ٤٥٠).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والحق أن أحاديثه - يعني «المسند»- غالبها جياد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئًا فشيئًا وبقي منها بعده بقية». «تعجيل المنفعة» (١/ ٢٤٠-٢٤١).

قلت: وما قاله الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ هاهنا حق، وقد تقدم معنا في فصل: «من روىٰ من الأئمة عن الضعفاء» أن الإمام أحمد روىٰ في «مسنده» عن جملة ممن ضعفهم بنفسه وهذا لا ينافي ما تقدم معنا عنه أنه انتقىٰ كتابه من سبعمائة وخمسين ألفًا، أوضح ذلك الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث ذكر هذه الحكاية ثم قال: «فهذا صريح فيما قلنا إنه انتقاه، ولو وقعت فيه الأحاديث الضعيفة والمنكرة، فلا يمنع ذلك صحة هذه الدعوىٰ، لأن هذه أمور نسبية، بل هذا كاف فيما قلناه أنه لم يكتف بمطلق جمع حديث كل صحابي». «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١/ ٤٤٧-٤٤٨).

وأما زعم أبي موسىٰ المديني: «أن أحمد لا يورد في «مسنده» إلا ما صح عنده» فهو قول بعيد، وقد تولىٰ الرد عليه الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «الفروسية» بكلام نفيس حيث قال: «والشأن في المقدمة الرابعة وهي أن كل ما سكت عنه أحمد في «المسند» فهو صحيح عنده: فإن هذه المقدمة لا مستند لها البتة بل أهل الحديث كلهم علىٰ خلافها، والإمام أحمد لم يشترط في «مسنده» الصحيح ولا التزمه فيه، وفي «مسنده» عدة أحاديث سئل هو عنها فضعفها بعينها وأنكرها» ثم ساق ابن القيم لذلك عدة الأمثلة ثم قال:

«وهذا باب واسع جدًا لو تتبعناه لجاء كتابًا كبيرًا، والمقصود منه أنه ليس كل ما رواه وسكت عنه يكون صحيحًا عنده، وحتىٰ لو كان صحيحًا عنده وخالفه غيره في تصحيحه لم يكن قوله حجة علىٰ نظيره، وبهذا يعرف وهم الحافظ أبي موسىٰ المديني في قوله: «إن ما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» فهو صحيح عنده» فإن أحمد لم يقل ذلك قط، ولا قال ما يدل عليه» وبعد كلام طويل ساق ابن القيم الحكاية المتقدمة أن أحمد انتقىٰ مسنده من سبعمائة وخمسين ألفًا....الخ ثم قال: «هذه الحكاية قد ذكرها حنبل في «تأريخه» وهي صحيحة بلا شك لكن لا تدل علىٰ أن كل ما رواه في «المسند» فهو صحيح عنده؛ فالفرق بين أن يكون كل حديث لا يوجد له أصل في «المسند» فليس بحجة وبين أن يقول: «كل حديث فيه فهو حجة»، وكلامه يدل علىٰ الأول لا علىٰ الثاني، وقد استشكل بعض الحفاظ هذا من أحمد وقال: «في «الصحيحين» أحاديث ليست في «المسند»» ! وأجيب عن هذا بأن تلك الألفاظ بعينها وإن خلا المسند عنها فله فيها أصول ونظائر وشواهد، وأما أن يكون متن صحيح لا مطعن فيه ليس له في المسند أصل ولا نظير فلا يكاد يوجد البتة». «الفروسية[]» (١٠٧-١١٩) تحقيق: عادل سعد.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وأما الإمام أحمد فقد صنف أبو موسىٰ المديني جزءًا كبيرًا ذكر فيه أدلة كثيرة تقتضي أن أحمد انتقىٰ «مسنده»، وأنه كله صحيح عنده، وأن ما أخرجه فيه عن الضعفاء إنما هو في المتابعات، وإن كان أبو موسىٰ قد ينازع في بعض ذلك، لكن لا يشك منصف أن «مسنده» أنقىٰ أحاديث وأتقن رجالًا من غيره وهذا يدل علىٰ أنه انتخبه، ويؤيد هذا ما يحكيه ابنه عنه أنه كان يضرب علىٰ بعض الأحاديث التي يستنكرها». «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١/ ٤٤٧-٤٤٨).

ولا يتأتىٰ القول: «إن الإمام أحمد رحمه الله لا يروي إلا عن ثقة إلا علىٰ ما بيناه قبلُ في

فصل خاص بما حاصله: أن المراد بالثقة في هذا الباب ما هو أعم من المعنىٰ الاصطلاحي فالمراد به ما فوق المتروك.

يدل علىٰ ذلك تصريح الإمام أحمد بضعف بعض الرواة عنده مع روايته عنهم فقد قال المروذي: سألته عن عبدالله بن ميسرة الذي حدث عنه يزيد بن هارون فلينه، وقال: «نحن نروي عنه». «سؤالاته لأحمد» رقم (١٥٣).

وقد تقدَّم ذكر جملة ممن جرحهم وروىٰ عنهم في فصل: «ذكر رواية جماعة ممن وصفوا بالانتقاء عمن ضعفوهم».

ويدل علىٰ ذلك أيضًا ترخيصه لغيره في الرواية عمن كان هذا حاله، فقد قال محمد بن يحيىٰ النيسابوري: قلت لأحمد في علي بن عاصم وذكرت له خطأه فقال لي أحمد: «كان حماد بن سلمة يخطئ -وأومأ أحمد بيده- خطأ كثيرًا» ولم ير بالرواية عنه بأسًا. «تأريخ بغداد» (١١/ ٤٤٩).

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «طريقة أحمد أنه لا يروي في «مسنده» عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروي عمن عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد». «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ٢٦).

وقال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والذي يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه: أنه يترك الرواية عن المتهمين والذين كثر خطؤهم للغفلة وسوء الحفظ». «شرح علل الترمذي» (١/ ٩٢).

وقد تقدم نقل هذا الكلام وبيان أنه منهج جميع أو غالب من ذكر أنه لا يروي إلا عن ثقة في فصل خاص والحمد لله.

مع أن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ربما تورع في الرواية عن بعض الضعفاء وضرب علىٰ

حديثهم أو ترك الرواية عنهم، فقد قال ابن أبي حاتم أنا ابن أبي طاهر فيما كتب إلي قال: نا الأثرم قال سمعت أبا عبدالله يقول: «في سبيل الله دراهم أنفقناها في الذهاب إلىٰ عدن إلىٰ إبراهيم بن الحكم». «الجرح والتعديل» (٢/ ٩٤) رقم (٢٥٢) مع أن أقواله الأخرىٰ فيه تدل أنه لم يصل إلىٰ حد الترك عنده كما يعلم بالنظر في «موسوعة أقوال الإمام أحمد» (١/ ٢٤-٢٥) جزا الله جامعيها خيرًا، ووفقهم لإكمال استخراج أقوال بقية الأئمة المشهورين الذين لم تجمع أقوالهم في مكان واحد علىٰ هذه الطريقة النفيسة فإن ذلك من أسباب حفظ العلم وتقريبه بين يدي طلابه ورواده وفيه من الفوائد ما لا يخفىٰ.

ورجوعًا إلىٰ ما نحن بصدده فعلىٰ هذا لا يعترض علىٰ الإمام أحمد بروايته عن بعض الضعفاء لما تقدم، وإنما يتم الاعتراض عليه بروايته عن راوٍ متروك عنده، فيكون هاهنا قد أخل بنهجه المعروف عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة وعلىٰ ذلك بعض الأمثلة تقدم ذكرها وسيأتي تلخيصها إن شاء الله.

وأما ما ذكره عامر صبري وفقه الله في كتابه «معجم شيوخ الإمام أحمد» (٢٩-٣٠) من رواية الإمام أحمد عن أربعة من المتروكين اعتراضًا علىٰ من زعم أنه لا يروي إلا عن ثقة فلا يتم له ذلك؛ لأنه لم ينقل عن الإمام أحمد رحمه الله أنهم متروكون عنده بل وثق بعضهم كعامر بن صالح الزبيري.

وأما تكذيبه لمحمد بن القاسم الأسدي ثم روايته عنه فإنما روىٰ عنه حديثًا واحدًا متابعة كما نبه عليه الدكتور عامر صبري فعلىٰ هذا لا اعتراض علىٰ الإمام أحمد رحمه الله بما ذكره، والله أعلم.

والذي يتلخص لنا مما سبق معنا في فصل: «من روىٰ من الأئمة عن ضعفاء»، وفصل: «من روىٰ من الأئمة عن رواةٍ ضعفوهم»، ومن فصل: «الأعذار لمن روىٰ من

المتقين عن الضعفاء» العذر الأول: أن الإمام أحمد رحمه الله روىٰ عن جمعٍ من الضعفاء، وفيهم المتروك بل والوضاع وهم لا علىٰ سبيل الحصر:

١- عامر بن صالح الزبيري: متروك، وكان أحمد يوثقه.

٢- نصر بن باب الخراساني: وضاع، واختلف فيه قول أحمد.

٣- عمر بن هارون البلخي: وضاع، وكان أحمد يحسن القول فيه.

٤- محمد بن ميسر الصاغاني: ضعيف جدًا، وقال أحمد: «صدوق».

٥- يحيىٰ بن يزيد النوفلي: ضعيف،وقال: «أحمد لا بأس به».

٦- إبراهيم بن أبي الليث: كذاب، وكان أحمد يحسن القول فيه.

٧- محمد بن مصعب القرقساني: ضعيف، وقال أحمد: «لا بأس به».

٨- علي بن مجاهد الكابلي: وضاع، وقال أحمد: «ما أرىٰ به بأسًا».

٩- محمد بن ميسرة الجعفي: ضعيف، وقال أحمد: «صدوق».

١٠- تليد بن سليمان المحاربي: رافضي كذاب، ولم ير به أحمد بأسًا.

١١- عبدالله بن واقد أبوقتادة الحراني: متروك، وكان أحمد يثني عليه، وقال: «لعله كبر واختلط» قاله الحافظ.

١٢- ناصح أبوعبدالله الحائك، وهو: متروك.

١٣- حسين بن حسن الأشقر الكوفي: ضعيف.

١٤- حجاج بن نصير القيسي: متروك.

١٥- عبيد بن القاسم الأسدي. كذاب كذبه ابن معين وغيره.

١٦- سيار بن حاتم العنزي: ضعيف.

١٧- عبدالله بن معاوية الأسدي: ضعيف.

١٨- عمرو بن مجمع بن يزيد السكوني: ضعيف.

١٩- محمد بن عثمان بن صفوان الجمحي: ضعيف.

٢٠- مؤمل بن إسماعيل: ضعيف، وقال أحمد: «يخطئ».

٢١- معاوية بن هشام القصار، وقال أحمد: «هو كثير الخطأ».

٢٢- النضر بن إسماعيل البجلي، وقال أحمد: «لم يكن يحفظ الإسناد».

٢٣- يحيىٰ بن يمان العجلي، وضعفه أحمد.

٢٤- كثير بن مروان السلمي، وأسقطه أحمد.

٢٥- سعيد بن محمد الوراق، ولينه أحمد.

٢٦- محاضر بن المورِّع الكوفي، وقال أحمد: «كان مغفَّلًا جدًا».

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

١١) أحمد بن محمد بن عبدالله بن قايماز جمال الدين الحلبي من مشايخ الإمام الذهبي رحمه الله.

قال الإمام الذهبي رحمه الله: «وكان ثقة خيرًا حافظًا سهل العبارة مليح الانتخاب خبيرًا بالموافقات والمصافحات لا يلحق في جودة الانتقاء». «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٨٠).

مع احتمال أن مراد الذهبي بقوله: «لا يلحق في جودة الانتقاء» هو حسن الانتخاب كما وصفه بذلك قبل وإنما أبقيناه هنا للاحتمال.

١٢) أحمد بن محمود بن إبراهيم بن نبهان الدمشقي أبو العباس المحدث الحافظ.

قال الإمام الذهبي رحمه الله: «وكان صدوقًا متقنًا نبيهًا غزير الفائدة نظيف الأجزاء، وكان قليل الضبط انتفعنا بأجزائه». «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٥٩).

والشاهد من كلام الذهبي هنا قوله: «نظيف الأجزاء».

١٣) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي ابن راهويه قرين الإمام أحمد.

وصفه ابن حبان رحمه الله في مقدمة كتابه «المجروحين» (١/ ٥١-٥٢) بأخذ مسلك الحديث والاختبار وانتقاء الرجال في الآثار في أوصاف كثيرة تدل علىٰ إمامته وورعه وتحريه سيأتي نقلها بتمامها في ترجمة خارجة بن زيد من هذا الفصل إن شاء الله.

ومع هذا فقد روىٰ عن بعض الضعفاء كما لم يسلم من ذلك كل من وصف بالانتقاء.

فقد روىٰ عن عبدالله بن واقدأبي قتادة الحراني. كما في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٥٠)، وأبو واقد متروك.

وروىٰ عن مسهر بن عبد الملك. كما في «التهذيب» (٤/ ٧٨)، ومسهر لين كما في «التقريب».

وروىٰ عن معاوية بن هشام القصار الكوفي. كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ١١٢)، ومعاوية ضعيف.

وروىٰ عن مؤمل بن إسماعيل البصري، وقد قال فيه البخاري: «منكر الحديث» وقال أبو حاتم: «كثير الخطأ». كما في «التهذيب» (٤/ ١٩٣).

إلا أنه ينبغي أن يُعلم أن انتقاءه في «مسنده» أقوىٰ منه في سائر كتبه حيث إنه اشترط أن لا يخرج في «مسنده» إلا أصح ما وقف عليه من مسند الصحابي الذي ساق أحاديثه في «مسنده» خلاف ما عليه طريقة أصحاب المسانيد من إخراج جميع ما وقفوا عليه من مسند الصحابي من الصحيح والضعيف وما هو دونه.

قال العراقي رحمه الله: «وأما مسند إسحاق بن راهويه ففيه الضعيف، ولا يلزم من كونه خرَّج أمثل ما يجد عن حديث الصحابي أن يكون جميع ما أخرجه صحيحًا بل هو أمثل بالنسبة لما تركه». «التقييد والإيضاح» (٥٨).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: وقد قال الإمام أحمد فيما رواه الحربي عنه أنه قال: «هذا -يعني: إسحاق بن راهويه- يزعم أنه اختار أصح شيء في الباب وهذا أضعف حديث فيه[1]». «التلخيص الحبير» (١/ ١٢٧)، ونحوه في «نتائج الأفكار» (١/ ٢٣٢).

وقال رحمه الله: «وبعض من صنف علىٰ المسانيد انتقىٰ أحاديث كل صحابي فأخرج أصح ما وجد من حديثه كما روينا عن إسحاق بن راهويه أنه انتقىٰ في «مسنده» أصح ما وجده من حديث كل صحابي، إلا أن لا يجد ذلك المتن إلا من تلك الطريق فإنه يخرجه». «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» (١/ ٤٤٧).

١٤) إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة الأسدي المدني.

قال الحاكم: قلت للدارقطني: إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة؟ قال: «ما علمت إلا خيرًا أحاديثه صحاح نقية». «سؤالات الحاكم للدارقطني» (٢٧٧) ص (١٨٣).

والشاهد منه قول الدارقطني: «صحاح نقية».

١) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم ابن علية البصري.

ذكره صاحب «إتحاف النبيل» (٢/ ٩٠) محتجًا علىٰ ذلك بما جاء في «الميزان» (٤/ ٤١١) ترجمة يحيىٰ بن ميمون العطار: «بصري واه عن سعيد بن جبير كذبه الفلاس وغيره» قال الذهبي: «قلت: بل صدوق حدث عنه شعبة وابن علية واحتج به النسائي».

قال: «فهذا القول بظاهره يدل علىٰ انتقاء ابن علية مع أنه ليس ظاهرًا في ذلك لاحتمال أن الذهبي مدحه لاحتجاج النسائي به وهذا فرع عن توثيقه، وإن كان ظاهر سياق الذهبي يشير إلىٰ ما حررته أولًا، والله أعلم» اهـ.

قلت: الذي يظهر لي أن كلام الذهبي ليس كافيًا في الدلالة علىٰ انتقاء ابن علية

---

(١) يعني حديث عائشة في التسمية على الوضوء.

حيث إن الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ يرفع الراوي برواية أحد الأثبات عنه وإن لم ينص أحد أن هذا الثبت ممن لا يروي إلا عن ثقة قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقولهم مجهول لا يلزم منه جهالة عينه فإن جهل عينه وحاله فأولىٰ أن لا يحتجوا به، وإن كان المنفرد عنه من كبار الأثبات فأقوىٰ لحاله ويحتج بمثله جماعة كالنسائي وابن حبان». «الموقظة مع التذكرة» (٣٠٥)، والله أعلم.

٢) إسماعيل بن أبي خالد البجلي الأحمسي.

قال مغلطاي: «وقال العجلي: «إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي من أنفسهم حي من بجيلة» وكان ثبتًا في الحديث وربما أرسل الشيء عن الشعبي وإذا وقف أخبر، وسمع من عدة من أصحاب النبي ﷺ وكان صاحب سنة، وكان راوية عن قيس بن أبي حازم لم يكن أحد أروىٰ عنه منه، وكان حديثه نحو خمسمائة حديث، وكان لا يروي إلا عن ثقة». «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ١٦٤)، ونقله عنه الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٩١-٢٩٢)، ولم أجد هذا النص في المطبوع من «ثقات العجلي». لعل مغلطاي يعني ما بين القوسين وهو موجود في ثقات العجلي ترجمة إسماعيل. والباقي من كلام مغلطاي.

٣) أنس بن سيرين الأنصاري البصري.

قال الإمام ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا محمد بن عبدان بن هارون قال: حدثنا محمد بن عبدالملك الدقيقي قال: حدثنا محمد بن إسماعيل السكري قال: حدثنا حماد بن زيد قال: دخلنا علىٰ أنس بن سيرين في مرضه فقال: «اتقوا الله يا معشر الشباب وانظروا ممن تأخذون هذه الأحاديث فإنها دينكم». «المجروحين» (١/ ٢٧-٢٨)ت السلفي.

وأخرج ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٥-١٦)، والرامهرمزي (٤١٤) من طريق محمد بن إسماعيل به.

قلت: وقد ذكر الإمام الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة كتابه «الضعفاء والمتروكين» جملة من آثار الصحابة التي تدل علىٰ تحرزهم وتوقيهم في الرواية عن رسول الله ﷺ ثم قال: «فاتبعهم علىٰ ذلك جملة من صالحي التابعين واقتفوا آثارهم واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها منهم سعيد بن المسيب........ وأنس بن سيرين». نقله عنه السيوطي في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩).

٤) أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني.

قال أبو داود: قلت لأحمد: أبو زيد المدني؟ قال: «أي شيء يسأل عن رجل روىٰ عنه أيوب؟». «سؤالات أبي داود لأحمد» (٢١٠) رقم (١٦٣).

وقال المروذي ذكر أبو عبدالله عبدالله بن سعيد بن جبير فقال: «قد روىٰ عنه أيوب وليس به بأس». «سؤالاته لأحمد» (١٠٦).

وقال المقدمي في «تأريخه» (٢٠٤) رقم (١٠٠٤): حدثنا إسماعيل قال: سمعت علي بن المديني يقول: «أصحاب صحة الحديث وثقاته ومن ليس في النفس من حديثهم شيء: أيوب بالبصرة، ويحيىٰ بن سعيد بالمدينة، وعمرو بن دينار بمكة، ومنصور بالكوفة». اهـ.

وذكره الإمام الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيمن اقتفىٰ آثار الصحابة من التابعين واتبع سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩).

وقال الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا وازيت بين الأقران كابن عون وأيوب السختياني مع عوف بن أبي جميلة وأشعث الحمراني وهما صاحبا الحسن وابن سيرين كما أن ابن عون وأيوب صاحباهما إلا أن البون بينهما وبين هذين بعيد في كمال الفضل وصحة النقل». «المقدمة» (١/ ١٤).

ومما يدل علىٰ توقيه رَحِمَهُ اللَّهُ ما أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تأريخه» (١/ ٥٥١) رقم (١٥٠٠) قال: قال محمد بن أبي عمر عن ابن عيينة قلت: لأيوب: يا أبا بكر مالك لم تكثر عن طاوس؟ قال: «جئت لأسمع منه فرأيته بين ثقيلين: عبد الكريم أبي أمية، وليث بن أبي سليم فتركته وذهبت».

فإذا كان يترك الرواية عن مثل طاووس في إمامته وجلالته لكونه رآه جالسًا بين ضعيفين؛ فتركه الرواية عن الضعفاء من باب أولىٰ وأحرىٰ والله أعلم.

وكان من توقيه أنه إذا شك في رفع الحديث ووقفه وقفه. «أسئلة المروذي لأحمد» (٧٢).

وكان ينصح بترك الرواية عن الضعفاء، ولم يكن ليخالف قوله فعله فيما نحسبه والله حسيبه.

فقد قال أبو زرعة الدمشقي: وقال ابن معين: ثنا هشام بن يوسف عن معمر قال: قال لي أيوب:«لا -يعني: لا يأخذ عن عبد الكريم أبي أمية- فإنه ليس بثقة». «تأريخ أبي زرعة» رقم (١٢٣٠).

ولذا قال أبو محمد بن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا يخلو ما حدث به مالك وما لم يحدث به من أن يكون حدث بالصحيح عنده وترك ما لم يصح فقد أحسن وكذا كل من حدث أيضًا بما يصح عنده ممن ليس مالك بأعلم منه وأورع كسفيان وشعبة والاوزاعي وأيوب». «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/ ١٣٦).

وقال الحافظ ابن عدي حدثنا عبدالله بن محمد بن نصر وعبد الله بن محمد بن سلم قالا: حدثنا أحمد بن محمد بن عمر بن يونس قال: قال لنا ابن أبي أويس: سمعت مالكًا يقول: «لم يقدم علينا أحد من أهل العراق يشبه أيوب السختياني قدم بلادنا فلم يسمع إلا ممن عندنا ثقة مأمون، وقد كان غيره يقدم فيسمع ممن لا تجوز شهادتهم علىٰ حزمة

كراث، فعلمنا أن علمه في الموضع الذي يعرف أنه نقي كما أنه في الموضع الذي لا يعرف أنه نقي». «الكامل» (١/ ٦١).

والأثر كما هو ظاهر من طريق إسماعيل بن أبي أويس المدني وحديثه في خارج البخاري ضعيف كما في ترجمته من «هدي الساري».

وفيه أيضًا أحمد بن محمد بن عمر بن يونس قال الذهبي: «أحد المتروكين» أفاده أخونا الفاضل أحمد النخعي حفظه الله ويغني عنه ما تقدم.

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله: أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال: نا يحيىٰ بن معين قال: حدثني من سمع حماد بن زيد يقول: سمعت أيوب وسئل عن عكرمة كيف هو؟قال: «لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه». «الجرح والتعديل» (٧/ ٩)، وهذا سند ضعيف لجهالة من حدث يحيىٰ بن معين كما هو ظاهر ويغني عنه ما تقدم والله أعلم.

وقد قال أبو جعفر الدارمي في عمرو بن شعيب: «ثقة روىٰ عنه الذين نظروا في الرجال مثل أيوب والزهري والحكم». «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٧٢).

٥) أيوب بن المتوكل القارئ البصري.

قال أبوداود: سمعت أحمد يقول: «كان بالبصرة فتىٰ يقال له أيوب بن المتوكل كان به تطلب الحروف ولا يأخذها إلا عن الثقات». «سؤالات أبي داود لأحمد» (٣٤٨) رقم (٥٣٥).

*** بشر بن الحارث بن عبد الرحمن الحافي الزاهد** رحمه الله.

قال في «إتحاف النبيل» (٢/ ٩١): «قال السلمي: «وسألته أي: الدارقطني عن بشر بن الحارث الحافي؟ فقال: «زاهد جبل ثقة ليس يروي إلا حديثًا صحيحًا ورعًا تكون البلية ممن روىٰ عنه».اهـ من «سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني» (٦٨)برقم (٧٩)،

وانظر «سير النبلاء» (١٠/ ٤٧٤-٤٧٥)».

قلت علىٰ فرض التسليم أن فيما ذكره دلالة علىٰ انتقاء بشر الحافي رحمه الله فلا يتم له الاستدلال به لأنه من رواية السلمي عن الدارقطني، والسلمي هو محمد بن الحسين السلمي أبو عبد الرحمن. قال الخطيب: قال لي محمد بن يوسف القطان: «كان يضع الأحاديث للصوفية». «تأريخ بغداد» (٢/ ٢٤٨).

وقال الإمام الذهبي رحمه الله: «تكلموا فيه وليس بعمدة». «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٢٣).

وراجع معنىٰ قولهم في الراوي: «صحيح الحديث» ما سيأتي معنا في ترجمة: عبد الله بن سعيد بن أبي هند من هذا الفصل، وبالله التوفيق.

٦) بقي بن مخلد الأندلسي.

قال الزركشي: «وحكىٰ الشيخ علاء الدين مغلطاي عن «تأريخ قرطبة» أن بقي بن مخلد قال: «كل من رويت عنه فهو ثقة»». «النكت علىٰ ابن الصلاح» (٣/ ٣٧٢) للزركشي.

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة إبراهيم بن إسحاق الضبي: «ذكره مسلمة في «الصلة» وقال: روىٰ عنه بقي بن مخلد فهو ثقة عنده». «اللسان» (١/ ٤٥)

وقال أبو محمد علي بن حزم رحمه الله: «وفي «تفسير القرآن» كتاب أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد فهو الكتاب الذي أقطع أنه لم يؤلف في الإسلام مثله ولا تفسير محمد بن جرير الطبري ولا غيره، ومنه في الحديث مصنفه الكبير الذي رتبه علىٰ أسماء الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم فروىٰ فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ونيف رَتَّب حديث كل صاحب علىٰ أسماء الفقه وأبواب الأحكام فهو مصنف ومسند وما أعلم هذه الرتبة لأحدٍ قبله مع ثقته وضبطه وإتقانه واحتفاله في الحديث وجودة شيوخه. فإنه روىٰ عن مائتي رجل وأربعة وثمانين رجلًا ليس فيهم عشرة ضعفاء وسائرهم أعلام مشاهير». «الرسائل»

(٢/ ١٧٨) بواسطة «الجرح والتعديل عند ابن حزم» (٦٢-٦٣)، ونقله عنه صاحب «جذوة المقتبس» (١/ ٢٧٤-٢٧٥)، والضبي في «بغية الملتمس» (٢٤٥).

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبعض من صنف علىٰ المسانيد انتقىٰ أحاديث كل صحابي فأخرج أصح ما وجد من حديثه. كما روينا عن إسحاق بن راهويه أنه انتقىٰ في «مسنده» أصح ما وجده من حديث كل صحابي إلا أن لا يجد ذلك المتن إلا من تلك الطريق فإنه يخرجه، ونحا بقي بن مخلد في «مسنده» نحو ذلك». «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١/ ٤٤٧).

وقال في ترجمة: أحمد بن سعيد بن أبي مريم المصري: «وروىٰ عنه بقي بن مخلد وكان لا يحدث إلا عن ثقة». «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٣).

وقال في ترجمة: أيوب بن محمد بن أيوب الهاشمي: «وروىٰ عنه بقي بن مخلد، ومن شأنه أن لا يروي إلا عن ثقة». «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٠٧).

وقال في ترجمة: أحمد بن جواس الحنفي الكوفي: «روىٰ عنه بقي بن مخلد وقال: إنه لم يحدث إلا عن ثقة». «تهذيب التهذيب» (١/ ١٩).

وقال في ترجمة: عبدالله بن عمر بن عبد الرحمن البصري: «روىٰ عنه بقي بن مخلد وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده». «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٩١).

وقال في ترجمة: عصمة بن الفضل النميري: «وروىٰ عنه بقي بن مخلد ولا يروي إلا عن ثقةٍ عنده». «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٠٠).

وقال في ترجمة إبراهيم بن إسحاق الصيني الكوفي: «ذكره مسلمة في «الصلة» وقال: روىٰ عنه بقي بن مخلد فهو ثقة عنده». «لسان الميزان» (١/ ١٢٦).

وقد أحسن الحافظ في تقييده الحكم بتوثيق هؤلاء الرواة بقوله: «عنده».

وقد تقدم معنا في فصل: «ذكر رواية جملة ممن وصفوا بالانتقاء عن بعض الضعفاء»: أن بقي بن مخلد روىٰ عن محمد بن يونس الكديمي وهو تالف، وعن جباره بن المغلس وهو ضعيف جدًا، والله أعلم، وعن عامر بن سيار الدارمي كما في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٥٩)، وقد جهله أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٢٢)، ولعله أراد جهالة حاله فقد روىٰ عنه جمع كما في «الميزان».

٧) بكير بن عبدالله بن الأشج المدني نزيل مصر.

قال أحمد بن صالح المصري: «إذا رأيت بكير بن عبدالله روىٰ عن رجلٍ فلا تسأل عنه فهو الثقة الذي لا شك فيه». «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٤٨).

قال العلامة المعلمي رحمه الله: «وهذه العبارة تحتمل وجهين:

الأول: أن يكون المراد بقوله: «فلا تسأل عنه» أي عن ذلك المروي، أي لا تلتمس لبكير متابعًا، فإنه أي بكيرًا الثقة الذي لاشك فيه، ولا يحتاج إلىٰ متابع.

الوجه الثاني: أن يكون المراد فلا تسأل عن ذلك الرجل فإنه الثقة أي أن بكيرًا لا يروي إلا عن ثقة، فلا شك فيه والله أعلم». «التنكيل» (٢/ ١٢٣)، والوجه الثاني أظهر والله أعلم

٨) بهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري.

قال الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله: نا محمد بن يحيىٰ قال أخبرني زنيج قال: سمعت بهز بن أسد يقول إذا ذكر له الإسناد الصحيح: «هذه شهادات العدول المرضيين بعضهم علىٰ بعض»، وإذا ذكر له الإسناد فيه شيء قال: «هذا فيه عهدة -ويقول:- لو أن لرجل علىٰ رجل عشرة دراهم ثم جحده لم يستطع أخذها منه إلا بشاهدين عدلين، فدين الله عز وجل أحق أن يؤخذ فيه بالعدول». «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦)، وأخرجه ابن

حبان في «المجروحين» (١/ ٢٣)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٤)، وهذا فيه حض منه رَحِمَهُ اللَّهُ أن لا يروىٰ الحديث إلا عن العدول المرضيين والظن به أن لا يخالف قوله فعله والله أعلم.

٩) جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي.

قال الإمام الدارمي في «مسنده» (١/ ١٨٠): أنا بشر بن الحكم ثنا خالد بن يزيد الهدادي ثنا صالح الدهان قال: ما سمعت جابر بن زيد يقول قط: «قال رسول الله ﷺ» اتقاءً وإعظامًا أن يكذب عليه.

والأثر أخرجه الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ١٥) من طريق صالح الدهان، بزيادة: «وما علمت جابرًا روىٰ عن رسول الله ﷺ أكثر من خمسة عشر أو ستة عشر حديثًا أو نحو ذلك». الأثر صحيح وصالح الدهان وثقة أبو داود كما في «سؤالات الآجري له»، وفيه دليل علىٰ تحري جابر بن زيد وتوقيه في حديث النبي ﷺ.

١٠) جعفر بن محمد بن أبي عثمان أبي الفضل الطيالسي.

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: أنبانا أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد قال: سمعت جعفر بن أبي عثمان الطيالسي قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: «لو أدركت أنت زيد بن الحباب وأبا أحمد الزبيري لم تكتب عنهم» - يعني في شدة أخذه عن الشيوخ - قلنا لجعفر: لم؟ قال: «إنما كانوا شيوخًا». «تأريخ بغداد» (٧/ ١٨٨-١٨٩).

وقال الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ قبل ذلك: «وكان ثقة ثبتًا صعب الأخذ حسن الحفظ».

١١) جُفير -مصغرًا- بن الحكم العبدي أبو المنذر.

قال الحافظ ابن حجر: «روىٰ عن جعفر الصادق رضي الله عنه وروىٰ عنه ولده منقر، ذكره ابن النجاشي في «رجال الشيعة» وقال: «كان ثقة» وقال أبوعمرو الكشي: جمع

كتابًا عن جعفر كله صحيح معتمد عليه». «لسان الميزان» (٢/ ١٦٤)، وإدخاله في هذا الباب لقول الكشي فيه، إلا أن الكشي رافضي خبيث، وصحة الكتاب عن جعفر لا تعني أنه لا يروي إلا عن ثقة والله أعلم.

١٢) حبيب بن أبي ثابت أبو يحيىٰ الكوفي.

ذكره الحافظ الدارقطني ضمن التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. انظر «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩).

وقال الحافظ ابن عدي رحمه الله: «وحبيب بن أبي ثابت هو أشهر وأكثر حديثًا من أن أحتاج أن أذكر من حديثه شيئًا -قال:- وقد حدث عنه الأئمة مثل الأعمش والثوري وشعبة وغيرهم وهو ثقة حجة كما قاله ابن معين ولعل ليس في الكوفيين كبير أحدٍ مثله لشهرته وصحة حديثه وهو في أئمتهم يجمع حديثه». «الكامل» (٢/ ٨١٥).

١٣) حبيب بن الشهيد الأزدي.

قال ابن شاهين رحمه الله: أخبرنا يحيىٰ بن محمد بن صاعد قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب ابن الشهيد قال: لقيت شعبة في الطريق فقال: «ما كان أبوك بأقلهم حديثًا، ولكنه كان شديد الاتقاء». «تأريخ الثقات» (٩٨). والشاهد قوله: «شديد الاتقاء».

١٤) حريز بن عثمان الرحبي الحمصي.

قال الآجري: سألت أبا داود عن سعيد بن مرثد الرحبي؟ فقال: «من التابعين ثقة»، قلت حدث عنه حريز، قال: «شيوخ حريز كلهم ثقات». «سؤالات الآجري» (٢/ ٢٤٨) رقم (١٧٤١).

وقال الحافظ أبو أحمد بن عدي: «وحريز يحدث عن أهل الشام عن الثقات منهم» «الكامل» (٢/ ٨٥٩).

وقال الإمام الذهبي: «شيوخ حريز وثقوا». «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٩٧).

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة حبان بن زيد الشرعبي: «وقد تقدم أن أبا داود قال: شيوخ حريز كلهم ثقات». «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٤٤) ط الرسالة.

وانظر منه ترجمة: حريز (١/ ٣٧٦)، وترجمة: سليمان بن سمير الألهاني (٢/ ٦٨).

قلت: وهذه قاعدة أغلبية فقد تقدم في فصل: «من روىٰ من الأئمة عن الضعفاء»: أن حريزًا روىٰ عن عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي وهو مجهول، وعن القاسم بن عبد الرحمن الشامي وهو ضعيف، وعن يزيد بن صالح ويقال: صليح، وقد قال الدارقطني: «لا يعتبر به».

وعلىٰ ما تقدم معنا في فصل خاص: أن المراد بالثقة في هذا الباب من هو فوق المتروك، فلا يكون الاعتراض صحيحا علىٰ قول أبي داود: «شيوخ حريز كلهم ثقات» إلا برواية حريز عن يزيد بن صالح، وهكذا يقال في كل ما كان من هذا الباب.

١٥) حسان بن عطية المحاربي مولاهم أبو بكر الدمشقي.

قال الإمام ابن عساكر رحمه الله: أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي أنا إسماعيل بن مسعدة أنا حمزة بن يوسف أنا أبو أحمد بن عدي نا علي بن أحمد بن سليمان نا أحمد بن سعيد بن أبي مريم نا خالد بن نزار قال: قلت للأوزاعي حسان بن عطية عن من؟ فقال: «مثل حسان ما كنا نقول له: عن من؟» «تأريخ دمشق» (١٢/ ٤٤٠).

قال شيخنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله لما سئل عن معنىٰ هذه الكلمة: «حسان بن عطية شامي والأوزاعي شامي، والأوزاعي يعتبر من أعرف الناس بالشاميين، فمعناه أنه واثق برواية حسان بن عطية، ومعناه أيضًا أن حسان بن عطية مهاب، إذا حدثهم لا يستطيعون أن يستفسروا منه، لكن ينبغي أن يستفسر وينبغي أن يُعرف مشايخه كغيره

من العلماء، القصد أن قول الأوزاعي يفيد أحد أمرين أو الأمرين معًا: وثوقهم برواية حسان أو مهابتهم له، فإن بعض الرواة يكون مهابًا في نفوس الناس». «المقترح» (٥٦).

قلت: ويؤيد الوثوق بروايته أنه قد قيل نحوًا من هذه العبارة في إمامٍ آخر ففسرت بتحريه في الرواية فقد قال الحافظ في ترجمة محمد بن المنكدر: «قال ابن عيينة: «ما رأيت أحدًا أجدر أن يقول قال رسول الله ﷺ ولا يُسأل عمن من ابن المنكدر» يعني لتحريه». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧١٠)، وكلمة يعني لتحريه تفسير من الحافظ ابن حجر رحمه الله وانظر ما سيأتي إن شاء الله في ترجمة سعيد بن المسيب من هذا الفصل.

١٦) الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي الكوفي.

ذكره الإمام الدارقطني رحمه الله في «مقدمة الضعفاء والمتروكين» ضمن صالحي التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩) للسيوطي رحمه الله.

وقال أحمد بن سعيد الدارمي في عمرو بن شعيب: «ثقة روىٰ عنه الذين نظروا في الرجال مثل أيوب والزهري والحكم بن عتيبة». «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٧٢-٧٣).

ومما يستأنس به في ذلك قول الطحاوي رحمه الله علىٰ لسان المدافع عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص: «قال هذا القائل: فإن عائشة هذه قد حدث الحكم بن عتيبة عنها فذلك دليل علىٰ جلالة مقدارها في العلم ولولا ذلك لما أخذ الحكم عنها شيئًا...». «شرح مشكل الآثار» (٥/ ٢٣) فهذا فيه دليل أن الحكم بن عتيبة لا يأخذ إلا عن جليل المقدار في العلم والله أعلم.

١٧) حماد بن زيد بن درهم أبو إسماعيل البصري.

ذكره الدارقطني ضمن التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب

عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩).

وقال أبو زرعة الدمشقي في «تأريخه» (٥٣٧): «ومحمد بن إسحاق رجل قد اجتمع الكبراء من أهل العلم علىٰ الأخذ عنه منهم سفيان وشعبة وابن عيينة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة» اهـ.

ووصفه ابن حبان بانتقاد الرجال وحفظ السنن وانتقائها والمواظبة عليها في أوصاف كثيرة تدل علىٰ مزيد تحريه راجعها فيما يأتي معنا في ترجمة خارجة بن زيد إن شاء الله.

وقد كان لشدة توقيه ربما أوقف المرفوع وقصر في الأسانيد قال يعقوب بن شيبة رَحِمَهُ اللهُ: «حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة، وكلٌّ ثقة غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد ويوقف المرفوع كثير الشك بتوقيه وكان جليلًا لم يكن له كتاب يرجع إليه فكان أحيانًا يذكر فيرفع الحديث وأحيانًا يهاب الحديث ولا يرفعه». «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٨١).

فائدة: في الشكاكين في الرواية:

ومن باب الفائدة والشيء بالشيء يذكر فالشكاكون في الرواية المتوقون فيها الذين ربما أوقفوا المرفوع أو أرسلوا الموصول تورعًا وشكًا واحتياطًا جماعة منهم:

١- حماد بن زيد كما هنا ومثله:

٢- مالك بن أنس. كما في «العلل» للدارقطني (٦/ ٩٨٠).

٣- محمد بن سيرين. كما في ترجمته من هذا الكتاب.

٤- علي بن الحسن بن شقيق. كما في ترجمته من «تهذيب التهذيب».

٥- سليمان بن عامر المروزي. كما في «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٣).

٦- يحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري. كما في «سير النبلاء» (١٠/ ٥١٥) عن الإمام أحمد وغيره.

٧- مسعر بن كدام. كما في ترجمته من «تهذيب التهذيب».

٨- عفان بن مسلم الصفار.

٩- محمد بن النوشنجان السويدي. كما في ترجمته من هذا الكتاب.

وتمام ذلك بنقل نصوص العلماء في ذلك إن شاء الله في كتابي الذي ضمنته قواعد في علم الرجال ضمن «السلسلة الذهبية من كتب الجرح والتعديل».

١٨) خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري المدني أحد الفقهاء السبعة.

ذكر ابن حبان حديث ابن عباس: «إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يُكْذَب عليه فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه»[1] ثم قال: «قد أخبر ابن عباس أن تركهم الرواية وتشديدهم فيها علىٰ أصحاب رسول الله ﷺ كان منهم ذلك توقيًا للكذب عليه من بعدهم لا أنهم كانوا متهمين في الرواية، ثم أخذ مسلكهم واستن بسنتهم واهتدي بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر وسالم بن عبدالله بن عمر وعلي بن الحسين بن علي وأبوسلمة بن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن عبدالله بن عتبة وخارجة بن زيد بن ثابت وعروة بن الزبير بن العوام وأبوبكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام وسليمان بن يسار، فجدوا في حفظ السنن والرحلة فيها والتفتيش عنها والتفقه فيها ولزوم الدين ووعوه علىٰ المسلمين.

ثم أخذ عنهم العلم وتتبع الطرق وانتحاء الرجال ورحل في جمع السنن جماعة بعدهم ومنهم الزهري ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة وسعد بن إبراهيم في جماعة معهم من أهل المدينة إلا أن أكثرهم تيقظًا وأوسعهم حفظًا وأدومهم رحله

---

(١) سبق تخريجه في فصل: «إن هذا الأمر دين فانظروا عمن تأخذون دينكم» والحمد لله.

وأعلاهم همة الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ... -ثم قال:- ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث وانتقاد الرجال وحفظ السنن والقدح في الضعفاء جماعة من أئمة المسلمين والفقهاء في الدين منهم سفيان بن سعيد الثوري ومالك بن أنس وشعبة بن الحجاج وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة في جماعة معهم إلا أن من أشدهم انتقاءً للسنن وأكثرهم مواظبة عليها حتىٰ جعلوا ذلك صناعة لهم لا يشوبونها بشيء آخر ثلاثة أنفس: مالك والثوري وشعبة»

ثم ذكر ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ ما يدل علىٰ انتقائهم ثم قال: «أما شعبة فهو أكثر رحلة من مالك في الحديث وأكثر جولانًا في طلب السنن وأكثر تفتيشًا في الأقطار عن شمائل الأخبار».

ثم ذكر ما يدل علىٰ ذلك ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم أخذ عن هؤلاء بعدهم الرسم في الحديث والتنقير علىٰ الرجال والتفتيش عن الضعفاء والبحث عن أسباب النقل جماعة منهم عبدالله بن المبارك ويحيىٰ بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح وعبدالرحمن بن مهدي ومحمد بن إدريس المطلبي الشافعي في جماعة معهم إلا أن من أكثرهم تنقيرًا عن شأن المحدثين وأتركهم للضعفاء والمتروكين حتىٰ جعلوا هذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلىٰ غيرها مع لزوم الدين والورع الشديد والتفقه في السنن رجلان: يحيىٰ بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي».

ثم ذكر ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ ما يدل علىٰ ذلك ثم قال: «ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختبار وانتقاء الرجال في الآثار، حتىٰ رحلوا في جمع السنن إلىٰ الأمصار وفتشوا المدن والأقطار وأطلقوا علىٰ المتروكين حتىٰ صاروا أعلامًا يقتدىٰ بهم في الآثار وأئمة يسلك مسلكهم في الأخبار جماعة منهم: أحمد بن حنبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويحيىٰ بن معين وعلي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق ابن إبراهيم الحنظلي وعبيد الله بن عمر

القواريري وزهير بن حرب أبو خيثمة في جماعة من أقرانهم إلا أن من أورعهم في الدين وأكثرهم تفتيشًا عن المتروكين وألزمهم لهذه الصناعة علىٰ دوام الأوقات منهم كان: أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين وعلي بن المديني رحمة الله عليهم أجمعين».

ثم ذكر ابن حبان رحمه الله ما يدل علىٰ ذلك ثم قال: «ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاء في الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار جماعة منهم: محمد بن يحيىٰ الذهلي النيسابوري وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، ومحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في جماعة من أقرانهم...». «المجروحين» (١/ ٣٩-٥٤).

نقلت هذا الفصل بتمامه حتىٰ إذا مر بي أحد هؤلاء لم أُعِدْ نقل كلام ابن حبان فيه إنما أحيل علىٰ هذا الموضع، وغالب هؤلاء قد وصفهم غير ابن حبان بالتحري والانتقاء والقليل منهم من انفرد ابن حبان بوصفهم بذلك حسب ما اطلعت عليه وأنت ترىٰ أن ابن حبان قد جمع فيهم عدة أوصاف لا تجعل في القلب أدنىٰ شك من إدخالهم في هذا الفصل وإن كان قد فضل بعضهم علىٰ بعض في قوة التمسك والأخذ بهذه الأوصاف إلا أن الكل مشترك فيها ملخص تلك الأوصاف مايلي:

١- وصفهم بالتيقظ في الروايات والجد في حفظ السنن والرحلة فيها والتفتيش عنها والتفقه فيها ولزوم الدين ووعيه علىٰ المسلمين.

٢- ثم وصفهم بالعلم وتتبع الطرق وانتقاء الرجال والرحلة في جمع السنن والتيقظ وسعة الحفظ.

٣- ثم وصفهم بانتقاء الرجال وحفظ السنن والقدح في الضعفاء وانتقاء السنن والمواظبة عليها.

٤- ثم وصفهم بالتنقير عن الرجال والتفتيش عن الضعفاء والبحث عن أسباب النقل والترك للضعفاء والمتروكين.

٥- ثم وصفهم بأخذ مسلك الحديث والاختبار وانتقاء الرجال في الآثار والرحلة في جمع السنن إلىٰ الأمصار.

٦- ثم وصفهم بالانتقاء في الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار.

٧- ثم وصفهم بأوصاف غير ما سبق يطول المقام بذكرها.

راجعها في «المجروحين» (١/ ٥٤-٥٦) فهذه كلها بل بعضها كافية في إدخال من وصفهم بهذه الأوصاف في هذا الفصل ولو لم يكن منها إلا وصفهم بانتقاء الرجال وانتقادهم والتنقير عنهم والتيقظ في الرواية والتفتيش عن الضعفاء لكان كافيًا وإن كان ابن حبان قد خولف في وصف بعض من سماهم بهذه الأوصاف كما سيأتي تحريره في تراجمهم إن شاء الله كالقواريري ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري والثوري.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

١٩) خالد بن حيان أبو يزيد الخزاز الرقي.

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ في «تأريخ بغداد» (٨/ ٢٩٦- ٢٩٧): أنبأنا ابن الفضل أنبأنا دعلج أنبأنا أحمد بن علي الأبار قال: وسألته -يعني: علي بن ميمون الرقي-عن خالد بن حيان فال: «كان منكرًا، وكان صاحب حديث». قال الخطيب: «قلت: قوله: «كان منكرًا» يعني في الضبط والتحفظ وشدة التوقي وا لتحرز».

٢٠) خليد بن جعفر بن طريف أبو سليمان الحنفي.

قال عبدالله بن أحمد في «العلل» (١/ ٤٢٩) (٥٩١): حدثني أبي قال: حدثنا عفان عن شعبة قال: «أخبرني خليد بن جعفر وكان من أصدق الناس وأشده اتقاءً». ومن

طريقه أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٨٣).

٢١) رجاء بن حيوه الكندي الفلسطيني.

قال العقيلي رحمه الله في «الضعفاء الكبير» (١/ ١٢): حدثنا يحيىٰ بن عثمان قال: حدثنا نعيم قال: حدثنا الحسين بن عبد الرحمن عن العريان عن ابن عون قال: سمعت رجاء بن حيوة يقول: «حدِّثنا يا أبا قلابة ولا تحدِّثنا عن متهاوت ولا طعان».

٢٢) زائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي.

ذكره الإمام الدارقطني ضمن أتباع التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها.كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩).

وقال الحاكم رحمه الله: «قد عرف من مذهب زائدة أنه لا يحدث إلا عن الثقات». «المستدرك» (٢/ ٤٨٢) رقم (٧٦٥).

وقد روىٰ عن ليث بن أبي سليم. كما في «التهذيب» (٣/ ٤٨٤).

وعن ابن جدعان. كما في «التهذيب» (٣/ ١٦٢)، وهما ضعيفان كما هو معلوم.

ومن باب الفائدة والشيء بالشيء يذكر فقد كان زائدة بن قدامة لا يحدث إلا أهل السنة، كما نص عليه العجلي في «الثقات» رقم (٤٥٢).

من لا يحدث إلا أهل السنة:

وهناك جمع من الرواة كانوا لا يحدثون إلا أهل السنة وهم:

١- إبراهيم بن محمد أبو إسحاق الفزاري.

٢- مالك بن أنس.

٣- قتيبة بن سعيد.

٤- شهاب بن خراش.

٥- سليمان التيمي.

٦- محمد بن إسحاق أبوالعباس السراج.

٧- الحسين بن محمد السنجي.

وذكر ما يدل علىٰ ذلك من أقوال أهل العلم في كتابي «قواعد في علم الرجال» ضمن «السلسلة الذهبية من كتب الجرح والتعديل» يسر الله إتمامه ونشره إنه علىٰ كل شيء قدير.

٢٣) زهير بن حرب بن شداد أبوخيثمة النسائي

وصفه ابن حبان بأخذ مسلك الحديث والاختبار وانتقاء الرجال في الآثار والرحلة في جمع السنن إلىٰ الأقطار في أوصاف كثيرة تقدم نقلها بتمامها بفضل الله تعالىٰ في ترجمة خارجة بن زيد رحمه الله.

٢٤) زهير بن معاوية بن حديج أبو خيثمة الكوفي.

ذكره الإمام الدارقطني رحمه الله ضمن أتباع التابعين الذين سلكوا ما سلكه التابعون من اقتفاء آثار الصحابة واتباع سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص» (٨٤-٨٩).

٢٥) زيد بن أسلم العدوي مولىٰ عمر المدني.

قال الإمام الهروي رحمه الله: أخبرنا أبو يعقوب أخبرنا يحيىٰ حدثنا أحمد بن سعيد حدثنا أحمد بن سليمان حدثنا أبو علقمة الفروي قال: قيل لزيد بن أسلم وسئل عن شيء من حدثك؟ فقال: «أكنت أسأل أصحاب الشراب والغناء؟ إنما كنا نتخير لأنفسنا». «ذم الكلام وأهله» (٥/ ٧-٨) رقم (٧٨٧).

وقال الإمام أبو زرعة الدمشقي رَحِمَهُ اللهُ في «تأريخه» (١/ ٤١) (١٠٩٠): حدثنا علي بن عياش قال: حدثنا عطاف بن خالد قال: قيل لزيد بن أسلم عمن يا أبا أسامة؟ قال: «ما كنا نجالس السفهاء ولا نحمل عنهم». وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٦٥) من طريق عطاف بن خالد به وعطاف وإن كان به ضعف فقد تابعه أبو علقمة الفروي في السند الأول والله أعلم.

٢٦) زيد بن وهب الجهني أبوسليمان الكوفي.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا يحيىٰ بن آدم قال: حدثنا زهير قال: سمعت الأعمش يقول: «كان زيد بن وهب إذا حدثك حديثًا لم يضرك ألا تسمعه من الذي حدث عنه».

«العلل» لعبدالله بن أحمد (١/ ٤٠٨) رقم (٢٨٣٣).

وأخرجه أبو زرعة الدمشقي فقال حدثني أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا يحيىٰ بن آدم حدثنا زهير قال: سمعت الأعمش يقول: «كنت إذا سمعت من زيد بن وهب حديثًا لم يضرك ألا تسمعه من صاحبه». «تأريخ أبي زرعة» (٢/ ٦٧٦-٦٧٧) رقم (٢٠٥٠).

ويقال في معناه ما قيل في ترجمة حسان بن عطية فهو نظيره، والله أعلم.

مع احتمال أن مراد الأعمش بكلامه هذا ضبط زيد بن وهب وإتقانه لما سمعه من مشايخه، وعلىٰ هذا الاحتمال فلا شاهد فيه لإدخال زيد بن وهب في هذا الفصل، والله أعلم. نبهني علىٰ هذا أخونا الفاضل عبد الله القادري جزاه الله خيرا.

٢٧) سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي.

ذكر ابن حبان توقي الصحابة في الحديث عن رسول الله ﷺ ثم قال: «ثم أخذ مسلكهم واستن بسنتهم واهتدىٰ بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وسالم بن

عبدالله بن عمر» في أوصاف كثيرة تدل علىٰ تحريه وتوقيه رحمه الله تقدمت في ترجمة خارجة بن زيد رحمه الله.

٢٨) سالم بن عجلان الأفطس الجزري مولىٰ بني أمية.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن سالم الأفطس؟ وقال: «هو سالم بن عجلان صدوق وكان مرجئًا نقي الحديث». «الجرح والتعديل» (٤/ ١٨٦).

٢٩) سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري.

ذكره الإمام الدارقطني ضمن التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩) للسيوطي.

وقال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة «صحيحه» (١/ ٨٧نووي): حدثنا محمد بن أبي عمر المكي حدثنا سفيان ح وحدثني أبوبكر بن خلاد الباهلي واللفظ له قال: سمعت سفيان بن عيينة عن مسعر قال: سمعت سعد بن إبراهيم يقول: «لا يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقات». الأثر أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تأريخه» (١/ ٥٤٦) رقم (١٤٨٣)، وفيه عنده: قال سفيان: «كان سعد شديد الأخذ»، والدارمي في «سننه» (١/ ١١٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣١)، وابن السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (١/ ٢٩٥) من طرق عن سفيان بن عيينة به.

قال النووي: «معناه: لا يقبل إلا من الثقات». «شرح صحيح مسلم» (١/ ٨٧).

وهذا القول من سعد بن إبراهيم فيه حض شديد: أن لا يروىٰ الحديث المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من الثقات العدول، ولم يكن ليخالف قوله فعله رضي الله عنه.

وقد تقدم وصف سفيان له بشدة الأخذ، وهي من الألفاظ الدالة علىٰ الانتقاء كما

سبق بيانه في باب: «طرق معرفة المتقين» بفضل الله تعالىٰ.

ومما يدل علىٰ توقيه أنه كان يغضب إذا حُدِّث عن مجهول، فقد ذكر الحميدي عن ابن عيينة أن سعد بن إبراهيم قال للزهري: «من أبو الأحوص؟» كالمغضب حين حُدِّث عن رجل مجهول، فقال الزهري: «أما تَعرف الشيخ مولىٰ بني غفار المدني كان يصلي في الروضة» وجعل يصف وسعد لا يعرفه. «أمالي العراقي» (٨٨).

وتقدم في ترجمة: خارجة بن زيد وصف ابن حبان له بأخذ العلم وتتبع الطرق وانتقاء الرجال والتيقظ وسعة الحفظ في أوصاف كثيرة تدل علىٰ إمامته وورعه وتحريه رحمه الله.

٣٠) سعيد بن عثمان السكن الإمام الحافظ في كتابه «الصحيح».

وإدخاله في هذا الفصل باعتبار أنه ممن ألف في «الصحيح» علىٰ ما سبق بيانه في فصل: «وجه إدخال من ألف في «الصحيح» من المتقين».

قال الإمام الذهبي رحمه الله: «كان ابن حزم يثني علىٰ «صحيحه المنتقىٰ»، وفيه غرائب». «سير النبلاء» (١٦/ ١١٨).

وقد ذكر لابن حزم قول من يقول: «أجل المصنفات «الموطأ»» فقال: «بل أولىٰ الكتب بالتعظيم «الصحيحان» و«صحيح سعيد بن السكن» و«المنتقىٰ» لابن الجارود و«المنتقىٰ» لقاسم بن أصبغ». «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٥٣).

وقال الكتاني في سياق الكتب التي التزم أهلها الصحة: «وصحيح الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي ويسمىٰ بـ«الصحيح المنتقىٰ»، و بـ«السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ» لكنه كتاب محذوف الأسانيد جعله أبوابًا في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام ضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة قال: «وما ذكرته في كتابي هذا مجملًا فهو مما أجمعوا علىٰ صحته، وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره

أحد من الأئمة الذين سميتهم فقد بينت حجته في قبول ما ذكره ونسبته إلىٰ اختياره دون غيره، وما ذكرته مما ينفرد به أحد من أهل النقل للحديث فقد بينت علته ودللت علىٰ انفراده دون غيره». انظر «شفاء السقام» للسبكي، «الرسالة المستطرفة» (٢٥-٢٦).

تنبيه: ابن السكن متساهل في التصحيح فقد ذكر ابن الملقن في «البدر المنير» (٢/ ٦٩) ضعف حديث أبي هريرة في التسمية علىٰ الوضوء ثم قال ص (٧٣): «وأما ابن السكن فإنه ذكره في «صحاحه»، وهو تساهل منه كما يعرف ذلك من نظر في كتابه هذا».

وتساهل ابن السكن أمر واضح لمن تتبع ذلك فعلىٰ هذا فتقديم ابن حزم لـ«صحيح ابن السكن» في الرتبة علىٰ «سنن النسائي» غير صحيح بل هو بعيد كل البعد، فشرط النسائي في «سننه» شديد، وقد تقدم معنا في ترجمته من هذا الفصل ما يدل علىٰ ذلك، ومن ذلك نص الحافظ ابن حجر والسخاوي أن «سنن النسائي» أقل الكتب بعد «الصحيحين» حديثا ضعيفًا، والله أعلم.

٣١) سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي أعلم التابعين.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «لا نحفظ أن ابن المسيب روىٰ منقطعًا إلا وجدنا ما يدل علىٰ تسديده، ولا أثره عن أحد فيما عرفناه عنه إلا ثقة معروف، فمن كان بمثل هذا حاله قبلنا منقطعه». «الأم» (٣/ ١٨٨).

ونقل عنه السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ١٧٠) أنه قال في سعيد بن المسيب: «إنه ما عرفه روىٰ إلا عن ثقة».

وتقدم في ترجمة خارجة بن زيد وصف ابن حبان له بأخذ مسلك الصحابة والتيقظ في الروايات في أوصاف كثيرة تدل علىٰ إمامته وورعه وتحريه رحمه الله.

وذكره **الإمام الدارقطني** رحمه الله ضمن التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا

سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص» (٨٤) للسيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقال الحافظ ابن عبدالبر رَحِمَهُ اللَّهُ: «كل من عرف عنه أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول، فمراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح». «التمهيد» (١/ ٣٠).

وذكر الباجي في «الإشارات» (٥٥-٥٦): أنه لا يرسل إلا عن الثقات.

بل نقل الاتفاق علىٰ ذلك قال العلائي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد اتفقت كلمتهم علىٰ سعيد بن المسيب وأن جميع مراسيله صحيحة وأنه كان لا يرسل إلا عن ثقة من كبار التابعين أو صحابي معروف، قال معنىٰ ذلك بعبارت مختلفة جماعة من الأئمة منهم: مالك ويحيىٰ بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيىٰ بن معين وغيرهم». «جامع التحصيل» (٨٩).

وقال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما مجاهد وطاووس وسعيد بن المسيب ومالك فأكثر تحريًا في رواياتهم وانتقادًا لمن يروون عنه». «شرح علل الترمذي» (١/ ٢٨١).

وقد جاء عن ابن المسيب صريحًا ما يدل علىٰ ما وصفه به هؤلاء الأئمة.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «ورروىٰ ابن مندة في «الوصية» من طريق يزيد بن أبي مالك قال: كنت عند سعيد بن المسيب فحدثني بحديث فقلت له من حدثك يا أبا محمد بهذا؟ فقال: «يا أخا أهل الشام خذ ولا تسأل فإنا لا نأخذ إلا عن الثقات»». «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٥).

وانظر حول قوله: «خذ ولا تسأل» ما سبق في فصل: «من طرق معرفة المنتقين».

٣٢) سفيان بن عيينة أبو محمد الهلالي الكوفي الإمام.

ذكره الدارقطني رحمه الله ضمن أتباع التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص» (٨٤-٨٩) للسيوطي رحمه الله.

وسبق معنا في ترجمة خارجة بن زيد وصف ابن حبان له بانتقاد الرجال وحفظ السنن وانتقائها والقدح في الضعفاء في أوصاف كثيرة تدل علىٰ مزيد تحريه وتوقيه رحمه الله.

ومن أقوىٰ الأدلة علىٰ انتقائه: ما أخرجه ابن أبي خيثمة في «تأريخه» (٣٨٥) (٤٠٦) قال: قال يحيىٰ بن معين: سمعت ابن عيينة يقول: «ما نحن عند مالك؟ إنما كنا نتبع آثار مالك وننظر إلىٰ الشيخ إن كان مالك كتب عنه وإلا تركناه».

وأخرجه المقدمي في «تأريخه» (٢٠١) رقم (٩٩٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٨).

ومن المعلوم أن مالكًا لا يحدث إلا عن ثقة بل هو أعظم من انتقىٰ ووفىٰ بشرطه رحمه الله.

ومما يدل علىٰ عظيم ورعه وتحاشيه الرواية عن غير الثقات ما أخرجه الإمام مسلم في «المقدمة» (١/ ١٣) قال: وحدثني سلمة قال: حدثنا الحميدي حدثنا سفيان قال: «سمعت جابرًا- يعني الجعفي - يحدث بنحو من ثلاثين ألف حديث ما أستحل أن أذكر منها شيئًا وأن لي كذا وكذا».

ومن يصبر علىٰ ترك التحديث بهذا القدر العظيم من الأحاديث إلا من بلغ مبلغًا عظيمًا في التحري والورع وتقوىٰ الله تعالىٰ.

ومثله إخباره أنه سمع الكثير من صالح مولىٰ التوأمة، ومع هذا فقد قال ابن أبي حاتم: «فلا نعلمه روىٰ عنه شيئًا كان منتقدًا للرواة». «سير النبلاء» (٨/ ٤٦٢).

ومثله قول عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: «ما رأيت سفيان أملىٰ علينا إلا

حديثًا واحدًا» يعني: حديث أبي سعد البقال قلت لِمَ؟ قال: «لضعفه عنده». «العلل» (٥٦٨٣) «الجرح والتعديل» (٤/ ٦٢).

ومما يدل علىٰ توقيه: تقوية الأئمة للراوي برواية ابن عيينة عنه.

فقد قال الميموني: قال أبو عبدالله: «سليمان بن أبي مسلم الأحول ثقة جيد الحديث وقد روىٰ عنه ابن عيينة». «سؤالات الميموني» (٣٦٧).

وقال أبو زرعة الدمشقي في «تأريخه» (٥٣٧): «ومحمد بن إسحاق رجل قد اجتمع الكبراء من أهل العلم علىٰ الأخذ عنه منهم سفيان وشعبة وابن عيينة». اهـ المراد.

ومما يدل علىٰ انتقائه عيبة علىٰ شعبة الرواية عن عاصم بن عبيد الله العمري كما في «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١/ ٣٨٩)، ولم يكن ليقع فيما عابه علىٰ غيره والله أعلم.

ومما يدل علىٰ توقيه -وإن كان ليس كافيًا في حد ذاته-: كونه لا يدلس إلا عن ثقة.

قال الإمام ابن حبان رَحِمَهُ اللهُ: «وأما المدلسون الذين هم ثقات وعدول فإنا لا نحتج بأخبارهم إلا ما بينوا السماع فيما رووا.... اللهم إلا أن يكون المدلس يُعلَم أنه ما دلَّس قط إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلس فيه إلا وُجِد ذلك الخبر بعينه قد بين سماعه عن ثقة[1] مثل نفسه، والحكم في قبول روايته لهذه العلة وإن لم يبين السماع فيها كالحكم في رواية ابن عباس عن النبي ﷺ ما لم يسمع منه». «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» (١/ ١٦١).

وقال الدارقطني: «وأما ابن عيينة فإنه يدلس عن الثقات». «سؤالات الحاكم

(١) تصحفت كلمة (ثقة) في بعض المصادر إلى (بقية)، ولم يتفطن لهذا التصحيف العلامة ابن الامير الصنعاني رَحِمَهُ اللهُ في «توضيح الأفكار» (١/ ٣٥٢) فاستشكل معنى هذا الكلام وحاول توجيه معنى هذه الكلمة المصحَّفة ثم قال: «وظني أن في الكلام سقطًا وأن أصل عبارته: وليس مثل بقية والله أعلم» اهـ قلت: وبمعرفة التصحيف يزول هذا الإشكال والله أعلم.

للدارقطني» (٢٦٥).

وأما زعم الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/ ٢٨١) أن ابن عيينة عرف بالرواية عن الضعفاء، فهو محجوج بما تقدم.

ومع هذا فقد روىٰ ابن عيينة عن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح وداود بن يزيد الأودي كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٤٥، ١/ ٥٧٣)، وهما ضعيفان وكذا عن مجالد بن سعيد الهمداني كما في «التهذيب» (٤/ ٢٤)، وهو ضعيف.

٣٣) سلم بن ميمون الخواص.

قال ابن حبان رحمه الله: حدثنا أبوالمعافىٰ أحمد بن محمد بن إبراهيم الأنصاري بجبلة قال سمعت سلم بن ميمون الخواص يقول: «كنت آتي الرجل أريد أن أسمع منه فأسأله من أين خبره؟ فإن كان خبره من جهته سمعت منه وإلا لم أسمع منه». «المجروحين» (١/ ٢٩).

وهذا يدل علىٰ انتقائه في الجملة والله أعلم

٣٤) سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني صاحب «السنن».

قال الآجري: سئل أبو داود عن سوار بن سهل؟ فقال: «لو لم أثق به ما رويت عنه». «سؤالات الآجري» (٢/ ٨٠).

وتقدم معنا في ترجمة خارجة بن زيد: وصف ابن حبان له بالانتقاء في الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار في أوصاف كثيرة تدل علىٰ إمامته ومزيد تحريه وانتقائه.

وقال ابن القطان رحمه الله: «فأما إسحاق بن إسماعيل الذي روىٰ عنه علي بن عبد العزيز فهو ابن عبد الأعلىٰ الأيلي يكثر عنه يروي عن ابن عيينة وجرير وغيرهما وهو شيخ لأبي داود وأبو داود لا يروي إلا عن ثقة عنده فاعلمه». «بيان الوهم والإيهام»

(٣/ ٤٦٦) رقم (١٢٢٧).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في ترجمة الحسين بن علي بن الأسود العجلي: «وقال الآجري عن أبي داود: «لا ألتفت إلىٰ حكاية أراها أوهامًا» اهـ وهذا مما يدل علىٰ أن أبا داود لم يرو عنه فإنه لم يرو إلا عن ثقة عنده». «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٢٥).

قلت: والنص في «سؤالات الآجري» (١/ ٢٤٦) (٣٣٨)، وقد ذكر المعلق أنه وجد لأبي داود في «سننه» مواضع فيها صرح فيها بالتحديث عنه، والراجح هو ثبوت رواية أبي داود عنه كما قول المزي والذهبي رحمهما الله.

وقال الحافظ في ترجمة داود بن أمية الأزدي: «وقد تقدم أن أبا داود لا يروي إلا عن ثقة». «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٦١).

وقال الإمام الذهبي في إسماعيل بن عمر: «شيخ لأبي داود والظاهر أن مثل هذا صدوق». «المغني في الضعفاء» (١/ ١٣٩).

ومن تحريه وتوقيه: أنه كان يترك الرواية حتىٰ عن أهل المجون.

فقد قال الحافظ ابن عدي رحمه الله: سمعت عبدان الأهوازي يقول: سمعت أبا داود السجستاني يقول: «أنا لا أحدث عن أبي الأشعث» قلت لِمَ؟ قال: «لأنه كان يعلم المُجَّان المُجُون، كان مُجَّان البصرة يصرون صرر الدراهم فيطرحونها علىٰ الطريق ويجلسون ناحية فإذا مر من لحظها وأراد أن يأخذها صاحوا ضعها ليخجل الرجل فَعَلَّم أبو الأشعث -أحمد بن المقدام- المارة بالبصرة أن يتخذوا صرر زجاج كصرر الدراهم، فإذا مررتم بصررهم وأردتم أخذها وصاحوا بكم فاطرحوا صرر الزجاج التي معكم وخذوا صرر الدراهم التي لهم ففعلوا ذلك، لا أحدث عنه لهذا». «الكامل» (١/ ٢٨٣)، ومن طريقه الخطيب في «تأريخه» (٥/ ١٦٥)، وعبدان هو عبدالله بن أحمد

ثقة إمام فالسند صحيح.

وبهذا الأثر استدل أبو الحسن ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٦٥) علىٰ انتقاء أبي داود رحمه الله.

ومن باب الفائدة: فقد تعقب ابن عدي كلام أبي داود هذا فقال: «لا يؤثر ذلك فيه - أي: في أحمد بن المقدام - لأنه من أهل الصدق».

قال الحافظ ابن حجر: «ووجه عدم تأثيره فيه أنه لم يُعَلِّم المجان كما قال أبو داود، وإنما علَّم المارة الذين كان قصد المجان أن يخجلوهم، وكأنه كان يذهب مذهب من يؤدب بالمال فلهذا جوز للمارة أن يأخذوا الدراهم تأديبًا للمجان حتىٰ لا يعودوا لتخجيل الناس، مع احتمال أن يكونوا بعد ذلك أعادوا لهم دراهمهم والله أعلم». «هدي الساري» (٥٥٢).

وقال الآجري: سألت أباداود عن عبد الرحمن بن المتوكل؟ فقال: «لم أكتب عنه شيئًا»، قلت: تركته علىٰ عمد؟ قال: «نعم تركته علىٰ عمد كان يعلم الألحان». «سؤالات الآجري» (٢/ ١٠١) رقم (١٢٤٦).

وليس الحامل له علىٰ ذلك -والله أعلم- إلا خوفه من الله عز وجل فيما نحسبه والله حسيبه فهو القائل: «إني لأخاف الله في الرواية عن شعيب بن أيوب الصريفيني». «سؤالات الآجري» (٢/ ٢٩٩) رقم (١٩١٣)، مع أنه قد روىٰ عنه حديثًا كما في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٧١).

وقد روىٰ عن بعض الضعفاء منهم الحسين بن علي العجلي المتقدم ذكره.

وروىٰ عن الحسين بن يزيد الطحان الكوفي. وهو لين الحديث. كما في «التهذيب» (١/ ٤٣٩) عن أبي حاتم، وهو كذلك في «التقريب».

وروىٰ عن قطن بن نسير البصري، وقد قال ابن عدي: «يسرق الحديث». كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٤٢)، ولخص الحافظ الحكم عليه في «التقريب» بقوله: «صدوق يخطئ».

وروىٰ عن سهل بن تمام بن بزيع السعدي، وهو صدوق يخطئ. كما في «التقريب».

وروىٰ عن نصر بن عاصم الأنطاكي، وهو لين الحديث. كما في «التقريب».

وروىٰ عن عبدالله بن يحيىٰ بن ميسرة، ومحمد بن إسماعيل بن مهاجر، وكلاهما قال فيه الحافظ في «التقريب»: «لا يعرف»، وراجع ترجمة أبي داود من فصل: «من روىٰ من الأئمة عن الضعفاء».

فائدة: «سنن أبي داود» مع ما فيها من الأحاديث الضعيفة إلا أنها أحسن حالًا وأصح من كثير من كتب السنة؛ لأن الإمام أبا داود انتقاها من خمسمائة ألف حديث مع إمامته في هذا الشأن وبروزه فيه.

قال الإمام أبو داود: «كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته كتابي هذا جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث». رواه الحازمي في «شروط الأئمة الخمسة» (٦٨).

وقال في رسالته لأهل مكة: «سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب «السنن» أهي أصح ما عرفت في هذا الباب؟ فاعلموا أنه كذلك كله إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين وأحدهما أقدم إسنادًا والآخر صاحبه أقوم في الحفظ فربما كتبت ذلك، ولا أرىٰ في كتابي من هذا عشرة أحاديث -قال:- وليس في كتاب السنن عن متروك الحديث شيء...».اهـ.

ولا يشكل علىٰ كلامه هذا إخراجه لبعض المتروكين في «سننه»، كإسحاق بن أبي

فروة وغيره فإن مراده لم يخرج لمتروك ثبت أنه متروك عنده، فربما يكون الراوي ثقة أو صدوقًا عنده متروكًا أو ضعيفًا عند غيره كما سبق معنا في العذر الأول من فصل: «الأعذار لمن روىٰ من الأئمة عن الضعفاء».

وهذا قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في «شرح علل الترمذي» (١/): «وقد قال أبو داود في «رسالته إلىٰ أهل مكة»: «ليس في كتاب «السنن» الذي صنفته عن متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر يبين أنه منكر»، ومراده: أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده علىٰ ما ظهر له أو لمتروك متفق علىٰ تركه فإنه قد خرج لمن قد قيل فيه: إنه متروك، ولمن قد قيل فيه: إنه متهم بالكذب» اهـ المراد.

قلت: وهذا التحري الذي سلكه أبو داود في «سننه»؛ قال ابن السبكي رحمه الله: ««سنن أبي داود» من دواوين الإسلام، والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ الصحاح عليها[(١)] وعلىٰ «سنن الترمذي»لاسيما «سنن أبي داود»».اهـ نقله عنه محمد محيي الدين في مقدمة تحقيق «توضيح الأفكار» (١/ ٦٠).

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: «كتاب «السنن» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني رحمه الله من الإسلام بالموضع الذي خصه الله به بحيث صار حكمًا بين أهل الاسلام، وفصلًا في موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم المنصفون وبحكمه يرضىٰ المحققون، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام ورتبها أحسن ترتيب، ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء».

(١) لا يخفى ما في إطلاق اسم الصحيح على «سنن أبي داود» من التساهل فإنه وإن كان انتقاها بحيث صارت أنقى من كثير من كتب «السنن» إلا أن فيها أحاديث ضعيفة، بل ضعيفة جدًا عند أبي داود نفسه كما صرح بذلك عن نفسه حيث قال: «إنه يذكر الصحيح وما يشبهه ويقاربه وما كان فيه وهن شديد بينه» . وهكذا القول في «سنن الترمذي» بل هي من حيث الرتبة أنزل من «سنن أبي داود».

«تهذيب السنن» (١/ ٢٣) مطبوع مع «عون المعبود».

٣٥) سليمان بن حرب الأزدي أبو أيوب الواشحي.

قال الإمام أبو حاتم رحمه الله: «كان سليمان قل من يرضىٰ من المشايخ فإذا رأيته قد روىٰ عن شيخ فاعلم أنه ثقة». «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٥٥).

وقال أيضًا: «سمعت سليمان بن حرب يقول: «عمدت إلىٰ حديث المشايخ فغسلته» قلت: مثل من؟ قال: «مثل الحكم بن عطية»». «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٦).

وهذا يدل علىٰ تحريه وورعه رحمه الله.

وقال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمة محمد بن أبي رزين: «ما روىٰ عنه سوىٰ سليمان بن حرب، لكن شيوخ سليمان ثقات. قاله أبو حاتم». «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٤٥).

وقال في «المغني» (٢/ ١٩٤): «لكن شيوخه ثقات».

ومما يدل علىٰ أنه لا يحدث عن الراوي حتىٰ يعرف حاله وعدالته قول يعقوب بن سفيان الفسوي رحمه الله في صالح بن محمد بن زائدة: «جهله سليمان فكان لا يحدث عنه بالبصرة فلما استقضي علىٰ مكة والتقىٰ مع المدنيين أثنوا عليه وعَرَّفوه حاله وقالوا: كان هذا من خيارنا ومن زهادنا صاحب غزو وجهاد فحدث عنه بمكة». «المعرفة والتأريخ» (١/ ٤٢٦).

٣٦) سليمان بن طرخان التيمي.

ذكره الإمام الدارقطني رحمه الله ضمن التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩).

٣٧) سليمان بن موسىٰ الأموي مولاهم الدمشقي الأشدق.

قال الإمام مسلم رحمه الله (١/ ٨٦): حدثنا عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي أخبرنا مروان يعني ابن محمد الدمشقي حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسىٰ قال قلت لطاووس: إن فلانًا حدثني بكذا وكذا؟ قال: «إن كان صاحبك مليًا فخذ عنه»اهـ.

قال الإمام النووي: «وقوله: «إن كان مليًا» يعني: ثقة ضابطًا متقنًا يوثق بدينه ومعرفته ويعتمد عليه كما يعتمد علىٰ معاملة الملي بالمال ثقة بذمته». «شرح مسلم» (١/ ٨٥).

قلت: ومما يدل علىٰ قبوله لهذه النصيحة من طاووس وعمله بها ما أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تأريخه» (١/ ٣١٩) رقم (٦٠٤) قال: حدثني محمود بن خالد عن مروان بن محمد أنه سمع سعيد بن عبد العزيز يقول قال سليمان بن موسىٰ: «العالم الذي لا يحفظ شيئًا فليس بشيء، والذي ينتقي ذاك العالم». والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣١)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٢١١).

وقال أبو زرعة الدمشقي رحمه الله في «تأريخه» (١/ ٣١٨) رقم (٦٠١): حدثني عبد الرحمن بن إبراهيم قال: حدثنا الوليد بن مسلم قال: حدثنا أبو مسهر قال: حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسىٰ قال: «يجلس إلىٰ العالم ثلاثة: رجل يأخذ كل ما سمع، ورجل لا يكتب ويسمع فذاك يقال له جليس العالم، ورجل ينتقي[1] وهو خيرهم». ومن طريقه أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٢٤) رقم (١٥٤٩)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٥٥)، وإسناده أئمة.

وقال الإمام ابن عدي رحمه الله في «الكامل» (٣/ ١١١٤): ثنا محمد بن المبارك ثنا دحيم ثنا أبو مسهر ثنا سعيد قال: كان سليمان يقول: «إذا جاءنا العلم من الحجاز عن

---

(١) ومراده بالانتقاء ما يسمى عندهم بالانتخاب حال السماع وفي المفاضلة بين الانتخاب وعدمه تفصيل راجعه في «تدريب الراوي» (٢/ ٥٩٤)

الزهري قبلناه، وإذا جاءنا من العراق عن الحسن قبلناه، وإذا جاءنا من الجزيرة عن ميمون بن مهران قبلناه، وإذا جاءنا من الشام عن مكحول قبلناه» قال سعيد: «فكان هؤلاء الأربعة علماء الناس في خلافة هشام» اهـ وهذا الأثر يؤيد ما سبق من انتقاء سليمان بن موسىٰ.

وقال أبو زرعة الدمشقي رحمه الله في «تأريخه» (١/ ٣١٨) رقم (٦٠٣): عن هشام أخبرني الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز قال: قال سليمان بن موسىٰ: «لا يؤخذ العلم من صَحَفي»[١]. وفيه عنعنة الوليد بن مسلم إلا أن شيخه شامي ويغتفر في الآثار ما لا يغتفر في غيرها.

٣٨) سليمان بن يسار الهلالي المدني أحد الفقهاء السبعة.

تقدم ما يدل علىٰ ذلك من كلام ابن حبان في ترجمة خارجة بن زيد رحمه الله من هذا الفصل، والحمد لله.

٣٩) شرحبيل بن السمط الكندي الشامي.

ذكره الإمام الدارقطني رحمه الله في مقدمة كتابه «الضعفاء» ضمن التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩).

٤٠) شعبة بن الحجاج أبو بسطام أمير المؤمنين في الحديث.

قال الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله في ترجمة مشاش أبي ساسان البصري: سألت أبي

---

(١) قال العلامة محمد أبوشهبة رحمه الله: يعني الذين يأخذون الأحاديث عن الصحف لا بالرواية، لكثرة ما يقع لهم من الخطأ والتصحيف وعدم التمييز. (دفاع عن السنة ص٣٣) قال ابن هشام: ومن اللحن أيضًا قولهم: لا يؤخذ العلم من صُحُفي بضمتين والصواب بفتحتين ردًا إلى صحيفة ثم فعل بها ما فعل بحنيفة. نقله عنه السيوطي في «التدريب» (٢/ ٦٦٦)

عنه؟ فقال: «إذا رأيت شعبة يحدث عن رجلٍ فاعلم أنه ثقة إلا نفرًا بأعيانهم». «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٢٤).

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن شهاب الذي روىٰ عن عمرو بن مرة؟ فقال: «شيخ يرضاه شعبة بروايته عنه يحتاج أن يسأل عنه؟!». «الجرح والتعديل» (/ ٣٦١).

وقال أبو حفص بن شاهين رحمه الله: «إذا اجتمع علىٰ الرجل الثوري وشعبة في الكتابة عنه فهو غاية من الغايات». «ذكر من اختلف العلماء فيه» (٨٢).

وذكره الإمام الدارقطني رحمه الله ضمن التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩).

وقال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: «كان شعبة أمةً وحده في هذا الشأن - يعني: في الرجال- وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال». «العلل» (٣٥٥٧)، و«تأريخ بغداد» (٩/ ٢٦٣).

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله: أخبرنا البرقاني قال: قرئ علىٰ عمر بن نوح البجلي وأنا أسمع حدثكم محمد بن أحمد البوزاني حدثنا محمد بن العباس النسائي قال: سألت أبا عبدالله - يعني أحمد بن حنبل - من أثبت شعبة أو سفيان؟ فقال: «كان سفيان رجلًا حافظًا، وكان رجلًا صالحًا، وكان شعبة أثبت منه وأنقىٰ رجالًا». «تأريخ بغداد» (٩/ ٢٦٣).

وقال رحمه الله: أخبرنا ابن الفضل أخبرنا عبدالله بن جعفر حدثنا يعقوب بن سفيان حدثنا الفضل -يعني: ابن زياد- قال: سئل أحمد بن محمد بن حنبل: شعبة أحب إليك حديثًا أو سفيان؟ فقال: «شعبة أنبل رجالًا وأنسق حديثًا». «تأريخ بغداد» (٩/ ٢٦٣-٢٦٤).

وقال ابن سعد: «شعبة أول من فتش عن أمر المحدثين وجانب الضعفاء والمتروكين

وصار علمًا يقتدي به وتبعه عليه بعده أهل العراق»[1] «رفع الإشكال» للعلائي (٤١).

وقال الإمام العلائي رَحِمَهُ اللهُ في ذكر أسباب الإرسال: «ومنها أن يكون المرسِل الحديث نسي من حدثه به وعرف المتن جيدًا فذكره مرسلًا لأن أصل طريقته أنه لا يأخذ إلا عن ثقة كمالك وشعبة فلا يضره». «جامع التحصيل» للعلائي (٨٨).

وقال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ: نا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل نا علي -يعني: ابن المديني- قال: ذكرنا ليحيىٰ يعني القطان القاسم بن عوف الشيباني فقال: قال شعبة: «دخلت عليه فحرك رأسه» قلت ليحيىٰ: ما شأنه؟ قال: فجعل يحيد. فقلت: ضعفه في الحديث؟ فقال: «لو لم يضعفه لروىٰ عنه».«الجرح والتعديل» (٧/ ١١٥).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وإنما العالمون بالجرح والتعديل هم علماء الحديث وهم نوعان منهم من لم يرو إلا عن ثقة عنده كمالك وشعبة ويحيىٰ بن سعيد...».«الرد علىٰ البكري» (١/ ٧٧).

وقال صاحب «عون المعبود» (١/ ٢٢٩): قال السيوطي: «قال الشيخ ولي الدين: «ومطيع بصري، قال الذهبي: «إنه لا يعرف» لكن قال زيد بن الحباب: إن شعبة دله عليه وشعبة لا يروي إلا عن ثقة فلا يدل إلا علىٰ ثقة» اهـ

وقال الحافظ ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللهُ: «لو روىٰ شعبة خبرًا عن شيخ لم يعرف بعدالة ولا جرح عن تابعي ثقة عن صحابي كان لقائل أن يقول: هو خبر جيد الإسناد فإن رواية شعبة عن الشيخ مما يقوي أمره». «الصارم المنكي» (٨١).

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «ويعقوب بن عطاء فيه مقال ولكن رواية شعبة عنه مما يقوي أمره». «موافقة الخُبر الخَبر» (١/ ١٢٦).

---

(١) قال محقق «رفع الإشكال»: «لم أجدها في ترجمة شعبة في «الطبقات» (٧/ ٢٧٠)».

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في خطبة كتابه «تهذيب التهذيب»: «فإن كانت الترجمة طويلة اقتصرت علىٰ من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم، ولا أعدل عن ذلك إلا لمصلحة، مثل أن يكون الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإني أذكر جميع شيوخه أو أكثر كشعبة ومالك وغيرهما».

وقال الإمام الذهبي في ترجمة: توبة بن عبدالله أبي صدقة الأنصاري: «قال الأزدي: «لا يحتج به» قلت: بل هو ثقة روىٰ عنه شعبة». «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٦١).

قال الحافظ ابن حجر: «يعني: وروايته عنه توثيق له». «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٦١).

وقال الإمام الذهبي رحمه الله: «شيوخ شعبة نقاوة إلا النادر منهم». «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦١٣).

وقال أيضًا: «شيوخ شعبة عامتهم جياد». «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٣٢، ١/ ٣٩٩).

وقال أيضًا: «شعبة منقٍّ للرجال». «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥١٤).

وقال في عبيد الله بن إبراهيم الأنصاري: متماسك لكنه من شيوخ شعبة لا رعوا». «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣).

وقال أيضًا: «شيوخ شعبة منقون». «المغني في الضعفاء» (٢/ ٤٦٠).

وقال في ترجمة: يزيد بن أبي زياد الهاشمي: «وقد حدث عنه شعبة مع براعته في نقد الرجال». «سير النبلاء» (٦/ ١٣٠).

وقال في أبي الضحاك عن أبي هريرة: «حدث عنه شبعة، لا يُعرَف، لكن شيوخ شعبة جياد». «الميزان» (٤/ ٥٤٠).

وقال أيضًا: «وعنه شعبة لا يعرف لكن شعبة متعنت». «المغني» (٢/ ٤٧٦).

وقال في أبي الحسن عن طاووس: «وعنه شبعة، مجهول، لكن شعبة منقٍّ للرجال».

«الميزان» (٤/ ٥١٤).

ومع هذا فقد قال في حميد الأوزاعي: «أرسل عن أبي الدرداء وعنه شعبة لا يكاد يعرف». «الميزان» (١/ ٦١٨). وقال في «المغني» (١/ ٢٨٩): «وعنه شعبة مجهول».

وقال الإمام السخاوي رحمه الله: «ونظر في الرجال شعبة وكان متثبتًا لا يكاد يروي إلا عن ثقة». «المتكلمون في الرجال» (٨٨)، وانظر «فتح المغيث» (٢/ ٤٢).

قلت: ومما يدل على ورعه البالغ وشدة تحريه قول أبي داود قال لي شعبة: «في صدري أربعمائة حديث لأبي الزبير والله لا حدثت عنه». «سير النبلاء» (٧/ ٢١٣).

ومن يصبر على ترك التحديث بهذا الكم الهائل إلا رجل بلغ مبلغًا عظيما في الورع والتوقي والخوف من الله عز وجل.

ومما يدل على أنه يفعل ذلك ورعًا وتدينًا: ما أخرجه ابن أبي حاتم رحمه الله حيث قال: نا أحمد بن سنان قال قلت لعبد الرحمن بن مهدي: لم تركت حديث حكيم بن جبير؟ فقال: حدثني يحيى القطان قال: سألت شعبة عن حديث من حديث حكيم بن جبير؟ فقال: «أخاف النار». قال ابن أبي حاتم: «فقد دل أن كلام شعبة في الرجال حسبة يتدين به وأن صورته عنده صورة من لا يسع قبول خبره ولا حمل العلم عنه فيلحق برسول الله ﷺ ما لم يقله». «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٢).

ومما يدل على شدة توقيه وعظيم تثبته: ما أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٧): نا علي بن الحسين بن الجنيد قال: قال علي بن المديني: نا بشر بن المفضل قال: قدم علينا إسرائيل فحدثنا عن أبي إسحاق عن عبدالله بن عطاء عن عقبة بن عامر بحديثين فذهبت إلى شعبة فقلت: ما تصنع شيئًا حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن عطاء عن عقبة بكذا فقال: «يا مجنون هذا حدثنا به أبو إسحاق،

فقلت لأبي إسحاق: من عبدالله بن عطاء؟ فقال: «شاب من أهل البصرة قدم علينا»، فقدمت البصرة فسألت عنه فإذا هو جليس فلان، وإذا هو غائب في موضع، فقدم فسألته فحدثني به فقلت: من حدثك؟ قال: «حدثني زياد بن مخراق» فأحالني علىٰ صاحب حديث، فلقيت زياد بن مخراق فسألته فحدثني به قال: «حدثني بعض أصحابنا عن شهر بن حوشب».اهـ

القصة أخرجها ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٥٠-٥١) من طريق بشر بن المفضل به ثم قال: «هكذا يكون البحث والتفتيش وهذا معروف عن شعبة».اهـ

قال شيخنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله: «وقد جاءت القصة عند الخطيب وغيره بأطول من هذا، ولكنها من طريق نصر بن حماد وهو كذاب، وقد حدثنا بتلك القصة مرارًا وفيها أن شعبة قال: «أفسده علي شهر ولو صح لكان أحب إلي من أهلي ومالي وولدي والناس أجمعين»، فنستغفر الله فإن القصة لا تثبت». «غارة الفصل» (٩٧).

ومما يدل علىٰ عظيم ورعه وتحاشيه الرواية عن الضعفاء: أنه كان يرىٰ ارتكاب بعض المحرمات أهون من الرواية عن بعض الضعفاء.

قال الإمام أبو نعيم الأصبهاني: «وكان رحمه الله كثير التشدد في انتقاد الرجال شديد الاستقصاء في إظهار أحوالهم وتبيين سيئاتهم حتىٰ إنه رحمه الله كان يرىٰ مقارفة بعض المحارم أهون من الرواية عن الكذابين. حدثنا أبو إسحاق المعدل الأصبهاني النيسابوري ثنا محمد بن إسحاق الثقفي قال: سمعت الحسن بن أبي الربيع يقول: سمعت موسىٰ بن هارون يقول: سمعت شعبة يقول: «لأن أزني أحب إلي من أروي عن أبان». «المستخرج علىٰ صحيح مسلم» (١/ ٥٤).

قلت: وهو القائل فيما رواه عنه شعيب بن حرب: «لأن أُقَدَّم فتُضرب عنقي أحب

إلي من أحدث عنه». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٠٧) يعني: عمارة بن جوين البصري.

وهو القائل: «لأن أقدَّم فتضرب عنقي أحب إلي من أن أحدث عن هارون العبدي». «سير النبلاء» (٧/ ٢٢١).

بل بلغ الحال بهذا السيف المسلول علىٰ أهل الإفك والبهتان: ما حكاه عنه الإمام الشافعي رحمه الله أنه كان يجيء إلىٰ الرجل -يعني الذي ليس أهلًا للحديث- فيقول: «لا تحدث وإلا استعديت عليك السلطان». «سير النبلاء» (٧/ ٢١٥-٢١٦).

بل كان رحمه الله ينكر عن الذهاب إلىٰ الثقة الذي يحدث عن ضعيف، فقد قال أبو داود: «قال شعبة لرجلٍ أيش تصنع عند يونس -المؤدب- إنما يحدثك عن أشعث -السمان-، وأشعث مطروح مثل الحمار في المسجد». «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/ ١٤١).

هذا ومما ينبغي أن يُعلَم أنه لا يتم القول أن شعبة لا يروي إلا عن ثقة إلا علىٰ المعنىٰ الأعم فيمن وصفوا بهذا الوصف وهو ما فوق المتروك، يدل علىٰ ذلك أمور:

أحدها: ما بينا صحة هذا القول بدلائه في فصل خاص والحمد لله.

ثانيها: يدل علىٰ ذلك صريح قوله رضي الله عنه بما لا يدع في القلب شكًا في صحة هذا القول حيث قال ابن أبي حاتم رحمه الله: ثني أبي عن أحمد الدورقي نا عبد الرحمن بن مهدي قال: قيل لشعبة: متىٰ يترك حديث الرجل؟ قال: «إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا كثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روىٰ حديثًا غلطًا مجتمعًا عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طرح حديثه، وما كان غير ذلك فارووا عنه». «الجرح والتعديل» (٢/ ٣١).

ومن ذلك: ما أخرجه علي بن الجعد الجوهري قال: حدثني أبوبكر بن زنجويه قال: حدثني عبدالرزاق عن أبي أسامة قال: وافقنا من شعبة طيب نفس فقلنا له: حدثنا ولا تحدثنا إلا عن ثقة فقال: «قوموا».

ومما يدل علىٰ ذلك: ما أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٣٨-١٣٩) قال: نا محمد بن يحيىٰ: نا يحيىٰ بن المغيرة: نا جرير، قال: لما ورد شعبة البصرة قالوا له: حدِّثنا عن ثقات أصحابك، قال: «إن حدثتكم عن ثقات أصحابي فإنما أحدثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة: الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، ومنصور». وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٨٤) قال: كتب إليَّ محمد بن أيوب: أنا يحيىٰ بن معين: أنا جرير به.

ومما يدل علىٰ ذلك ما أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢٤٠): أخبرنا ابن رزق أنا عثمان بن أحمد ثنا حنبل بن إسحاق سمعت عاصم بن علي يقول: سمعت شعبة يقول: «لو لم أحدثكم إلا عن ثقة لم أحدثكم عن ثلاثين». قال المحقق: إسناده حسن وعند ابن عدي في «الكامل» (١/ ٨٣) عن ثلاثة.

وهذا هو ما توصل إليه الإمام السخاوي رحمه الله حيث قال: «ممن كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر الإمام أحمد وبقي بن مخلد وحريز بن عثمان وسليمان بن حرب وشعبة -قال:- وذلك في شعبة علىٰ المشهور فإنه كان يتعنت في الرجال ولا يروي إلا عن ثبت وإلا فقد قال عاصم بن علي سمعت شعبة يقول: «لو لم أحدثكم إلا عن ثقة لم أحدثكم عن ثلاثة -وفي نسخة- ثلاثين»، وذلك اعتراف منه بأنه يروي عن الثقة وغيره فينظر، وعلىٰ كل حال فهو لا يروي عن متروك ولا عن من أجمع علىٰ ضعفه». «فتح المغيث» (٢/ ٤٢).

ومما يدل علىٰ ذلك أنه قد روىٰ عن جماعةٍ من الضعفاء كما تقدم معنا في فصل: «ذكر رواية جملة ممن وصفوا بالانتقاء عن بعض الضعفاء والمتروكين»، وهم:

١ - محمد بن عبيدالله العرزمي: متروك.

٢- زيد الحواري العمي: ضعيف.

٣- موسىٰ بن عبيدة الربذي: متروك.

٤- يونس بن خباب: ضعيف.

٥- مسلم بن كيسان الأعور.

٦- جابر بن يزيد الجعفي: رافضي متروك.

٧- عثمان بن سعد الكاتب: ضعيف.

٨- إبراهيم بن مسلم الهجري: متروك.

٩- ثوير بن أبي فاختة: رافضي كذاب.

١٠- عمرو بن عبيد معتزلي: متروك.

١١- مسلم بن كيسان الأعور: متروك.

١٢- عبيدة بن معتب الضبي: متروك.

١٣- مجالد بن سعيد الهمداني: ضعيف.

١٤- داود بن يزيد الأودي: ضعيف.

١٥- ليث بن أبي سليم: ضعيف.

١٦- علي بن زيد بن جدعان: ضعيف.

١٧- فرقد بن يعقوب السبخي: ضعيف.

١٨- يعقوب بن عطاء بن أبي رباح: ضعيف.

١٩- عطاء بن أبي مسلم الخراساني: ضعيف.

وحدث عن جماعهم وضعفهم منهم: الحسن بن عمارة، وشرقي بن قطامي، وأبو شيبة الواسطي، وهم متروكون، وعثمان بن عمير البجلي والجرح فيه شديد. كما سبق في

فصل: «ذكر رواية جماعة من المنتقين عن ضعفاء عندهم».

٤١) صدقة بن خالد الأموي أبو العباس الدمشقي.

قال الإمام أبو زرعة الدمشقي في «تأريخه» (١/ ٢٧٩): سمعت أبا مسهر يقول: «صدقة صحيح الأخذ صحيح العطاء». وانظر «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٠٦).

٤٢) طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن.

ذكره الإمام الدارقطني رحمه الله في مقدمة «الضعفاء والمتروكين» ضمن التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩) للسيوطي رحمه الله.

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله: «وأما مجاهد وطاووس وسعيد بن المسيب ومالك فأكثر تحريًا في رواياتهم وانتقادًا لمن يروون عنه». «شرح علل الترمذي» (١/ ٢٨١).

قلت: ويدل علىٰ صحة ما نعته به هذان الإمامان: ما أخرجه الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ٨٤-٨٥) حيث قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي أخبرنا عيسىٰ وهو ابن يونس حدثنا الأوزاعي عن سليمان بن موسىٰ قال: لقيت طاوسًا فقلت: حدثني فلان كيت وكيت. قال: «إن كان صاحبك مليًا فخذ عنه». والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٧)، وقال عقبه: «ثقة في دينه»، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٣٦)، والدارمي في «مسنده» (١/ ١١٢).

قال الإمام النووي رحمه الله: «وقوله: «إن كان مليًا» يعني: ثقة ضابطًا متقنًا يوثق بدينه ومعرفته ويعتمد عليه كما يعتمد علىٰ معاملة الملي بالمال ثقة بذمته». «شرح مسلم» (١/ ٨٥).

قلت: والظن بطاووس أنه لم يكن ليأمر صاحبه بشيء ثم يخالفه إلىٰ تركه والله أعلم.

٤٣) عامر بن شراحيل الشعبي أبو عمرو الإمام المشهور.

قال الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله: أنبأنا أبو بكر بن أبي خيثمة -فيما كتب إلي- قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: «إذا حدث الشعبي عن رجل فسماه فهو ثقة يحتج بحديثه». «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٢٣).

وذكره الدارقطني ضمن التابعين الذين اتبعوا آثار الصحابة واقتفوا أثرهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩).

وقال الحافظ السخاوي رحمه الله: «المرسل مراتب أعلاها ما أرسله صحابي ثبت سماعه ثم صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه، ثم المخضرم، ثم المتقن كسعيد بن المسيب ويليها من كان يتحرىٰ في شيوخه كالشعبي ومجاهد...». «فتح المغيث» (١/ ١٨١).

وقد جاء ما يدل علىٰ صحة ما قاله هؤلاء الأئمة؛ فقد قال الإمام البخاري رحمه الله (٦٤٠٤): «باب فضل التهليل حدثنا عبدالله بن محمد قال: حدثنا عبد الملك بن عمرو حدثنا عمر بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون قال: «من قال عشرًا كان كمن أعتق أربعة من ولد إسماعيل» قال عمرو: حدثنا عبدالله بن أبي السفر عن الشعبي عن الربيع بن خثيم مثله، فقلت للربيع ممن سمعته؟ فقال: من عمرو بن ميمون، فأتيت عمرو بن ميمون فقلت: ممن سمعته؟ فقال: من ابن أبي ليلىٰ، فأتيت ابن أبي ليلىٰ فقلت ممن سمعته؟ فقال: «من أبي أيوب الأنصاري يحدثه عن النبي ﷺ»». والحديث أخرجه مسلم (٢٦٤٠)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٩٣) ص (٢٠٨)، وزاد عقبه: قال يحيىٰ بن سعيد: «وهذا أول ما فتش عن الإسناد».

وهذا الأثر يعد من أقوىٰ الأدلة علىٰ انتقاء الشعبي وتحريه وتثبته من اتصال السند وصحة الرواية.

ومما يدل علىٰ ذلك ما أخرجه ابن عساكر رحمه الله قال: أخبرنا أبو الفضل الفضيلي

وأبو المحاسن أسعد بن علي وأبو بكر أحمد بن يحيىٰ وأبو الوقت عبد الأول بن عيسىٰ قالوا: أنا أبو الحسن الداودي أنا عبدالله بن أحمد حمويه أنا أبو عمران السمرقندي أنا عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي أنا أبو عاصم عن ابن عون قال: سمعته يذكر قال: «كان الشعبي إذا جاءه شيء اتقىٰ وكان إبراهيم يقول ويقول». «تأريخ دمشق» (٢٥/ ٣٦٦).

ولهذه العلة والله أعلم قال العجلي: «مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل إلا صحيحًا». «الثقات» (٢٤٣-٢٤٤).

وقال شيخ الإسلام: «الشعبي عندهم صحيح المراسيل، لا يعرفون له مرسلًا إلا صحيحًا». «الصارم المسلول» (٢/ ١٢٦-١٢٧).

ومما يدل علىٰ ورعه وتوقيه: ما أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٩) قال: أنا الحسن بن أبي بكر أنا أحمد بن كامل القاضي فيما أجاز لنا قال: قرئ علىٰ الحسن بن علي حدثكم محمد بن العلاء نا حفص نا عاصم وابن عون: «أن الشعبي كان إذا حدث الناس انبسط في الحديث فإذا جاء الحلال والحرام خاصة توقىٰ غير الذي كان» اهـ والله أعلم.

٤٤) عاصم بن سليمان الأحول.

قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «معرفة علوم الحديث» (٢٦): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: وجدت بخط أبي ثنا الحسن بن عيسىٰ مولىٰ ابن المبارك قال: حدثت ابن المبارك بحديث لأبي بكر بن عياش عن النبي ﷺ فقال: «حسن» فقلت لابن المبارك: إنه ليس له إسناد. فقال: «إن عاصمًا يحتمل له أن يقول قال رسول الله ﷺ» اهـ

قال العلائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ففي هذه الحكاية دليل للفرق بين الرواة وأنه يقبل مرسل

بعضهم دون بعض، والظاهر أن المقتضي لذلك عند ابن المبارك كون عاصم لا يرسل إلا عن ثقة، ويحتمل أن يكون لكونه من أئمة النقل المرجوع إليهم والله أعلم». «جامع التحصيل» (٩١).

٤٥) عبد بن أحمد بن محمد بن عبدالله الأنصاري الهروي أبو ذر في كتابه «المستدرك علىٰ الصحيحين».

قلت: وإدخاله في هذا الفصل باعتبار أنه ممن ألف في «الصحيح» حيث ألف كتابًا استدرك فيه أحاديث علىٰ الشيخين مما هو علىٰ شرطهما أو شرط أحدهما.

قال عبد الغافر بن إسماعيل في«تأريخ نيسابور»: «كان أبو ذر زاهدًا ورعًا عالمًا سخيًا لا يدخر شيئًا وصار من كبار مشيخة الحرم مشارًا إليه في التصوف، خرج علىٰ «الصحيحين» تخريجًا حسنًا وكان حافظًا كثير الشيوخ». «سير النبلاء» (١٧/ ٥٥٩).

قال الإمام الذهبي: «قلت له: «مستدرك» لطيف في مجلد علىٰ «الصحيحين» علقت منه يدل علىٰ معرفته». «سير النبلاء» (١٧/ ٥٥٩-٥٦٠).

وقد ذكره الإمام أبو العباس القرطبي رحمه الله في كتابه «المفهم» (١/ ٩٩-١٠٠) ضمن من جمع الصحيح واشترط الصحة.

وقال الكتاني رحمه الله: «ومنها كتب التزم فيها أهلها الصحة» ثم ذكر جماعة منها ثم قال: «وكتاب «المستدرك» عليهما أيضًا للحافظ أبي ذر الهروي -قال:- وهو المستخرج علىٰ كتاب الدارقطني[1] في مجلد لطيف». «الرسالة المستطرفة» (٢٣).

والظاهر أنه ألزمهما بما استدركه عليهما؛ فقد قال الإمام النووي رحمه الله في الكلام علىٰ الشيخين: «وذكر البيهقي أنهما اتفقا علىٰ أحاديث من صحيفة همام بن منبه وأن كل واحد

---

(١) يعني كتاب «الإلزامات» حيث تكلم الكتاني عنه ثم ثنى بكتاب «المستدرك» للهروي رحمه الله.

منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أن الإسناد واحد، وصنف الدارقطني وأبو ذر الهروي في هذا النوع الذي ألزموهما، وهذا ليس بلازم في الحقيقة فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح بل صح عنهما تصريحهما أنهما لم يستوعباه[1]». «مقدمة شرح مسلم» (١/ ٢٤).

٤٦) عبد الخالق بن منصور.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: أنبأنا عبد الرحمن بن عمر الخلال حدثنا محمد بن إسماعيل الفارسي حدثنا بكر بن سهل حدثنا عبد الخالق بن منصور قال: سألت يحيىٰ بن معين عن حاجب -هو ابن الوليد الأعور-؟ فقال: «لا أعرفه وأما أحاديثه فصحيحة» فقلت: ترىٰ أن أكتب عنه؟ فقال: «ما أعرفه وهو صحيح الحديث وأنت أعلم». «تأريخ بغداد» (٨/ ٢٧١).

قلت: وقد تقدم معنا في ترجمة الإمام أحمد بن حنبل عن العلامة المعلمي أن من علامة من ينتقي في شيوخه ألا يروي إلا عن من أذن له أحد الأئمة المعروفين بالانتقاء بالرواية عنه.

قلت وهذا كحال عبدالله بن أحمد مع أبيه وهكذا هنا عبد الخالق بن منصور مع الإمام ابن معين رحمه الله وإن كان هذا المثال وحده ليس كافيًا في المقصود.

٤٧) عبد الرحمن بن عبدالله بن عبد الحكم بن أعين المصري.

قال أبو حاتم في شأن هانئ بن المتوكل: «حدثنا عبد الرحمن بن عبدالله بن عبد الحكم عنه» فقال أبو زرعة قلت: «فإن محمد بن عبدالله بن عبد الحكم أبىٰ أن يحدث عنه وضعفه» فقال أبو حاتم: «عبد الرحمن أعلم بالرجال من محمد حدثنا عنه». «أبو زرعة وجهوده في السنة» (٢/ ٧٢٩-٧٣٠).

---

(١) راجع ما سيأتي نقله في ترجمة الدارقطني من هذا الفصل إن شاء الله.

قلت: ولولا أن عبد الرحمن بن عبدالله في هذه المنزلة لما دفع أبو حاتم تضعيف محمد بن عبدالله بن عبد الحكم لهانئ بن المتوكل برواية عبد الرحمن عنه، والله أعلم.

٤٨) عبد الرحمن بن عثمان بن سعيد الصدفي أبو المطرف.

قال ابن بشكوال رَحِمَهُ اللهُ: «كان له سماع كثير وعناية بالحديث، وكان ثبتًا في روايته متحريًا فيها». «الصلة» (١/ ٣٠١).

٤٩) عبد الرحمن بن عمرو أبو عمرو الأوزاعي إمام أهل الشام.

قال ابن عدي رَحِمَهُ اللهُ: نا أحمد بن علي بن الحسن المدائني نا محمد بن أصبغ بن الفرج حدثني أبي نا ضمام بن إسماعيل عن الأوزاعي أنه كان إذا حدث فقيل له عمن سمعته؟ قال: «ليس لك حملته إنما حملته لنفسي عمن أثق به». «الكامل» (١/ ٩٩)، ومن طريقه ابن عساكر في «تأريخ دمشق» (٣٥/ ١٨٦).

وهذا يؤيد ما تقدم معنا في ترجمة حسان بن عطية أن معنىٰ قول الأوزاعي فيه كان إذا حدث لا نقول له عمن، لكونه لا يحمل إلا عن الثقات، والله أعلم.

ومما يدل علىٰ تحري الأوزاعي في الرواية عن شيوخه وتوقيه: ما أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٩) عن أبيه قال: نا أحمد بن أبي العباس الرملي نا ضمرة قال: قال الأوزاعي: «خذ دينك عمن تثق به وترضىٰ به».

وقد تقدم معنا في فصل: «علامات من ينتقي» أن من علامة المنتقي في شيوخه: أن يوصي غيره أن لا يأخذ إلا عن الثقات، فالظن بمن كان حاله كذلك أن لا يشدد علىٰ غيره في فعل شيء من الأمور ثم يخالفه إلىٰ فعله، والله أعلم.

ومما يدل علىٰ توقيه: ما أخرجه الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٤٠٨) قال: حدثني العباس قال: ثنا أبو مسهر قال: حدثني محمد بن الأوزاعي قال: حدثني أبي

قال: «يا بني لو كنا نقبل من الناس كل ما يعرضون علينا لأوشك بنا أن نهون عليهم».

وهو القائل فيما أخرجه عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢١) بسندٍ صحيح: «كنا نسمع الحديث فنعرضه علىٰ أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف علىٰ الصيارفة فما عرفوا أخذنا وما تركوا تركنا». اهـ.

ومع هذا كله فقد كان يحتج بمراسيل أهل الشام والمقاطيع.

لذا قال فيه الإمام أحمد: «ضعيف الحديث» قال الإمام البيهقي: «يريد أحمد بذلك بعض ما يحتج به لا أنه ضعيف في الرواية» قال الحافظ ابن حجر: «والأوزاعي إمام في نفسه لكنه يحتج في بعض مسائله بأحاديث من لم يقف علىٰ حاله ثم يحتج بالمقاطيع». «تهذيب التهذيب».

وقال الإمام الذهبي بعد أن نقل تضعيف الإمام أحمد للأوزاعي: «يريد أن الأوزاعي حديثه ضعيف من كونه يحتج بالمقاطيع وبمراسيل أهل الشام وفي ذلك ضعف، لا أن الإمام ضعيف في نفسه». «سير النبلاء» (٧/ ١١٢)، وانظر «دراسات في الجرح والتعديل» (٣٣٨).

ومما يدل علىٰ أن الإمام أحمد أراد ضعف رأيه لا حديثه قوله فيه: «كان من الأئمة» وقوله فيه: «كان من الثقات» كما في «موسوعة أقوال الإمام أحمد» (١٥٥٩).

وقد قال الإمام أبو محمد علي بن حزم رَحِمَهُ اللهُ: «ولا يخلو ما حدث به مالك وما لم يحدث به من أن يكون حدث بالصحيح عنده وترك ما لم يصح فقد أحسن، وكذا أيضًا كل من حدث أيضًا بما يصح عنده ممن ليس مالك بأعلم منه ولا أورع كسفيان وشعبة والأوزاعي وأيوب وغيرهم». «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/ ١٣٦).

لكنه قد جاء ما يدل علىٰ أن الأوزاعي روىٰ عن بعض الضعفاء حيث إن الوليد بن

مسلم المعروف بتدليس التسوية اشتهر عنه أنه يسقط شيوخ الأوزاعي الضعفاء.

قال الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ: «الوليد بن مسلم يرسل يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء وعن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع وعطاء والزهري فيُسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع وعن الأوزاعي عن عطاء والزهري يعني مثل عبدالله بن عامر الأسلمي وإسماعيل بن مسلم». «الضعفاء» للدارقطني (٤١٥) رقم (٦٣١)، و«تهذيب الكمال» (٣١/ ٩٧-٩٨).

وقال صالح جزرة: سمعت الهيثم بن خارجة يقول: «قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعي. قال: كيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن الزهري، وعن الأوزاعي عن يحيىٰ بن سعيد، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع: عبدالله بن عامر الأسلمي وبينه وبين الزهري إبراهيم بن مرة وقرة وغيرهما، فما يحملك علىٰ هذا؟ قال: «أنبِّل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء»، قلت: فإذا روىٰ الأوزاعي عن هؤلاء وهؤلاء ضعفاء أحاديث مناكير فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضُعِّف الأوزاعي. فلم يلتفت إلىٰ قولي». «تهذيب الكمال» (٣١/ ٩٧).

ففي هذين النصين دلالة أن الأوزاعي روىٰ عن ضعفاء، لكنه يزول عنا الإشكال إذا علمنا أن مراد غالب من قيل فيه: «لا يروي إلا عن ثقة» أي عمن ليس بمتروك كما تقدم بيانه، وقد يكون الأوزاعي لا يرىٰ ضعف هؤلاء الضعفاء الذين أسقطهم الوليد بن مسلم. إلىٰ غير ذلك من الأعذار التي تقدم بيانها بما أغنىٰ عن إعادتها هاهنا والله أعلم.

وممن روىٰ عنهم الأوزاعي من الضعفاء قرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل. كما في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٠٩)، وقرة ضعيف.

وهكذا روىٰ عن يزيد بن أبان الرقاشي. كما في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٠٩)، ويزيد ضعيف. كما في «التقريب».

وروىٰ عن قزعة بن سويد الباهلي. كما في «تذكرة الحفاظ» (١٥٥) للمقدسي وقزعة ضعيف، كما يُعلم بالنظر في ترجمته من «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٣٩).

٥٠) عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي.

وحاله في هذا الباب كحال عبدالله بن أحمد مع أبيه حيث إن عبدالله بن أحمد كان لا يروي إلا عمن أذن له أبوه بالرواية عنه، وكذا ابن أبي حاتم مع أبيه الذي كان ألزم الناس له ولأبي زرعة وما ظنك برجل تربىٰ بين إمامين جبلين في الحفظ والإتقان والانتقاء ألا يكون ذلك حافزًا له للتأسي بخصالهما والسير علىٰ منوالهما؟.

قال أبو الحسن علي بن أحمد الخوارزمي: «عبد الرحمن بن أبي حاتم إمام ابن إمام قد رُبِّي بين إمامين أبي حاتم وأبي زرعة إمامي هدىٰ». «تأريخ دمشق» (٣٥/ ٣٦١).

ومن الأدلة أنه كان يترك الرواية عمن ثبت عنده جرحه سواء كان الجارح له أبوه أو أبو زرعة أوغيرهما، قوله في ترجمة عيسىٰ بن أبي عمران الرملي: «كتبت عنه بالرملة فنظر أبي في حديثه فقال: «يدل حديثه علىٰ أنه غير صدوق» فتركت حديثه». «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٨٤).

فإذا كان يترك الرواية عمن قال فيه أبوه: «يدل حديثه علىٰ أنه غير صدوق»، فتركه الرواية عمن هو مجروح بأشد من هذا الجرح من باب أولىٰ والله أعلم.

ومن ذلك قوله في ترجمة: خليفة بن خياط العصفري الملقب بشباب: «انتهىٰ أبو زرعة إلىٰ أحاديث كان أخرجها في «فوائده» عن شباب العصفري فلم يقرأها علينا فضربنا عليه وتركنا الرواية عنه». «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٧٨).

ومن ذلك قوله في ترجمة: أحمد بن عبدالجبار العطاردي: «كتبت عنه وأمسكت عن التحديث عنه لما تكلم الناس فيه». «الجرح والتعديل» (٢/ ٦٢).

ومن ذلك قوله في ترجمة: محمد بن إسحاق الصيني: «كتبت عنه بمكة -قال:- وسألت أبا عون بن عمرو بن عون عنه فتكلم فيه وقال: «هو كذاب» فتركت حديثه». «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٦).

ومما يدل علىٰ انتقائه وعظيم ورعه: عده الرواية عن المتروكين نقصًا في الإيمان حيث ذكر أثر الشافعي في معنىٰ «حاطب ليل»، وقول الربيع بن سليمان في تفسيره ثم قال: «قلت: يعني من يكتب العلم علىٰ غير فهم ويكتب عن الكذاب وعن الصدوق وعن المبتدع وغيره فيحمل عن الكذاب والمبتدع الأباطيل فيصير ذلك نقصًا لإيمانه وهو لا يدري». «آداب الشافعي» (١٠٠).

قلت: والظن به أنه لم يكن ليرتكب ما يعده نقصًا في إيمان فاعله والله أعلم.

٥١) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان أبو سعيد البصري الإمام الثبت الحجة الحافظ.

قال أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ: سمعت أحمد قال: «أبان بن خالد شيخ بصري لا بأس به كان عبدالرحمن يحدث عنه وكان لا يحدث إلا عن ثقة». «سؤالات أبي داود لأحمد» (٣٣٨-٣٣٩).

وقال أبو داود أيضًا: قلت لأحمد: إذا روىٰ يحيىٰ أو عبد الرحمن بن مهدي عن رجلٍ مجهولٍ يحتج بحديثه؟ قال: «يحتج بحديثه». «سؤالاته لأحمد» (١٣٧).

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: أخبرني إبراهيم بن عمر البرمكي حدثنا عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان الفقيه قال: سمعت يحيىٰ بن محمد بن صاعد يقول: سمعت الأثرم يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «إذا حدث عبد الرحمن بن مهدي عن رجلٍ

فهو حجة». «تأريخ بغداد» (١٠/ ٢٤٣).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٧٣)، وقال: «كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث وأبىٰ الرواية إلا عن الثقات».

وتقدم وصفه له أنه من أكثرهم تنقيرًا عن شأن المحدثين وأتركهم للضعفاء والمتروكين في ترجمة خارجة بن زيد رحمه الله.

وقال الحافظ المزي في ترجمة: بشر بن منصور الخياط: «فقد ثبتت عدالته لرواية عبدالرحمن بن مهدي عنه فإنه لا يروي عن غير ثقة». «تهذيب الكمال» (٤/ ١٥٥).

وقال أبو سعد السمعاني: «وما كان يروي إلا عن الثقات». «الأنساب» (١١/ ٢٣٠).

هذا النص والذي قبله استفدتهما عن كتاب «منهج النسائي في الجرح والتعديل» (١/ ٤٧-٤٨).

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله: «إذا قال العالم: «كل من أروي لكم عنه وأسميه فهو عدل رضا مقبول الحديث» كان هذا القول تعديلًا منه لكل من روىٰ عنه وسماه، وقد كان ممن سلك هذه الطريقة عبد الرحمن بن مهدي». «الكفاية» (١٥٤).

وقال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمة عبد الرحمن بن بديل بن ميسرة: «وقد روىٰ عنه عبدالرحمن بن مهدي مع تنقيه للرجال». «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٤٩).

وذكره الإمام البيهقي رحمه الله في المدخل فيمن تحرز عن الرواية عن الضعفاء. كما في «النكت» للزركشي (٣/ ٣٧٢).

وذكره شيخ الإسلام فيمن لا يروي إلا عن ثقة. «الرد علىٰ البكري» (١/ ٧٧).

وذكره الحافظ السخاوي فيمن كان لا يروي إلا عن ثقةٍ إلا في النادر. «فتح المغيث» (٢/ ٤٢).

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة بشر بن منصور الحَنَّاط: «إن كان ابن مهدي روىٰ

عنه فقد ثبتت عدالته». «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٣٢).

قلت: ومما يدل علىٰ عظيم ورعه وتقواه رحمه الله وأنه يترك الرواية عن المتروكين خوفًا من الله: ما أخرجه ابن أبي حاتم رحمه الله في «الجرح والتعديل» (١/ ٢٢) قال: ثنا أبي نا عمرو بن علي سألت عبد الرحمن بن مهدي عن حديث لعبد الكريم المعلم؟ فقال: «دعه» فلما قام ظننت أنه يحدثني فسألته فيما بيني وبينه؟ فقال: «أين التقوىٰ؟». وانظر «الأسامي والكنىٰ» لأبي أحمد الحاكم (١/ ٣٤٠-٣٤١)، وعبد الكريم المعلم هو ابن أبي المخارق: متروك.

وفي كتاب «أبو زرعة وجهوده في خدمة السنة» (٢/ ٤٨٨) قال إسماعيل: رأيت أبا صالح -يعني السمان- يهارش بين الكلاب قال أبو حفص فحدثت به عبد الرحمن بن مهدي فقال: «لا حدثت عن أبي صالح بعد هذا» اهـ.

ومما يدل علىٰ توقيه وانتقائه: ما أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦): نا أحمد بن سنان قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: «لا يكون إمامًا أبدًا رجل يحدث عن كل أحد». وأخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٩٠) من طريق أحمد بن سنان عن ابن مهدي به، وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٩) قال: حدثنا عبدالله بن أحمد قال: حدثني أبوبكر بن خلاد قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: «لا يكون إمامًا من يحدث بكل ما سمع ولا يكون إمامًا من يحدث عن كل أحد». اهـ

تنبيه: هناك من وصف عبد الرحمن بن مهدي بالرواية عن كل أحد فقد أخرج ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٤٠٠) عن ابن معين قال: «كان ابن مهدي إذا حدث بحديث معاوية بن صالح زبرة يحيىٰ بن سعيد وقال: «أيش هذه الأحاديث؟» وكان ابن مهدي

لا يبالي عمن روىٰ، ويحيىٰ ثقة في حديثه».

وتقدم الكلام علىٰ معاوية بن صالح وذكر سند الأثر في فصل: «من روىٰ من الأئمة عن الضعفاء».

قلت: هذا إن صح فهو محمول علىٰ أنه يحدث عن كل أحد بالنسبة ليحيىٰ بن سعيد القطان فإن الذين وصفوا بالانتقاء يتفاوتون وكان يحيىٰ القطان أشد انتقاء من عبد الرحمن بن مهدي.

ولهذا قال الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللهُ: «إذا اجتمع يحيىٰ بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي علىٰ ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن لأنه أقصدهما، وكان في يحيىٰ تشدد». «تأريخ بغداد» (١٠/ ٢٤٣) «تهذيب الكمال» (٢/ ٨٢٠).

أو يحمَل أن هذا كان من عبد الرحمن بن مهدي في بدء أمره ثم شدد بعد ذلك، فقد قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في رواية الأثرم: «كان عبد الرحمن يتساهل أولًا في الرواية غير واحدٍ ثم تشدد بَعدُ وكان يروي عن جابرٍ ثم تركه». «شرح علل الترمذي» (١/ ٨٠).

وفي كلام ابن معين رَحِمَهُ اللهُ إشارة إلىٰ أن عبد الرحمن بن مهدي كان يترخص أكثر من القطان في الرواية عن الضعفاء وهو كذلك فقد تقدم معنا في فصل «من روىٰ من الأئمة عن الضعفاء» أنه روىٰ عن بعض الضعفاء وهم لا علىٰ سبيل الحصر:

١- عمران بن داوَر العمي: ضعيف.

٢- شعيب بن صفوان الثقفي: لين الحديث.

٣- عبدالله بن عمر بن حفص العمري: لين الحديث علىٰ أقل الأحوال.

٤- حبيب بن أبي حبيب الجرمي: ضعيف.

٥- خارجة بن مصعب الضبعي: متروك.

٦- الحكم بن عطية العيشي: مختلف فيه والراجح ضعفه.

٧- عباد بن ميسرة المنقري: لين الحديث.

٨- عبدالله بن بديل بن ورقاء: لين الحديث.

قلت: وروايته عن هؤلاء الضعفاء -عدا خارجة بن مصعب- لا تنافي قول من قال: «إنه لا يروي إلا عن ثقة» إذ المراد بالثقة هنا ما فوق المتروك كما تقدم بيانه والحمد لله.

وقد اعتذر ابن مهدي لمن رماه أنه يروي عن كل أحد أنه يروي عمن ليس بمتروك فقد قال العقيلي رحمه الله: حدثنا زكريا بن يحيىٰ قال: حدثنا محمد بن المثنىٰ قال: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: «يا أبا موسىٰ أهل الكوفة يحدثون عن كل أحد»، قلت: يا أبا سعيد هم يقولون: إنك تحدث عن كل أحد. قال: «عمن أحدث؟» فذكرت له محمد بن راشد المكحولي فقال لي: «احفظ عني الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب علىٰ حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه؛ ولو تُرك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب علىٰ حديثه الوهم فهذا يترك حديثه». «الضعفاء الكبير» (١/ ١٢-١٣).

٥٢) عبد الرزاق بن عبد القادر بن أبي صالح الجيلي الإمام المحدث الزاهد أبو بكر الحنبلي.

قال الإمام الذهبي رحمه الله: «ذكره الحافظ محمد بن عبد الواحد الحنبلي فقال: لم أرَ ببغداد في تيقظه وتحريه مثله». «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٨٥-١٣٨٦).

٥٣) عبد الرزاق بن همام أبو بكر الصنعاني الذي لم يرحل إلىٰ عالمٍ مثله.

قال الحافظ المزي رحمه الله: «وقال أبو محمد عبدالله بن أحمد بن ربيعة بن زبر عن جعفر بن محمد بن أبي عثمان الطيالسي: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: «سمعت من عبد الرزاق

كلامًا يومًا فاستدللت به علىٰ ما ذكر عنه من المذهب، فقلت له إن أساتذتك الذين أخذت عنهم ثقات، كلهم أصحاب سنة: معمر ومالك بن أنس وابن جريج وسفيان الثوري والأوزاعي فعمَّن أخذت هذا المذهب فقال: «قدم علينا جعفر بن سليمان الضبعي فرأيته فاضلًا حسن الهدي فأخذت هذا عنه»». «تهذيب الكمال» (١٨/ ٥٩) الشاهد منه: قول ابن معين: «إن أستاذتك الذين أخذت عنهم ثقات»، وفيه ضرر جلساء السوء علىٰ العبد وإن كان عالمًا نسأل الله السلامة والعافية.

ومع ذلك فقد روىٰ عبد الرزاق عن يحيىٰ بن العلاء كما في «معرفة الصحابة» (٤/ ٢٠٤٤) لأبي نعيم، ويحيىٰ بن العلاء متروك. كما في «الإصابة» (٤/ ٥٥٧).

٥٤) عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني.

قال الإمام ابن عدي رحمه الله: «وعبدالله لم يكتب عن أحد إلا عمن أمره أبوه بالكتابة عنه». «الكامل» (٥/ ٢١٣)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٠٠).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «كان عبدالله بن أحمد لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه في الكتابة عنه، وكان لا يأذن له أن يكتب إلا عن أهل السنة حتىٰ كان يمنعه أن يكتب عمن أجاب في المحنة، فلذلك فاته علي بن الجعد ونظراؤه من المسندين». «تعجيل المنفعة» (١/ ٢٥٨-٢٥٩).

وقال في ترجمة إبراهيم بن عبدالله بن بشار: «وقد تقدم أن عبدالله كان لا يكتب إلا عن ثقة عند أبيه». «تعجيل المنفعة» (١/ ٢٦٥).

وقال الحسيني في ترجمة عبدالله بن صندل: «مجهول» فتعقبه الحافظ بقوله: «كيف يكون مجهولًا من روىٰ عنه جماعة ويأذن أحمد لابنه في الكتابة عنه؟ فإن عبدالله كان لا يأخذ إلا من يأذن له أبوه في الأخذ عنه». «تعجيل المنفعة» (١/ ٧٤٤).

وقال الحسيني في عبد الرحمن بن المعلم: «روىٰ عنه عبدالله بن أحمد حديثًا واحدًا لا يُدرىٰ من هو» فتعقبه الحافظ قائلًا: «ما كان عبدالله يكتب إلا عمن أذن له أبوه في الكتابة عنه، فهذا القدر يكفي في التعريف به». «تعجيل المنفعة» (١/ ٨١٣-٨١٤).

وقال في ترجمة الليث بن خالد البجلي: «وقد كان عبدالله بن أحمد لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه في الكتابة عنه، ولهذا كان معظم شيوخه ثقات». «تعجيل المنفعة» (٢/ ١٦١-١٦٢).

وقال في ترجمة محمد بن تميم النهشلي: «حُكْمُ شيوخ عبدالله القبول إلا أن يثبت فيه جرح مفسر لأنه كان لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه فيه». «تعجيل المنفعة» (٢/ ٧١٣).

قلت: والحكم لشيوخ عبدالله بن أحمد بالقبول مطلقًا لمجرد روايته عنهم فيه نظر لما تقدم معنا أنه لا يلزم من كون الراوي ثقة عند بعض الأئمة: أن يكون كذلك عند سائر الأئمة، وأنه ما من إمام موصوف بالانتقاء إلا وقد روىٰ عن ضعفاء، وأن مرادهم بالثقة في هذا الباب: من ليس بمتروك والله أعلم.

ومما يدل علىٰ أنه كان لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه في الكتابة عنه: ما أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٢٥) قال: «قلت لعبد الله بن أحمد لِمَ لم تكتب عن علي بن الجعد؟ قال:«نهاني وكان يبلغه عنه أنه يتناول الصحابة»». وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٨٥٦)، والخطيب في «تأريخه» (١١/ ٣٦٤).

ومما يدل علىٰ ذلك قوله: عرضت علىٰ أبي أحاديث لسويد عن ضمام بن إسماعيل فقال: «اكتبها كلها -أو قال:- تتبعها فإنه صالح -أو قال:- ثقة». «العلل» (٣١٣٤، ٣١٣٥) «بحر الدم» (٢١٦).

وقوله: «عرضت علىٰ أبي أحاديث مبارك بن سحيم الذي حدثنا عنه سويد فأنكرها ولم يحمده أظنه قال: «ليس هو ثقة» وأنكرها إنكارًا شديدًا أظنه قال: «اضربوا

عليها»». «العلل» (٥٨٦٣).

غير أني قد وجدت له موضعًا روىٰ فيه عن رجلٍ ضعيف جدًا عند أبيه فقد قال عبدالله بن أحمد: «عرضت علىٰ أبي أحاديث سمعتها من جبارة الكوفي -هو ابن المغلس- فقال في بعضها: «موضوعة أو هي كذب»...». «العلل» (١٠٩٠).

ومع هذا فقد ذكره الحافظ في «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٨٩) ضمن الرواة عن جبارة بن المغلس، والعذر له في ذلك إن ثبتت روايته عنه أنه روىٰ عنه قبل أن يعرض حديثه علىٰ أبيه أو أنه روىٰ عنه لأحد الأعذار السالف ذكرها في فصل: «الأعذار لمن روىٰ من الأئمة عن الضعفاء»، والله أعلم.

٥٥) عبدالله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد.

ذكره الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة كتابه «الضعفاء والمتروكين» ضمن التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩)

قلت: ويدل علىٰ ذلك: ما أخرجه الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ٨٦-٨٧) قال حدثنا نصر بن علي الجهضمي حدثنا الأصمعي عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال: «أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث يقال: ليس من أهله».

الأثر أخرجه أيضًا الخطيب في «الكفاية» (٤٦٩)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٠٣)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٤٠٧)

وعبد الرحمن بن أبي الزناد وإن كان ضعيفًا إلا أن روايته عن أبيه علىٰ قول بعض أهل العلم قوية فقد قال ابن معين فيما حكاه الساجي عنه: «عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة حجة». «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٠٥)، وكذا روايته

عن هشام بن عروة قوية فهو أثبت الناس فيه، كما في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٠٤) عن ابن معين رحمه الله.

* عبدالله بن سعيد بن أبي هند.

ذكره صاحب «إتحاف النبيل» (٢/ ١٠٤) ضمن من ينتقي مستدلًا علىٰ ذلك بقول الإمام أحمد: «ما أحسن حديثه وأصحه» اهـ من «سؤالات أبي داود لأحمد» (٢١٣) برقم (١٧٥).

معنىٰ قولهم: «ما أصح حديثه»:

قلت: ولا يتم له الاستدلال علىٰ انتقاء عبدالله بما ذكره كما بينت ذلك بأدلته في رسالتي «التحديث ببعض أخطاء أبي الحسن في علم الحديث» بما حاصله أن أهل الحديث يطلقون هذه الكلمة علىٰ معان:

أحدها: بمعنىٰ أن سماع الراوي من شيخه ثابت، ومنه قول ابن المديني: قلت للقطان: ما حملت عن إسماعيل بن أبي خالد عن عامر- الشعبي - صحاح؟ قال: «نعم إلا أن فيها حديثين أخاف أن لا يكون سمعها». «تحفة التحصيل» (٢٨).

ثانيها: بمعنىٰ أن هذا الراوي يميز ما أخذه سماعًا من شيوخه مما أخذه عن طريق العرض، ونحو ذلك، ومنه قول الإمام أحمد في عبدالله بن وهب: «صحيح الحديث يفصل العرض من السماع ما أصح حديثه وأثبته». «الجرح والتعديل» (٥/ ١٨٩).

ولا يناقض كلام أحمد هذا ما عرف به ابن وهب من كثرة الرواية عن الضعفاء إذ أنه لا تعارض بين القولين أما أبو الحسن فيلزمه القول بذلك.

ثالثها: بمعنىٰ أن أحاديثه خالية عن النكارة، ومنه قول صالح جزرة في علي بن عاصم الواسطي: «يغلط في أحاديث يرفعها ويقلبها وسائر حديثه صحيح مستقيم».

«تهذيب التهذيب» (٣/ ١٧٤).

رابعها: بمعنىٰ أن حديثه في أدنىٰ مراتب الصحة ومنه قول أحمد في إبراهيم بن طهمان: «صحيح الحديث مقارب» قال الذهبي: «له ما ينفرد به ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن». «سير النبلاء» (٧/ ٣٨٣).

خامسها: إن كان الراوي مدلسًا بمعنىٰ: أن هذا الحديث مما تبين فيه عدم تدليسه، ومنه قول البخاري: «أعلم الناس بالثوري يحيىٰ بن سعيد لأنه عرف صحيح حديثه من تدليسه». «شرح علل الترمذي» (١/ ١٩٤).

سادسها: إن كان الراوي مختلطًا بمعنىٰ: أن هذا الحديث مما حدث به قبل الاختلاط، ومنه قول الحافظ في ترجمة عبدالله بن صالح كاتب الليث: «ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه الأول كان مستقيمًا ثم طرأ عليه فيه تخليط فمقتضىٰ ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيىٰ بن معين والبخاري وأبي زرعة فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه». «هدي الساري» (٤١٤)

وبهذا الإيضاح يتبين لك أنه لا يلزم من قولهم في راوٍ من الرواة: «ما أصح حديثه» أو: «صحيح الحديث» الانتقاء ولا عدمه إلا بقرينة تدل علىٰ ذلك، والله أعلم.

٥٦) عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي الإمام صاحب «المسند».

وصفه ابن حبان بأخذ مسلك الانتقاد في الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار في أوصاف كثيرة تقدم نقلها بتمامها بفضل الله تعالىٰ في ترجمة خارجة بن زيد رحمه الله من هذا الفصل.

و«مسنده» من أنقىٰ المسانيد حتىٰ كان الحافظ العلائي يقول: «ينبغي أن يكون كتاب الدارمي سادسًا للخمسة بدل «سنن ابن ماجه» فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة». «فتح المغيث» (١/ ١٠٢).

٥٧) عبدالله بن علي المعروف بابن الجارود النيسابوري صاحب «المنتقىٰ».

قال الإمام الذهبي رحمه الله: «صاحب كتاب «المنتقىٰ في السنن» مجلد واحد في الأحكام لا ينزل فيه عن درجة الحسن أبدًا إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد». «سير النبلاء» (١٤/ ٢٣٩).

وقال الإمام ابن عبد الهادي رحمه الله: «وهو مصنف كتاب «المنتقىٰ» في مجلد في السنن، وهو نظيف الأسانيد، وفي روايته عن بعض هؤلاء نظر كإسحاق وعلي بن حجر وقد ذكر ذلك الحاكم فلعله وهم». «طبقات علماء الحديث» (٢/ ٢٦٩).

وقال الإمام الذهبي: «وقد ذُكِر لابن حزم قول من يقول: أجل المصنفات «الموطأ» فقال: «بل أولىٰ الكتب بالتعظيم «الصحيحان» و«صحيح ابن السكن» و«المنتقىٰ» لابن الجارود و«المنتقىٰ» لقاسم بن أصبغ ثم...». «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٥٣).

وكلام الذهبي وابن عبد الهادي يقتضي أن ابن الجارود ينتقي في كتابه «المنتقىٰ» في الإسناد كله فضلًا عن مشايخه والله أعلم.

وقد عد القنوجي في «الحطة» (١٢٠) كتابه «المنتقىٰ» من كتب الصحاح فقال: «ومثل «صحيح أبي عوانة» وابن السكن و«المنتقىٰ» لابن جارود، وهذه الكتب كلها مختصة بالصحاح» اهـ المراد.

ومن باب الفائدة: فقد قال الحافظ في «المعجم المفهرس» (٤٥): «وهذا الكتاب كالمستخرج علىٰ «صحيح ابن خزيمة» مقتصر علىٰ أصول أحاديثه». اهـ.

وقال في «إتحاف المهرة» (١/ ١٥٩): «وهو في التحقيق مستخرج علىٰ «صحيح ابن خزيمة» باختصار» اهـ.

وقال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (٢٥): «وهو كالمستخرج علىٰ «صحيح ابن

خزيمة» في مجلد لطيف قال: وتتبعت أحاديثه فلم ينفرد عن الشيخين منها إلا بيسير» اهـ المراد.

٥٨) عبدالله بن عون بن أرطبان أبو عون البصري.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: وقال أبو بكر البزار:«كان علىٰ غاية من التوقي». «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٩٩).

وذكره **الإمام الدارقطني** رحمه الله ضمن التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩)

قلت: ومما يدل علىٰ توقيه: ما أخرجه المقدمي في كتابه «تأريخ المحدثين» (١٩٩) رقم (٩٨٥) قال: حدثني حوثرة بن محمد المنقري قال: حدثنا حماد بن مسعدة قال: قلت لابن عون مالك لا تحدث عن فلان؟ يعني شهر بن حوشب - فقال: «إن أبا بسطام كان يتركه»اهـ.

وقال مسلم رحمه الله في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٤): «إذا وازيت بين الأقران كابن عون وأيوب السختياني مع عوف ابن أبي جميلة وأشعث الحمراني وهما صاحبا الحسن وابن سيرين كما أن ابن عون وأيوب صاحباهما إلا أن البون بينهما وبين هذين بعيد في كمال الفضل وصحة النقل...»اهـ

وقال المقدمي رحمه الله: حدثني من سمع علي بن المديني وذكر عمير بن إسحاق الذي روىٰ عنه ابن عون فقال: «لم يرو عنه إلا ابن عون وحسبك بابن عون». «تأريخ المحدثين» (٢٠٠)رقم (١٩٩). لكنه ضعيف لإبهام شيخ المقدمي.

وكان من توقي عبد الله ابن عون: أنه إذا شك في رفع الحديث أوقفه قال الدارقطني: «وكان ابن عون ربما وقف المرفوع». «العلل» (١٠/ ١٤).

وقد قال الحافظ ابن رجب في «شرح العلل» (١/ ٣٥٥): قال يعقوب سمعت علي بن المديني يقول: «كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد ولا نعرف أحدًا أول منه محمد ابن سيرين ثم كان أيوب وابن عون ثم كان شعبة ثم كان يحيىٰ بن سعيد وعبد الرحمن»، قلت لعلي: فمالك بن أنس؟ فقال: أخبرني سفيان بن عيينة قال: «ما كان أشد انتقاء مالك للرجال» اهـ.

وقد روىٰ عن علي بن زيد بن جدعان، كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٦٢)، وابن جدعان ضعيف.

٥٩) عبدالله بن المبارك المروزي أبو عبد الرحمن عالم خراسان ومفتيها.

قال البرذعي رحمه الله: ثني قهزاذ المروزي قال: سمعت الطالقاني يعني أبا إسحاق يقول: سألت عبدالله - يعني بن المبارك - عن حديث من حديث إبراهيم الخوزي فأبىٰ أن يحدثني عنه، فقال له عبد العزيز بن أبي رزمة: حَدِّثه يا أبا عبدالرحمن. فقال: «تأمرني أن أعود في ذنب قد تبت منه. «أبو زرعة وجهوده في السنة» (٢/ ٥٤٤-٥٤٥).

وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٩٥) من طريق قهزاذ به فقد عد الرواية عن غير الثقات ذنبًا يجب التوبة منه، وقد قال فيه ابن معين: «كان كيسًا مستثبتًا ثقة عالمًا صحيح الحديث». «سؤالات ابن الجنيد» (٣٩٣).

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله: سألت عبدالرحمن بن إبراهيم عن عبدالله بن العلاء فوثقه، قلت له: إن ابن المبارك لم يرو عنه. قال: «ابن المبارك إنما حمل عن الأعلام المتناهية». «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٣٩٧).

وقال الحافظ ابن عدي في الحسن بن ذكوان البصري: «علىٰ أن يحيىٰ القطان وابن المبارك قد رويا عنه وناهيك بالحسن بن ذكوان من الجلالة أن يرويا عنه». «الكامل» (٢/ ٧٣١).

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله: حدثني عبد العزيز بن علي الورَّاق قال: سمعت أبا زرعة محمد بن يوسف الحافظ الجرجاني بمكة يقول: سمعت محمد بن عبدالرحمن الدغولي يقول: سمعت أباعصمة نوح بن هشام الجوزجاني يقول: كنت عند المسيب بن واضح وكان مرابطًا بمدينة من مدن سواحل البحر يقال لها بانياس، فبينا نحن جلوس عنده للمناظرة فقلت له: يا أبا محمد يحكىٰ عندنا بخراسان عن ابن المبارك أنه قال: «الإسناد من الدين ولولا الإسناد لحدث من شاء من الناس بما شاء» هل سمعتها منه؟ قال: ولكن اكتب حتىٰ أملي عليك حكاية في هذا الباب لا تكتبها اليوم عن أحدٍ غيري، قلت: هاتِ، قال: سمعت عبدالله بن المبارك، وسأله رجل، فقال: ما تقول يا أبا عبدالرحمن من طلب العلم هل له أن يشدد في الإسناد؟ قال: «نعم من كان طلبه لله ينبغي أن يكون في الإسناد أشد وأشد لأنك تجد ثقة عن ثقة وتجد ثقة يروي عن غير ثقة». «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٠٠-٢٠١). زاد الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٧٧) عنه بعد قوله عن غير ثقة: «ولكن ينبغي أن يكون ثقة عن ثقة» وانظر «سير النبلاء» (٨/ ٣٩٩).

والمسيب بن واضح وإن كان فيه ضعف إلا أن الضعيف إذا روىٰ قصة شهدها فذلك أدعىٰ لقبول حديثه وقد تقدم معنا في ترجمة خارجة بن زيد وصف ابن حبان لابن المبارك بالتنقير عن الرجال والتفتيش عن الضعفاء والبحث عن أسباب النقل في أوصاف كثيرة تدل علىٰ مزيد تحريه وانتقائه.

ويدل علىٰ تحريه في الرجال: أنه أخذ عن أربعة آلاف شيخ فلم يرو إلا عن ألف منهم. «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٧٦) «دراسات في الجرح والتعديل» (ص٣٥٩).

ومما يدل علىٰ توقيه قول المروذي سئل - يعني الإمام أحمد - عن خارجة بن

مصعب فضعفه، وقال: ما روىٰ عنه ابن المبارك شيئًا في كتبه. فقال له ابن أبي رزمة: بلىٰ حديث واحد وقال: قد قالوا لابن المبارك فيه فقال: «كيف أحدث عن رجلٍ حدث بكذا حديثٍ منكر». «سؤالاته لأحمد» (١١٧).

فهذا يدل علىٰ أنهم كانوا يعدون عدم إخراج ابن المبارك للرواي في كتبه غمزًا فيه، ويدل علىٰ ورع ابن المبارك حيث لم يحدث عنه لكونه حدث بأحاديث منكرة.

ومما يدل علىٰ أن ترك ابن المبارك الرواية عن راوٍ تعد عندهم غمزًا فيه: ما أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٥٠٥) عن العباس بن مصعب قال: قيل لوكيع: أبو عصمة؟ فقال: ما تصنع به لم يرو عنه ابن المبارك.

وهذا كله يدل علىٰ انتقاء ابن المبارك في الجملة حيث كانوا يعدون تركه الرواية عن الراوي غمزًا فيه مع ما تقدم مما يؤيد ذلك والله أعلم.

بل كانوا يتعجبون منه إذا روىٰ عن المتروك وما ذاك إلا لما اشتهر به عندهم من تركه الرواية عنهم، فقد قال ابن عمار في حماد بن عمرو النصيبي: «سمعت منه كثيرًا ولا أرىٰ الرواية عنه، والعجب من ابن المبارك والمعافىٰ حيث رويا عنه ولم يكن يدري أيش الحديث؟». «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٩٨).

وقد ذكر العلامة المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ إنكار ابن معين وتعجبه من رواية أحمد عن عامر بن صالح، ثم قال: «وهذا يدل أوضح دلالة علىٰ أن أحمد يعرف من ابن معين أنه لا يروي إلا عن ثقة». «التنكيل» (١/ ٤٣٠).

وهكذا نقول إنكار ابن عمار علىٰ ابن المبارك روايته عن حماد بن عمرو يدل أوضح دلالة علىٰ أن ابن عمار يعرف من ابن المبارك أنه لا يروي إلا عن ثقة.

بل بلغ من روعه أنه كان ربما ترك الرواية عن الراوي لتوقف أصحابه فيه وإن لم

يظهر له وجه القدح فيه، فقد قال ابن عدي رَحِمَهُ اللهُ في «الكامل» (٢/ ٧١٠): ثنا محمد بن جعفر الإمام قال: قيل لإسحاق بن أبي إسرائيل: حدثكم إبراهيم بن رستم: قال ابن المبارك في الحسن بن دينار: «اللهم إني لا أعلم إلا خيرًا ولكن أصحابي وقفوا فوقفت».اهـ.

وقال ابن حبان في ترجمة عبيد الله بن عبدالله العتكي: «أراد ابن المبارك أن يأتيه فقيل له: إنه روىٰ عن عكرمة: «أنه لم يجتمع الخراج والعشر في أرض فلم يأته وتركه». «المجروحين» (١/ ٣٠).

بل كان رَحِمَهُ اللهُ يستحي أن يُرىٰ جالسًا بين الضعفاء فقد روىٰ عنه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ٩٦-٩٧): أنه قال: «رأيت روح بن غطيف وجلست إليه مجلسًا فجعلت أستحي من أصحابي أن يروني جالسًا معه، كره حديثه» اهـ.

وهو القائل عند أن سمَّوا له رجلًا يُتَّهَم في الحديث: «لأن أقطع الطريق أحب إليَّ من أن أحدث عنه». «شرح علل الترمذي» (١/ ٦٣-٦٤).

ولما قيل له في عبد السلام بن حرب الكوفي قال: «ما تحملني إليه رجلي». «هدي الساري» (٥٩٤).

هذا وقد قال أبو حاتم: سمعت نعيم بن حماد يقول: «كان ابن المبارك لا يترك حديث الرجل حتىٰ يبلغه عنه الشيء الذي لا يستطيع أن يدفعه». «الجرح والتعديل» (١/ ٢٧٠).

وهذا ليس فيه مناقضة لما تقدم بل غاية ما فيه أنه يدل علىٰ قوة ورع ابن المبارك وتأنيه في تركه الرواية عن راوٍ من الرواة فإن الأمر دين.

وأما ما أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢١٩-٢٢٠) رقم (١٦٦٧) قال: أخبرني القاضي أبو الطيب طاهر بن عبدالله أنا المعافىٰ بن زكريا الجريري نا الفضل بن

محمد بن عقيل قال: سمعت أبا حاتم الرازي يقول: «كان عبدالله بن المبارك يكتب عمن دونه مثل رشدين بن سعد وغيره فقيل له يا أبا عبد الرحمن كم تكتب؟قال: لعل الكلمة التي فيها نجاتي لم تقع إليَّ».اهـ وأخرجه الهروي في «ذم الكلام» (١٠١٤) فهذا إن صح السند لا يناقض ما تقدم معنا عنه من توقيه لأنه لا يلزم من الكتابة الرواية، والأثر عند ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٢٨٠) بدون قوله كان ابن المبارك يكتب عمن هو دونه رشدين بن سعد وغيره.

إلا أنه مما ينبغي أن يُعلَم أن ابن المبارك رحمه الله قد روىٰ عن جملة من الضعفاء كما تقدم معنا في فصل: «ذكر رواية جملة من المنتقين عن بعض الضعفاء»، وهم لا علىٰ سبيل الحصر:

١- يعقوب بن عطاء بن أبي رباح المكي: ضعيف.

٢- أبو بكر بن أبي مريم الغساني: ضعيف.

٣- بكير بن شهاب الدامغاني: منكر الحديث.

٤- محمد بن السائب الكلبي: كذاب.

٥- الحسن بن ذكوان البصري: ضعيف.

٦- الحسين بن عبدالله الهاشمي: متروك.

٧- أبو مالك النخعي: متروك.

٨- الحكم بن عيطة العيشي: ضعيف.

٩- حماد بن عمرو النصيبي: متروك.

١٠- يحي بن عبيدالله بن عبدالله بن موهب: متروك.

قلت: ولهذه العلة -والله أعلم- قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٦٣): «وكذلك

ابن المبارك من أَجَلِّ أهل زمانه إلا أنه يروي عن الضعفاء» اهـ.

وقد قال أبو زرعة الدمشقي في ترجمة محمد بن إسحاق من «تأريخه» (٥٣٧): «ومحمد ابن إسحاق رجل قد اجتمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه منهم: سفيان وشعبة وابن عيينة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وابن المبارك وإبراهيم بن سعد...». الخ اهـ المراد.

٦٠) عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان ابن أبي شيبة أبوبكر صاحب «المصنف».

تقدم وصف ابن حبان له بأخذ مسلك الحديث والاختبار وانتقاء الرجال في الآثار.

وقد جاء عنه ما يدل على ذلك: فقد قال البرذعي: قال ابن أبي شيبة: «إذا رأيتني قد كتبت عن الرجل ولا أحدث عنه فلا تسأل عنه»، وكان كتب عن الحكم ولم يحدث عنه. «أبوزرعة الرازي وجهوده في السنة» (٢/ ٤٢٧).

ومعنى قوله: «فلا تسأل عنه»؛ أي: لا تسأل عن حاله أثقة أم ضعيف؟ فتركي الرواية عنه دليل على ضعفه.

ومما يدل على عظيم ورعه وتوقيه: قول ابن محرز: سمعت عثمان بن أبي شيبة يقول: «ما كتبت عن علي بن عاصم قط شيئًا ببغداد ولا بالكوفة، ولا رأيته قط إلا مرة ببغداد وكنت أنا والمعيطي فسلم عليه المعيطي ولم أعرفه أنا فقلت له من هذا؟ وكنا نرجع من عند أبي النضر فقال: هذا علي بن عاصم، ولقد قدم علينا الكوفة فنزل على محمد بن ربيعة فأتاه أهل الكوفة: ابن الحماني وابن الأصبهاني ولم أذهب إليه أنا ولا أخي أبو بكر فشكانا محمد بن ربيعة إلى أبي نعيم فكلمني أبو نعيم في أن أذهب إليه وأكتب عنه إكرامًا لمحمد بن أبي ربيعة بنزوله عليه فأبيت أن أفعل وقلت يا أبا نعيم: رجل لا يجوز عني في المذاكرة أنا لا أكتب عنه شيئًا». «معرفة الرجال عن ابن معين» (٢/ ٢٤٤) رواية ابن محرز.

٦١) عبدالله بن محمد الفرهياني.

قال ابن عدي: «كان رفيق النسائي وكان ذا بصر بالرجال كان من الأثبات سألته أن يملي عليَّ عن حرملة فقال: «يا بني إن حرملة ضعيف» ثم أملىٰ عليَّ ثلاثة أحاديث عنه ولم يزدني». «الكامل» (٢/ ٨٦٣)، وهذا يدل علىٰ انتقائه في الجملة والله أعلم.

٦٢) عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي أمير المؤمنين في الحديث.

تقدم في ترجمة خارجة بن زيد وصف ابن حبان له بانتقاد الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار في أوصاف طويلة تدل علىٰ عظيم ورعه وانتقائه وتوقيه رَحِمَهُ اللهُ.

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «أبو زرعة كان لا يحدث إلا عن ثقة» «الإيثار بمعرفة رواة الآثار» (٩٩).

وقال في ترجمة: الحسن بن مدرك السدوسي: «وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا وهما من هما في النقد». «هدي الساري» (٥٦٥).

وقال في ترجمة: داود بن حماد بن فرافصة البلخي: «وعنه أبو زرعة وجماعة، قال ابن القطان: «حاله مجهول» قلت: بل هو ثقة فمن عادة أبي زرعة أنه لا يحدث إلا عن ثقة». «لسان الميزان» (٢/ ٤٨٣).

وقال في ترجمة: موسىٰ بن الحكم الجرجاني: «قال ابن السكن: لا يعرف هو ولا شيخه، ولولا أن أبا زرعة حَدَّث عنه لم أذكر حديثه». «لسان الميزان» (٥/ ١٠٢).

ولكونه لا يروي إلا عن ثقة تعجب أبو حاتم من إدخاله رواية بعض الضعفاء في «فوائده» فقد قال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ في إسماعيل بن قيس بن سعد الأنصاري: سألت أبي عنه؟ فقال: «ضعيف الحديث منكر الحديث يحدث بالمناكير لا أعلم له حديثًا قائمًا، وأتعجب من أبي زرعة حيث أدخل حديثه عن ابن عبد الملك بن شيبة في «فوائده» ولا

يعجبني حديثه». «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٣).

قلت ومما يدل علىٰ أنه لا يروي إلا عن ثقة ما يلي:

١-قول أبي زرعة في جميل بن الحلال العتكي: «قد كنت كتبت عنه وسألت عنه نصر بن علي الجهضمي فقال: «اتق الله ذاك زفان يجتمع بالليل مع هؤلاء المغبِّرين يزفن ويرقص معهم» -قال أبو زرعة:- فضربت علىٰ ما كتبت عنه». «أبو زرعة وجهوده في السنة» (٢/ ٥٦٩-٥٧٠).

٢-قال البرذعي: «أمرني أبو زرعة أن أضرب علىٰ حديث محمد بن عقبة السدوسي وأبىٰ أن يقرأ عنه شيئًا». «أبو زرعة وجهوده في السنة» (٢/ ٧٠١).

٣-قال البرذعي: سألت أبا زرعة عن العباس بن الفضل الأزدي، فقال: «كتبت حديثًا عن هذا الشيخ؟» وضعفه، وأمرني أن أضرب علىٰ حديثه، وكان في كتابي عنه عن حرب بن شداد عن يحيىٰ عن عبد الحميد بن سنان عن عبيد بن عيسىٰ عن أبيه في الكبائر ولم يقرأه. «أبو زرعة وجهوده في السنة» (٢/ ٧٠٢).

٤- قال البرذعي: وسألته عن عصمة بن الفضل عن ابن أبي رواد عن مروان بن سالم عن صفوان بن عمرو عن شريح بن عبيد عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ: «ما من ميت يقرأ عنه يس إلا هُوِّنَ عليه» فقال لي: «حديث منكر اضرب عليه ولم يقرأه». الأول (٢/ ٦٩١).

٥- قال البرذعي عن أبي زرعة: ومر بحديث لعبد الرحمن بن مسهر أخي علي بن مسهر فأمرنا أن نضرب عليه، وقال: «مثل عبدالرحمن يُحدَّث عنه!». الأول (٢/ ٤٧٤).

٦- قال البرذعي سمعت أبا زرعة يقول: «جعفر بن الزبير لا أحدث عنه ليس بشيء». الأول (٢/ ٤٨٣)

٧- قال البرذعي قلت -يعني: لأبي زرعة-: نصر بن محمد بن سليمان؟ قال: «لست أحدث عنه» وأمرنا أن نضرب علىٰ حديثه جملة. الأول (٢/ ٧٠٥).

الشاهد استدلاله علىٰ ضعف للراوي بعدم روايته عنه حيث أمر بالضرب علىٰ حديثه عقب قوله: «لست أحدث عنه».

ومع هذا فقد روىٰ عن بعض الضعفاء كما تقدم معنا في فصل: «من روىٰ من الأئمة عن الضعفاء»، وهم لا علىٰ سبيل الحصر:

١- الحسين بن يزيد الطحان: لين الحديث.

٢- عبدالرحمن بن هانئ النخعي: ضعيف.

٣- محمد بن إسماعيل الجعفري: منكر الحديث.

٤- غسان بن مالك السلمي: ضعيف.

٦٣) عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي أحد الفقهاء السبعة.

تقدم نص ابن حبان علىٰ هذا في ترجمة خارجة بن زيد رحمه الله.

٦٤) عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الأسدي.

قال ابن أبي حاتم رحمه الله: حدثني أبي نا علي بن معبد المصري قال: قيل لعبيد الله بن عمرو: بلغني أن عندك من حديث ابن عقيل كثيرًا لم تحدث عنه لِمَ ألقيته؟ قال: «لأن أُلقِيَه أحب من أن يُلْقِيَني الله عز وجل»، وزعم أنه سمع بعض ذلك الكتاب مع رجلٍ لم يثق به. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٢٩).

قلت: وهذا يدل علىٰ ورع وتوق عظيم حيث ألقىٰ ما سمعه من ابن عقيل مع كثرته لأنه سمع بعض ذلك الكتاب مع رجلٍ لم يثق به

٦٥) عبيدة بن حميد الكوفي أبو عبد الرحمن المعروف بالحذاء.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: أخبرنا الأزهري وعلي بن محمد بن الحسن المالكي قالا: أخبرنا عبدالله بن عثمان الصفار أخبرنا محمد بن عمران بن موسىٰ الصيرفي حدثنا عبدالله بن علي بن المديني قال: سمعت أبي يقول: «ما رأيت أصح حديثًا من عبيدة الحذاء ولا أصح رجالًا». «تأريخ بغداد» (١١/ ١٢٠-١٢١).

* عبيدة بن عمرو السلماني أبوعمرو الكوفي.

قال أحمد العجلي رحمه الله: «وكان ابن سيرين من أروىٰ الناس عنه، وكل شيء روىٰ محمد بن سيرين عن عبيدة سوىٰ رأيه فهو عن علي، ويروىٰ عن ابن سيرين قال: ما رأيت رجلًا كان أشد توقيًا من عبيدة». «الثقات» للعجلي (٢/ ١٢٤) رقم (١١٩٧)، والسند ضعيف لكني ذكرته للفائدة.

٦٦) عثمان بن أبي شيبة محمد بن إبراهيم الواسطي.

تقدم النص الذي يدل علىٰ ورعه وانتقائه وتوقيه في ترجمة أخيه عبدالله من هذا الفصل فجدد به عهدًا.

٦٧) عروة بن الزبير بن العوام أبو عبد الله المدني أحد الفقهاء السبعة.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: حدثنا عمي محمد بن علي بن شافع قال: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عروة بن الزبير قال: «إني لأسمع الحديث أستحسنه فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، وذلك أني أسمعه من الرجل لا أثق به قد حدث به عمن أثق به أو أسمعه من رجل أثق به قد حدث به عمن لا أثق به فلا أحدث عنه». «التمهيد» (١/ ٣٨).

وهذا الأثر يفيد أنه ينتقي في شيخه وشيخ شيخه **قال ابن عبدالبر** عقبه: «هذا فِعْلُ أهل الورع والدين كيف ترىٰ في مرسل عروة بن الزبير وقد صح عنه ما ذكرنا، ولو

كان الناس علىٰ هذا المذهب كلهم لم يُحْتَج إلىٰ شيء مما نحن فيه». «التمهيد» (١/ ٣٩).

قلت: وقد ذكره الإمام الدارقطني رحمه الله في مقدمة «الضعفاء والمتروكين» ضمن التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩).

وذكره ابن حبان فيمن انتقىٰ الرجال وانتقدهم ورحل في جمع السنن في أوصاف كثيرة تقدم نقلها في ترجمة خارجة بن زيد رحمه الله.

٦٨) عفان بن مسلم الصفار أبوعثمان الباهلي البصري.

قال ابن أبي حاتم رحمه الله: نا أبو بكر عبدالله بن محمد بن الفضل الأسدي قال: قال أحمد بن حنبل لابنه صالح حين قدم من البصرة: «لِمَ لم تكتب عن عمرو بن مرزوق؟» فقال: نُهيت فقال: «عفان كان يرضىٰ عمرو بن مرزوق ومن كان يرضىٰ عفان!». «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٦٣-٢٦٤).

قلت: مع أن قوله: «ومن كان يرضىٰ عفان؟» يحتمل أن يكون معناه أن عفان متشدد في الجرح قل من يرضىٰ من الرواة لتشدده، ومحتمل أنه قل من يرضىٰ من الرواة بروايته عنهم ويؤيد هذا الاحتمال أنه كان يتحرز من الرواية عن بعض الضعفاء.

فقد أخرج العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ١٠١) قال: ثنا عبدالله بن أحمد قال: ثني أبي قال: ثنا عفان قال: «خرجت أنا وبهز إلىٰ الكوفة، فقال بهز: اذهب بنا إلىٰ أبي مريم. فقلت: لا» اهـ

٦٩) عقبة بن نافع القرشي الفهري الأمير.

ذكره الإمام الدارقطني رحمه الله في «مقدمة الضعفاء والمتروكين» ضمن التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي

في أدائها. كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩).

وقد جاء ما يدل علىٰ ذلك: فقد قال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٨): نا عمرو بن عثمان بن كثير بن دينار نا أبي عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد بن عبادة بن سعد التجيبي أن عقبة بن نافع الفهري أوصىٰ ولده فقال: «يا بني لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا من ثقة».

والأثر أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٤٩)، وابن شاهين في «الثقات» (٣٦٤) من طريق زيد بن الحباب عن ابن لهيعة به.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٤٥) من طريق عبدالله بن المبارك عن ابن لهيعة به ورواية ابن المبارك عنه وإن لم تصل إلىٰ درجة الحجية لكنها أعدل من غيرها.

وقد وجدت للأثر طريقًا أخرىٰ أخرجها الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٤١٥) رقم (٤٤٢) من طريق صاعد بن محمد عن عبيدة بن عقبة بن نافع عن أبيه، بها يكون حسنًا لغيره، والله أعلم.

٧٠) عكرمة البربري أبو عبدالله مولىٰ ابن عباس.

قال أبو بكر بن أبي خيثمة: «كان عكرمة من أثبت الناس فيما يروي، ولم يحدث عمن هو دونه أو مثله، أكثر حديثه عن الصحابة رضي الله عنهم». «هدي الساري» (٦٠٦) ط دار السلام.

فهذا النص يفيد أن غالب روايات عكرمة عن الصحابة وأنه إن روىٰ عن غيرهم فإنما يروي عمن هو أعلىٰ منه ومعلوم أن عكرمة ثقة ثبت فشيخه الذي يروي عنه سيكون أعلىٰ منه رتبة والله أعلم.

٧١) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي إمام أهل الظاهر.

وذكره في هذا الفصل باعتبار أنه شرط علىٰ نفسه أنه لا ينسب إلىٰ النبي ﷺ إلا ما كان صحيحًا عنده حيث قال: «ونحن لا ننسب إلىٰ النبي ﷺ إلا ما صح عندنا بالنقل، أو صح أن ربه تعالىٰ أمره به ولم ينسخه عنه فقد قال عليه السلام: «إن كذبًا علي ليس ككذب علىٰ أحد فمن كذب علي متعمدًا فليتبوَّا مقعده من النار»(١) -قال ابن حزم:- وليس في تعمد الكذب أكثر من أن تسمع كلامًا لم يخبرك أحد تثق به أن رسول الله ﷺ قاله ولا سمعته يقوله، ولا علمت أن الله تعالىٰ أمر به فتنسبه أنت برأيك وظنك إلىٰ أن رسول الله ﷺ قاله نعوذ بالله العظيم من ذلك». «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ٧٥-٧٦).

إلا أنه في كتابه «المحلىٰ» أشد تحريًا وانتقاء منه في سائر كتبه.

قال العلامة الألباني رحمه الله: «فما أرىٰ ابن حزم إلا كابن الجوزي له شخصيتان فشخصيته في «المحلىٰ» شخصية عالم ناقد لا يروي حديثًا عن النبي ﷺ إلا بعد أن يتثبت من صحته، وشخصية أخرىٰ في كتبه الأخرىٰ كالسيرة وغيره فهو يروي فيه ما هب ودب كهذا وغيره». «السلسلة الضعيفة» (١٣/ ١/ ٦٤٢).

وأما بالنسبة لمنزلته في التصحيح والتضعيف، فقد قال الحافظ ابن القيم رحمه الله: «قالوا: وأما تصحيح أبي محمد بن حزم فما أجدره بظاهريته وعدم التفاته إلىٰ العلل والقرائن التي تمنع ثبوت الحديث، بتصحيح هذا الحديث(٢) وما هو دونه في الشذوذ

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٩١)، ومسلم في «المقدمة» (١/ ١٠)

(٢) هو حديث أبي هريرة عند أبي داود (٢٥٧٩) مرفوعًا: «من أدخل فرسًا بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فلا بأس ومن أدخل فرسًا بين فرسين وهو آمن أن يسبق فهو قمار». وقد أطال ابن القيم في ذكر طرقه وعلله بما حاصله أنه جاء مرفوعًا من رواية سفيان بن حسين عن الزهري وهي ضعيفة وقد خالفه غيره من الأئمة فرووه عن الزهري عن سعيد بن المسيب موقوفًا عليه ورجح الموقوف أبوحاتم الرازي وغيره من الحفاظ.

والنكارة، فتصحيحه للأحاديث المعلولة وإنكاره لتعليلها نظير إنكاره للمعاني والمناسبات والأقيسة التي يستوي فيها الأصل والفرع ومن كل وجه، والرجل يصحح ما أجمع أهل الحديث علىٰ ضعفه وهذا بين في كتبه لمن تأمله». «الفروسية» (١٠٦).

٧٢) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي زين العابدين.

ذكره الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «الضعفاء والمتروكين» ضمن التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩).

وذكر ابن حبان شيئًا من توقي الصحابة في الحديث عن رسول الله ﷺ **ثم قال**: «ثم أخذ مسلكهم واستن بسنتهم واهتدىٰ بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من سادات التابعين منهم - علي بن الحسين بن علي...». «المجروحين» (١/ ٣٩٤) راجع: ترجمة خارجة بن زيد رَحِمَهُ اللَّهُ من هذا الفصل.

٧٣) علي بن عبدالله بن جعفر المديني إمام عصره في علم العلل.

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٣): سئل أبوزرعة عن فضيل بن سليمان فقال: «لين الحديث روىٰ عنه علي بن المديني وكان من المتشددين».

وقالها الحافظ في «هدي الساري» (٤٣٥) **ترجمة**: فضيل بن سليمان.

ومعنىٰ قوله: «من المتشددين» أي: من المتشددين المتحرين في الرواية فلا يروي إلا عن الثقات، وليس المراد أنه متشدد في الجرح والتعديل كما زعم ذلك التهانوي في كتابه «قواعد في علوم الحديث» (٤٢٤)، وتبعه علىٰ ذلك محقق الكتاب الحنفي الجامد الأشعري أبوغدة انتصارًا منهما لأبي حنيفة النعمان بن ثابت رَحِمَهُ اللَّهُ حيث نقل عن ابن المديني توثيق أبي حنيفة -والله أعلم بصحة ذلك عنه- وعلىٰ فرض ثبوته فهو معارض

بالجرح المفسَّر من جمهور المحدثين في أبي حنيفة فهو مع جلالته رَحِمَهُ اللَّهُ متروك الحديث، فقد قال فيه البخاري: «سكتوا عنه» «التأريخ الكبير» (٨/ ٨١)، ونقل ابن أبي داود الإجماع علىٰ ضعفه كما في «الكامل لابن عدي» (٧/ ٢٤٧٦)، وللمزيد راجع «نشر الصحيفة» لشيخنا مقبل رَحِمَهُ اللَّهُ ففيها ما يشفي ويكفي.

فلا تغتر بقول من زعم أن علي بن المديني من المتشددين بل هو من المعتدلين يدل علىٰ ذلك: قوله: «إذا اجتمع يحيىٰ بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي علىٰ ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبدالرحمن لأنه أقصدهما وكان في يحيىٰ تشدد». «تأريخ بغداد» (١٠/ ٢٤٣) «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٨٣).

ورجوعًا إلىٰ ما كنا بصدده فقد نقل الحافظ في ترجمة محمد بن الحسن بن آتش اليماني عن النسائي أنه قال: «ليس بثقة» ثم قال: قال أبو العرب القيرواني: قال أحمد بن صالح: «هو ثقه وكلام النسائي فيه غير مقبول؛ لأن أحمد وعلي بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول مع قول أحمد بن صالح فيه». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥٤٠).

وعند أن سئل علي بن المديني والإمام أحمد عن أحمد بن محمد بن أيوب الوراق فلم يعرفاه قالا: «يسأل عنه فإن كان لا بأس به حمل عنه». «تهذيب الكمال» (١/ ٤٣٢)، ولم يكونا ليأمرا بأمر ثم يخالفانه إلىٰ غيره والله أعلم.

ومما يدل علىٰ توقيه وتركه الرواية عن الضعفاء: قوله حين سئل عن سيار بن حاتم العنزي: «ليس كل أحد يؤخذ عنه، ما كنت أظن أحدًا يحدث عن ذا». «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٤٥) للفسوي.

وقوله في محمد بن عمران بن موسىٰ الصيرفي: «تركته علىٰ عمد حين كان رديء الأخذ». «الكفاية» (٢٣٨) للخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقوله في إبراهيم بن يزيد الخوزري: «ضعيف لا أكتب عنه شيئًا». «تهذيب التهذيب» (١/ ٩٤).

وقوله في عبدالرحمن بن عثمان البكراوي: «كان يحيىٰ بن سعيد حسن الرأي فيه وحدث عنه -قال: علي- وأنا لا أحدث عنه، وكان يحيىٰ ربما كلمني فيه ويقول: إنكم لتحدثون عمن هو دونه». «الكامل» لابن عدي (٤/ ١٦٠٥-١٦٠٦) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٣١).

وقوله في يونس بن بكير: «قد كتبت عنه ولست أحدث عنه». «سؤالات ابن أبي شيبة له» (١٤٨) رقم (٢٠١).

وقد تقدم معنا في ترجمة خارجة بن زيد وصف ابن حبان له بأخذ مسلك الحديث والاختبار وانتقاء الرجال في الآثار وأنه من أورعهم في الدين وأكثرهم تفتيشًا عن الضعفاء والمتروكين وألزمهم لهذه الصناعة علىٰ دوام الأوقات في أوصاف عظيمة تدل علىٰ شدة تحريه رحمه الله.

وقد روىٰ عن محمد بن ميسَّر الصاغاني. كما في «تهذيب التهذيب»، وهو ضعيف جدًا.

وروىٰ عن نصر بن باب الخراساني، وقال: «رميت بحديثه». كما في «تعجيل المنفعة» (٢/ ٣٠٥)، وروىٰ عن سعيد بن محمد الوراق كما في «التهذيب» وهو ضعيف.

٧٤) علي بن عمر بن مهدي أبو الحسن الدارقطني في كتابه «الإلزامات».

وإدخاله في هذا الفصل مقيد بما أخرجه في كتابه «الإلزامات» حيث قال في مقدمة «الإلزامات» (٦٤) بتحقيق: شيخنا مقبل الوادعي رحمه الله: «ذكر ما حضرني ذكره مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين وتركا من حديثه شبيهًا به ولم يخرجاه من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزمه إخراجه علىٰ شرطهما

ومذهبهما فيما نذكره إن شاء الله تعالىٰ وبالله التوفيق».اهـ

وهذا يقتضي أنه لا يذكر فيه إلا حديثًا صحيحًا قد أخرج الشيخان نظيرًا له وشبيهًا به ببعض الأسانيد.

وقد ذكر الكتاني كتابه «الإلزامات» في كتب الصحيح حيث قال: «ومنها كتب التزم فيها أهلها الصحة -ثم سرد منها جمعًا ثم قال:- وكتاب «الإلزامات» لأبي الحسن الدارقطني -قال:- وهو أيضًا كـ«المستدرك علىٰ الصحيحين» جمع فيه ما وجده علىٰ شرطهما من الأحاديث وليس بمذكور في كتابيهما وألزمهما ذكره وهو مرتب علىٰ المسانيد في مجلد لطيف». «الرسالة المستطرفة» (٢٣).

وقول الكتاني: «جمع فيه ما وجده علىٰ شرطهما من الأحاديث»، ينبغي أن يقيد من الأحاديث التي قد أخرج الشيخان نظيرًا لرواتها أو لبعض رواتها في «الصحيحين» كما هو ظاهر كلام الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد بلغ عدد أحاديث «الإلزامات» سبعون حديثًا قاله شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ في خاتمة تحقيقه لـ«الإلزامات والتتبع» (٣٨١).

تنبيه: قال شيخنا العلامة مقبل الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبعد الانتهاء من «الإلزامات» فينبغي أن يُعلَم أنهما لم يلتزما إخراج جميع الصحيح فقد قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحًا وما تركت من الصحيح أكثر» كما في «مقدمة الفتح» (١٧)، وصرح مسلم أنه ليس كل صحيح أخرجه... وقال الحاكم في أول «المستدرك» (٢): «ولم يحكما ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجه»». «تحقيق الإلزامات والتتبع» (١١٦)، وانظر مقدمة «شرح مسلم» للنووي (١/ ٢٤).

٧٥) عمر بن عبد العزيز الأموي أمير المؤمنين الخليفة الراشد.

ذكره الإمام الدارقطني رحمه الله في مقدمة «الضعفاء والمتروكين» ضمن التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩)

قلت: وهذا هو الأليق بمكانة هذا الرجل الذي بلغ الإمامة في الزهد والورع وخشية الله فيما نحسبه والله حسيبه.

٧٦) عمرو بن علي بن بحر الفلاس أبو حفص الصيرفي البصري من مشايخ أصحاب الكتب الستة.

سيأتي معنا في ترجمة: يحيىٰ بن سعيد القطان: قوله لعمرو بن علي الفلاس: «لا تكتب عن كل أحد ممن لا يعرف فإنه لا يبال عمن حدث». «الكامل» (١/ ١١٠).

ومما يدل علىٰ قبول هذا الإمام الناقد لنصيحة شيخه في عدم الرواية عن كل أحد: إنكاره علىٰ من يحدث عن الضعفاء، فقد قال في إسماعيل بن مسلم المكي: «كان ضعيفًا في الحديث يهم فيه وكان صدوقًا يكثر الغلط يحدث عنه من لا ينظر في الرجال». «الكامل» لابن عدي (٢/ ٢٨٠). ولم يكن ليقع فيما ينكره علىٰ غيره رحمه الله.

ومما يدل علىٰ ذلك: ما أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٩٩): قال: نا محمد بن إبراهيم نا عمرو بن علي الصيرفي: «أن عنبسة القطان أخي أبي الربيع كان مختلطًا لا يروىٰ عنه وقد سمعت منه وجلست إليه».

٧٧) الفضل بن دكين أبو نعيم الملائي من مشايخ أصحاب الكتب الستة.

قال الإمام أبو نعيم الأصبهاني رحمه الله: حدثنا الحبيب بن حسن ثنا أبو القاسم البغوي حدثني أحمد بن ملاعب قال: سمعت أبا نعيم يقول: «لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا عن ثلاثة: حافظ له، وأمين عليه، وعارف بالرجال». «المستخرج علىٰ مسلم» (١/ ٥٢) (٤٣)

بإسناد صحيح ولم يكن ليأمر غيره أن لا يأخذ إلا عن من كان هذا حاله ثم يترخص لنفسه في الرواية عن الضعفاء، والله أعلم.

ومما يدل علىٰ ذلك: ما أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٣٧٩) قال: أخبرنا علي بن محمد ابن عبدالله المعدل أنا محمد بن عمرو بن البختري الرزاز ثنا محمد بن إسماعيل السلمي قال: سمعت أبا نعيم يقول: «دخلت البصرة بعد ما خرج الثوري من عندنا ودخل وكيع قبلي فأتيت سعيد بن أبي عروبة فوجدته قد تغير فلا أحدث عنه وسمعت من الثوري عن ابن أبي عروبة فأحدث عن الثوري عنه ولا أحدث عنه». قال المحقق: «إسناده صحيح» قلت: وكونه يروي حديثه بنزول مع إمكانه أن يرويه عنه بعلو دليل علىٰ شدة ورعه وقهره لهوىٰ نفسه فإنهم كانوا يتفانون في طلب العلو بل أخرج مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيحه» لأسباط بن نصر مع ضعفه لقصد العلو ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾﴾ [فصلت: ٣٥].

وقد تقدم معنا نظير هذا في ترجمة الإمام النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة: يحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة الكوفي أن عمر بن شبة حكىٰ عن أبي نعيم أنه قال: «ما كان بأهل لأن أحدث عنه» قال الحافظ: وهذا الجرح مردود بل ليس هذا بجرح ظاهر والله أعلم. «هدي الساري» (٦٣٤).

قلت: هذا الجرح وإن لم يكن ظاهرًا غير مفسر إلا أنه يدل علىٰ أن أبا نعيم لا يحدث إلا عمن هو أهل للتحديث عنده ويؤيده ما تقدم معنا عنه، والله أعلم.

ومما يدل علىٰ انتقائه: ما أخرجه الإمام ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ في «الجرح والتعديل» (٧/ ٦١) قال ثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال: قلت لأبي: وكيع وعبدالرحمن بن مهدي وأبو نعيم ويزيد بن هارون أين يقع أبو نعيم من هؤلاء؟

قال: «أبو نعيم يجيء حديثه علىٰ النصف من هؤلاء إلا أنه كيس يتحرىٰ الصدق».

اهـ المراد.

ومعنىٰ قوله: «يتحرىٰ الصدق» أي: لا يحدث عن كل أحد فلذلك قل حديثه وإلا فلا معنىٰ لتخصيصه من بين هؤلاء الأئمة بهذه المنقبة.

٧٨) القاسم بن أصبغ بن محمد أبومحمد القرطبي.

وإدخاله في هذا الباب باعتبار أنه ألف في «الصحيح» وألف كتاب «المنتقىٰ» و«المجتنىٰ» وانتقىٰ فيهما وأجاد.

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللهُ في ترجمته من «سير النبلاء» (١٥/ ٤٧٣): «وفاته السماع من أبي داود فصنف سننًا علىٰ وضع «سننه»، و «صحيح مسلم» فاته أيضًا فخرَّج صحيحًا علىٰ هيئته» اهـ المراد

وقال رَحِمَهُ اللهُ في ترجمته من «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٥٤): «وصنف «مسند مالك» وكتاب «بر الوالدين» و«كتاب الصحيح» علىٰ هيئة صحيح مسلم...، وله كتاب «المنتقىٰ في الآثار» وغير ذلك وذكروا أنه كان بصيرًا بالحديث ورجاله رأسًا في العربية فقيهًا مشاورًا...». اهـ المراد.

وله كتاب «المجتني» أثنىٰ عليه ابن حزم ورفع من شأنه حيث قال: «ولقاسم بن أصبغ هذا تآليف حسان جدًا منها: «أحكام القرآن» -إلىٰ أن قال:- ومنها «المجتنىٰ»[1] علىٰ أبواب كتاب ابن الجارود «المنتقىٰ»، وهو خير منه انتقاء وأنقىٰ حديثًا وأعلىٰ سندًا

---

(١) وقع في المطبوع: ««المجتبى»» بالباء، والصواب «المجتنى» بالنون نص عليه الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (٣٠)، حيث قال: «ثم اختصر قاسم بن أصبغ كتابه وسماه «المجتنى» بالنون، فيه من الحديث (٢٤٩٠) في سبعة أجزاء. قلت: وهو اختصار لمستخرجه على «سنن أبي داود»». كما في «شجرة النور الزكية» (١/ ١٣٣).

وأكثر فائدة». «الرسائل» (٢/ ١٧٩)، بواسطة «الجرح والتعديل عند ابن حزم الظاهري» (٢١٤).

وأما كتابه «المنتقىٰ» فقال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد ذكر لابن حزم قول من يقول: «أجل المصنفات الموطأ» فقال: «بل أولىٰ الكتب بالتعظيم «الصحيحان» و«صحيح سعيد بن السكن» و«المنتقىٰ» لابن الجارود و«المنتقىٰ» لقاسم بن أصبغ». «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٥٣).

وقال الكتاني في سياق الكتب التي التزم فيها أهلها الصحة: «وكتاب «المنتقىٰ» لأبي محمد قاسم بن أصبغ -قال:- وهو علىٰ نحو كتاب «المنتقىٰ» لابن الجارود وكان قد فاته السماع منه ووجده قد مات فألفه علىٰ أبواب كتابه بأحاديث خرجها عن شيوخه، قال أبو محمد بن حزم: وهو خير انتقاءً منه». «الرسالة المستطرفه» (٢٥).

٧٩) القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري العدوي.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: **أخبرنا سفيان عن يحيىٰ بن سعيد قال: سألت ابنًا لعبدالله بن عمر عن مسألة فلم يقل فيها شيئًا فقيل له: إنا لنُعظم أن يكون مثلك ابن إمامي هدىً تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم. فقال: «أعظم والله من ذلك عند الله وعند من عرف الله وعند من عقل عن الله أن أقول بما ليس لي به علم أو أخبر عن غير ثقة»**. «الأم» (٦/ ٩١).

قلت: وهذا إسناد صحيح، ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٤١)، وقال: وكذلك رواه الحميدي عن سفيان.

وأخرجه الدارمي في «مسنده» (١١٥)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٠) من طريق محمد بن كثير المصيصي عن سفيان بن عيينة به، وفيه تسمية المسئول وأنه القاسم

بن عبيدالله بن عبدالله بن عمر، ومحمد بن كثير ضعيف لكنه في الشواهد فلا يضر.

وأخرجه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٦)، وفي سنده أبو عقيل صاحب بهية وفيه ضعف، والأثر ثابت بما تقدم وهذه الطريق تزيده قوة والله أعلم.

٨٠) القاسم بن محمد بن أبي بكر القرشي أحد الفقهاء السبعة.

ذكر ابن حبان أثر ابن عباس: «كنا نحدث عن رسول الله إذ لم يُكْذَب عليه فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه» ثم قال: «قد أخبر ابن عباس أن تركهم الرواية وتشديدهم فيها علىٰ أصحاب رسول الله ﷺ كان منهم ذلك توقيًا للكذب عليه من بعدهم لا أنهم كانوا متهمين في الرواية ثم أخذ مسلكهم واستن بسنتهم واهتدىٰ بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم: سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر». «المجروحين» (١/ ٣٩-٤٠) في كلامٍ طويل راجعه فيما تقدم في ترجمة خارجة بن زيد رحمه الله.

٨١) الليث بن سعد أبو الحارث الفهمي.

قال الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٥٠-٢٥١): «والليث بن سعد لا يروي عن المجهولين» اهـ.

ونقله الحافظ في ترجمة: سليمان بن هرم من «اللسان» (٣/ ١٢٤).

فائدة: نقل ابن عبد الهادي عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: أن الألف واللام غالبًا تثبت في الليث بن سعد وتسقط في ليث بن أبي سليم ثم قال: «وما ذاك بضربة لازب فإن حذفها في ابن سعد كثير في «المسند»». «تنقيح التحقيق» (٣/ ٢٣٥) ط. أضواء السَّلف.

٨٢) مالك بن إسماعيل أبو غسان النهدي.

قال الإمام أبو داود: «صحيح الكتاب جيد الأخذ». «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٩٠).

وقال الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله: «كان يتحرىٰ وهو متقن ثقة كان له فضل وصلاح وعبادة وصحة حديث واستقامة». «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٠٦-٢٠٧)، وقول أبي حاتم: «يتحرىٰ» «وصحة حديث» يدل علىٰ أن مراد أبي داود بقوله: «جيد الأخذ» أي: لا يحدث إلا عن الثقات والله أعلم.

وقد قال الإمام أحمد: «إن سرك أن تكتب عن رجل ليس في قلبك منه شيء فاكتب عن أبي غسان». «سير النبلاء» (١٠/ ٤٣٠-٤٣١).

٨٣) مالك بن أنس الأصبحي أبو عبدالله إمام دار الهجرة.

قال ابن هانئ عن الإمام أحمد: «ما روىٰ مالك عن أحد إلا وهو ثقة كل من روىٰ عنه مالك فهو ثقة». «سؤالاته» (٢٣٦٧).

وقال أبو داود: سمعت أحمد قال: «كان ابن أبي ذئب ثقةً صدوقًا أفضل من مالك بن أنس إلا أن مالكًا أشد تنقية للرجال منه». «سؤالاته لأحمد» (١٩٢)، وانظر «بحر الدم» (٣٧٨).

وقال الإمام أبو حاتم: «مالك نقي الرجال، نقي الحديث، وهو أنقىٰ حديثًا من الثوري والأوزاعي». «الجرح والتعديل» (١/ ١٧) وانظر منه (٨/ ٢٠٦).

وقال الإمام البخاري رحمه الله: «ما أعرف لمالك بن أنس رجلًا يروي عنه يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني». «العلل الكبير» للترمذي (٢/ ٧٠٥).

وقال الإمام الشافعي: «إذا جاء الحديث عن مالك فاشدد به يديك». «الكامل» (١/ ١٠٣)، «الجرح والتعديل» (١/ ٣١٤)، «أدب الشافعي» (١٩٧).

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله: وروىٰ طاهر بن خالد الأيلي عن أبيه عن ابن عيينة

قال: «كان مالك لا يُبَلِّغ من الحديث إلا صحيحًا ولا يحدث إلا عن ثقة، ما أرىٰ المدينة إلا ستخرب بعد موته -يعني: من العلم-». «الانتقاء» (٥٣) وانظر «سير النبلاء» (٨/ ٧٣)، و«التأريخ الكبير» (٧/ ٣١٠).

وقال ابن عيينة أيضًا: «كان مالك ينتقي الرجال، ولا يحدث عن كل أحد». «حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «كان مالك لا يأخذ الحديث إلا من جيده». «حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٢).

وقال: «ما نحن عند مالك بن أنس؟ إنما كنا نتبع آثار مالك وننظر الشيخ إن كتب عنه مالك كتبنا عنه». «الانتقاء» (٥٣)، «التعديل والتجريح» (٢/ ٦٩٩).

وقال صالح بن محمد جزرة: «سفيان أحفظ وأكثر حديثًا من مالك، لكن مالكًا ينتقي الرجال». «تأريخ بغداد» (٩/ ١٧٠-١٧١).

وقال يعقوب بن شيبة في عبد الكريم الجزري: «وقد روىٰ عنه مالك وكان ممن ينقي الرجال». «تهذيب التهذيب» (٢/ ٦٠٢-٦٠٣).

وقال ابن عدي في حميد بن قيس الأعرج: «وقد روىٰ عنه مالك وناهيك به صدقًا إذا روىٰ عنه مثل مالك، فإن أحمد ويحيىٰ قالا: لا تبالي أن لا تسأل عمن روىٰ عنه مالك». «الكامل» (٢/ ٦٨٧).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «روىٰ مالك عن أبي الزبير أحاديث، وكفىٰ بأبي الزبير صدقًا أن يحدث عنه مالك فإن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة». «الكامل» (٦/ ٢١٣٧).

وقال الإمام يحيىٰ بن معين: «وكل من روىٰ عنه مالك فهو ثقة إلا عبد الكريم أبا أمية». «تهذيب الكمال» (٢٧/ ١١٢) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٧).

وقال الإمام ابن مهدي: «ما أُقَدِّم علىٰ مالك في صحة الحديث أحدًا». «الجرح

والتعديل» (١/ ١٤)، «حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٢)، «الانتقاء» (٥٨) «التمهيد» (١/ ٦٥) لابن عبد البر.

وقال القطان: «ما في القوم أصح حديثًا من مالك». «جامع الأصول» (١/ ١٨٢) لابن الأثير رحمه الله.

وقال الإمام النسائي رحمه الله: «ما عندي أحد بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس، ولا أجل منه، ولا أوثق ولا آمن علىٰ الحديث منه، ثم يليه شعبة في الحديث، ثم يحيىٰ بن سعيد القطان، وليس أحد بعد التابعين آمن علىٰ الحديث من هؤلاء الثلاثة ولا أقل رواية عن الضعفاء من هؤلاء الثلاثة...». «التعديل والتجريح» (٢/ ٦٩٩-٧٠٠).

وقال أيضًا: «أمناء الله علىٰ حديث رسول الله ﷺ ثلاثة: شعبة بن الحجاج، ويحيىٰ بن سعيد القطان، ومالك بن أنس». «مجموعة رسائل للنسائي» (٥٧) عن كتاب «النسائي ومنهجه في الجرح والتعديل» (٥/ ٢٠٩٧)، وانظر «الانتقاء» لابن عبد البر (٦٥-٦٦).

وقال أيضًا فيما رواه عنه الدارقطني: «لو كان مخرمة ضعيفًا لم يرضه مالك أن يأخذ منه شيئًا لأن مالكًا لا نعلمه روىٰ عن إنسان ضعيف مشهور بضعف إلا عاصم بن عبيد الله فإنه روىٰ عنه حديثًا وعن عمرو بن أبي عمرو وهو أصلح من عاصم، وعن شريك بن أبي نمر وهو أصلح من عمرو بن أبي عمرو في الحديث، ولا نعلم مالكًا روىٰ عن أحد يترك حديثه غير عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية البصري، والله أعلم. ولا نعلم في هذا الباب مثل من مالك بن أنس رحمه الله والله أعلم». «سؤالات الحاكم للدارقطني» (٢٨٧-٢٨٨) رقم (٥٢٣).

وهذان النصان عن الإمام النسائي، وكذا نص ابن مهدي المتقدم يدل علىٰ أن الإمام مالك هو أقل الناس رواية عن الضعفاء وأنه أحسن من وفىٰ بشرطه وقد تقدم

هذا في باب منفرد والحمد لله.

وذكره الإمام الدارقطني رحمه الله في مقدمة «الضعفاء والمتروكين» ضمن أتباع التابعين الذي اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩).

وقال الإمام ابن حبان رحمه الله: «كان مالك رحمه الله أول من انتقىٰ الرجال من الفقهاء بالمدينة وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صح ولا يحدث إلا عن ثقة مع الفقه والدين والفضل والنسك». «الثقات» (٧/ ٤٥٩).

وقال الإمام ابن عبد البر رحمه الله: «ومن اقتصر علىٰ حديث مالك رحمه الله فقد كُفي تعب التفتيش والبحث ووضع يده من ذلك علىٰ عروة وثقىٰ لا تنفصم؛ لأن مالكًا قد انتقد وانتقىٰ وخلص ولم يروِ إلا عن ثقة حجة». «التمهيد» (١/ ٦٠).

وقال رحمه الله: «معلوم أن مالكًا كان من أشد الناس تركًا لشذوذ العلم وأشدهم انتقادًا للرجال وأقلهم تكلفًا وأتقنهم حفظًا فلذلك صار إمامًا». «التمهيد» (١/ ٦٥).

وقال أيضًا: «ومالك لا يروي إلا عن ثقة وبلاغاته إذا تُفُقِّدَت لم توجد إلا صحاحًا». «التمهيد» (١٣/ ١٨٨).

وقال الإمام ابن محرز: سمعت ابن نمير يقول: «ما أحد قاس قوله في الرجال غير مالك ابن أنس كان لا يحدث عمن لم يكن عنده ثقة». «معرفة الرجال» (٢/ ٢٢٧) رقم (٧٧٩).

وقال الفسوي رحمه الله: «مالك بن أنس لم يضع في الموطأ إسنادًا، وأظهر اسمًا يحدث عنه إلا وهو ثقة، خلا عبد الكريم أبا أمية». «المعرفة والتأريخ» (١/ ٤٢٥).

وقال: «قد روىٰ مالك -وكان ينتقي الرجال- عن عبد الكريم الجزري». «سير

النبلاء» (٦/ ٨٢).

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله: «وأما مجاهد وطاووس وسعيد بن المسيب ومالك فأكثر تحريًا في رواياتهم وانتقادًا لمن يروون عنه». «شرح علل الترمذي» (١/ ٢٨١)، وانظر منه (٢/ ٧٧٩-٧٨٠).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: قوله: ومداره علىٰ زيد بن عياش وهو ضعيف عند النقلة.كذا قال! وقد قال المنذري: «ما علمت أحدًا ضعفه إلا ابن الجوزي، نقل عن أبي حنيفة أنه مجهول، وكذا قال ابن حزم، وتعقب ذلك الخطابي واحتج بإخراج مالك له، وأنه يتوقىٰ الرجال». «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (٢/ ١٥٨).

قلت: ونص كلام الخطابي رحمه الله: «قد تكلم بعض الناس في إسناد حديث سعد بن أبي وقاص وقال: «زيد أبو عياش راويه ضعيف» قال الخطابي: «وليس الأمر علىٰ ما توهمه وأبو عياش هذا مولىٰ لبني زهرة معروف، وقد ذكره مالك في «الموطأ» وهو لا يروي عن رجل متروك الحديث بوجه[1]، وهذا من شأن مالك وعادته معلوم». «معالم السنن» (٣/ ٦٧).

وقال الحافظ ابن حجر: «والحاصل من هذا أن أول من صنف في «الصحيح» يصدق علىٰ مالك باعتبار انتقائه وانتقاده للرجال...». «النكت» (١/ ٢٧٨).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وإنما العالمون بالجرح والتعديل هم علماء الحديث وهم نوعان منهم من لم يرو إلا عن ثقة عنده كمالك وشعبة ويحيىٰ بن سعيد...». «الرد علىٰ البكري» (١/ ٧٧).

وقال الإمام النووي في الكلام علىٰ عمرو بن أبي عمرو المدني: «وقد احتج به مالك

---

(١) وقد روىٰ عن عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو متروك.

وروىٰ عنه وهو القدوة وقد عرف من عادته أنه لا يروي في كتابه إلا عن ثقة». «المجموع» (٧/ ٣٠١).

وقال القاضي عياض في ترجمة الإمام مالك من «ترتيب المدارك» (١/ ١٢٤): قال ابن عيينة: «ما رأيت أحدًا أجود أخذًا للعلم من مالك».

وقال: «رحم الله مالكًا ما كان أشد انتقاده للرجال والعلماء».

وقال ابن المديني: «لا أعلم أحدًا يقوم مقام مالك في ذلك».

وقال أحمد بن صالح: «ما أعلم أحدًا أشد تنقيًا للرجال والعلماء من مالك ما أعلمه روىٰ عن أحد فيه شيء روىٰ عن قوم ليس يُتْرَكُ منهم أحد[1]».اهـ المراد

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب كيف كان أخذ مالك للعلم وعمن أخذ ذلك وانتقاؤه للرجال وأنه لم يأخذ إلا عن ثقة ولا حدث إلا عن ثقة». «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء» (٤٥).

وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «... وروىٰ عنه مالك وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده...». «الفوائد الحديثية» (١١٨).

وذكره الحافظ السخاوي فيمن لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر. «فتح المغيث» (٢/ ٤٢).

وأقوالهم في توقي مالك وشدة تحريه كثيرة جدًا وهو كالإجماع منهم بل هو أعظم من وفىٰ بشرطه ممن لا يروي إلا عن ثقة كما سبق نقله عن النسائي وابن المديني وابن مهدي وأحمد بن صالح رحمهم الله جميعًا وبالأخص في شيوخ أهل المدينة فهو من أعلم الناس بهم، ولهذا قال الإمام الحاكم في سهيل بن أبي صالح: «وقد روىٰ عنه مالك

---

(١) وقد روىٰ عن عبد الكريم بن أبي المخارق وهو متروك.

الإمام الحكم في شيوخه من أهل المدينة الناقد لهم». «المدخل إلىٰ الصحيح» (٤/ ١١٤) «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٢٩).

وقال البيهقي رحمه الله: وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ أنبأ أبو محمد بن أخت أبي عوانة حدثني خالي ثنا الميموني قال سمعت يحيىٰ بن معين وأحمد بن حنبل جميعًا يقولان: «كان مالك من أثبت الناس في حديثه» قال أحمد بن حنبل: «يا أبا الحسن لا تبالي أن لا تسأل عن رجلٍ حدث عنه مالك ولاسيما مدني». «الكبرىٰ» (١٠/ ٢٧٩).

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله: وسمعت أبا زرعة قيل له: فمالك مرسلاته أثبت أم الأوزاعي؟ قال: «مالك لا يكاد يرسل إلا عن قومٍ ثقات مالك متثبت في أهل بلده جدًا، فإن تساهل فإنما يتساهل في قوم غرباء لا يعرفهم». «سير النبلاء» (١٣/ ٧٩).

قلت: ولهذا أخرج ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٠٣) عن شيخه محمد بن أحمد بن حماد نا إسماعيل بن إسحاق قال: قال علي بن المديني قال: «كل مدني لم يحدث عنه مالك ففي حديثه شيء ولا أعلم مالكًا ترك إنسانًا إلا إنسانًا في حديثه شيء».اهـ

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: «وهذا علىٰ إطلاقه فيه نظر فإن مالكًا لم يحدث عن سعد بن إبراهيم وهو ثقة جليل متفق عليه». «ملحق شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٧٩).

قلت: والعلة في ذلك ما ذكره أحمد البرقي حيث قال: سألت يحيىٰ عن قول بعض الناس في سعد: إنه كان يرىٰ القدر وترك مالك الرواية عنه؟ فقال: «لم يكن يرىٰ القدر وإنما ترك مالك الرواية عنه لأنه تكلم في نسب مالك، فكان مالك لا يروي عنه وهو ثبت لا شك فيه». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٦٥).

هذا وقد جاءت نصوص كثيرة عن الإمام مالك رحمه الله تؤيد ما قرره عنه هذا الجمع الغفير من الأئمة من ورعه وشدة توقيه وانتقائه فمن ذلك:

١ - قال ابن أبي حاتم رحمه الله: نا حماد بن الحسن بن عنبسة نا بشر بن عمر الزهراني قال: سألت مالك بن أنس عن رجلٍ؟ فقال: «هل رأيته في كتبي؟» قلت: لا، قال: «لو كان ثقة رأيته في كتبي». «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٢)، وأخرجه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ٢٦)، وابن عبد البر في «الانتقاء» (٤٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٤)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٤١٠) وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٤٨).

قال الإمام النووي: «هذا تصريح من مالك رحمه الله بأن من أدخله في كتابه فهو ثقة فمن وجدناه في كتابه حكمنا بأنه ثقة عند مالك وقد لا يكون ثقة عند غيره». «شرح مسلم» (١/ ١٢٠).

وقال الإمام أبو الحسن علي بن عبد الملك بن القطان الفاسي رحمه الله: «وأظن أن أبا محمد -يعني: الإشبيلي- ممن يعتمد فيما يخرجه مالك في «موطئه» قوله لبشر بن عمر حين سأله عن رجل: «لو كان ثقة لرأيته في كتبي»، وهذا لمن اعتمده غير معتمد لوجوه منها: أن شموله لمن لعله قد غاب عن خاطره حين إطلاقه إياه غير معلوم.

ومنها: أن القول المذكور لابد من تأويله، فإن ظاهرة يعطي أن كل الثقات في كتبه وهذا لا يصح ولابد من تخصيصه، فكم من ثقة من أهل المدينة لم يدخل له كتابًا.

ومنها: أنا لو سلمناه هكذا واضعين أن كل ثقة فهو في كتابه، فإنه لم يكن يلزم منه أن يكون كل من هو في كتابه فهو ثقة، فإنه إذا فرض أن في كتابه الثقات والضعفاء[لم يناقض ذلك استيفاءه جميع الثقات أن كل من في كتابه ثقة[1]]». «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٢-٢٣).

وعلق الإمام الذهبي رحمه الله علىٰ كلام مالك قائلًا: «فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي

(١) قال المحقق: ما بين المعكوفين عبارة قلقة فليتأمل.

إلا عمن هو عنده ثقة، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روىٰ عنه وهو عنده ثقة أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ فقد يخفىٰ عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال رحمه الله». «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧٢).

٢-قال الإمام ابن عدي رحمه الله: أنا العباس بن محمد بن العباس ثنا أبو طاهر أحمد بن عمرو بن السرح حدثني خالد بن نزار أبو يزيد الأيلي بهذه الرسالة عن مالك بن أنس: «إلىٰ محمد بن مطرف سلام عليك فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو أما بعد: فإني أوصيك بتقوىٰ الله عز وجل فذكره بطوله ثم أخذه - يعني العلم - من أهله الذين ورثوه ممن كان قبلهم يقينًا بذلك ولا تأخذ كل ما تسمع قائلًا يقوله، فإنه ليس ينبغي أن يؤخذ عن كل محدث ولا من كل من قال، وقد كان بعض من يرضىٰ من أهل العلم يقول: إن هذا الأمر دين فانظروا عمن تأخذون دينكم». «الكامل» (١/ ١٥٧)، ومن طريقه الخطيب في «الكفاية» (٢٤٨-٢٤٩)

٣- قال الإمام الفسوي رحمه الله في «المعرفة والتأريخ» (١/ ٦٨٤): حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثني معن بن عيسىٰ كان مالك بن أنس يقول: «لا تأخذ العلم عن أربعة وخذ ممن سوىٰ ذلك: لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروىٰ الناس، ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جُرِّب ذلك عليه وإن كان لا يتهم أن يكذب علىٰ رسول الله ﷺ، ولا من صاحب هوىٰ يدعو الناس إلىٰ هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث».

قال إبراهيم بن المنذر: فذكرت هذا الحديث لمطرف بن عبدالله اليساري مولىٰ زيد بن أسلَم فقال: ما أدري هذا، ولكني أشهد لسمعت مالك بن أنس يقول: «لقد

أدركت بهذا البلد - يعني - المدينة - مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون ما سمعت من واحدٍ منهم حديثًا قط» قيل: ولم يا أبا عبدالله؟ قال: «لم يكونوا يعرفون ما يحدثون». الأثر أخرجه ابن عبد البر في «الانتقاء» (٤٥-٤٦)، والعقيلي (١/ ١٣-١٤)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٤٠٣ وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٠٣) من طرق عن إبراهيم بن المنذر وهو الحزامي به، وإبراهيم صدوق كما في «التقريب» فالأثر حسن والله أعلم.

٤- قال الفسوي رحمه الله في «المعرفة والتأريخ» (١/ ٦٩٩): ثنا ابن بكير حدثني ابن وهب قال: حدثني مالك قال: «دخلت علىٰ عائشة بنت سعد بن أبي وقاص فسألتها عن بعض الحديث فلم أرض أن آخذ منها شيئًا لضعفها». قال مالك: «وقد أدركت رجالًا كثيرًا منهم من قد أدرك الصحابة فلم أسألهم عن شيء كأنه يضعف أمرهم». وهذا إسناد صحيح.

قال العلامة الطحاوي رحمه الله: «ولقد كان مالك بن أنس رأىٰ عائشة ابنة سعد ودخل عليها فسمعت يونس يقول: أخبرني ابن وهب وأشهب عن مالك قال: «حدثتني عائشة ابنة سعد بن أبي وقاص أنه كان لأبيها رضي الله عنه مِركن يتوضأ وأهل بيته منه»، في حديث أشهب «ربما توضأ بفضلهم»، فسمعت يونس لما حدث بهذا الحديث يقول: «انظروا إلىٰ ضبط مالك وإلىٰ اختياره فيمن يأخذ العلم عنه، إنه دخل علىٰ هذه المرأة فلم يرها تضبط ما تحدث به فلم يأخذ عنها شيئًا إلا ما يحيط علمًا أنها قد ضبطته، وإنه لم يذهب عنها ولم يأخذ عنها ما سوىٰ ذلك مما أخذه غيره من الناس عنها» ، ثم ذكر لنا مع ذلك عمن لم يسمه لنا عن مالك عن هذا الكلام من لفظه رحمه الله». «شرح مشكل الآثار» (٥/ ٢٣).

٥- قال العقيلي رحمه الله في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٤٢٥): حدثني محمد بن موسىٰ حدثنا عبدالله بن أحمد بن شبويه قال: سمعت مطرف بن عبدالله المزني قال: سمعت مالك بن أنس يقول: «ويُكتب عن مثل عطاف بن خالد؟ لقد أدركت في هذا المسجد سبعين شيخًا كلهم خير من عطاف ما كتبت عن أحدٍ منهم، وإنما يكتب العلم عن قومٍ قد جرىٰ فيهم العلم مثل عبدالله بن عمرو وأشباهه» اهـ. وأخرجه البخاري في «التأريخ الكبير» (٣/ ٤٢٥).

وقال رحمه الله تعالىٰ: حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا الحسن بن علي حدثنا أحمد بن صالح وحدثنا مطرف بن عبدالله قال: قال لي مالك بن أنس: «عطاف يحدث؟» قلت: نعم، فأعظم ذلك إعظامًا شديدًا ثم قال: «أدركت أناسًا ثقات يحدثون ما يؤخذ عنهم»، قلت: كيف وهم ثقات؟ قال: «مخافة الزلل». اهـ. وأخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تأريخه» (١/ ٤٤) (١٠٩٢).

٦- قال الإدريسي: «لما خرج إسماعيل بن أويس إلىٰ حسين بن عبدالله بن ضميرة فبلغ مالكًا فهجره أربعين يومًا». «لسان الميزان» (٢/ ٥٣٦) ترجمة: حسين بن عبدالله بن ضميرة.

قلت: وما ذاك إلا لضعف حسين الشديد فقد نسبه مالك إلىٰ الكذب كما في «اللسان».

٧- وقال أبو زرعة الدمشقي رحمه الله في «تأريخه» (١/ ٥٧٣) رقم (١٥٩٤): وقال الحارث ابن مسكين: أخبرنا عبدالله بن وهب قال: قال لي مالك بن أنس: «اعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع ولا يكون إمامًا أبدًا وهو يحدث بكل ما سمع».اهـ

٨- قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله في «الانتقاء» (٤٨): حدثنا أحمد بن محمد بن أحمد قال: نا أحمد بن الفضل قال: نا محمد بن جرير قال: نا ابن البرقي قال: نا عثمان بن كنانة

عن مالك قال: «ربما جلس إلينا الشيخ فيحدِّث جل نهاره ما نأخذ عنه حديثًا واحدًا ما بنا أن نتهمه ولكن لم يكن من أهل الحديث». وانظر «ترتيب المدارك» (١/ ١٢٣).

٩- وفي رواية مطرف عن مالك قال: «أدركت جماعة من أهل المدينة ما أخذت عنهم شيئًا من العلم، وإنهم ليؤخذ عنهم العلم، وكانوا أصنافًا: فمنهم من يكذب في حديث الناس ولا يكذب في علمه، ومنهم من كان جاهلًا بما عنده، ومنهم من كان يزن برأي سوء، فتركتهم لذلك». «ترتيب المدارك» (١/ ١٢٣).

١٠- وفي رواية ابن وهب عنه: «أدركت بهذه البلدة أقوامًا لو استسقي بهم القطر لسُقُوا قد سمعوا العلم والحديث كثيرًا ما حدثت عن أحد منهم شيئًا؛ لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد وهذا الشأن - يعني الحديث والفتيا - يحتاج إلىٰ رجل معه تقىٰ وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم فيعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غدًا، فأما رجل بلا إتقان ولا معرفة فلا ينتفع به ولا هو حجة ولا يؤخذ عنهم». «ترتيب المدارك» (١/ ١٢٣).

١١- قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ في «الكفاية» (٣٣٣): أخبرنا محمد بن عمر الخرقي قال: أنا أبوبكر بن سلم ثنا أحمد بن علي الأبار ثنا محمد بن الحسين العامري ثنا خالد بن خداش قال: لما ودعت مالك بن أنس قال لي: «اتق الله وانظر ممن تأخذ هذا الشأن».

١٢- قال أبو عبدالله الحاكم رَحِمَهُ اللهُ: حدثني موسىٰ بن سعيد الحنظلي بهمذان قال: ثنا يحيىٰ بن عبدالله بن ماهان قال: سمعت حماد بن غسان يقول: سمعت عبدالله بن وهب يقول: سمعت مالك بن أنس يقول: «لقد حدثت بأحاديث وددت أني ضُربتُ بكل حديث منها سوطين ولم أحدث بها».

قال الحاكم: «فمالك بن أنس علىٰ تحرجه وقلة حديثه يتقي الحديث هذه التقية فكيف بغيره ممن يحدث بالطَّمِّ والزَّمِّ». «معرفة علوم الحديث» (١١٠).

١٣- وعن ابن وهب أن مالكًا رَحِمَهُ اللهُ كان يقول: «إن كنت لأرىٰ الرجل من أهل المدينة وعنده الحديث أحب أن آخذ عنه فلا أراه موضعًا للأخذ فأتركه حتىٰ يموت فيفوتني». «ترتيب المدارك» (١/ ١٢٤).

١٤- وقال ابن وهب عن مالك: «رأيت أيوب السختياني بمكة حجتين فما كتبت عنه ورأيته في الثالثة قاعدًا في فناء زمزم فكان إذا ذكر النبي ﷺ عنده يبكي حتىٰ أرحمه فلما رأيت ذلك كتبت عنه». رواه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٣٦٨).

١٥- وقال أبو مصعب: قيل لمالك: لِمَ لا تحدث عن أهل العراق؟ قال: «لأني رأيتهم إذا جاءونا يأخذون الحديث عن غير ثقة». «ترتيب المدارك» (١/ ١٥٠).

١٦- بل بلغ من شدة تحريه وتوقيه رَحِمَهُ اللهُ أنه ربما هم بترك الرواية عن بعض الثقات لكون هذا الثقة قد وجد لديه من الإخوة لا من هو شديد الضعف، فقد قال الأصمعي: قال مالك: «لو علمت أن لحميد أخا مثل هذا ما رويت عن حميد». «التأريخ الكبير» (٣/ ١٨٧).

قلت: وأخوه هو عمر بن قيس المكي المعروف بسندل، وهو متروك الحديث.

هذا ومع توقي مالك بن أنس وشدة ورعه وانتقائه وكونه أقل من روىٰ عن الضعفاء وأعظم من وفىٰ بشرطه إلا أنه قد روىٰ عن بعض الضعفاء، كما تقدم معنا في فصل: «من روىٰ من الأئمة المنتقين عن الضعفاء»، وهم:

١- عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو متروك.

٢- عاصم بن عبيدالله العمري، وهو ضعيف.

٣- عطاء بن أبي مسلم الخراساني، وهو ضعيف.

٤- وروىٰ عن أبي النضر بواسطة وهو مجهول.

٥- وكنىٰ عن متروك عنده وهو شرحبيل بن سعد المدني.

٦- وروىٰ عن عبد الغفار بن قاسم المدني بواسطة وهو متروك.

هذا خلاصة ما تم الانتقاد عليه في الرواية عن بعض الضعفاء.

وقد أُنكر عليه روايته عن داود بن الحصين وشريك بن أبي نمر وعمرو بن أبي عمرو وحميد الطويل وحميد الأعرج إلا أنه لم يتم الإنكار عليه في ذلك كما تقدم تفصيله بفضل الله سبحانه وتعالىٰ.

٨٤) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي أعلم التابعين بالتفسير.

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: «وأما مجاهد وطاووس وسعيد بن المسيب ومالك فأكثر تحريًا في رواياتهم وانتقادا لمن يروون عنه». «شرح علل الترمذي» (١/ ٢٨١).

وقال الحافظ السخاوي رحمه الله: «المرسل مراتب: أعلاها: ما أرسله صحابي ثبت سماعه ثم صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه، ثم المخضرم، ثم المتقن كسعيد بن المسيب، ويليها من كان يتحرىٰ في شيوخه كالشعبي ومجاهد، ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن...». «فتح المغيث» (١/ ١٨١).

قلت: ولذا قال صالح بن أحمد: ثنا علي بن المديني سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول: «مرسلات سعيد بن جبير أحب إلي من مرسلات عطاء»، قلت: مرسلات مجاهد أحب إليك أو مرسلات طاووس؟ قال: «ما أقربهما». «جامع التحصيل» (٣٧).

ومعلوم أن طاووس ممن لا يروي إلا عن ثقة كما سبق معنا والله أعلم.

٨٥) محمد بن أحمد بن حسن الصواف.

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان ثقة مأمونًا من أهل التحرز ما رأيت مثله في التحرز» «تأريخ بغداد» (١/ ٢٨٩)، وقفت علي هذا النص بواسطة «نشر الصحيفة» (٣٤٣) لشيخنا مقبل بن هادي رَحِمَهُ اللَّهُ.

٨٦) محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي إمام الحديث والعلل والجرح والتعديل.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في مقام الدفاع عن الحسن بن مدرك السدوسي: «وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا وهما ما هما في النقد». «هدي الساري» (٥٦٥).

ومما يدل علىٰ ذلك قوله في فضالة بن مفضل المصري: «لم يكن بأهل أن نكتب عنه العلم». «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٩).

مفهومه أنه لا يكتب إلا عمن أهل للكتابة عنده، يقول هذا مع ما عُرِف به من شدة النقد.

ومن أدل شيء علىٰ عظيم ورعه وتوقيه دون أن تأخذه في الله شجنة رحم أو قرابة: قوله في داود بن إبراهيم قاضي قزوين: «متروك الحديث قدمت قزوين مع خالي فحمل إلىٰ خالي «مسنده» فنظرت في أول مسند أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإذا حديث كذب عن شعبة فتركته وجهد خالي أن أكتب عنه شيئًا فلم تطاوعني نفسي ورددت الكتب عليه». «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٠٧).

ولما قال الحسيني في ليث بن خالد البلخي: «لا يعرف» تعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: «قلت: من يروي عنه أبو حاتم لا يقال فيه لا يعرف». «الإيثار» (٨٦).

وتقدم معنا في ترجمة أبي زرعة تعجب أبي حاتم من أبي زرعة حيث أدخل حديث إسماعيل بن قيس الأنصاري في «فوائده»، وهو منكر الحديث.

والظن به أن لا يقع فيما أنكره علىٰ غيره، وهذا هو اللائق بمكانة هذا الإمام الناقد الكبير والله أعلم.

٨٧) **محمد بن إدريس أبوعبدالله الشافعي مجدد الدين علىٰ رأس المائتين.**

تقدم في ترجمة خارجة بن زيد وصف ابن حبان لهذا الإمام رحمه الله بالتنقير عن الرجال والتفتيش عن الضعفاء والبحث عن أسباب النقل، في أوصاف كثيرة تدل علىٰ عظيم تحريه وتوقيه وانتقائه رحمه الله وأسكنه جنات عدن تجري تحتها الأنهار.

وقد جاء ذلك عنه صريحًا من قوله فقد قال رحمه الله: سفيان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا عليَّ»[1] وهذا أشد حديث روي عن رسول الله ﷺ في هذا، وعليه اعتمدنا مع غيره في أن لا نقبل حديثًا إلا من ثقة، ونعرف صدق من حمل الحديث من حين ابْتُدئ إلىٰ أن يبلغ منتهاه، فإن قال قائل: وما في هذا الحديث من الدلالة علىٰ ما وصفت؟ قيل: قد أحاط العلم أن النبي لا يأمر أحدًا بحالٍ أبدًا أن يكذب علىٰ بني إسرائيل ولا علىٰ غيرهم، فإذا أباح الحديث عن بني إسرائيل، فليس أن يقبلوا الكذب علىٰ بني إسرائيل أباح، وإنما أباح قبول ذلك عن من حدث به ممن يجهل صدقه وكذبه، ولم يبحه أيضًا عمن يعرف كذبه لأنه يروىٰ عنه أنه «من حدث بحديث وهو يراه كذبًا فهو أحدُ الكاذبين»[2] ومن حدث عن كذاب لم يبرأ من الكذب لأنه

---

(١) إسناده حسن وأخرجه بقريب من هذا اللفظ أحمد (٣/ ١٢-١٣) عن أبي هريرة وفي سنده عبدالرحمن بن زيد العدوي ضعيف، وأخرجه (٣/ ٥٦) من طريق عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري وإسناده صحيح على شرط الشيخين وأما مفرقًا فحديث (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج) أخرجه البخاري (٣٤٦١) عن عبدالله بن عمرو بن العاص، وحديث (لا تكذبوا عليَّ) متواتر كما هو معلوم

(٢) سبق تخريجه في باب (التحذير من الرواية عن الضعفاء)، والحمد لله

يرىٰ الكذاب في حديثه كاذبًا، ولا يستدل علىٰ أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يُستدل علىٰ الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه، وإذ فرق رسول الله ﷺ بين الحديث عنه والحديث عن بني إسرائيل فقال: «حدثوا عني ولا تكذبوا عليّ» فالعلم -إن شاء الله- يحيط أن الكذب الذي نهاهم عنه هو الكذب الخفي، وذلك الحديث عمن لا يعرف صدقه، لأن الكذب إذا كان منهيًا عنه علىٰ كل حال فلا كذب أعظم من كذب علىٰ رسول الله ﷺ». «الرسالة» (٣٩٧-٤٠٠)، وانظر «معرفة السنن والآثار» (١/ ٧٩-٨٠).

وقرر الإمام الشافعي رحمه الله في كلام ماتع أن الحديث لا يقبل إلا من رواية ثقة عن ثقة أما إذا كان ثقة عن غير ثقة فلا يقبل حديثه، ثم قال علىٰ لسان المعترض: فقال: أما ما قلتَ: أن لا تقبل الحديث إلا عن ثقةٍ حافظٍ عالم بما يحيل معنىٰ الحديث فكما قلت، فلِمَ لم تقل هكذا في الشهادات؟ فقلت: إن إحالة معنىٰ الحديث أخفىٰ من إحالة معنىٰ الشهادة وبهذا احتطت في الحديث بأكثر مما احتطت به في الشهادة، قال: وهذا كما وصفت ولكني أنكرت إذا كان من يُحدِّث عنه ثقة فحدَّث عن رجل لم تعرف أنت ثقته، امتناعك من أن تُقلد الثقة فتحسن الظن به فلا تتركه يروي إلا عن ثقة وإن لم تعرفه أنت؟!

فقلت له: أرأيت أربعةَ نفرٍ عدول فقهاء شهدوا علىٰ شهادة شاهدين بحق لرجلٍ علىٰ رجل أكنت قاضيًا به ولم يقل لك الأربعة إن الشاهدين عدلان؟

قال: لا، ولا أقطع بشهادتهما شيئًا حتىٰ أعرف عدلهما إما بتعديل الأربعة لهما وإما بتعديل غيرهم أو معرفة مني بعدلهما.

فقلت له: ولِمَ لم تقبلها علىٰ المعنىٰ الذي أمرتني أن أقبل عليه الحديث فتقول: لم يكونا ليشهدوا إلا علىٰ من هو عدل عندهم؟

فقال: قد يشهدون علىٰ من هو عدل عندهم ومن عرفوه ولم يعرفوا عدله، فلما كان هذا موجودًا في شهادتهم لم يكن لي قبول شهادة من شهدوا عليه حتىٰ يعدلوا وأعرف عدله وعدل من شهد عندي علىٰ عدل غيره، ولا أقبل تعديل شاهد علىٰ شاهد عدَّل الشاهد غيره ولم أعرف عدله.

فقلت: فالحجة في هذا لك الحجة عليك في أن لا تقبل خبر الصادق عمن جهلنا صدقه، والناس من أن يشهدوا علىٰ شهادة من عرفوا عدله أشد تحفظًا منهم من أن يقبلوا إلا حديث من عرفوا صحة حديثه، وذلك أن الرجل يلقىٰ الرجل يرىٰ عليه سيما الخير فيحسن الظن به فيقبل حديثه ويقبله وهو لا يعرف حاله، فيذكر أن رجلًا يقال له: فلان، حدثني كذا، إما علىٰ وجهٍ يرجو أن يجد علم ذلك الحديث عند ثقة فيقبله عن الثقة، وإما أن يحدث به علىٰ إنكاره والتعجب منه، وإما بغفلةٍ في الحديث عنه، ولا أعلمني لقيت أحدًا قط بريًا من أن يحدث عن ثقة حافظ وآخر يخالفه، فقلتُ: في هذا ما يجب عليَّ، ولم يكن طلبي الدلائل علىٰ معرفة صدق من حدثني بأوجب عليَّ من طلبي ذلك علىٰ معرفة صدق من فوقه، لأني أحتاج في كلهم إلىٰ ما أحتاج إليه فيمن لقيت منهم لأن كلهم مثبت خبرًا عن من فوقه ولمن دونه». «الرسالة» (٣٧٤-٣٧٧).

قلت: وهذا الحوار النفيس المفيد من الإمام الشافعي رحمه الله الذي قد لا تجده مسطرًا في كتاب يدل علىٰ أن الإمام الشافعي رحمه الله يشترط أن لا يروي إلا عن ثقة في طبقة شيوخه وطبقة شيوخ شيوخه وهكذا إلىٰ أن ينتهي السند إلىٰ النبي ﷺ وقد قرر ذلك هاهنا كما تراه بالأدلة النقلية والعقلية في أحسن صورة رحمه الله.

ونقل البيهقي في «مناقب الشافعي» (٢/ ٢٥) بسنده عن المزني أنه نقل عن الشافعي أنه قال في هذا الحديث: «معناه أن الحديث إذا حدثت به وأديته علىٰ ما سمت حقًا كان أو غير حق لم يكن عليك حرج والحديث عن رسول الله ﷺ لا ينبغي أن يُحدَّث به إلا عن ثقة».

قلت: ومما يدل علىٰ توقيه ونهيه البالغ عن الرواية عن المتروكين: ما أخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (٢١٧-٢١٨): ثنا ابن عبد الحكم سمعت الشافعي -وذُكِر له حرام بن عثمان- فقال: «الحديث عن حرام بن عثمان حرام». وأخرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٥٤٢، ٥٤٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٠٧).

قال ابن أبي حاتم: «يعني أنه ليس بصدوق فالتحديث عمن يكذب علىٰ رسول الله ﷺ حرام». «آداب الشافعي» (٢١٨).

وقال ابن حاتم رحمه الله في «آداب الشافعي ومناقبه» (٢١٨): ثنا ابن عبد الحكم سمعت الشافعي وذكر له أبو جابر البياضي فقال: «بيض الله عيني من يروي عنه». وأخرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٥٤٤-٥٤٥) من طرق عن الشافعي به وأبو جابر البياضي هو محمد بن عبدالرحمن بن يزيد النخعي، وهذا يدل علىٰ التغليظ الشديد من الإمام الشافعي رحمه الله عمن يروي عن الهلكي والمتروكين والله أعلم.

هذا وقد روىٰ الشافعي عن بعض الضعفاء:

فقد روىٰ عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ الأسلمي كما في «المجروحين» (١/ ١٠٢) لابن حبان وهو متروك، وربما أبهمه وقال: «حدثني من لا أتهم» قال العلائي في الإمام الشافعي: «وقد عرف من عادته أنه أراد بقوله: «من لا أتهم» أو: «حدثني الثقة» في مواضع: إبراهيم بن أبي يحيىٰ، والأكثرون ضعفوه وتبين لهم من حاله ما لم يطلع عليه

الإمام الشافعي رحمه الله». «جامع التحصيل» (٩٤).

وروىٰ عن محمد بن عثمان بن صفوان الجمحي كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٤٤)، وقد قال فيه أبو حاتم: «منكر الحديث» وقال الدارقطني: «ليس بقوي» وضعفه الحافظ في «التقريب».

وروىٰ عن مسلم بن خالد الزنجي، وهو ضعيف.

وروىٰ عن القاسم بن محمد بن عمر بن حفص، وقد كذبه أحمد وصرح غيره أنه متروك كما في «أجوبة ابن حجر علىٰ أسئلة بعض تلامذته» (٨٦-٨٧) قال الحافظ: «ولعل الشافعي لم يخبر أمره لأنه كان من صغار شيوخه».

٨٨) محمد بن إسحاق بن خزيمة الملقب بإمام الأئمة.

قلت: وإدخاله في هذا الفصل باعتبار ما مضىٰ معنا من إدخال من ألف في «الصحيح» في هذا الباب بغض النظر هل وفىٰ بما اشترطه في كتابه من الصحة أم لا.

وقد سمىٰ كتابه: «المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطعٍ في السند ولا جرحٍ في النقلة»». كما في «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١/ ٢٩١) للحافظ ابن حجر رحمه الله.

ومقتضىٰ هذه التسمية ثقة الرواة وعدالتهم ليس في شيخه فقط بل في جميع السند وهذا مقتضىٰ من ألف في «الصحيح» كما تقدم معنا.

ويعد ابن خزيمة من أعظم من وفىٰ بشرطه ممن ألف في «الصحيح» ولهذا قال الكتاني رحمه الله: «وقد قيل: إن أصح من صنف في «الصحيح» بعد الشيخين ابن خزيمة ثم ابن حبان». «الرسالة المستطرفة» (٢١).

وقال السيوطي رحمه الله: «و«صحيحه» أعلىٰ مرتبة من «صحيح ابن حبان» لشدة

تحريه حتىٰ إنه ليتوقف في التصحيح لأدنىٰ كلام يقال في الإسناد فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت أو نحو ذلك». «تدريب الراوي» (١/ ١١٥).

وقال الحافظ ابن كثير: «وكتب أخرىٰ التزم أصحابها الصحة كابن خزيمة وابن حبان البستي وهما خير من «المستدرك» بكثير وأنظف أسانيد ومتونًا». «مختصر علوم الحديث» (٢٧).

وبين الحافظ رحمه الله أن مراد ابن خزيمة بالصحيح ما هو شامل للحسن في اصطلاح المتأخرين وعضد ذلك ثم قال: «فإذا تقرر ذلك عرفت أن حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علة قادحة». «النكت» (١/ ٢٩١).

وقد قال الإمام الذهبي رحمه الله: «وقد كان هذا الإمام جهبذًا بصيرًا بالرجال فقال فيما رواه عنه أبو بكر محمد بن جعفر شيخ الحاكم: «لست أحتج بشهر بن حوشب ولا بحريز بن عثمان لمذهبه ولا بعبدالله بن عمرو لا ببقية ولا بمقاتل بن حيان ولا بأشعث بن سوار ولا بعلي بن جدعان لسوء حفظه ولا بعاصم بن عبيد الله ولا بابن عقيل ولا بيزيد بن أبي زياد ولا مجالد ولا حجاج بن أرطأة» ثم سمىٰ خلقًا دون هؤلاء في العدالة فإن المذكورين احتج بهم غير واحد». «سير النبلاء» (٩/ ٢٣٧).

قلت: ومما يؤيد كلام السيوطي في شدة تحريه وكلام الإمام الذهبي في بصره بالرجال ما يلي:

١- قال الحاكم أبو عبدالله: سمعت أبا عبدالله محمد بن يعقوب الحافظ يقول: سمعت محمد بن إسحاق -يعني: ابن خزيمة- وقيل له: لِمَ رويت عن أحمد بن عبدالرحمن بن وهب وتركت سفيان بن وكيع؟ فقال: «لأن أحمد بن عبدالرحمن لما

أنكروا عليه تلك الأحاديث رجع عنها عن آخرها إلا حديث مالك عن الزهري عن أنس (إذا حضر العشاء) فإنه ذكر أنه وجده في درج من كتب عمه في قرطاس، وأما سفيان بن وكيع فإن ورّاقه أدخل عليه أحاديث فرواها وكلمناه فلم يرجع عنها فاستخرت الله وتركت الرواية عنه». «تهذيب الكمال» (١/ ٣٨٨-٣٨٩).

وهذا يدل علىٰ عظيم ورعه وتوقيه وبصره بالرجال رحمه الله والسند صحيح.

٢- قوله في أحمد بن إسماعيل السهمي: «كنت أحدث عنه إلىٰ أن عرض علي من روايته عن مالك ما أنكره قلبي فتركته». «تهذيب التهذيب» (١/ ١٦). وهذا يؤيد قول الحافظ السيوطي إن «صحيحه» أعلىٰ رتبة من «صحيح ابن حبان» لشدة تحريه حتىٰ إنه ليتوقف في التصحيح لأدنىٰ كلام، ومما يدل علىٰ ذلك.

٣- قول الحافظ في ترجمة محمد بن حميد الرازي: «وقال البيهقي: كان إمام الأئمة - يعني ابن خزيمة - لا يروي عنه». وقال أبوعلي النيسابوري: قلت لابن خزيمة: لو حدث الأستاذ عن محمد بن حميد فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه فقال: «إنه لم يعرفه ولو عرفه كما عرفناه ما أثنىٰ عليه أصلًا». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥٤٨).

وهنا مسألة مهمة أحببت أن أطرقها تتمة للفائدة وإزالة للّبس:

هل ابن خزيمة يوثق المجهولين؟

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان علىٰ العدالة إلىٰ أن تبين جرحه مذهب عجيب والجمهور علىٰ خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب «الثقات» الذي ألفه، فإنه يذكر خلقًا ممن ينص عليهم أبو حاتم وغيره علىٰ أنهم مجهولون وكأن عند ابن حبان جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور وهو مذهب شيخه ابن خزيمة ولكن جهالة حاله باقية عند

غيره». «لسان الميزان» (١/ ١٠٧).

فقد صرح الحافظ هاهنا أن مذهب ابن حبان في توثيق المجاهيل هو مذهب شيخه ابن خزيمة إلا أن الذي ينبغي أن يعلم أن ابن خزيمة وإن كان عنده تساهل في توثيق المجهولين إلا أنه في هذا أقل تساهلًا من ابن حبان فابن حبان ربما أدخل الراوي في كتابه «الثقات» وقال: «لا أدري من هو ولا ابن من هو» كما في «الصارم المنكي» للحافظ ابن عبد الهادي رَحِمَهُ الله أهم شيء لديه أن يكون شيخه ثقة وتلميذه ثقة ولم يأتِ بما ينكر عليه، فإذا اختل شرط من الشروط أو وقف له علىٰ مناكير وضعه في كتاب «المجروحين»، وجرحه جرحًا شديدًا حتىٰ إنه ليقول في بعض رجال الشيخين: «يروي المعضلات عن الأثبات فاستحق الترك»، فليتنبه لهذا فكما أنه متساهل في توثيق المجهولين فإنه قوي النفس جدًا في جرح المجروحين.

أما شيخه ابن خزيمة رَحِمَهُ الله فقد تقدم معنا من كلام الحفاظ أن «صحيحه» أعلىٰ درجة من «صحيح ابن حبان رَحِمَهُ الله» وللأسف فَقَدْ فُقِدَ أغلبه كما نبه عليه السخاوي رَحِمَهُ الله في «فتح المغيث» (١/ ٤٠)، وقد وقفت -بفضل الله- علىٰ عدة نصوص للإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ الله تدل علىٰ أنه أقل تساهلًا من ابن حبان رَحِمَهُ الله في توثيق المجاهيل وأنه لا يحتج بما انفرد به المجاهيل خلافًا لابن حبان رَحِمَهُ الله فمن ذلك:

١- قوله في رجاء بن صبيح الحرشي: «لا أعرفه بعدالة ولا جرح ولا أحتج بخبر مثله». «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٠٣).

فهذا نص قوي أن ابن خزيمة لا يحتج بخبر من لا يعرفه بعدالة ولا جرح، وهذا هو حال المجهول، بخلاف تلميذه ابن حبان فإنه يحتج بخبر من كان هذا حاله وإن كان لا يدري من هو ولا ابن من هو، بشرط أن يكون شيخه وتلميذه ثقتان ولم يأت بما ينكر عليه.

٢- قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في مروان أبي لبابة الوراق البصري: «أخرج له ابن خزيمة في «صحيحه» لكنه توقف فيه فقال: لا أعرفه بعدالة ولاجرح». «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٤).

ولو كان يوثق المجاهيل ما توقف في الاحتجاج بخبر من لا يعرفه بعدالة ولا جرح.

ومن باب الفائدة فهذا الراوي قد وثقه ابن معين كما في «التهذيب».

٣- وقال الحافظ في ترجمة سكين بن عبدالعزيز العطار: «وقال ابن خزيمة: لا أعرفه ولا أعرف أباه، وقال في موضع آخر: أنا بريء من عهدته ومن عهدة أبيه». «تهذيب التهذيب» (٢/ ٦٣).

ولو كان يوثق المجاهيل كتلميذه ابن حبان لما تبرأ من عهدة هذا الراوي ومن عهدة أبيه بحجة أنه لم يعرفهما فتأمل وفقك الله.

٤- وقال الحافظ في ترجمة يحيىٰ بن أبي سليمان المدني: «وأخرج ابن خزيمة حديثه في «صحيحه» وقال: في القلب شيء من هذا الإسناد فإني لا أعرف يحيىٰ بن سليمان بعدالة ولاجرح، وإنما أخرجت خبره لأنه لم يختلف فيه العلماء». «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٦٣).

ولو كان يوثق المجهولين كتلميذه ابن حبان -رحمهما الله- لما وقع في قلبه شيء من الإسناد بحجة أن فيه راوٍ لم يعرفه بعدالة ولا جرح فتأمل سددك الله.

٥- أخرج ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ في «التوحيد» (٢/ ٨٦٤) رقم (٥٨١) حديث: «لا يدخل الجنة ولد زنية» من طريق سالم بن أبي الجعد، عن جابان، عن عبدالله بن عمرو به مرفوعًا، ثم قال: «ليس هذا الخبر من شرطنا، ولا خبر نبيط عن جابان؛ لأن جابان مجهول» اهـ.

فلو كان يوثق المجاهيل لما صرح أن خبر المجهول ليس علىٰ شرطه فتأمل ثبتك الله.

٦- وأخرج رَحِمَهُ اللهُ في «صحيحه» (٣/ ٣٦٥-٣٦٦) حديثًا من طريق كليب بن ذهيل الحضرمي، عن عبيد بن جبير، عن أبي بصرة في إفطار الصائم ثم قال: «لست أعرف كليب بن ذهيل، ولا عبيد بن جبير، ولا أقبل دين من لا أعرفه بعدالة».

ولو كان يوثق المجهولين كتلميذه ابن حبان لما صرح أنه لا يقبل دين من لا يعرفه بعدالة، فتأمل حفظك الله.

٧- ولو كان الأصل في المسلمين عنده العدالة كابن حبان لما صرح بقوله في جماعة من الرواة: «لست أعرفه بعدالة ولا جرح»؛ حيث إن الأصل في المسلمين العدالة، فلما صرح بقوله: «لست أعرفه بعدالة ولا جرح» كان ذلك دليلا علىٰ أن الإسلام عنده غير كاف لإثبات العدالة عنده، بل لا بد مع ذلك من التنصيص أو ما يقوم مقامه خلافًا لما عليه تلميذه ابن حبان من الإجتزاء بثبوت إسلام الراوي فتأمل، فقد قال ابن خزيمة في خلف بن مهران العدوي: «لا أعرف خلفًا بعدالة ولا جرح». «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٤٩).

وقال في عبدالله بن النعمان السحيمي: «لا أعرفه بعدالة ولا جرح». «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٤٦).

وقال في أبي قرة الأسدي: «لا أعرفه بعدالة ولا جرح». «تهذيب التهذيب» (٤/ ٥٧٥).

وقال في مسيكة المكية: «لا أحفظ عنها راويًا غير ابنها ولا أعرفها بعدالة ولا جرح». «تهذيب التهذيب» (٤/ ٦٨٨).

وقد تقدم معنا أنه لا يحتج بخبر من لا يعرفه بعدالة ولاجرح، هذه بعض النقولات عن ابن خزيمة التي وقفت عليها من خلال مروري علىٰ «تهذيب التهذيب»، و «إتحاف المهرة»، وربما لو استقرأ أحد صنيعه في «صحيحه» لوقف علىٰ أكثر من هذا، ومحل هذا بأوسع منه إن شاء الله في كتابي «الكتب الحديثية وشروط أصحابها».

فتبين لك من خلال هذه النقولات عن الإمام ابن خزيمة رحمه الله أن قول الحافظ: «إن مذهب ابن حبان في توثيق المجهولين هو مذهب شيخه ابن خزيمة» غيرُ صحيح، فعلىٰ هذا فإذا وثق راويًا ولم نجد لغيره فيه توثيقًا فالأصل هو قبول توثيقه وإن نزلنا به إلىٰ رتبة الصدوق كما يصنع الحافظ مع الخطيب البغدادي فهو أطمن للنفس وأشرح للصدر والله أعلم.

ثم وقفت بفضل الله تعالىٰ علىٰ كلام للعلامة الألباني رحمه الله يؤيد ما ذهبت إليه حيث قال: «ابن خزيمة عنده شيء من التساهل لكن ليس كثيرًا؛ لأننا نجده يخالف تلميذه ابن حبان في كثير من الرواة، حيث لا يحتج بحديث من يقول فيه: «لا أعرفه بعدالة» بينما ابن حبان يقول: الأصل في الراوي أو المسلم العدالة». «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» (٣٥).

هذا، ومما ينبغي أن يعلم أن الإمام ابن خزيمة رحمه الله مع تحريه وتوقيه إلا أنه قد أخرج في «صحيحه» لجملة من الضعفاء، أذكر منهم لا علىٰ سبيل الحصر:

١- إبراهيم بن إسماعيل بن يحيىٰ الكوفي. فقد أخرج له وروىٰ عنه، كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٩)، وهو ضعيف.

٢- أشعث بن عبدالرحمن بن زبيد اليامي. كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٨٠)، وهو ضعيف.

٣- بشر بن الحسين الأصبهاني الهلالي. قال ابن حجر: «ضعيف جدًا يتعجب من ابن خزيمة كيف يخرج حديثه!». «المهرة» (٢/ ١٠). قلت بل هو كذاب كما في «الميزان».

٤- تميم بن محمود. كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٦٠) قال البخاري: «في حديثه نظر».

٥- سفيان بن وكيع بن الجراح. كما في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٦٢)، والقول بتركه غير بعيد، قال ابن حبان: «كان ابن خزيمة يروي عنه وسمعته يقول: حدثنا بعض من أمسكنا عن ذكره ولم يكن يحدث عنه إلا بالحرف بعد الحرف». «المجروحين» (١/ ٤٥٦).

ولهذا قال شيخنا مقبل الوادعي رحمه الله في ابن خزيمة وابن حبان: «فهما متساهلان في مسألة المجهول وفي تصحيح أحاديث بعض الضعفاء». «غارة الأشرطة» (١/ ١٤٠-١٤١).

قلت: والعذر له في إخراجه لهم في «صحيحه» ما سبق معنا في فصل (الأعذار لمن روىٰ من المنتقين عن الضعفاء)، والله أعلم.

٨٩) محمد بن إسحاق الصاغاني أبوبكر.

قال المزي في «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٩١) في ترجمة الواقدي: وقال إبراهيم بن جابر الفقيه سمعت الصاغاني وذكر الواقدي فقال: «والله لولا أنه عندي ثقة ما حدثت عنه».اهـ وانظر «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٥٨).

مفهومه أنه لا يحدث إلا عن ثقة عنده، مع أن الواقدي متروك علىٰ الصحيح فيه لكنه كما تقدم معنا أن بعض الرواة قد يكون ثقة عند البعض ضعيفًا عند آخرين، والله أعلم.

٩٠) محمد بن إسماعيل البخاري أبوعبدالله جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث.

قال الحافظ أبو أحمد ابن عدي رحمه الله في علي بن الجعد الجوهري: «والبخاري مع شدة استقصائه يروي عنه في صحاحه». «الكامل في ضعفاء الرجال» (٥/ ١٨٥٧).

وقال في ترجمة أحمد بن صالح المصري: «حدث عنه البخاري مع شدة استقصائه». «الكامل» (١/ ١٨٧).

وقال في ترجمة عبدالله بن يوسف التنيسي: «والبخاري مع شدة استقصائه اعتمد عليه في مالك وغيره ومنه سمع «الموطأ»». «الكامل» (٤/ ١٥٢٢).

وتقدم في ترجمة خارجة بن زيد وصف ابن حبان له بالانتقاد في الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار في أوصاف كثيرة تدل علىٰ إمامته وعظيم ورعه وتحريه.

وقال الإمام البيهقي رحمه الله: «لا نعلم من حملة الحديث وحفاظهم من استقصىٰ في انتقاء الرواة ما استقصىٰ محمد بن إسماعيل رحمه الله علىٰ إمامته وتقدمه في معرفة الرجال وعلل الأحاديث». «معرفة السنن والآثار» (٣/ ٢١٧)

وقد سبق معنا في ترجمة مالك عن ابن مهدي وابن المديني والنسائي وغير واحدٍ من أهل العلم أن مالكًا أعظم من استقصىٰ في انتقاء الرواة وتحرىٰ ووفىٰ بشرطه رحمه الله.

وقال أبو عبد الله الحاكم رحمه الله: «والغرض في هذا الموضع الذب عنهما فيما عيب علىٰ كل واحدٍ منهما من إخراج جماعة ممن تقدم ذكري لهم في «المسندين الصحيحين»، والبيان أنهما لم يخرجا الحديث في كتابيهما إلا عن الثقات الأثبات، إلا عند الاستشهاد بخبر لم يستغنيا فيه عن تقييده منهما بمتابع شاهد يكون في الحفظ والإتقان دون المتابع؛ لأن كلا منهما قد احتاط لدينه فيما نحا نحوه وأتعب من بعده في طلب ما خرجه فجزاهما الله عن دينهما وعن نبيهما ﷺ خيرًا». «المدخل إلىٰ الصحيح» (٤/ ٩٥-٩٦).

وقال السخاوي رحمه الله: «فإن كانت عادته أنه لا يروي إلا عن عدل كالشيخين فتعديل وإلا فلا...». «الغاية شرح الهداية» (١/ ١٩٩).

وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي رحمه الله في الكلام عن الشيخين: «ثم من بعد هؤلاء أئمة كل عصر إلىٰ يومنا هذا شرحوا ما أشكل وخرجوا علىٰ تراجمهما؛ إذ لم يمكن الزيادة في الصنعة عليهما، ثم طائفة من حفاظ الحديث مثل: أبي أحمد بن عدي، وأبي الحسن الدارقطني، وأبي عبدالله بن مندة، وأبي عبدالله الحاكم، ثم من بعدهم إلىٰ يومنا هذا لما صح عندهم أن كل من أخرجا حديثه في هذين الكتابين وإن تكلم فيه

بعض الناس يكون حديثه حجة؛ لروايتهما عنه في الصحيح، إذ كانا -رحمة الله عليهما- لم يخرجا إلا عن ثقة عدل حافظ يحتمل سنه ومولده السماع ممن تقدمه علىٰ هذه الوتيرة إلىٰ أن يصل الإسناد إلىٰ الصحابي المشهور إلا أحرفا نبينها في مواضعها إن شاء الله». «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «العالمون بالجرح والتعديل هم من علماء الحديث وهم نوعان منهم من لم يرو إلا عن ثقةٍ عنده كمالك وشعبة ويحيىٰ بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وكذلك البخاري وأمثاله». «الرد علىٰ البكري» (١/ ٧٧).

وذكر الشوكاني في «إرشاد الفحول» (١/ ٣٢٨) من طرق التعديل قولهم: «روىٰ البخاري ومسلم أو أحدهما» اهـ.

وكتابه «الصحيح» الذي هو أصح الكتب بعد القرآن الكريم قاض له ببلوغ الرتبة في هذا الباب والتقدم فيها وقد جاءت عنه نصوص تدل علىٰ عظيم ورعه وتحريه وانتقائه وتوقيه عن كل من روىٰ عنه سواء في «الصحيح» أم في خارج «الصحيح» وإن كان في «الصحيح» أشد انتقاء كما هو معلوم، فمن ذلك:

١- قول الحافظ في «هدي الساري» (٤٧٩) في ذكر مراتب شيوخ البخاري: «وعن محمد بن أبي حاتم عنه قال: «كتبت عن ألف وثمانين نفسًا ليس فيهم إلا صاحب حديث»، وقال أيضًا: «لم أكتب إلا عمن قال الإيمان قول وعمل» اهـ.وانظر «شذرات الذهب» (٢/ ١٣٤).

وهذا يدل علىٰ أن مشايخه مع كونهم ثقات كما هو الأصل فيهم فمعتقدهم في باب الإيمان معتقد أهل السنة والجماعة، وأما فيما سواها من البدع فقد ثبت عنه وعن تلميذه مسلم أنهما يخرجان للمبتدع الداعية إلىٰ بدعته ما لم تصل به بدعته حد الكفر إذا كان

صدوق اللسان، وقد ذكر السيوطي في «تدريب الراوي» نحوًا من ثمانين راويًا وصموا بالبدعة وحديثهم مخرج في «الصحيحين» أو أحدهما.

٢- قال الترمذي رحمه الله: «وسألت محمدًا عن أبي اليقظان فقال: شعبة يتكلم فيه ونحن نروي عنه». «العلل الكبير» (٢/ ٩٧١).

أي: وروايتنا عنه تدل علىٰ رضانا عنه؛ حيث بين موقفه من جرح شعبة فيه بقوله: «ونحن نروي عنه».

٣-قال وراق البخاري رحمه الله سمعته يقول: «لم تكن كتابتي الحديث كما كتب هؤلاء، كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبه وعلة الحديث إن كان الرجل فهمًا، فإن لم يكن سألته أن يخرج لي أصله ونسخته، وأما الآخرون فلا يبالون ما يكتبون ولا كيف يكتبون». «تغليق التعليق» (٥/ ٣٨٩).

٤- نقل الترمذي عن الإمام البخاري أنَّه قال في سلمة بن وهرام: «لا أروي عنه شيئًا وما أراه يكذب ولكنه كثير الغلط». «العلل الكبير» (١/ ٤٣١).

٥- قال الخطيب البغدادي رحمه الله: حدثني أبو النجيب الأرموي قال: حدثني محمد بن إبراهيم الأصبهاني، قال: أخبرني محمد بن إدريس الوراق، قال نبأنا محمد بن حم، قال: نبأنا محمد بن يوسف، قال: نبأنا محمد بن أبي حاتم، قال: سئل محمد بن إسماعيل عن خبر حديث فقال: «يا أبا فلان تراني أدلس؟ تركت أنا عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظر وتركت مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر». ومن طريقه أخرجه الحافظ في «تغليق التعليق» (٢/ ٩-١٠).

قلت: وهذا يدل علىٰ إمامة الإمام البخاري وورعه العظيم وتحاشيه الرواية عمن فيه نظر حيث سمحت له نفسه بترك رواية هذا الكم الهائل من الأحاديث عن هذين

الراوين، حيث وأن الاستكثار من الحديث أمر مرغوب عند المحدثين ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ۝٣٥﴾ [فصلت: ٣٥].

٦- نقل الترمذي عن الإمام البخاري أنه قال في زمعة بن صالح: «ذاهب الحديث لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه». «العلل الكبير» (٢/ ٩٦٧).

٧- قال الترمذي رَحِمَهُ اللهُ في «جامعه» (٢/ ١٩٩) رقم (٣٦٤) قال محمد بن إسماعيل: «ابن أبي ليلىٰ هو صدوق ولا أروي عنه، لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئًا».

نقل المعلمي رَحِمَهُ اللهُ كلام الإمام البخاري ثم قال: «والبخاري لم يدرك ابن أبي ليلىٰ فقوله: «لا أروي عنه» أي: بواسطة وقوله: «وكل من كان مثل هذا فلا أرویٰ عنه شيئًا» يتناول الرواية بواسطة وبلا واسطة، وإذا لم يرو عن من كذلك بواسطة فلأن لا يروي عنه بلا واسطة أولىٰ، لأن المعروف عن أكثر المتحفظين أنه إنما يتقون الرواية عن الضعفاء بلا واسطة، وكثيرًا ما يروون عن متقدمي الضعفاء بواسطة، وهذه الحكاية تقتضي أن يكون البخاري لم يرو عن أحد إلا وهو يرىٰ أنه يمكنه تمييز صحيح حديثه من سقيمه، وهذا يقتضي أن يكون الراوي علىٰ الأقل صدوقًا في الأصل، فإن الكذاب لا يمكن أن يعرف صحيح حديثه، فإن قيل قد يعرف بموافقته الثقات، قلت: قد لا يكون سمع وإنما سرق من بعض أولئك الثقات، ولو اعتد البخاري بموافقة الثقات لروىٰ عن ابن أبي ليلىٰ ولم يقل فيه تلك الكلمة؛ فإن ابن أبي ليلىٰ عند البخاري وغيره صدوق وقد وافق الثقات في كثير من أحاديثه، ولكنه عند البخاري كثير الغلط بحيث لا يؤمن غلطه حتىٰ فيما وافق عليه الثقات، وقريب منه من عرف بقبول التلقين فإنه قد

يُلَقَّن من أحاديث شيوخه ما حدَّثوا به ولكنه لم يسمعه منهم، وهكذا من يحدث على التوهم؛ فإنه قد يسمع من أقرانه عن شيوخه ثم يتوهم أنه سمعها من شيوخه فيرويها عنهم، فمقصود البخاري من معرفة صحيح حديث الراوي من شيوخه لا تحصل بمجرد موافقة الثقات وإنما يحصل بأحد أمرين:

أ- إما أن يكون الراوي ثقةً ثبتًا فيعرف صحيح حديثه بتحديثه.

ب- وإما أن يكون صدوقًا يغلط ولكن يمكن معرفة ما لم يغلط فيه بطريق أخرىٰ كأن يكون له أصول جيدة، وكأن يكون غلطه خاصًا بجهة كيحيىٰ بن عبدالله بن بكير روىٰ عنه البخاري وقال في «التأريخ الصغير»: «ماروىٰ يحيىٰ بن عبدالله بن بكير في التأريخ فإني أتقيه»، ونحو ذلك.

فإن قيل قضية الحكاية المذكورة أن يكون البخاري التزم أن لا يروي إلا ما هو عنده صحيح فإنه إن كان يروي ما لا يرىٰ صحته فأي فائدة في تركه الرواية عمن لا يدري صحيح حديثه من سقيمه؟ لكن كيف تصح هذه القضية مع أن في كتب البخاري غير «الصحيح» أحاديث غير صحيحة، وكثير منها يحكم هو نفسه بعدم صحتها؟

قلت: أما ما نبه علىٰ عدم صحته فالخطب فيه سهل، وذلك بأن يُحمل كونه لا يروي ما لا يصح علىٰ الرواية بقصد التحديث أوالاحتجاج، فلا يشمل ذلك ما يذكره ليبين عدم صحته، ويبقىٰ النظر فيما عدا ذلك، وقد يقال: إنه إذا رأىٰ أن الراوي لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه تركه البتة ليعرف الناس ضعفه مطلقًا، وإذا رأىٰ أنه يمكن معرفة صحيح حديثه من سقيمه في باب دون باب ترك الرواية عنه في الباب الذي لا يعرف فيه كما في يحيىٰ بن بكير، وأما غير ذلك فإنه يروي ما عرف صحته وما قاربه أو أشبهه مبينًا الواقع بالقول أو الحال، والله أعلم». «التنكيل» (١/ ١٣٢-١٢٤)

ومن الرواة الشديدي الضعف الذين روىٰ عنهم البخاري خارج «الصحيح» إبراهيم بن عبدالله بن العلاء بن زبر، فقد قال فيه النسائي: «ليس بثقة»، ومع ذلك قال الحافظ ابن حجر: «وقد روىٰ عنه البخاري في غير «الجامع»، وذكره ابن أبي حاتم فلم يضعفه، وذكره ابن حبان في «الثقات»». «اللسان» (١/ ١٠٢)، ولعل البخاري لا يرىٰ ضعفه والله أعلم.

٩١) محمد بن جحادة الأودي.

قال الآجري سمعت أبا داود وذكر ابن جحادة فقال: «كان لا يأخذ عن كل أحد وأثنىٰ عليه». «سؤالاته» (١/ ٢٠٢) رقم (١٧٣).

٩٢) محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبوجعفر -شيخ المفسرين- في كتابه «تهذيب الآثار».

وإدخاله في هذا الفصل باعتبار أنه اشترط فيه الصحة كما هو ظاهر من عنوان كتابه حيث سماه «تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار».

وقد أفصح عن شرطه في كتابه حيث قال في مسند علي من «تهذيب الآثار» (٢٧١-٢٧٢): «إن قال لنا قائل ما أنت قائل في هذه الأخبار التي رويتها لنا؟ فإن قلت: إنها صحاح؛ قلنا لك: فما وجه اختلاف رواتها....؟

وإن قلت: إنها غير صحاح فما وجه ذكرك لها وقد شرطت لنا في أول كتابك هذا أنك لا ترسم لنا فيه إلا ما كان عندك صحيحًا؟

قيل: أما الأخبار التي ذكرناها فإن منها عندنا صحاحًا، ومنها غير صحاح ولم نذكر ما كان منها عندنا غير صحيح استشهادًا به علىٰ دين، ولا علىٰ الوجه الذي شرطنا في أول كتابنا هذا أنا لا نذكره، إذ كان شرطنا في أول كتابنا هذا ترك ذكره فيه هو ما لا

نراه في الدين حجة إلا الحكاية عمن احتج به في توهين خبر أو تأييد مقالة هو بها قائل عند ذكرنا مقالته وما اعتل به لها...».اهـ المراد

قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله في مقدمة تحقيق «تهذيب الآثار» (١٢) تعليقًا علىٰ هذا الكلام: «فبين جدًا أن أول شروطه في كتابه هو ذكر ما صح عنده سنده من الحديث عن رسول الله ﷺ وترك ذلك ما لم يصح عنده سنده، وإذا ذكر ما لم يصح سنده فإنما يذكره لأنه مما احتج به محتج في تأييد مقالة يقول بها أو في توهين خبر هو عنده صحيح، ولكنه حين يذكره لا يذكره استشهادًا به علىٰ دين...».

فعلىٰ هذا فانتقاء ابن جرير في «تهذيب الآثار» هو فيما أورده احتجاجًا كما هو ظاهر كلامه، أما الضعيف فإنه وإن أورده لأن خصمه احتج به فإنه يبين ضعفه، قال رحمه الله في «تهذيب الآثار» القسم الأول من مسند ابن عباس (١/ ٥٣١): «فإن قال لنا قائل: ما أنت قائل في هذا الخبر أصحيح هو أم سقيم؟ فإن قلت: (هو سقيم) فما وجه إحضارك ذكره في كتابك هذا مع سقمه وقد شرطت في كتابك أنك لا تذكر فيه من الأخبار إلا ما صح عندك سنده؟ قيل: أما سند هذا الخبر فإنه عندنا واهٍ لا تثبت بمثله في الدين حجة، وإما إحضاره ذكره في كتابنا هذا فلشرطنا في كتابنا هذا: أنا إذا ذكرنا خبرًا من أخبار رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عن رسول الله ﷺ أبنًا عن حاله أهو مما انفرد به أم هو مما وافقه عليه غيره؟ ولم نشترط في سند الموافق أو المخالف ما شرطناه في خبر الذي نذكر خبره عن رسول الله ﷺ من أصحابه من أن لا نحضر كتابنا هذا إلا ما صح عندنا».

وهذا فيه أنه قد يذكر شواهد ومتابعات للحديث الصحيح الذي احتج به ولا يشترط في هذا المتابعات الصحة كما هو شرطه فيما صَدَّر به الباب والله أعلم.

٩٣) محمد بن حبان بن أحمد البستي، أبو حاتم السجستاني في كتابه «الصحيح».

وإدخاله في هذا الفصل باعتبار أنه ممن ألف في «الصحيح» كما هو ظاهر في تسمية كتابه حيث سماه «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها» فقد أعرب هذا العنوان عن موضوع كتابه وما اشترطه فيه من عدم ثبوت جرح في من أدخلهم في «صحيحه» على حسب اجتهاده مما قد يخالفه فيه غيره وقد نبه على هذا حيث قال: «وربما أروي في الكتاب وأحتج بمشايخ قد قدح فيهم بعض أئمتنا مثل سماك بن حرب، وداود بن أبي هند، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وحماد بن سلمة، وأبي بكر بن عياش، وأضرابهم ممن تنكب عن رواياتهم بعض أئمتنا واحتج بهم البعض، فمن صح عندي منهم بالبراهين الواضحة وصحة الاعتبار على سبيل الدين أنه ثقة احتججت به، ولم أعرج على قول من قدح فيه، ومن صح عندي بالدلائل النيرة والاعتبار الواضح على سبيل الدين أنه غير عدلٍ لم أحتج به وإن وثقه بعض أئمتنا». «الإحسان» (١/ ١٥٢-١٥٥).

قلت: وهذا هو عين التجرد للحق والإنصاف؛ فإن الله عز وجل يقول: «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا». [الإسراء: ٣٦].

فعلى هذا فكل راوٍ احتج ابن حبان بحديثه في «صحيحه» فهو ثقة عنده وإن خالفه في ذلك غيره، وليس هذا خاصًا بكتابه «الصحيح» بل كل راوٍ احتج ابن حبان بخبره فهو ثقة عنده سواء احتج بخبره في «صحيحه» أو في غيره من كتبه صرح بهذا ابن حبان بقوله: «ما كلف الله جل وعلا عباده أخذ الدين عمن ليس بثقة ولا أمرهم بالانقياد للحِجَاج بمن ليس بعدل مرضي» قال: «ولسنا نستجيز أن نحتج بخبر لا يصح من جهة النقل في شيء من كتبنا، ولأن فيما يصح من الأخبار بحمد الله ومَنِّه كاف يغني عنا عن الاحتجاج في الدين بما لا يصح منها». «المجروحين» (١/ ٢٩-٣٠).

وقال رحمه الله في ترجمة الهيثم بن عدي بن عبدالرحمن الطائي: «كان من علماء الناس بالسير وأيام الناس وأخبار العرب إلا أنه روىٰ عن الثقات أشياء كأنها موضوعة، يسبق إلىٰ القلب أنه كان يدلسها فالتزق تلك المعضلات به، ووجب مجانبة حديثه علىٰ علمه بالتأريخ ومعرفته بالرجال ولكن صناعة الحديث صناعة من لم يقنع بيسير ما يسمع من كثير ما فاته لم يفلح فيها، وإن لم يقل حديثه للأنام لبالحري أن يستحلنه للأنام، وكل من حدث عن كل من سمع في الأيام وبكل ما عنده عَرَّض نفسه للقدح والملام، فلست أعلم للمحدث إذا لم يحسن صناعة الحديث خصلةً خيرًا له من أن ينظر إلىٰ كل حديث يقال له: إن هذا غريب ليس عند غيرك أن يضرب عليه من كتابه ولا يحدث به؛ لئلا يكون ممن ينفرد بها لو أراد الحاسد أن يقدح فيها تهيأ له، وأما من الحديث صناعته فلا يحل له ولا يسعه أن يروي إلا عن شيخ ثقة بحديث صحيح يكون إلىٰ رسول الله ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولًا». «المجروحين» (١/ ٤٤١-٤٤٢).

فقد أوجب ابن حبان علىٰ من كان الحديث صناعته أن لا يروي إلا حديثًا بنقل العدل عن العدل متصلًا وحرم عليه خلاف ذلك، ولم يكن رحمه الله لينهىٰ غيره عن شيء ثم يخالفه إلىٰ ما ينهاه عنه، وفيه دليل أن انتقاء ابن حبان ليس في طبقة شيوخه فقط بل في السند كله، وهو القائل في ترجمة عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني: «أكثر روايته عن أبيه، وأبوه ليس يجوز الاحتجاج بروايته لما فيه من المقلوبات التي وهم فيها، فلست أدري البلية في تلك الأخبار منه أو من ناحية أبيه، وهذا شيء يشتبه إذا روىٰ رجل ليس بمشهور بالعدالة عن شيخ ضعيف أشياء لا يرويها عن غيره لا يتهيأ إلزاق القدح بهذا المجهول دونه، بل يجب التنكب عما رويا جميعًا حتىٰ يحتاط المرء فيه؛ لأن الدين لم يكلف الله عز وجل عباده عن كل من ليس بعدل مرضي». «المجروحين» (٢/ ٧٤-٧٥).

إلا أن الذي ينبغي أن يعلم أن شرطه رحمه الله في كتابه «الصحيح» أقوىٰ منه في سائر كتبه قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «وقد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة وهما خير من «المستدرك» بكثير وأنظف أسانيد ومتونًا». «مختصر علوم الحديث» (١/ ١٠٩)

وقال السيوطي رحمه الله: «فالحاصل أن ابن حبان وفىٰ بالتزام شرطه ولم يوفِّ الحاكم». «تدريب الراوي» (١/ ١١٥).

وزاد «صحيحه» مكانةً أنه لم يخرج فيه إلا عن خواص شيوخه الذين انتقاهم من بين سائر شيوخه حيث قال: «ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من أسبيجاب إلىٰ الإسكندرية، ولم نرو في كتابنا هذا إلا عن مائة وخمسين شيخًا أقل أو أكثر، ولعل معوَّل كتابنا هذا يكون علىٰ نحو من عشرين شيخًا ممن أدرنا السنن عليهم واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم علىٰ الشرائط التي وصفناها». «صحيح ابن حبان» (١/ ١٥٢).

وقال في خطبة كتابه (١/ ١٠٤): «نملي الأخبار بأشهرها إسنادًا وأوثقها عمادًا من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها».

وقد قال الحافظ في ترجمة عامر بن زيد البكالي: «وأخرج ابن حبان في «صحيحه» من طريق أبي سلام عنه ومقتضاه أنه عنده ثقة». «تعجيل المنفعة» (١/ ٧٠٤)

وقال في سليمان بن عبدالله بن الزبرقان: «نعم إخراج ابن حبان له في «صحيحه» يقتضي توثيقه عنده. ومع ذلك لم أره في كتاب «الثقات» له». «موافقة الخُبر الخَبر» (٢/ ٤٠٧).

وقد أحسن الحافظ ابن حجر رحمه الله بقوله: «يقتضي توثيقه عنده» إذ لا يلزم من كونه ثقة عنده: أن يكون كذلك عند سائر الحفاظ، كما نبه علىٰ ذلك ابن حبان نفسه فيما تقدم معنا نقله عنه قبل قليل، وخاصة مع ما عرف به ابن حبان رحمه الله من التساهل في توثيق المجهولين كما هو معلوم لكل من شم رائحة هذا الفن فربما صحح أحاديث بعض

المجهولين لكونهم ثقات عنده، ولهذا قال ابن الصلاح رحمه الله في الحاكم: «وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به قال ويقاربه في حكمه «صحيح أبي حاتم ابن حبان»». «المقدمة» (١١).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «فكم في «كتاب ابن خزيمة» من حديثٍ محكوم بصحته وهو لا يرتقي عن درجة الحسن، وكذا في «كتاب ابن حبان»، بل وفيما صححه الترمذي مع أن الترمذي ممن يفرق بين الصحيح والحسن». «النكت» (١/ ٢٧٠-٢٧١).

وقال رحمه الله: «وكأبي حاتم ابن حبان وهو معروف بالتساهل في باب النقد». «النكت» (٢/ ٧٢٦).

وعلىٰ كل حال فالأمر كما قال الحافظ السخاوي رحمه الله: «وعلىٰ كل حال فلابد من النظر والتمييز». «فتح المغيث» (١/ ٤٣).

٩٤) محمد بن داود بن صبيح المصيصي أبوجعفر.

قال الآجري: سمعت أبا داود يقول: «كان محمد بن داود بن صبيح يتفقد الرجال ولم يكتب عن أبي كريب لحال المحنة، ولم يحدث عن سعدويه ولا عن أبي نصر التمار، وما رأيت رجلًا قط أعقل من محمد بن داود». «سؤالاته» (٢/ ٢٥٣-٢٥٤) رقم (١٧٥٨).

٩٥) محمد بن سُوقة -بضم المهملة- الغنوي أبوبكر الكوفي العابد.

قال أبوعوانة في أبي جعفر محمد بن علي الحسين: «لا أدري من هو؟ إلا أن ابن سُوْقَة لا يروي إلا عن رجلٍ جليل». «إتحاف المهرة» (٩/ ٤١١).

٩٦) محمد بن سيرين الأنصاري أبوبكر البصري أحد كبار سادات التابعين.

سئل يحيىٰ بن معين عن الحسن وابن سيرين فقال: «كان الحسن أنبل الرجلين، ورجال ابن سيرين أنقىٰ من حديث الحسن». «ابن معين وكتابه التأريخ» (٢/ ١١٢)

رقم (٤٤٨٥).

وقال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيىٰ بن معين تعرف أحدًا من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه أي: لا. «شرح علل الترمذي» (٥٢).

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: «كان ابن سيرين وإبراهيم النخعي وغير واحدٍ من التابعين يذهبون إلىٰ أن لا يقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا عمن عرف وحفظ، وما رأيت أحدًا من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب». «معرفة السنن والآثار» (١/ ٨١).

وقال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله: «كل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول فمراسيل سعيد بن المسيَّب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح». «التمهيد» (١/ ٣٠).

وقال رحمه الله: «أجمع أهل العلم بالحديث أن ابن سيرين أصح التابعين مراسيل، وأنه كان لا يروي ولا يأخذ إلا عن ثقة، وأن مراسيله صحاح كلها ليس كالحسن وعطاء في ذلك، والله أعلم». «التمهيد» (٨/ ٣٠١).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وصحح ابن عبد البر مراسيل محمد بن سيرين، قال: لأنه كان يتشدد في الأخذ ولا يروي إلا عن ثقة». «النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢/ ٥٥٧).

وذكره الإمام الدارقطني رحمه الله في مقدمة «الضعفاء والمتروكين» ضمن التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩).

وذكر ابن أبي خيثمة عن يحيىٰ بن معين أنه قال: «إذا روىٰ الحسن ومحمد يعني ابن سيرين عن رجل فسمياه فهو ثقة». «جامع التحصيل» (٩٠).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وابن سيرين ما كان يروي إلا عن ثقة».

«مجموع الفتاوىٰ» (٢٣/ ٤٧).

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله في ترجمة عكرمة مولىٰ ابن عباس: «وذكر أحمد أن ابن سيرين كان يروي عنه ولا يسميه، وكذلك مالك وأشار أحمد إلىٰ أنهما طعنا في مذهبه ورأيه، لكن روي عن ابن سيرين أنه كذبه من رواية الصلت بن دينار عنه، والصلت لا تقبل رواياته وابن سيرين لا يروي عن كذاب أبدًا». «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٢٧).

قلت: أما بالنسبة لما قاله ابن عبد البر رحمه الله أن مراسيل من لا يروي إلا عن ثقة صحاح مقبولة؛ فقد عقب الحافظ ابن رجب رحمه الله علىٰ هذا بقوله: «وقول من قبل مراسيل من لا يرسل إلا عن ثقة يدل علىٰ أن مذهبه أن الراوي إذا قال: حدثني الثقة، أنه يقبل حديثه ويحتج به، وإن لم يسم عين ذلك الرجل، وهو خلاف ما ذكره المتأخرون من المحدثين كالخطيب وغيره، وذكره أيضًا طائفة من أهل الأصول كأبي بكر الصيرفي وغيره، وقالوا: قد يوثق الرجل من يجرحه غيره فلابد من تسميته لنعرف هل هو ثقة أم لا.

أما لو علم أنه لا يرسل إلا عن صحابي كان حديثه حجة، لأن الصحابة كلهم عدول فلا يضر عدم المعرفة بعين من روي عنه منهم». «شرح علل الترمذي» (١/ ٣١٩-٣٢٠).

وتقدم رد هذا القول بأكثر من هذا في فصل خاص والحمد لله.

هذا وقد جاءت آثار عن ابن سيرين رحمه الله تدل علىٰ ورعه وتوقيه رحمه الله، منها:

١- قال الإمام مسلم رحمه الله في «المقدمة» (١/ ٨٤): حدثنا حسن بن الربيع: حدثنا حماد ابن زيد، عن أيوب وهشام، عن محمد بن سيرين قال: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم». الأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٥)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٤٦)، والخطيب في «الكفاية» (٣٢٢) من طرق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين به.

٢- قال الإمام مسلم رحمه الله في «المقدمة» (١/ ٨٤) حدثنا أبوجعفر محمد بن الصباح: حدثنا إسماعيل بن زكريا، عن عاصم الأحول، عن ابن سيرين قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم». والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٨)، وابن حبان في «الضعفاء» (١/ ٨٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٨) من طرق عن إسماعيل بن زكريا شقوصا به، وإسماعيل حسن الحديث فالأثر حسن.

٣- قال ابن عبدالبر رحمه الله: حدثنا خلف بن أحمد: حدثنا أحمد بن سعيد: حدثنا سعيد بن عثمان: حدثنا الخشني: حدثنا أبو موسى الزمن: حدثنا الحسن بن عبدالرحمن، عن ابن عون قال: ذكر أيوب لمحمد يومًا حديثًا عن أبي قلابة، فقال: «أبوقلابة رجل صالح ولكن انظر عمن ذكره أبوقلابة». «التمهيد» (١/ ٣٤)، وهذا فيه أنه ينتقي في شيخه وشيخ شيخه. ومثله أيضًا:

٤- قال ابن عبدالبر رحمه الله: وحدثنا خلف بن أحمد: حدثنا أحمد بن سعيد: حدثنا الحضرمي: حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل: حدثنا أبي: حدثنا إسماعيل بن علية، عن أيوب قال: كان الرجل يحدث محمدًا بالحديث فلا يقبل عليه، ويقول: «والله ما أتهمك ولا أتهم ذاك ولكن أتهم من بينكما». «التمهيد» (١/ ٣٤).

وهذا صريح في انتقاء ابن سيرين في شيخه وشيخ شيخه والأثر أخرجه بنحوه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٩).

٥- ما سيأتي معنا -إن شاء الله- في ترجمة الحسن البصري من فصل (من لا ينتقي) عن ابن سيرين أنه قال: «أربعة كانوا يصدقون من حدثهم ولا يبالون ممن يسمعون الحديث:

الحسن وأبو العالية وحميد بن هلال وداود بن أبي هند». «سنن الدارقطني» (١/ ١٧١).

ولم يكن ليذم غيره بشيء هو واقع فيه والله أعلم.

٦- بل كان لشدة توقيه وتحرزه واحتياطه رَحِمَهُ الله إذا شك في رفع الحديث أوقفه، وإذا شك في وصله وإرساله أرسله وكان هذا مشهورًا عنه. قال الإمام الدارقطني رَحِمَهُ الله: «وقد تقدم قولنا في أن ابن سيرين من توقيه وتورعه تارة يصرح بالرفع وتارة يومئ وتارة يتوقف علىٰ حسب نشاطه في الحال». «العلل» (١٠/ ٢٥).

وذكر حديثًا اختلف في رفعه ووقفه ثم قال: «ورفعه صحيح وقد عرفت عادة ابن سيرين أنه ربما توقف عن رفع الحديث توقيًا». «العلل» (١٠/ ٢٩)

وقال في حديث: «ورفعه صحيح لأن ابن سيرين كان شديد التوقي في رفع الحديث». «العلل» (١٠/ ٢٧).

وقال الحافظ ابن رجب: «وليس وقف هذا الحديث مما يضر، فإن ابن سيرين كان يقف الأحاديث كثيرًا ولا يرفعها والناس كلهم يخالفونه ويرفعونها». «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٠٠).

٩٧) محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب القرشي المدني أبو الحارث.

قال المزي في «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٦٣٥): وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم، عن يحيىٰ ابن معين: «ابن أبي ذئب ثقة وكل من روىٰ عنه ابن أبي ذئب ثقة إلا أبا جابر البياضي، وكل من روىٰ عنه مالك ثقة إلا عبدالكريم أبا أمية».

وقال الخليلي رَحِمَهُ الله في «الإرشاد» (١/ ٢٨٥): «من أئمة أهل المدينة مخرج في «الصحيحين» إذا روىٰ عنه الثقات، شيوخه شيوخ مالك وقد يروي عن الضعفاء».

وقال أبو داود سمعت أحمد بن صالح يقول: «شيوخ ابن أبي ذئب كلهم ثقات إلا

أباجابر البياضي». «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٦٣٥).

هذا وقد قال أبو داود: سمعت أحمد قال: «كان ابن أبي ذئب ثقةً صدوقًا أفضل من مالك بن أنس، إلا أن مالكًا أشد تنقيةً للرجال منه، ابن أبي ذئب لا يبالي عمن حدث». «سؤالاته» (١٩٢).

وهذا ليس فيه مناقضة لما تقدم فالإمام أحمد رحمه الله عنىٰ أنه بالنسبة للإمام مالك المعروف بتثبته وإتقانه وتوقيه وانتقائه لا يبالي عمن حدث، وهذا من الجرح النسبي الذي يجب مراعاته في حال الجمع بين أقوال الأئمة التي ظاهرها التعارض حيث وأنه كان مستعملًا في كلامهم.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وينبغي أن يتأمل أيضًا أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقول المعدل فلان ثقة ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه، وإنما ذلك علىٰ حساب ما هو فيه ووجه السؤال له، فقد يُسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال: ما تقول في فلان وفلان وفلان؟ فيقول فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في التوسط ثم ساق مثالين علىٰ ذلك». «لسان الميزان» (١/ ١٠٩)، وانظر «فتح المغيث» (١/ ١٢٧-١٢٨).

٩٨) محمد بن عبدالله بن البيع أبو عبدالله الحاكم في كتابه «المستدرك».

وإدخاله في هذا الفصل باعتبار أنه ممن ألف في «الصحيح» بغض النظر هل وفىٰ بشرطه أم لا؟ فذاك شيء آخر.

قال رحمه الله في مقدمة كتابه «المستدرك» (١/ ٢-٣): «وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابًا يشتمل علىٰ الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها؛ إذ لا سبيل إلىٰ إخراج ما لا علة له فإنهما

-رحمهما الله- لم يدعيا ذلك لأنفسهما، وقد خرَّج جماعة من علماء عصرهما ومن بعدهما عليهما أحاديث قد أخرجاها وهي معلولة، وقد جهدت في الذب عنهما في «المدخل إلىٰ الصحيح» بما رضيه أهل الصنعة، وأنا أستعين الله علىٰ إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما».

وقد ذكره أبو العباس القرطبي في كتابه «المفهم» (١/ ٩٩-١٠٠) ضمن من جمع الصحيح واشترطه الصحة.

وأطلق علىٰ «مستدركه» اسم الصحيح الحافظ ابن حجر في «اللسان» (٤/ ١٧١)، وغير واحد.

وقال الكتاني رحمه الله: «ومنها كتب التزم أهلها فيها الصحة من غير ما تقدم من «الموطأ» و«الصحيحين» منها:... و«صحيح أبي عبدالله الحاكم» قال: وهو المعروف بـ«المستدرك علىٰ الصحيحين» مما لم يذكراه وهو علىٰ شرطهما أو شرط أحدهما أولا علىٰ شرط واحد منهما وهو متساهل في التصحيح واتفق الحفاظ علىٰ أن تلميذه البيهقي أشد تحريًا منه...». «الرسالة المستطرفة» (٢٠-٢١).

وقال القنوجي في ذكر الصحاح: «ومثل صحيح الحاكم الحافظ الثقة المسمىٰ بـ«المستدرك»». «الحطة» (١٢٠).

قلت: ومن المعلوم لكل من شم رائحة علم الحديث أن الحاكم رحمه الله لم يوف بما شرطه في مقدمة كتابه بل أخرج فيه من الموضوعات نحوًا من مائة حديث، بلهَ عن الضعاف وتصحيح أحاديث المجاهيل فهي كثيرة جدًا، وتفاصيل ذلك والكلام عليه يطول ومن رام شيئًا من ذلك فعليه بمقدمة تحقيق شيخنا مقبل رحمه الله لـ«المستدرك».

ومما يدل علىٰ تحريه وورعه رحمه الله: قوله في ديباجة «المدخل إلىٰ الصحيح» (١/ ١٦٣)

تحقيق العلامة المدخلي حفظه الله: «وأنا مبين بعون الله وتوفيقه أسامي قوم من المجروحين ظهر لي جرحهم اجتهادًا ومعرفة بجرحهم لا تقليدًا فيه لأحد من الأئمة، وأتوهم أن رواية أحاديث هؤلاء لا تحل إلا بعد بيان حالهم؛ لقول المصطفىٰ ﷺ في حديثه: «من حدث بحديث وهو يرىٰ أنه كذب فهو أحد الكاذبين».

ثم سرد أسماءهم ثم قال (١/ ٢٦٣): «والذي أختاره لطالب هذا الشأن أن لا يكتب حديث واحد من هؤلاء الذين سميتهم؛ لأن الراوي لحديثهم داخل في قول ﷺ: «من حدث بحديث وهو يرىٰ أنه كذب فهو أحد الكاذبين».

وذكر رحمه الله بسنده أثر القطان: «ينبغي لطالب الحديث أن يكون ثبت الأخذ...» ثم قال: «ومما يحتاج إليه طالب الحديث في زماننا هذا أن يبحث عن أحوال المحدث أولًا: هل يعتقد الشريعة في التوحيد؟

وهل يلزم نفسه طاعة الأنبياء والرسل صلىٰ الله عليهم فيما أوحي إليهم ووضعوا من الشرع؟

ثم يتأمل حاله هل هو صاحب هوىٰ يدعو الناس إلىٰ هواه؟ فإن الداعي إلىٰ البدعة لا يكتب عنه ولا كرامة لإجماع جماعة من أئمة المسلمين علىٰ تركه.

ثم يتعرف سِنَّه هل يحتمل سماعه من شيوخه الذين يحدث عنهم؟ فقد رأينا من المشايخ جماعة أخبرونا بسن يَقْصُر عن لقاء شيوخ حدثوا عنهم.

ثم يتأمل أصوله أعتيقة هي أم جديدة؟ فقد نبغ في عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها، فمن يسمع منهم من غير أهل الصنعة فمعذور بجهله، فأما أهل الصنعة إذا سمعوا من أمثال هؤلاء بعد الخبرة ففيه جرحهم وإسقاطهم إلىٰ أن تظهر توبتهم،

علىٰ أن الجاهل بالصنعة لا يعذر فإنه يلزمه السؤال عما لا يعرفه وعلىٰ ذلك كان السلف رضي الله عنهم أجمعين» «معرفة علوم الحديث» (٥٤-٥٥) ط دار إحياء العلوم.

٩٩) محمد بن عبدالله بن عمار المخرِّمي أبوجعفر البغدادي نزيل الموصل.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في ترجمة علي بن غراب الفزاري: وقال الحسين بن إدريس سألت محمد بن عبدالله بن عمار عن علي بن غراب؟ فقال: «كان صاحب حديث بصيرًا به»، قلت أليس هو ضعيفًا؟ قال: «إنه كان يتشيع ولست أنا بتارك الرواية عن رجلٍ صاحب حديث بعد أن لا يكون كذابًا للتشيع أو للقدر، ولست براوٍ عن رجلٍ لا يبصر الحديث ولا يعقله ولو كان أفضل من فتح يعني الموصلي». «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٨٧).

فهذا نص منه رحمه الله أنه يترك الرواية عن الكذابين وشديدي الغفلة ويحدث عن من سواهم فيدخل فيمن سواهم الضعيف وما هو أعلىٰ منه والله أعلم.

ومما يدل علىٰ انتقائه قوله في حماد بن عمرو النصيبي: «سمعت منه كثيرًا ولا أرىٰ الرواية عنه والعجب من ابن المبارك والمعافىٰ حيث رويا عنه ولم يكن يدري أيش الحديث». «الميزان» (١/ ٥٩٨)، ولم يكن لينكر علىٰ غيره شيئًا هو متلبس به والله أعلم.

١٠٠) محمد بن عبدالواحد بن أحمد الضياء المقدسي وبالأخص في كتابه «المختارة».

ألف كتاب «الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما» أراد أن يضم فيه ما قدر عليه من الأحاديث الصحيحة التي لم يخرجها الشيخان أو أحدهما في «صحيحيهما» فهو كالمستدرك علىٰ الصحيحين وقد توفي ولم يكمله بعد رحمه الله قال في خطبة كتابه بعد أن حمد الله وأثنىٰ عليه: «أما بعد: فهذه أحاديث اخترتها مما ليس في البخاري ومسلم، إلا أنني ربما ذكرت بعض ما أورده البخاري معلقًا، وربما ذكرنا أحاديث بأسانيد

جياد لها علة فنذكر بيان علتها حتىٰ يُعرف ذلك» «المختارة» (١/ ٦٩-٧٠).

قلت: وهو يعد من كتب الصحاح بل يعد من أحسن من وفىٰ بشرطه ممن استدرك علىٰ الشيخين أو أحدهما، وقد أثنىٰ علىٰ كتابه جلة من العلماء ورفعوا من شأنه:

قال الإمام الذهبي عن أحاديث المختارة: «هي الأحاديث التي تصلح أن يحتج بها سوىٰ ما في «الصحيحين»». «الدارس في تأريخ المدارس» (٢/ ٤٩).

وقال الكتاني: «التزم فيه الصحة وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلىٰ تصحيحها، وقد سُلِّم له فيها إلا أحاديث يسيرة جدًا تُعُقِّبت عليه». «الرسالة المستطرفة» (٢٤).

وقال الحافظ السخاوي رحمه الله: «ومن مظان الصحيح «المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما»». «فتح المغيث» (١/ ٣٧).

وقال السيوطي في سياق ذكر من صنف في الصحيح: «ومنهم الحافظ ضياء الدين محمد بن عبدالواحد المقدسي جمع كتابًا سماه «الأحاديث المختارة» التزم فيه الصحة». «تدريب الراوي» (١/ ١٤٤).

وذكره القنوجي رحمه الله فيمن ألف في الصحيح. «الحطة» (١٢٠).

وفَضَّله جمع من أهل العلم علىٰ «مستدرك الحاكم» قال الكتاني رحمه الله: «وذكر ابن تيمية والزركشي وغيرهما أن تصحيحه أعلىٰ مزية من تصحيح الحاكم». «الرسالة المستطرفة» (١٩-٢٠).

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «وكتاب «المختارة» وفيه علوم حديثية، وهو أجود من «مستدرك الحاكم» لو كمل». «البداية والنهاية» (١٣/ ١٨١) اهـ ملخصًا من مقدمة تحقيق «المختارة» (١/ ١٨-١٩).

قلت: وقال الحافظ ابن عبدالهادي رحمه الله: «الحافظ أبوعبدالله محمد بن عبدالواحد

المقدسي ما اختاره من الأحاديث الجياد الزائدة علىٰ «الصحيحين» شرطه فيه أحسن من شرط الحاكم في «صحيحه»». «الصارم المنكي» (١٩٨).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بعد أن ذكر حديث: «لا تتخذوا قبري عيدًا»: «هذا الحديث مما أخرجه الحافظ أبوعبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي فيما اختاره من الأحاديث الجياد الزائدة علىٰ ما في «الصحيحين»، وهو أعلىٰ مرتبة من تصحيح الحاكم، وهو قريب من تصحيح الترمذي وأبي حاتم البستي فإن الغلط في هذا قليل». «الرد علىٰ الأخنائي» (٩٢)، وانظر الفتاوىٰ (١/ ١٧٠و٢٣٨و (٣٣/ ١٣) ذكر هذا الدكتور عبدالرحمن الفريوائي حفظه الله في كتابه «جهود شيخ الإسلام في الحديث وعلومه» (١/ ٥٧٤) ثم ذكر أنه سأل الإمام الألباني رحمه الله لاهتمامه بهذا الكتاب وتحقيقه له عن ما قاله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قال الفريوائي فأجاب حفظه الله ما لفظه: «إن كلام شيخ الإسلام سليم من وجه تقريبًا من حيث خلوه من أحاديث موضوعة، ومن رواة وضاعين وكذابين، لكنه متساهل كالحاكم في اختياره لأحاديث المجهولين واعتماده عليها، وهذا قسم كبير جدًا في الأحاديث المختارة، فإذًا بذلك الاعتبار كلام سليم، لكن كلام شيخ الإسلام الحافظ ابن تيمية لا ينبغي أن يفهم علىٰ أن الكتاب موصوف بثبوت ولا أقول بصحة أحاديثه، لأن كلمة ثبوت كما تعلمون تشمل الصحيح والحسن فيوجد كثير من الأحاديث الضعيفة بسبب الجهالة أو أسانيد الحديث هذا رأيي فيما سألت». «شيخ الإسلام وجهوده في الحديث وعلومه» (١/ ٥٧٤-٥٧٥)، وانظر «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» ص (١٢٢) فقد ذكر أنه متساهل بلا شك.

قلت فعلىٰ هذا إذا أخرج لراوٍ في كتابه «المختارة» حديثًا اعتمادًا وسكت عليه وصف هذا الراوي بكونه ثقة عنده، ولا يلزم من ذلك أن يكون ثقة عند غيره كما هو معلوم.

وقد قال الحافظ ابن عبد الهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي «المختارة» أحاديث كثيرة ضعيفة». «تنقيح التحقيق» (٢/ ٤٨٠) ط أضواء السلف.

قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة عبيدالله بن المغيرة الكناني: «أخرجه الضياء في «المختارة» ومقتضاه أن يكون عبيدالله عنده ثقة». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٨).

وقال في ترجمة نوح بن محمد الأيلي بعد أن ساق له حديثًا: «كلهم ثقات إلا نوح فلم أرَ من وثقه وقد روىٰ هذا الحديث ضياء الدين في «المختارة» من هذا الوجه، ومقتضاه علىٰ طريقته أنه حديث حسن». «لسان الميزان» (٦/ ٢٢٨).

قلت: والذي يظهر لي -والله أعلم-: أن انتقائه ليس خاصًا بكتابه «المختارة» بل هو شامل لجميع شيوخه في جميع تصانيفه يدل علىٰ ذلك قول تلميذه عمر الحاجب: «شيخنا أبوعبدالله شيخ وقته ونسيج وحده علمًا وحفظًا وثقةً ودينًا من العلماء الربانيين، وهو أكبر من أن يدل عليه مثلي، كان شديد التحري في الرواية مجتهدًا في العبادة كثير الذكر منقطعًا متواضعًا سهل العارية». «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٠٥-١٤٠٦).

وقول الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «برع في هذا الشأن وكتب علىٰ أقرانه ومن هو دونه وحصَّل الأصول الكثيرة وجرَّح وعدَّل وصحَّح وعلَّل وقيَّد وأهمل مع الديانة والأمانة والتقوىٰ والصيانة والورع والتواضع والصدق والإخلاص وصحة النقل» ثم سرد مجموعة من مؤلفاته ثم قال: «ولم يزل ملازمًا للعلم والرواية والتأليف إلىٰ أن مات، وتصانيفه نافعة مهذبة». «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ١٢٧-١٢٨).

* محمد بن عوف بن سفيان الطائي أبو جعفر الحمصي.

راجع ما تقدم في ترجمة: عبد الله بن عون، تعلم أنه تصحف في «التهذيب» إلىٰ: ابن عوف.

١٠١) محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.

ذكره الإمام الدارقطني رحمه الله في مقدمة «الضعفاء والمتروكين» ضمن صالحي التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩).

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: «وابن شهاب عندنا إمام في الحديث والتخيير وثقة الرجال، إنما يسمي بعض أصحاب النبي ﷺ ثم خيار التابعين، ولا نعلم محدثا يسمي أفضل ولا أشهر ممن يحدث عنه ابن شهاب، فأنىٰ تراه أتي في قبوله عن سليمان بن أرقم، رآه رجلا من أهل المروءة والعقل فقبل عنه وأحسن الظن به فسكت عن اسمه إما لأنه أصغر منه، وإما لغير ذلك، وسأله معمر عن حديثه عنه فأسنده له، فلما أمكن في ابن شهاب أن يكون يروي عن سليمان مع ما وصفت به ابن شهاب لم يؤمن مثل هذا علىٰ غيره». «الرسالة» (٤٦٩-٤٧٠).

وقد تقدم معنا في ترجمة خارجة بن زيد من هذا الفصل من كلام ابن حبان ما يدل علىٰ انتقاء الزهري رحمه الله.

وقال الحافظ في ترجمة: عمارة بن أكيمة الليثي: «قال ابن البرقي في باب: من لم تشتهر عنه الرواية، واحتملت روايته لرواية الثقات عنه: ولم يغمز ابن أكيمة الليثي، قال يحيىٰ بن معين: كفاك قول الزهري: سمعت ابن أكيمة يحدث سعيد بن المسيب، وقد روىٰ عنه غير الزهري: محمد بن عمرو، وروىٰ عنه الزهري حديثين: أحدهما: في القراءة خلف الإمام وهو مشهور، والآخر: في المغازي اهـ كأنه يشير إلىٰ حديثه عن ابن أخي رهم وأما قوله محمد بن عمرو روىٰ عنه فخطأ وقد وضح من كلام الذهبي كما تقدم، وقد ذكره مسلم وغيره في «الوحدان» وقال لم يرو عنه غير الزهري». «تهذيب التهذيب» (٣/٢٠٦-٢٠٧).

وقد قال أحمد بن سعيد الدارمي في عمرو بن شعيب: «ثقة روىٰ عنه الذين نظروا في الرجال مثل أيوب والزهري والحكم...». «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٧٢).

قلت: مع أن الزهري قد روىٰ عن متروك وهو سليمان بن أرقم، وعن بعض المجهولين كابن أخي أبي رهم الغفاري قال الذهبي: «لا يعرف تفرد عنه الزهري». «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٩٨)، وعن الوليد بن سويد وهو مجهول، وعن نبهان مولىٰ أم سلمة وهو ضعيف.

ولهذه العلة قال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ في حرام بن سعد بن محيصة: «مجهول لم يرو عنه أحد إلا الزهري وما نعلم الزهري روىٰ عنه غير هذا الحديث ولم يوثقه الزهري، وهو قد يروي عمن لا يوثق كروايته عن سليمان بن أرقم ونبهان مولىٰ أم سلمة وغيرهما من المجاهيل والهلكىٰ». «المحلىٰ» (١١/ ٣).

قلت: والعذر له كالعذر لغيره من الأئمة الذين عرفوا بالانتقاء ورووا عن بعض الضعفاء لكونهم ثقات عندهم، وما أشبه ذلك مما سبق بيانه بفضل الله تعالىٰ في فصل خاص.

وقد اعتذر له الشافعي في «الرسالة» (٤٧٠) في روايته عن سليمان بن أرقم أنه رآه من أهل العقل والمروءة فأحسن الظن به. وانظر «جامع التحصيل» (٧٠).

هذا وقد قال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ: نا أحمد بن سنان الواسطي، قال: «كان يحيىٰ بن سعيد لا يرىٰ إرسال الزهري وقتادة شيئًا ويقول: هو بمنزلة الريح، ويقول: هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء علقوه». «الجرح والتعديل» (١/ ٢٤٦).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: أخبرني أبي: حدثنا أحمد بن أبي سريج قال: سمعت الشافعي يقول: «يقولون نحابي! فلو حابينا لحابينا الزهري، وإرسال الزهري ليس بشيء، وذلك أنا

نجده روىٰ عن سليمان بن أرقم». «آداب الشافعي ومناقبه» (٨٢).

وكلام يحيىٰ بن سعيد القطان لا ينافي ما ذكره الإمام الشافعي رحمه الله أنه لا يعلم محدثًا يسمي أفضل ولا أشهر ممن يحدث عنهم ابن شهاب، وهكذا لا ينافي وَصْف الدارقطني له بالتوقي في الأداء، وذلك لأنه لا يلزم من حكمهم علىٰ مراسيل الراوي بأنها من أضعف المراسيل أن تكون علة ذلك كونه يروي عن كل أحد بل قد يكون الراوي ممن لا يروي إلا عن ثقة وتعد مراسيله من أضعف المراسيل لعلة أخرىٰ، إما لكونه يسقط متروكًا وهذا كما صنعه الزهري مع سليمان بن أرقم، وإما لكونه حافظًا فإرساله للحديث والحالة هذه يبعث في النفس ريبة إذ لو أخذه عن ثقة لصاح به، كما بينت ذلك في رسالتي «التحديث ببعض أخطاء أبي الحسن في علم الحديث».

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: «وكلام يحيىٰ بن سعيد في تفاوت مراتب المرسلات بعضها علىٰ بعض يدور علىٰ أربعة أسباب إلىٰ أن قال:

الرابع: أن الحافظ إذا روىٰ عن ثقة لا يكاد يترك اسمه بل يسميه، فإذا ترك اسم الراوي دل إبهامه علىٰ أنه غير مرضي، وقد كان يفعل ذلك الثوري وغيره كثيرًا، يكنون عن الضعيف ولا يسمونه بل يقولون: «عن رجلٍ»، وهذا معنىٰ قول القطان: «لو كان فيه إسناد لصاح به» يعني لو كان أخذه عن ثقة لسماه وأعلن باسمه.

وخرج البيهقي من طريق أبي قدامة السرخسي قال: سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول: «مرسل الزهري شر من مرسل غيره لأنه حافظ وكلما يقدر أن يسمي سمىٰ وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه»، قال: وقد روي أيضًا تضعيف مراسيل الزهري عن يحيىٰ بن سعيد وأن أحمد بن صالح المصري أنكر عليه ذلك لكن من وجهٍ لا يثبت». «شرح علل الترمذي» (١/ ١٨٤).

فقد بين يحيىٰ بن سعيد في رواية البيهقي أن سبب تضعيفه لمراسيل الزهري كونه حافظًا فتركه لتسمية شيخه والحالة هذه يورث في القلب ريبة ولا يلزم من ذلك أن يكون الزهري يروي عن من هب ودب، فعلىٰ هذا لا معارضة بين كون الزهري موصوف بالانتقاء، وكون مراسيله من أضعف المراسيل إذ لا تلازم مطرد دائمًا بين الأمرين علىٰ ما سبق بيانه والله أعلم.

١٠٢) محمد بن المنكدر بن عبدالله التيمي المدني.

قال الحافظ في ترجمته من «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧١٠): قال ابن عيينة: «ما رأيت أحدًا أجدر أن يقول قال رسول الله ﷺ ولا يُسأل عمن هو من ابن المنكدر» قال الحافظ: قلت: لتحريه.اهـ

وقال يعقوب بن شيبة: «صحيح الحديث جدًا» السابق.

١٠٣) محمد بن النوشنجان البغدادي أبوجعفر السويدي.

قال السمعاني رحمه الله: «كان صدوقًا ثقة محتاطًا في الأخذ». «الأنساب» (٣/ ٣٣٩)، ومما يدل علىٰ هذا -والله أعلم- قول أبي داود فيه: «ثقة حدثنا عنه أحمد، كان صاحب شكوك، رجع الناس من عند عبد الرزاق بثلاثين ألفًا ورجع بأربعة آلاف». «تأريخ بغداد» (٣/ ٣٢٦).

١٠٤) محمد بن وضاح بن بزيع أبوعبدالله المرواني محدث الأندلس.

قال الحافظ في ترجمة عبدالملك بن حبيب الأندلسي: وكان ابن لبابة يقول: «عبدالملك عالم الأندلس روىٰ عنه ابن وضاح وبقي بن مخلد ولا يرويان إلا عن ثقة عندهما». «تهذيب التهذيب» (٢/ ٦١).

١٠٥) محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي أبوالهذيل أثبت الناس في حديث الزهري.

قال الحافظ في ترجمته من «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧٢٤): وقال الإمام أحمد: «كان لا يأخذ إلا عن الثقات» اهـ.

١٠٦) محمد بن يحيىٰ بن عبدالله بن خالد الذهلي النيسابوري إمام الحديث والعلل.

قال الخطيب رحمه الله: أخبرنا بشرىٰ بن عبدالله الرومي، قال: نبأنا أبو عمرو محمد بن محمد بن إسماعيل الفامي، قال: سمعت أبا قريش محمد بن جمعة الحافظ يقول: كنت في مجلس الصاغاني فحدث عن ابن حميد. فقلت تحدث عن ابن حميد؟ فقال: ومالي لا أحدث عنه وقد حدث عنه أحمد ويحيىٰ -قال:- وقلت لمحمد بن يحيىٰ الذهلي ما تقول في محمد بن حميد؟ قال: «ألا تراني هو ذا أحدث عنه». «تأريخ بغداد» (٢/ ٢٥٩-٢٦٠)، وانظر «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٩١).

وقوله ألا تراني هو ذا أحدث عنه؛ أي: ولا أحدث إلا عمن هو أهل للتحديث عنه فتحديثي عن الراوي دليل علىٰ أنه عندي أهل للتحديث عنه والله أعلم.

مع أن الراجح في ابن حميد أنه متروك لكنه كما تقدم معنا أن الراوي قد يكون ثقة عند بعض الأئمة ضعيفًا عند آخرين، والله أعلم.

ومما يدل علىٰ ورعه وتوقيه: قوله في عبدالعزيز بن عمران الأعرج: «عليَّ بدنة إن حدثت عنه حديثًا» وضعفه جدًا. «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٩١).

وقد تقدم معنا في ترجمة خارجة بن زيد وصف ابن حبان له بانتقاد الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار في أوصاف عظيمة تدل علىٰ مزيد تحريه وعظيم ورعه وانتقائه رحمه الله.

١٠٧) محمد بن يعقوب بن يوسف أبوعبدالله المعروف بابن الأخرم النيسابوري في كتابه «المستخرج علىٰ الصحيحين».

وإدخاله في هذا الفصل باعتبار أنه ممن صنف في «الصحيح» وقد تقدم معنا أن من

لازم من ألف في «الصحيح» الانتقاء؛ ليس في شيوخه فقط بل في جميع السند مع مراعاة باقي شروط الصحة.

قال تلميذه الحاكم رحمه الله: «كان صدر أهل الحديث ببلدنا بعد ابن الشرقي يحفظ ويفهم وصنف كتاب «المستخرج علىٰ الصحيحين»، وصنف «المسند الكبير»، وسأله أبو العباس السراج أن يخرج له كتابًا علىٰ مسلم ففعل. «سير النبلاء» (١٥/ ٤٦٧).

قلت: وقد اعتنىٰ بكتابه «المستخرج» غاية الاعتناء وأفنىٰ فيه عمره.

قال الحاكم: وسمعت أبا عبدالله محمد بن يعقوب غير مرة يقول: «ذهب عمري في جمع هذا الكتاب». يعني: «المستخرج علىٰ كتاب مسلم». وسمعته تندم علىٰ تصنيفه «المختصر الصحيح المتفق عليه»، ويقول: «من حقنا أن نجهد في زيادة الصحيح». «سير النبلاء» (١٥/ ٤٦٧-٤٦٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٦٥).

ومما يدل علىٰ توقيه ونظافة أسانيده إلا في النادر: ما ذكره الحافظ في ترجمة: إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن عيسىٰ حيث قال: وقد ذكر الحاكم في «تأريخ نيسابور».... وذكر أن ابن الأخرم حدث عنه في «صحيحه المستدرك» ثم قال الحاكم: «أنا أتعجب من شيخنا كيف حدث عن هذا الشيخ في «الصحيح» وليس في كتابه من أشباهه من المجهولين أحد وكتابه «الصحيح» نظيف بمرة». «لسان الميزان» (١/ ١٢٧).

قال شيخنا مقبل بن هادي رحمه الله: ثم وقع الحاكم فيما تعجب منه من شيخه ابن الأخرم فروىٰ له في «صحيحه المستدرك»[١]، وهو يشترط فيه الصحة. «رجال الحاكم» (١/ ٩١) (١٥٣).

١٠٨) **محمد الطبسي.**

---

(١) (٢/ ١٥) ط دار الحرمين رقم ٢٢١٩).

قال السلفي في «سؤالاته لابن الجوزي» (١١٩) رقم (١١٥): وسألته عن أبي الطبسي فقال: «رأيته ببغداد وقال لي: في عزمي ألا أحدث إلا بالصحيح ففيه غنىٰ عن غيره. وكان له رواء وأبهة ومعرفة صالحة وسمعت منه».

١٠٩) مرثد بن عبدالله اليزني أبوالخير.

روىٰ أبوالخير حديثًا عن منصور بن سعيد الأصبغ الكلبي قال الخطابي: «هذا الحديث ليس بالقوي وفي إسناده رجل ليس بالمشهور» فتعقبه الحافظ ابن عبدالهادي رحمه الله بقوله: «وأراد به منصورًا وهذا لا يقدح في الحديث فإن رواية أبي الخير عنه مما يحسِّن أمره فإنه **لا يروي إلا عن ثقة**». «تنقيح التحقيق» (٣/ ٢٨٤) ط أضواء السَّلف.

١١٠) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبوالحسين صاحب «الصحيح».

وكتابه «الصحيح» قاضٍ له ببلوغ الرتبة العليا والمنزلة العظمىٰ في هذا الشأن وتقدمه في الإمامة والتحري والانتقاء.

قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح: «وقد كان له رحمه الله وإيانا في علم الحديث ضرباء لا يفضلهم وآخرون يفضلونه فرفعه الله تبارك وتعالىٰ بكتابه «الصحيح» هذا إلىٰ مناط النجوم وصار إمامًا حجة يبدأ ذكره ويعاد في علم الحديث وغيره من العلوم وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء». «صيانة صحيح مسلم» (٦١).

وقال الإمام النووي رحمه الله: «أجمعوا علىٰ جلالته وإمامته وعلو مرتبته، وأكبر الدلائل علىٰ ذلك كتابه «الصحيح» الذي لم يوجد في كتابه قبله ولا بعده من حسن الترتيب وتلخيص طرق الحديث». «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٩٠).

ولسنا في صدد التعريف بكتابه «الصحيح» فهو أشهر من نار علىٰ علم وهو كافٍ بالحكم له بالتقدم في هذا الباب وبروزه فيه.

ولكن من باب تتميم الفائدة أنقل بعض أقوال أهل العلم الدالة علىٰ ذلك:

قال أبو عبد الله الحاكم رَحِمَهُ اللهُ: «والغرض في هذا الموضع الذب عنهما فيما عيب علىٰ كل واحدٍ منهما من إخراج جماعة ممن تقدم ذكري لهم في «المسندين الصحيحين».

والبيان أنهما لم يخرجا الحديث في كتابيهما إلا عن الثقات الأثبات إلا عند الاستشهاد بخبر لم يستغنيا فيه عن تقييده منهما بمتابع شاهد يكون في الحفظ والإتقان دون المتابع؛ لأن كلًّا منهما قد احتاط لدينه فيما نحا نحوه وأتعب من بعده في طلب ما خرجه فجزاهما الله عن دينهما وعن نبيهما ﷺ خيرًا». «المدخل إلىٰ الصحيح» (٤/ ٩٥-٩٦) تحقيق الشيخ الفاضل ربيع المدخلي حفظه الله.

وقال الحافظ محمد بن طاهر المقدسي رَحِمَهُ اللهُ في الكلام عن الشيخين و«صحيحيهما»: «ثم من بعد هؤلاء أئمةُ كلِّ عصر إلىٰ يومنا هذا شرحوا ما أشكل وخرَّجوا علىٰ تراجمهما إذ لم يمكن الزيادة في الصنعة عليهما، ثم طائفة من حفاظ الحديث مثل أبي أحمد بن عدي وأبي الحسن الدارقطني وأبي عبدالله بن مندة وأبي عبدالله الحاكم، ثم من بعدهم إلىٰ يومنا هذا لما صح عندهم أن كل من أخرجا حديثه في هذين الكتابين وإن تكلم فيه بعض الناس يكون حديثه حجة لروايتهما عنه في «الصحيح» إذ كانا -رحمة الله عليهما- لم يخرجا إلا عن ثقة عدل حافظ يحتمل سنه ومولده السماع ممن تقدمه علىٰ هذه الوتيرة إلىٰ أن يصل الاسناد إلىٰ الصحابي المشهور إلا أحرفًا نبينها في مواضعها إن شاء الله عز وجل...». «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٣).

وسبق معنا في ترجمة خارجة بن زيد وصف ابن حبان له بانتقاد الرجال وانتقاء الرجال في الآثار في أوصاف عظيمة تدل علىٰ مزيد ورعه وتحريه رَحِمَهُ اللهُ.

وقد نقل القاضي عياض الإجماع علىٰ تمييز مسلم وصحة حديثه حيث قال: «هو

أحد أئمة المسلمين وحفاظ المحدثين ومتقني المصنفين، أثنىٰ عليه غير واحد من الأئمة المتقدمين والمتأخرين وأجمعوا علىٰ إمامته وتقدمه وصحة حديثه وميزه ومعرفته وثقته وقبول كتابه». «إكمال المعلم» (١/ ٧٩).

وقال السخاوي رحمه الله: «فإن كانت عادته أنه لا يروي إلا عن عدل كالشيخين فتعديل وإلا فلا...». «الغاية في شرح الهداية» (١/ ١٩٩).

ومما يدل علىٰ انتقائه ما استنبطه شيخ شيوخنا عبد المحسن العباد حفظه الله بقوله وهو في صدد ذكر ما انتُقِد علىٰ الإمام مسلم رحمه الله من الأحاديث في «صحيحه»: «وهذه الانتقادات القليلة التي توصل إليها جهابذة النقاد مع أن أكثرها غير وارد تدل علىٰ عظيم شأن هذا الكتاب المبارك وأنه في أعلىٰ درجات الصحيح، وتدل علىٰ جلالة قدر جامعه وشدة احتياطه وتحريه وأنه قد وفق فيما قدم إليه من جمع الصحيح نقيًا خالصًا، فإن تصدِّي الإمام الدارقطني وغيره من النقاد وتتبعهم للصحيح حديثًا حديثًا وهم من هم في دقة الإدراك وسعة الإطلاع ثم تكون نهاية المطاف ونتيجة التمحيص والتنقيب علىٰ هذا الوصف أقول: إن ذلك يعطي الدليل الواضح علىٰ عظم قدره وعلو منزلته وتلك شهادة من فرسان هذا الميدان علىٰ أنه بالمكان الأعلىٰ». «كتب ورسائل العباد» (٢/ ٣١٣).

قلت: وقد بيَّن مسلم رحمه الله أصناف الرواة وبيَّن من يخرج له في «صحيحه» منهم اعتمادا ومن يخرج له في المتابعات ومن يعرض عن الإخراج له فقال: «إنا نعمد إلىٰ جملة ما أُسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها علىٰ ثلاثة أقسام.

قال: فأما القسم الأول فإنا نتوخىٰ أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقىٰ أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش كما قد عثر عليه علىٰ كثير من المحدثين وبان

ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدَّم قبلهم علىٰ أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم.

ثم سمىٰ جماعة من هذا الصنف ثم قال: فأما ما كان منها عن قومٍ هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم.

ثم سمىٰ جماعة من هذا الصنف، ثم قال: وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار وكذلك من الغالب علىٰ حديثه المنكر والغلط أمسكنا أيضًا عن حديثهم». «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٤٩-٥٦نووي)

قال الشيخ مشهور بن حسن حفظه الله: «إذا عرفت هذا فالذي أفادته عبارته أنه يخرج أحاديث أهل القسم الأول وهم أهل الاستقامة في الحديث والإتقان لما نقلوه وهؤلاء هم المعروفون بتمام الضبط المأخوذ قيدًا في رسم الصحيح، ثم يخرج أحاديث الصنف الثاني وهم الذين خف ضبطهم وهم من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم، وهؤلاء هم شرط الحسن، فإنهم الذين خف ضبطهم مع عدالتهم ثم ذكر أنه يترك الصنفين الآخرين بالكلية وهما قسمان:

الأول: المتهمون عند أهل الحديث وهم الأكثر.

الثاني: من الغالب علىٰ حديثهم المنكر أو الغلط.

قال: هذا ما يفهم من قول الإمام مسلم علىٰ ضوء شرح العلماء لكلامه». ثم سرد أقوالهم في ذلك. «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح» (٢/ ٤١٤-٤١٥).

قلت: إلا أن الذي يظهر لي أن أحاديث الصنف الثاني ليست علىٰ شرط الحسن لذاته عند الإمام مسلم رحمه الله إنما علىٰ شرط الحسن لغيره بدليل أنه لم يحتج بهم إنما أخرج

لهم في المتابعات ما يرفع به تفرد الطبقة الأولىٰ المحتج بها.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «والحق أنه لم يخرج شيئًا مما انفرد به الواحد منهم، وإنما احتج بأهل القسم الأول سواء تفردوا أم لا، ويخرج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضًا فإنه قد يخرج ذلك، وهذا ظاهر بيِّن في كتابه، ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول بل وفي المتابعات لكان كتابه أضعاف ما هو عليه، ألا تراه أخرج لعطاء بن السائب في المتابعات وهو من المكثرين ومع ذلك فماله عنده سوىٰ مواضع يسيرة، وكذا محمد بن إسحاق وهو من بحور الحديث وليس له عنده في المتابعات إلا ستة أو سبعة، ولم يخرج لليث بن أبي سليم ولا ليزيد بن أبي زياد ولا لمجالد بن سعيد إلا مقرونًا». «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١/ ٤٣٤-٤٣٥)

قلت: وتظهر ثمرة ذلك عند الحكم علىٰ الراوي وذكر ما قد يُدفع به كلام من ضعَّفه، فعلىٰ القول أنه أخرج حديث أهل القسم الثاني اعتمادًا؛ لك أن تدفع في بعض الأحوال قول من طعن فيه أو جهله بإخراج مسلم له اعتمادًا، ولك أن تحكم علىٰ حديثه إذا استوفىٰ بقية الشروط بالصحة علىٰ شرط مسلم، وعلىٰ القول الصحيح الذي ذكره الحافظ رحمه الله أنه لم يخرج لأهل القسم الثاني احتجاجًا إنما في المتابعات لا يتم ذلك والله أعلم.

بعد أن تقرر لك هذا فهل الإمام مسلم رحمه الله **ينتقي في سائر كتبه ورواياته كما ينتقي في الصحيح؟**

الذي يظهر والله أعلم أنه ينتقي في سائر كتبه وخاصة في مشايخه كما ينتقي في «صحيحه» ونقلُ القاضي عياض المتقدم ذكره الإجماع علىٰ صحة حديث مسلم وتميزه يدل علىٰ ذلك، وهكذا تدل عليه عبارات كثير من أهل العلم في الثناء علىٰ مسلم

وبصره بالعلل والرجال فقد وصفه العجلوني بقوله: «الناقد البصير وصاحب الحفظ والتحرير ومن يُعوَّل عليه في حل الأمر الخطير». عزاه الشيخ مشهور في كتابه (١/ ٥١) إلىٰ «إضاءة البدرين»، ونقل عن ابن السيد البطيلوسي أنه قال في كتابه «التنبيه علىٰ الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين» ص١٧٣): «وللبخاري رَحِمَهُ اللهُ في هذا الباب (نقد الرجال) عناء مشكور وسعي مبرور وكذلك لمسلم وابن معين فإنهم انتقدوا الحديث وحرروه، ونبهوا علىٰ ضعفة المحدثين والمتهمين بالكذب حتىٰ ضج ذلك من كان في عصرهم».

ومن أعظم ما يدل علىٰ ذلك تصريحه بوجوب الرواية عن الثقات وترك ما سواهم حيث قال رَحِمَهُ اللهُ: «واعلم وفقك الله تعالىٰ أن الواجب علىٰ كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة[1] في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع والدليل علىٰ أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه قول الله جل ذكره: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ [الحجرات: ٦]، وقال جل ثناؤه: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقال: ﴿وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] فدل ما ذكرنا من الآي أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول وأن شهادة غير العدل مردودة...». «مقدمة الصحيح» (٦).

ومما يدل علىٰ ذلك: ما أخرجه الخطيب في «تأريخه» (٢/ ٤٧٧-٤٧٨) قال: أخبرني ابن يعقوب: أخبرنا محمد بن نعيم: أخبرني عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن الرازي قال:

---

(١) قال الإمام النووي: الستارة بكسر السين وهي ما يُستتر به وكذلك السترة وهي هنا إشارة إلى الصيانة. (شرح مسلم (١/ ٢٠)

سمعت إبراهيم بن محمد بن سفيان يقول: «صار مسلم بن الحجاج إلىٰ قطن بن إبراهيم وكتب عنه جملة وازدحم الناس عليه حتىٰ حدث بحديث إبراهيم بن طهمان عن أيوب وطالبوه بالأصل فأخرجه وقد كتبه علىٰ الحاشية فتركه مسلم».

وقد تقدم أن الحافظ استدل علىٰ شدة توقي أبي إسحاق إبراهيم الفراء بصنيعه نحوًا من صنيع مسلم رحمه الله حيث قال أبو داود: «كان عند إبراهيم بن موسىٰ الرازي حديث بخط ابن إدريس فحدث به فأنكروا عليه فتركه». «سؤالات الآجري» (١/ ١٨٨) علق الحافظ ابن حجر علىٰ هذا في (تهذيبه (١/ ٩٠) بقوله: وهذا يدل علىٰ شدة توقيه اهـ

وهكذا القول في الإمام مسلم رحمه الله، هذا مع ما تقدم معنا نقله عنه في تحذيره البالغ من الرواية عن الضعفاء من أعظم الأدلة علىٰ انتقائه رحمه الله في «صحيحه» وخارج «صحيحه» وإن كان في «صحيحه» أشد.

هذا ومما ينبغي أن لا يخفىٰ أن مسلمًا رحمه الله قد روىٰ في «صحيحه» عن بعض الضعفاء، كما لم يسلم من ذلك أحد ممن وصفوا بالانتقاء فقد ذكر الشيخ مشهور بن حسن حفظه الله أن عدة من روىٰ عنه في «الصحيح» (٢١٩) رجلًا، وذكر الحافظ الذهبي أن عدتهم مائتين وعشرين، ومن خلال النظر فيما ذكره الشيخ مشهور حفظه الله في تراجمهم يتبين أن الإمام مسلم رحمه الله قد روىٰ عن بعض الضعفاء نذكرهم علىٰ سبيل الاختصار:

١-أسباط بن نصر

٢-قطن بن نسير

٣-أحمد بن عيسىٰ المصري

وقد انتقد أبوزرعة رواية مسلم عنهم في كتابه «الصحيح» واعتذر مسلم عن ذلك بقوله: «إنما قلت: صحيح وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول فأقتصر علىٰ أولئك وأصل الحديث معروف من رواية الثقات». «أسامي الضعفاء» للرازي (٦٧٤-٦٧٧).

وقد تقدم بسط هذا في فصل الأعذار لمن روىٰ من الأئمة عن الضعفاء، فعلىٰ هذا لا يليق بأحدٍ إذا أخرج حديثًا من طريق أحد هؤلاء الثلاثة أن يصححه علىٰ شرط مسلم؛ لأن مسلمًا رَحِمَهُ اللهُ قد أقر أبا زرعة علىٰ ضعفهم وإنما أخرج لهم ما قد علم أنهم توبعوا عليه كما نبه علىٰ مثل ذلك ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في (زاد المعاد (١/ ٣٦٤)، وغير واحدٍ من أهل العلم، ولم يرتض الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في «هدي الساري» (٥٥١-٥٥٢) طعن أبي زرعة في أحمد بن عيسىٰ بل دافع عنه والله أعلم.

٤- محمد بن حاتم بن ميمون البغدادي المعروف بالسمين، وقد كذبه ابن معين وقال ابن المديني في حديثٍ رواه: «هذا كذب»، وقال الفلاس: «ليس بشيء» ووثقه الدارقطني وابن عدي. كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥٣٤)، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق ربما وهم» والذي يظهر أن حاله أدنىٰ من هذا إذ الكذب جرح مفسر.

٥- محمد بن يزيد بن محمد أبوهشام الرفاعي، وقد جرح بجرحٍ مفسَّر فقد رماه عثمان بن أبي شيبة بسرقة الحديث، وقال ابن نمير: «كان أضعفنا طلبًا وأكثرنا غرائب» وقال البخاري: «رأيتهم مجتمعين علىٰ ضعفه». «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧٣٥)، وقال الحافظ في «التقريب»: «ليس بالقوي». قلت: بل متروك وهو أحد رؤوس الكذابين عند ابن معين.

وبقي غيرهم ممن طعن فيهم، وقد أخرج لهم مسلم في «صحيحه» اعتمادا، والكلام

فيهم محل اجتهاد بين أهل الحديث.

٦- الحسين بن يزيد الطحان الكوفي، وروايته عنه خارج «الصحيح». كما في «التهذيب» (١/ ٧٣٩)، ونقل عن أبي حاتم قوله فيه: «لين الحديث» وكذا قال الحافظ في «التقريب».

فرواية مسلم عن الراوي وإخراجه له يعد تقوية له في الجملة إذا كان لم يعرف بالضعف أو كان لم يعرف بعدالة ولا جرح، وقد قال الحافظ في ترجمة هريم بن عبد الأعلىٰ أبي حمزة البصري وقد ذكر من الرواة عنه مسلم وبقي بن مخلد: «قال مسلمة: لا أعرفه، ولا عبرة بقوله فقد عرفه مسلم رحمه الله».اهـ «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٦٦)، وقال في «التقريب»: «ثقة».

مع أنه ترجم لرواة آخرين لم يوثقوا من معتبر وروىٰ عنهم مسلم بقوله: «مقبول» كما في ترجمة: موسىٰ بن قريش التميمي، ويحيىٰ بن محمد بن معاوية اللؤلؤي، وغيرهما، وبيان منهجه في ذلك إن شاء الله في كتابي «الحافظ ابن حجر ومنهجه في التقريب» يسر الله إتمامه ونشره والنفع به ضمن (السلسلة الذهبية من كتب الجرح والتعديل).

١١١) مظفر بن مدرك الخراساني أبوكامل.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل القطان: أخبرنا عبدالله ابن جعفر: حدثنا يعقوب بن سفيان: حدثني الفضل يعني ابن زياد قال: قال أبوعبدالله وهو أحمد بن حنبل: «لم يكن ببغداد من أصحاب الحديث ولا يحملون عن كل إنسان ولهم بصر في بالحديث والرجال ولم يكونوا يكتبون إلا عن الثقات ولا يكتبون عمن لا يرضونه إلا أبوسلمة الخزاعي والهيثم بن جميل وأبو كامل، وكان أبو كامل بصيرًا بالحديث متقنًا يشبه الناس، ولا يتكلم إلا أن يُسأل فيُجيب ويسكت، له

عقل سديد، والهيثم كان أحفظهم، وأبو سلمة كان من أبصر الناس بأيام الناس لا تسأله عن أحدٍ إلا جاءك بمعرفته وكان يتفقه». «تأريخ بغداد» (١٣/ ٧٠).

وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة متقن كان لا يحدث إلا عن ثقة».

١١٢) المعافىٰ بن عمران الأزدي أبو مسعود الموصلي ياقوتة العلماء.

قال ابن عمار في حماد بن عمرو النصيبي: «قد سمعت من حماد كثيرًا ولا أرىٰ الرواية عنه والعجب من ابن المبارك والمعافىٰ حيث رويا عنه ولم يكن يدري أيش الحديث». «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٩٨).

قلت: وقد ذكر العلامة المعلمي رحمه الله إنكار ابن معين علىٰ الإمام أحمد روايته عن عامر بن صالح الزبيري ثم قال: «وهذا يدل أوضح دلالة علىٰ أن ابن معين يعرف من أحمد أنه لا يروي إلا عن ثقة». «التنكيل» (١/ ٤٣٠).

وهكذا نقول: إن تعجب ابن عمار من رواية ابن المبارك والمعافىٰ عن حماد بن عمرو يدل أوضح دلالة علىٰ أن ابن عمار يعرف منهما أنهما لا يرويان إلا عن ثقة والله أعلم.

١١٣) منصور بن سلمة بن عبدالعزيز أبو سلمة الخزاعي البغدادي.

راجع نص أحمد علىٰ ذلك في ترجمة مظفر بن مدرك.

١١٤) منصور بن المعتمر بن سليمان بن طرخان التيمي.

قال الآجري: سئل أبو داود عن جهم عن إبراهيم؟ فقال: «روىٰ منصور عن جهم وروىٰ عنه أشعث بن سوار». فقلت: هو من أصحاب إبراهيم؟ قال: «لا أدري، منصور لا يروي إلا عن كل ثقة». «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/ ١٨٥) (١٣١).

ونقله الحافظ عن أبي داود في ترجمة منصور بن المعتمر من «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٥٩) بلفظ: «كان منصور لا يروي إلا عن ثقة».

وذكره الإمام الدارقطني رحمه الله ضمن صالحي التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩) للسيوطي رحمه الله.

واعتمد هذا الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تحقيق «المسند» (٣/ ٢٤٦) فوثق أبا علي الزراد بمجرد رواية منصور بن المعتمر عنه محتجًا علىٰ ذلك بقول أبي داود المتقدم وفي هذا تسامح كما بينته فيما سبق والحمد لله.

ومما يدل علىٰ توقيه ما أخرجه الخطيب في «تأريخ بغداد» (٦ / ١٩٥) قال: قرأت علىٰ أبي بكر البرقاني عن محمد بن العباس الخزاز قال: حدثنا أحمد بن محمد بن مسعدة حدثنا جعفر بن درستويه حدثنا أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز قال: سمعت يحيىٰ بن معين وذكر إبراهيم ابن أبي الليث فذكر عنه شيئا لم أحفظه فقيل له: يا أبا زكريا إن أحمد بن حنبل يختلف إليه ويكتب عنه، فقال: «لو اختلف إليه ثمانين كلهم مثل منصور بن المعتمر ما كان إلا كذابا».

فظاهر هذا الأثر أن ابن معين يرىٰ أن انتقاء منصور بن المعتمر أقوىٰ من انتقاء الإمام أحمد، والله أعلم.

ومما يدل علىٰ توقي منصور بن المعتمر: قول ابن عيينة: كنا عند منصور بن المعتمر فذكروا حديثًا فقال من حدثكم؟ حدثنا الحجاج بن أرطأة، قال: والحجاج يكتب عنه؟! قالوا نعم. قال: لو سكتم لكان خيرًا لكم. «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٥٧)

وقال المقدمي رحمه الله في «تأريخه» (٢٠٤) رقم (١٠٠٤): حدثنا إسماعيل، قال: سمعت علي بن المديني يقول: «أصحاب صحة الحديث وثقاته وممن ليس في النفس من حديثهم شيء: أيوب بالبصرة ويحيىٰ بن سعيد بالمدينة وعمرو بن دينار بمكة ومنصور بالكوفة».

وكما سلف معنا تقريره أنا ما من راوٍ موصوف بالتحري والانتقاء إلا وقد روىٰ عن بعض الضعفاء فقد روىٰ منصور بن المعتمر عن أبي صالح باذام مولىٰ أم هانئ حديثًا كما في «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٥٤٧)، وباذام متروك، فقد قال النسائي: «ليس بثقة» وكذبه الأزدي وترك ابن مهدي حديثه. كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٢١١).

١١٥) موسىٰ بن هارون بن عبدالله الحمال البغدادي.

قال الحافظ أبو أحمد بن عدي رحمه الله: «كان عالمًا بعلل الحديث متوقي لا يحدث إلا عن ثقة». «الكامل» (١/ ١٤٦).

وهذا من كمال ورعه ولهذا ونحوه قال فيه الصبغي: «ما رأينا في حفاظ الحديث أهيب ولا أورع من موسىٰ بن هارون». «تأريخ بغداد» (١٣/ ٥١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١١٧).

١١٦) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي.

قال ابن أبي حاتم رحمه الله في «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٤): ثنا صالح بن أحمد بن حنبل: نا علي بن المديني قال: سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول: «ينبغي لكتبة الحديث أن يكون ثبت الأخذ ويفهم ما يقال له ويبصر الرجل - يعني المحدث - ثم يتعاهد ذلك منه - يعني نطقه - يقول: حدثنا أو سمعت أو يرسله، فقد قال هشام بن عروة: «إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هذا؟أو ممن سمعته؟ فإن الرجل يحدث عن آخر دونه» -يعني: دونه في الإتقان والصدق - قال يحيىٰ: فعجبت من فطنته».

وأخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١٥) قلت: وهذا يدل علىٰ انتقائه في شيوخه وشيوخ شيوخهم، والله أعلم.

وقد تقدم معنا في ترجمة خارجة بن زيد وصف ابن حبان له بتتبع الطرق وانتحاء

الرجال في أوصاف كثيرة تدل علىٰ تحريه وإمامته رَحِمَهُ اللهُ.

١١٧) الهيثم بن جميل البغدادي أبو سهل نزيل أنطاكية.

وصفه بذلك الإمام أحمد راجع ترجمة مظفر بن مدرك.

١١٨) الوضاح بن عبدالله اليشكري أبوعوانة.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «وقال بن شاهين في «الثقات» قال شعبة: إن حدثكم أبوعوانة عن أبي هريرة فصدقوه». «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٠٩).

* هشيم بن بشير أبوعمران الواسطي.

ذكر قلعجي في (مقدمة الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٨) أنه لا يروي إلا عمن ثبتت لديه عدالته اهـ

ولم ينقل ذلك عن أحد من الأئمة فقوله مردود عليه والصواب في هشيم أنه لا ينتقي كما ذكرت ذلك في ترجمته من فصل (من لا ينتقي).

والشيء بالشيء يذكر فالعلامة محدث العصر الإمام الألباني رَحِمَهُ اللهُ كلام علىٰ الدكتور القلعجي **قال فيه**: «وأما الدكتور القلعجي الجريء علىٰ تصحيح الأحاديث الضعيفة، وتضعيف الأحاديث الصحيحة بجهل بالغ وقلة خوف من الله عز وجل فقد أورد...». «الضعيفة» (٧/ ٢٣) رقم (٣٠٢٢).

وذكر رَحِمَهُ اللهُ حديث: «لا توضع النواصي إلا في حج أو عمرة»، وبين ضعفه ثم قال: «تنبيه: كان من البواعث علىٰ تخريج هذا الحديث وتحقيق الكلام عليه أنني رأيت الدكتور عبدالمعطي قلعجي قد صححه بإيراده إياه (في فهرس الأحاديث الصحيحة..) الذي وضعه في آخر «الضعفاء» للعقيلي وأتبعه بفهرس آخر لـ(الأحاديث الضعيفة والمنكرة والتي لا أصل لها)! وقد أورد في كل منهما ما حقه أن يذكر في الآخر!! الأمر

الذي يدل علىٰ جهل بالغ بهذا العلم وجرأة عجيبة وتهور لا نعرف له مثيلًا. والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة جدًا لا مجال الآن للإكثار منها فحسبك هذا الحديث المنكر الذي لم يقل بصحته عالم ولا يساعد عليه إسناده كما رأيت!».

قال: «ولقد بلغني عن هذا القلعجي أنه ليس دكتورًا بالمتبادر من هذا اللفظة أو اللقب أي دكتور في الحديث، أو علىٰ الأقل في الشريعة وإنما هو طبيب! فإن صح هذا فهو تدليس حديث خبيث، لا نعرف له مثيلًا في المتهمين بالتدليس من رواة الحديث أو المؤلفين فيه!! والله المستعان». «الضعيفة» (١٢/ ١/ ٤٨٠-٤٨١) رقم (٥٧١٣).

١١٩) وكيع بن الجراح بن مليح أبوسفيان الرؤاسي.

تقدم معنا في ترجمة خارجة بن زيد وصف ابن حبان له بالتنقير عن الرجال والتفتيش عن الضعفاء والبحث عن أسباب النقل في أوصاف كثيرة تدل علىٰ مزيد تحريه وانتقائه رحمه الله.

وقد جاء عنه ما يدل علىٰ ذلك، فقد قال الحافظ ابن عدي رحمه الله في «الكامل» (٦/ ٢٤٢٩): وثنا رافع بن أشرس قال: سمعت وكيعًا يقول: «سمعت من مقاتل ولو كان أهلًا يروىٰ عنه لروينا».

فهذا فيه دليل أن وكيعًا لم يكن ليروي إلا عن من هو أهل للرواية عنده، إلا أن مقاتل بن سليمان كذبه وكيع نفسه والكذاب ليس أهلًا للرواية عنه حتىٰ عند كثير ممن يروي عمن هب ودب.

فهذا الأثر وحده ليس كافيًا في المقصود، لكن يعضده ما أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢١٧) قال: أخبرنا الحسن بن أبي بكر: أنا أحمد بن سلمان النجاد: ثنا جعفر بن أبي عثمان قال: سمعت يحيىٰ ابن معين قال: قلت لوكيع بن الجراح: تحدث عن

سعيد بن أبي عروبة وإنما سمعت منه في الإختلاط؟! فقال: «رأيتني حدثت عنه إلا بحديث مستو».

فهذا دليل أن وكيعًا كان لا يروي من حديث شيخه المختلط إلا ما علم صحته وهذا دليل علىٰ ورعه وتوقيه.

ويعضد ذلك أنهم كانوا يرفعون من شأن الراوي برواية وكيع عنه؛ فقد قال أبوزرعة الدمشقي: قلت لأحمد: ما تقول في سعيد بن بشير؟ قال: «أنتم أعلم به قد حدث عنه أصحابنا وكيع والأشيب». «تأريخه» (١/ ٥٤٠) رقم (١٤٦١).

يؤيد ما تقدم مما يدل علىٰ توقيه أنه كان إذا حديث عن ضعيف لا يسميه بل يكنيه؛ فقد قال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه في مسلم بن كيسان الضبي: «كان وكيع إذا حدث عن سفيان عن مسلم الأعور يقول: سفيان عن رجل. وربما قال: سفيان عن أبي عبدالله عن مجاهد وهو مسلم». قلت لِمَ لا يسميه؟ قال: «يضعفه». «العلل» (١١٠٨).

وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: «كان وكيع إذا أتىٰ علىٰ حديث جويبر قال: سفيان عن رجل. ولا يسميه استضعافًا له». «العلل» (٣٤٦٨، ٤٧٠٢) عن «موسوعة أقوال الإمام أحمد» (١/ ٢٠٧).

فإذا كانت نفسه لا تطاوعه عن تسمية شيخ شيخه الضعيف فمن باب أولىٰ أن لا تطاوعه في الرواية عن شيخه الضعيف، والله أعلم.

يدل علىٰ أن ذلك من صنيع من يتورع في الرواية ويتوقىٰ فيها ما تقدم معنا: أن الإمام مالكًا رحمه الله مع كونه أحسن من وفىٰ بشرطه ومع تشديده البالغ في الرواية عن الضعفاء إلا أنه كان إذا روىٰ عن رجلٍ لا يرضاه كنىٰ عنه كما تقدم معنا؛ نقل ذلك عن الإمام الدارقطني رحمه الله.

إلا أنه ينبغي التنبيه: أن كون الراوي يكني عن الضعيف إذا روىٰ عنه ليس دليلًا مطردًا في جميع الأحوال أنه يتوقىٰ في الرواية، فكثير من المدلسين وخاصة تدليس الشيوخ يكنون عن شيوخهم الضعفاء بما لا يعرفون به لا لتورع منهم كما يصنعه من يتقي إنما تعمية وإيعارًا للوقوف علىٰ حاله؛ كما نص عليه الحافظ ابن كثير في «مختصر علوم الحديث» فينبغي النظر في ترجمة الذي يكني عن الضعفاء إذا روىٰ عنهم هل هو مدلس أم لا؟ ثم يكون الحكم عليه بعد ذلك بما يقتضيه الحال ولكل مقام مقال والله أعلم.

ومع هذا فقد روىٰ وكيع عن بعض الضعفاء؛ فقد قال ابن معين: «كان وكيع يروي عن شيخ له ضعيف يقال له يحيىٰ بن مسلم وهو كوفي». «ابن معين وكتابه التأريخ» (٢/ ٦٥٣).

وروىٰ عن النضر بن عبدالرحمن أبي عبدالرحمن الخزاز وهو ضعيف. «التعديل والتجريح» للباجي (١/ ٢٩٧).

١٢٠) الوليد بن مسلم أبوالعباس الدمشقي فيما لم يدلسه.

قال يعقوب بن شيبة السدوسي عن أبي العباس بن باذام: كنت مع الوليد بن مسلم في الطواف فقلت له: من هذا الشيخ الذي تحدث عنه بهذا الحديث: أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يبول أتىٰ غرزًا من الأرض؟ فقال لي: «كنت إذا أ ردت أن آتي الشيخ أسمع منه شيئًا سألت عنه قبل أن آتيه الأوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز فإذا أمرني به أتيته». «تهذيب الكمال» (٣١/ ٩٢).

فهذا فيه دليل أنه لم يكن ليكتب عن الراوي حتىٰ يأمره بذلك الأوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز ولم يكونا ليأمراه بالرواية عن الضعفاء فهما من هما في الورع والإمامة في نقد الرجال والتوقي في الرواية.

وقد تقدم معنا في ترجمة عبد الله بن الإمام أحمد أن الحافظ ابن حجر رحمه الله استدل علىٰ أنه لا يروي عن ثقة بكونه لا يروي إلا عمن أذن له أبوه في الرواية عنه، وهكذا الشأن في الوليد بن مسلم مع شيخه الأوزاعي.

ومما يدل علىٰ توقيه وصحة حديثه: قول الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي: «كنت أسمع أصحابنا يقولون: علم الشام عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم، فأما الوليد فمضىٰ علىٰ سنته محمودًا عند أهل العلم متقنًا صحيحًا صحيح العلم». «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٤٢٣-٤٢٤).

ومن ذلك: ما أخرجه الفسوي قال: حدثني أبوبشر بكر بن خلف قال: قال الحميدي: قال لنا الوليد بن مسلم: «إن تركتموني حدثتكم عن ثقات شيوخنا، وإن أبيتم فسلوا نحدثكم بما تسألون». «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٤٢١).

وما حمله علىٰ تدليس التسوية الذي هو إسقاط ضعيف بين ثقتين سمع أحدهما من الآخر إلا أنه ينبل الأوزاعي أن يروي عن الضعفاء كما في «الميزان» (٤/ ٣٤٧)، وقد تقدم معنا نص كلامه في ترجمة الأوزاعي، فهذا إن دل علىٰ شيء فإنما يدل علىٰ مزيد تحريه وتوقيه، وأنه يحب أن يكون ذلك التوقي في مشايخه أيضًا فعمد إلىٰ حذف شيوخ شيوخه الضعفاء وإن كان غير مصيب في فعله هذا.

وإنما التدليس الذي قلَّ أن تجد في أصحابه من ينتقي هو تدليس الشيوخ؛ إذ الحامل لكثير منهم علىٰ فعله هو ضعف من حدَّثه، والوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية كما وصفه بذلك الدارقطني والذهبي وابن الوزير والعراقي وجماعة.

إلا أن المزي في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٩٦-٩٧) قال: وقال حنبل بن إسحاق: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: قال أبو مسهر: «كان الوليد يأخذ من ابن أبي السَّفر

حديث الأوزاعي وكان ابن أبي السفر كذابًا، وهو يقول فيها: قال الأوزاعي» وذكره الذهبي في «سير النبلاء» (٩/ ٢١٥).

فعلىٰ هذا فتقييد انتقاء الوليد بن مسلم هو فيمن أظهر اسمه من مشايخه، أما من دلسه فقد ثبت عنه أنه يدلس عن كذابين وضعفاء كما تقدم معنا والله أعلم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وانظر ما سيأتي نقله عن العلائي في ترجمة سويد ابن سعيد من فصل من لا ينتقي.

١٢١) وهيب بن خالد بن عجلان البصري أبوبكر.

قال الإمام أبوحاتم رحمه الله: «ما أنقىٰ حديثه لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء». «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٥).

وذكره **الإمام الدارقطني** رحمه الله في مقدمة كتابه «الضعفاء والمتروكين» ضمن أتباع التابعين الذين حذوا حذو التابعين في اقتفاء آثار الصحابة واتباع سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها. كما في «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩).

ومما يدل علىٰ توقيه وورعه: ما أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٤١٢): نا صالح بن أحمد بن حنبل: نا علي -يعني: ابن المديني- **قال**: سمعت عبد الرحمن -يعني: ابن مهدي- يقول: أخبرني وهيب قال: «قدم علينا أبو واقد الليثي -يعني: صالح بن محمد بن زائدة- البصرة فسمعته يحدث فلو شئت أن أكتب عنه فتركته».

وأما ما أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٥٧١) قال: «ثنا أحمد بن علي بن بحر: ثنا عبدالله الدورقي قال يحيىٰ بن معين: وحُدِّثتُ عن وهيب: سألني سفيان الثوري أن أفيده عن هشام بن حسان، فقلت: لا أستحله، فأفدته عن أيوب عن محمد فسأل هشامًا عنها»: فهو ضعيف لجهلنا بالواسطة المحذوفة بين يحيىٰ بن معين ووهيب وفيما تقدم ما

يغني عن هذه الحكاية والله أعلم.

١٢٢) ياقوت بن عبدالله أبوعبدالله الرومي الحموي صاحب «معجم البلدان».

قال الدمياطي رَحِمَهُ اللهُ: «كان غزير الفضل صحيح النقل متحريًا صدوقًا له النظم الحسن والنثر الجيد». «المستفاد» (٢٥٣).

١٢٣) يحيىٰ بن سعيد القطان البصري حامل لواء الجرح والتعديل.

قال أبو داود: سمعت أحمد قال: «عثمان بن غياث ثقة، أو قال لا بأس به، ولكنه مرجئ حدث عنه يحيىٰ ولم يكن يحدث إلا عن ثقة». «سؤالاته» (٣٣٠-٣٣١).

وقال أبو حاتم: سئل أحمد بن حنبل عن يحيىٰ بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع؟ فقال: «كان يحيىٰ أبصرهم بالرجال، وأنقاهم حديثًا، وأظنه قال: وأثبتهم، وكان وكيع سودهم[1]، وكان عبد الرحمن أكثرهم حديثًا». «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٢-٢٣).

وقال عبدالصمد بن سليمان البلخي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «ما رأيت أحفظ من وكيع، وكفاك بعبدالرحمن إتقانًا، وما رأيت رجلًا أروىٰ من غير محاباة ولا أشد تثبتًا في أمر الرجال من يحيىٰ بن سعيد، وأبونعيم أقل الاربعة خطأ». «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٠٨).

وقال أبوداود: قلت لأحمد: إذا روىٰ يحيىٰ أو عبدالرحمن بن مهدي عن رجلٍ مجهول يحتج بحديثه؟ قال: «يحتج بحديثه». «سؤالاته» (١٣٧).

وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ: أخبرنا الجوهري: حدثنا محمد بن إسماعيل الوراق: حدثنا يحيىٰ بن محمد بن صاعد: حدثنا أبوبكر الأثرم قال: قال لي أبوعبدالله: «رحم الله يحيىٰ القطان ما كان أضبطه وأشد تفقده كان محدثًا» وأثنىٰ عليه فأحسن الثناء عليه.

---

(١) قال في الحاشية الأشبه أسردهم

«تأريخ بغداد» (١٤/ ١٤٠).

وقال المقدمي في «تأريخه» (٢٠٤): حدثنا إسماعيل قال: سمعت علي بن المديني يقول: «أصحاب صحة الحديث وثقاته ومن ليس في النفس منهم شيء: أيوب بالبصرة، ويحيىٰ بن سعيد بالمدينة...».

وقال العجلي: «بصري ثقة نقي الحديث كان لا يحدث إلا عن ثقة». «الثقات» (٢/ ٣٥٣).

وقال الإمام البيهقي رحمه الله: «لا يحدث إلا عن الثقات عنده». «الكبرىٰ» (٢/ ٢٠٢).

وقال: «لا يحدث إلا عمن يكون ثقة عنده». «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٨٠).

وأخرج الحاكم رحمه الله حديثًا ثم قال: «هذا حديث صحيح، وجعفر (ابن ميمون) من ثقات البصريين، ويحيىٰ بن سعيد لا يحدث إلا عن الثقات». «المستدرك» (١/ ٢٣٩).

قال الحافظ ابن حجر: «هو كذلك لكن عنده، فقد قال أحمد والنسائي فيه: «ليس بقوي»». «موافقة الخُبر الخَبر» (١/ ٤٢١-٤٢٢).

وقال الحافظ ابن عدي رحمه الله: في صالح بن رستم البصري: «روىٰ عنه يحيىٰ القطان مع شدة استقصائه». «الكامل» (٤/ ١٣٩٠).

وتقدم في ترجمة خارجة بن زيد قول ابن حبان: إنه من أكثر المحدثين تنقيرًا عن شأن المحدثين وأتركهم للضعفاء والمتروكين في أوصاف كثيرة تدل علىٰ عظيم تحريه.

وذكره الإمام النسائي رحمه الله مع مالك وشعبة ثم قال: «وليس أحد بعد التابعين آمن علىٰ الحديث من هؤلاء الثلاثة ولا أقل رواية عن الضعفاء من هؤلاء الثلاثة». «التعديل والتجريح» للباجي (٢/ ٦٩٩-٧٠٠).

وحكم الإمام أبو حاتم علىٰ سالم بن هلال بالجهالة فتعقبه الحافظ أن ابن حبان ذكره في «الثقات» وأن القطان روىٰ عنه ثم قال: «وتكفيه روايته عنه في توثيقه». «لسان

الميزان» (٣/ ٨).

وقال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمة عبد الواحد بن صفوان: «حدث عنه يحيىٰ القطان ولولا أنه عنده صالح الحال لما روىٰ عنه». «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٧٤)

وذكره الحافظ السخاوي رحمه الله فيمن لا يروي إلا عن الثقات إلا في النادر. «فتح المغيث» (٢/ ٤٢).

بل كان لشدة توقيه لا يرضىٰ لغيره أن يحدثه عن ضعيف؛ فقد قال أبوبكر بن خلاد عن يحيىٰ بن سعيد القطان: «كان سفيان الثوري يحدثني فإذا حدثني عن الرجل يعلم أني لا أرضاه كناه لي، فحدثني يومًا قال: حدثني أبو الفضل، يعني: بحرًا السقاء». «تهذيب التهذيب» (١/ ٢١٢).

وقد جاءت عنه نصوص كثيرة تدل علىٰ ورعه العظيم وتحاشيه الرواية عن الضعفاء وتوقيه في ذلك منها:

١- قال علي بن المديني: «لم يرو يحيىٰ عن شريك، ولا عن أبي بكر بن عياش، ولا عن الربيع بن صبيح، ولا عن المبارك بن فضالة».

قال الترمذي رحمه الله: «وإن كان يحيىٰ بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب ولكنه تركهم لحال حفظهم، وَذُكِر عن يحيىٰ بن سعيد أنه كان إذا رأىٰ الرجل يحدث من حفظه مرة هكذا ومرة هكذا لا يثبت علىٰ رواة واحدة تركه». «العلل الصغير مع شرحه لابن رجب» (١/ ١٠٤).

ذكر الحافظ ابن رجب أقسام الرواة ثم قال: «وقسم رابع وهم أيضًا أهل صدق وحفظ ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيرًا، وهذا هو القسم الذي ذكره الترمذي هاهنا، وذكر عن يحيىٰ بن سعيد القطان أنه ترك حديث هذه الطبقة». «شرح علل الترمذي» (١/ ١٠٥).

٢- قال الإمام ابن عدي رحمه الله: وفيما أجاز لي محمد بن الحسين بن مكرم مشافهة وأذن لي في الرواية عنه: سمعت عمرو بن علي يقول: قال لي يحيىٰ بن سعيد القطان: «لا تكتب عن كل واحد ممن لا تعرف فإنه لا يبالي عمن حدث». «الكامل» (١/ ١١٠).

٣- قال العقيلي رحمه الله: حدثنا محمد بن عيسىٰ قال: حدثنا صالح بن أحمد قال: حدثنا علي ابن عبدالله قال: سمعت يحيىٰ يقول: قدم شريك مكة فقيل لي: ائته، فقلت: «لو كان بين يديَّ ما سألته عن شيء». «الضعفاء» (٢/ ١٩٣).

قال ابن شاهين: «وهذا الكلام من يحيىٰ بن سعيد القطان في شريك يحتمل حالة توجب تركه لأن يحيىٰ بن سعيد كان شديد الأخذ». «ذكر من اختلف العلماء فيهم» (٩١).

٤- قال ابن أبي حاتم: نا صالح بن أحمد قال: سمعت يحيىٰ بن سعيد القطان وذكر حنظلة السدوسي فقال: «قد رأيته وتركته علىٰ عمد» قلت ليحيىٰ: كان قد اختلط؟ قال: نعم. «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٤٠-٢٤١).

٥- قال الإمام ابن عدي رحمه الله: نا موسىٰ بن العباس: نا محمد بن أحمد بن الجنيد قال: سمعت يحيىٰ بن غيلان يقول: سمعت يحيىٰ القطان يقول: «ما تركت حديث محمد بن إسحاق إلا لله». «الكامل» (١/ ١١١).

ولو استطردنا في سرد هذا لطال المقام وترجمته مبسوطة في كتب التراجم بما فيه الكفاية إن شاء الله.

إلا أن الذي ينبغي أن يُعْلم أن الإمام القطان رحمه الله مع إمامته ونقده وشدة ورعه وتوقيه قد روىٰ عن بعض الضعفاء، وما ذاك إلا لما تقدم معنا أن المراد بالثقة في هذا الباب من هو فوق المتروك، وقد أشار الإمام القطان إلىٰ ذلك حيث قال: «لو لم أحدثكم إلا عن من أرضىٰ ما حدثتكم إلا عن خمسة». «الإمام ابن معين وكتابه

التأريخ» (٢/ ٦٤٦) رقم (٣٨٨٥)، ومن طريقه ابن شاهين في «الثقات» (٣٦٤) وابن عدي في مقدمة «الكامل» (١/ ١١١).

وقال ابن شاهين رحمه الله: أخبرنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي قال: حدثني محمد بن بشار بندار قال: سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول وقلت له: عن ثقة؟ فقال: «لا تقل عن ثقة لو حققت لك ما حدثتك إلا عن أربعة ابن عون وشعبة ومسعر وهشام الدستوائي». «الثقات» (٣٦٤-٣٦٥).

مع أنه قد يقال: إن مراده بالثقة في قوله «لو لم أحدثكم إلا عن ثقة ما حدثتكم إلا عن خمسة» من بلغ النهاية في التثبت والإتقان، حيث وإنه قد حدث عن جمعٍ من الثقات أضعاف هذا العدد بكثير قال أبوالوليد الباجي رحمه الله بعد ذكره لأثر يحيىٰ بن سعيد بسنده: «وهذا لا خلاف أنه أراد بذلك النهاية فيما يرضيه، لأنه قد أدرك من الأئمة الذين لا يطعن عليهم أكثر من هذا العدد؛ لأنه قد سمع من يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، ومالك بن أنس، وعبيدالله بن عمر العمري، وهشام بن عروة، وابن جريج، وإسماعيل بن أبي خالد، وسعيد بن أبي عروبة، وسفيان الثوري، وشعبة، وأدرك معمرًا وابن عيينة وهشامًا الدستوائي والأوزاعي ونظراءهم كثيرًا والأعمش وحماد بن زيد وابن علية، وعاصر وكيعًا وعبدالرحمن بن مهدي وعبدالله بن المبارك وجماعة من أئمة الحديث الذين لا مزيد عليهم». «التعديل والتجريح» (١/ ٢٨٥-٢٨٦).

وقال أبوعبدالله الحاكم رحمه الله بعد سياقه لهذا الأثر عن القطان بسنده: «فيحيىٰ بن سعيد في إتقانه وكثرة شيوخه يقول مثل هذا القول ويعني بالخمسة الشيوخ الأئمة الحفاظ الثقات الأثبات». «المدخل إلىٰ الصحيح» (١/ ١٦٣) ط دار الفرقان تحقيق الشيخ الفاضل ربيع المدخلي حفظه الله.

وقال الإمام الذهبي في ترجمة إسرائيل بن يونس السبيعي: «وأما القطان فكان لا يحدث عنه ولا عن شريك وقد يروي عمن هو دونهما فإنه روىٰ عن مجالد وقد روىٰ عباس الدوري عن ابن معين قال: قال يحيىٰ بن سعيد: ولم أروِ إلا عمن أرضىٰ ما رويت إلا عن خمسة». «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٠٩).

وقال ابن عبدالهادي في معاوية بن صالح: «وكون يحيىٰ بن سعيد لا يرضاه غير قادح فيه فإن يحيىٰ شرطه شديد في الرجال ولذلك قال: لو لم أروِ إلا عمن أرضىٰ ما رويت إلا عن خمسة». «تنقيح التحقيق» (٣/ ٢٠٧).

ومن الضعفاء الذين سبق معنا روايته عنهم:

١- **عمرو بن عبيد:** متروك.

٢- **الحسن بن ذكوان:** ضعيف.

٣- **أبو الرجال عقبة بن عبيد الطائي:** ضعيف.

٤- **مجالد بن سعيد الهمداني:** ضعيف.

وذكر ابن معين أنه روىٰ عن عبدالحميد بن جعفر وضعَّفه وأنه كان يروي عن أناس لا يساوون عنده شيئًا. «تأريخ ابن معين» (٢/ ٣٤٢).

١٢٤) يحيىٰ بن عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني.

قال الحافظ في ترجمة يونس بن بكير: وقال الساجي: وحدثني أحمد بن محمد يعني ابن محرز قال: قلت ليحيىٰ الحماني: ألا تروي عن يونس بن بكير؟ قال: لم يكن ظاهرًا. «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٦٧) مفهومه أنه لا يروي إلا عمن ظهرت عدالته عنده، والله أعلم.

قلت: مع أن أحمد بن حنبل رماه بالكذب واتهمه غيره بسرقة الحديث ووثقه ابن معين قال الإمام الذهبي رحمه الله: «لا ريب أنه كان مبرزًا في الحفظ كما كان سليمان

الشاذكوني ولكنه أصون من الشاذكوني، ولم يقل أحد قط إنه وضع حديثًا، بل ربما كان يلتقط أحاديث ويدعي روايتها فيرويها علىٰ وجه التدليس ويوهم أنه سمعها، وهذا قد دخل فيه طائفة وهو أخف من افتراء المتون». «سير النبلاء» (١٠/ ٥٣٦-٥٣٧).

وقال الحافظ في «التقريب»: «حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث» اهـ.

١٢٥) **يحيىٰ بن أبي كثير الطائي مولاهم أبونصر اليمامي** فيما أسنده دون ما أرسله.

قال الإمام أبوحاتم رَحِمَهُ اللهُ: «يحيىٰ بن أبي كثير إمام لا يحدث إلا عن ثقة». «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٨٣).

إلا أن علي بن المديني قال: سمعت يحيىٰ يقول: «مرسلات أبي إسحاق عندي شبه لا شيء والأعمش والتيمي ويحيىٰ بن أبي كثير ومرسلات ابن عيينة شبه الريح». أخرجه الترمذي في «العلل الصغير» (١/ ٢٧٤-٢٧٥) مع شرحه لابن رجب.

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ: «وذكر الترمذي أيضًا كلام يحيىٰ بن سعيد القطان في أن بعض المرسلات أضعف من بعض ومضمون ما ذكره عنه تضعيف مرسلات عطاء و.... وقد أشار إلىٰ علة ذلك بأن عطاء كان يأخذ عن كل ضرب يعني: أنه كان يأخذ عن الضعفاء، ولا ينتقي الرجال، وهذه العلة مطردة في أبي إسحاق والأعمش والتيمي ويحيىٰ بن أبي كثير والثوري وابن عيينة فإنه عرف منهم الرواية عن الضعفاء أيضًا». «شرح علل الترمذي» (١/ ٢٨١).

قلت: لا تناقض بين قول أبي حاتم: «إن يحيىٰ لا يروي إلا عن ثقة» وبين قول القطان: «إن مراسيله من أضعف المراسيل»؛ إذ أنه لا يلزم من كون مراسيل الراوي من أضعف المراسيل روايته عمن هب ودب بل قد تكون مراسيله من أضعف المراسيل لكونه من صغار التابعين ولا يمنع ذلك أنه ممن لا يروي إلا عن ثقة كما هو الحال في

يحيىٰ بن أبي كثير والزهري، والله أعلم.

وقد ذكره ابن حبان ضمن المدلسين الثقات الذين يكتبون عن الكل. «المجروحين» (١/ ٨٦).

ويمكن الجمع بينهما: أن يحيىٰ بن أبي كثير لا يروي فيما يسنده إلا عن ثقة، وعليه يحمل قول أبي حاتم رحمه الله، أما فيما يرسله أو يدلسه فإنه يرسل ويدلس عمن هب ودب، وعليه يحمل كلام القطان وابن حبان والحافظ ابن رجب رحمهم الله، وهذا أقرب يؤيده ويقويه جمع الإمام أحمد بينهما في يحيىٰ بن أبي كثير فقد قال ابن هانئ: وسئل - يعني الإمام أحمد: عن مراسيل يحيىٰ بن أبي كثير؟ قال: «لا يعجبني؛ لأنه روىٰ عن رجال ضعفاء صغار». «سؤالاته» (٢٢١٥).

هذا فيما أرسله وهو مؤيد لكلام القطان أن مراسيله من أضعف المراسيل وأما فيما أسنده؛ فقد قال أبوداود: سمعت أحمد يقول: «يحيىٰ بن أبي كثير ثقة مأمون» وسمعت أحمد ذكره مرة أخرىٰ فقال: «بخ بخ نقي الحديث جدًا» وجعل يطريه، قال أحمد: «لا نكاد نجد في حديثه شيئًا». «سؤالاته لأحمد» (٤٤٦).

وهذا النص لموافق لوصف الإمام أبي حاتم له أنه لا يروي إلا عن ثقة فتمَّ الجمع وزال الإشكال، والحمد لله.

١٢٦) يحيىٰ بن معين أبو زكريا البغدادي إمام الجرح والتعديل وأمير المؤمنين في الحديث.

تقدم وصف ابن حبان له بأخذه مسلك الحديث والاختبار وانتقاء الرجال في الآثار، وأنه من أورعهم وأكثرهم تفتيشًا عن المتروكين، وألزمهم لهذه الصناعة علىٰ دوام الأوقات في أوصاف عظيمة تدل علىٰ عظيم ورعه وقوة انتقائه وتحريه رحمه الله.

وهو في ذلك أشهر من نارٍ علىٰ علم ولكن من باب تتمة الفائدة فقد جاءت عنه نصوص تدل علىٰ مزيد تحريه منها:

ما أخرجه العقيلي قال: سمعت عبدالله بن أحمد يقول: سمعت أبي يقول: «كنا نختلف إلىٰ بهز بن أسد أنا ويحيىٰ بن معين وعلي، وكان الذي ينتقي علي وكان بهز يخرج إلينا في حديثه في غناديق وكراريس فأخرج يومًا غنداقًا وكراسة في أولها عن حماد بن سلمة وفي آخرها عن عبدالله بن جعفر، فلما رأىٰ يحيىٰ بن معين الفصل تطاول ولمحته فعرفت ما يريد فنكست رأسي حتىٰ مر الرجل فلما انقضىٰ حديث حماد قال يحيىٰ: يا أبا الحسن تجاوزها تجاوزها. فوضع الغنداق أو الكراسة من يده فأخذ شيئًا آخر ينظر فيه. قال أبي: ولحقني من ذلك حشمة فلما قمنا؛ أقبلت علىٰ يحيىٰ بن معين، فقلت: يا أبا زكريا أين الرجل؟ وما كان يضرنا أن نكتب منها خمسة أحاديث أو ستة فقال: ما كنت أكتب من حديثه شيئًا بعد أن نبثت حاله». «الضعفاء» (٢/ ٢٣٩) رقم (٧٩٢).

قلت وهذه القصة العظيمة تدل علىٰ عظيم ورع الإمام يحيىٰ بن معين وشدة توقيه وصلابته وقوة جأشه وثبات جنانه وصدعه بالحق دون أن يمنعه من ذلك خجل أو حشمة وأنه في التوقي وقوة الجأش والانتخاب علىٰ الشيوخ أعلىٰ درجة من الإمام أحمد وابن المديني رحمهم الله جميعًا.

وقد ذكرت شيئًا من ورعه وصدعه بالحق مع شيء من ترجمته في رسالة خاصة بعنوان «طعونات أبي الحسن في الإمام ابن معين ورميه له بالمجاملة وعدم النصح وبالتسرع»، وذكرت خلاصتها في كتابي «التحديث ببعض أخطاء أبي الحسن في علم الحديث» يسر الله طبعه ونشره والنفع به، إنه علىٰ كل شيء قدير.

وقد قال الحافظ ابن عدي وهو في مقام الترجمة لعبدالله بن صالح كاتب الليث:

«وهو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمد الكذب قال: وقد روىٰ عنه يحيىٰ ابن معين كما ذكرت». «الكامل» (٤/ ١٥٢٤-١٥٢٥).

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة سعدان بن سعد الليثي: «وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يروي عن أشعث روىٰ عنه يحيىٰ بن معين. قلت: ويكفيه رواية ابن معين عنه». «لسان الميزان» (٣/ ١٥).

ومما يدل علىٰ تورعه وتوقيه: ما أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٧٠-٧١) قال: أخبرنا عبدالملك بن محمد قال: حدثنا عباس بن محمد قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: «كان شيخ عند درب أبي الطيب يروي عن الأوزاعي يقول: حدثنا أبوعمرو رحمه الله فذهبنا إليه فقعد يومًا في الشَّمس فذهبنا ننظر فإذا في أعلىٰ الصحيفة حدثنا إسماعيل بن عبدالله بن سماعة قال فطرحنا صحيفته وتركناه وكان كنيته أبوقتادة وليس هو أبوقتادة الحراني».

ومع هذا فقد روىٰ عن يحيىٰ بن يمان العجلي. كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٠١)، ويحيىٰ ضعيف.

وروىٰ عن عبدالله بن معاوية الأسدي. كما في «تعجيل المنفعة» (٢/ ٧٦٦)، وهو ضعيف جدًا، فقد قال فيه البخاري: «منكر الحديث».

وروىٰ عن حسين بن حسن الأشقر الكوفي. كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٢١)، وهو ضعيف.

وروىٰ عن عبيد بن القاسم الأسدي، وهو القائل فيه: كذاب خبيث، كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٩) فلعله روىٰ عنه للتعجب والإنكار أو للمعرفة أو لغيرها من الأعذار المتقدمة.

١٢٧) يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني أبوعوانة صاحب «المسند».

وإدخاله في هذا الفصل حيث أنه ألف مستخرجًا علىٰ «صحيح مسلم» وزاد فيه زيادات قليلة واشترط فيه الصحة حيث سمىٰ كتابه «المسند الصحيح المخرَّج علىٰ كتاب مسلم بن الحجاج». كما في «وفيات الأعيان» (٦/ ٣٩٣) لابن خلكان.

ولهذا ذكره القنوجي رحمه الله في «الحطة» (١٢٠) فيمن ألف في الصحيح.

وقد نص الذهبي وابن حجر أن في «مستخرجه» أيضا الضعيف قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «كتاب أبي عوانة وإن سماه مستخرجًا علىٰ مسلم فإن له فيه أحاديث كثيرة مستقلة أثناء الأبواب نبه هو علىٰ كثير منها، ويجد فيها الصحيح والحسن والضعيف أيضًا والموقوف». «النكت» (١/ ٢٩١-٢٩٢).

وذكره الإمام الذهبي رحمه الله ضمن من استخرج علىٰ «صحيح مسلم» ثم قال: «وزاد في كتابه متونًا معروفة بعضها لين». «سير النبلاء» (١٢/ ٥٦٩-٥٧٠).

ومع هذا فقد روىٰ في «مستخرجه علىٰ صحيح مسلم» عن متروك، وعن كذاب فقد نقل الحافظ في ترجمة أحمد بن الحسن بن القاسم الكوفي عن ابن حبان أنَّه كذبه وعن الدارقطني أنه قال: متروك، ثم قال: «وقد روىٰ عنه أبوعوانة «صحيحه» فكأنه ما خبر حاله». «لسان الميزان» (١/ ٢٥٥).

وقال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمة عبدالسلام بن عبيد بن أبي فروة: «رحل إليه الحافظ أبوعوانة، وروىٰ عنه في «صحيحه» قال ابن حبان: كان يسرق الحديث ويروي الموضوعات، وقال الأزدي: لا يكتب حديثه». «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦١٧).

زاد الحافظ: «وقال الدارقطني في «العلل»: ليس بشيء». «لسان الميزان» (٤/ ١٦-١٧).

وأما الإمام الألباني رحمه الله فقال: «أنا لا أتردد في قبول ما يرويه عن شيوخه، ذلك هو

الشأن تمامًا كما نقول بالنسبة لمسلم والبخاري أصحاب الصحاح الذين لا نعرف عنهم تساهلًا يجعلنا نركن إلىٰ إخراجهم لبعض شيوخهم لأننا ما عرفنا شيئًا من التساهل» قال: «وكما نتعامل مع مسلم نفسه فالقاعدة أن نعتمد عليه وعلىٰ من خرج له إلا إذا ثبت لدينا شيء صريح يحول بيننا وبين الاعتماد عليه فيمن أخرج له في «صحيحه» كذلك أتعامل مع أبي عوانة». «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» (١٢٠-١٢١).

١٢٨) يعقوب بن سفيان الفسوي أبويوسف صاحب «المعرفة والتأريخ».

قال عن نفسه فيما يُرویٰ عنه: «كتبت عن ألف شيخ وكسر كلهم ثقات، ما أحد منهم أتخذه عند الله حجة إلا أحمد بن صالح بمصر وأحمد بن حنبل بالعراق». «ميزان الاعتدال» (١/ ١٠٣-١٠٤) «سير النبلاء» (١٣/ ١٨١) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٤٣١).

وأورد هذا الأثر عنه ابن عساكر في «تأريخ دمشق» (٧٤/ ١٦٣)، وياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٤/ ٢٦١) دون قوله: «ما أحد منهم أتخذه عند الله حجة إلا أحمد بن صالح بمصر وأحمد بن حنبل بالعراق».

ولم أقف علىٰ هذه الحكاية عنه في كتابه «المعرفة والتأريخ»، ولم أقف لها علىٰ سند فالله أعلم بثبوتها عنه، وقد قال الذهبي عقب حكايتها في «سير النبلاء» (١٣/ ١٨١): «ليس في مشيخته إلا نحو من ثلاثمائة شيخ فأين الباقي؟ ثم في المذكورين جماعة قد ضعفوا».

قلت: وهذا مما يزيدنا شكًا في ثبوت هذه الحكاية عنه. والإمام الذهبي كما وصفه ابن حجر من أهل الاستقراء التام في علم الرجال.

غير أني قد وقفت علىٰ ما يدل علىٰ انتقاء الفسوي في الجملة؛ فقد قال ابن أبي حاتم رحمه الله في ترجمة عمر بن راشد المديني أبي حفص: سمعت أبي يقول: «كتبت من حديثه ورقتين ولم أسمع منه لما وجدته كذبًا وزورًا، والعجب من يعقوب بن سفيان كيف كتب عنه

وكيف روىٰ عنه لأني في ذلك الوقت وأنا شاب علمت أن تلك الأحاديث موضوعة فلم تطب نفسي أن أسمعها فكيف خفي علىٰ يعقوب بن سفيان ذلك؟!» «الجرح والتعديل» (٦/ ١٠٨).

قلت وقد ذكر العلامة المعلمي رحمه الله إنكار ابن معين علىٰ الإمام أحمد روايته عن عامر بن صالح الزبيري ثم قال: «وهذا يدل أوضح دلالة علىٰ أن ابن معين يعرف من أحمد أنه لا يروي إلا عن ثقة». «التنكيل» (١/ ٤٣٠).

وعلىٰ ضوء هذا نقول: تَعَجُّب أبي حاتم وإنكاره علىٰ يعقوب بن سفيان الفسوي روايته عن عمر بن راشد وكتابته حديثه يدل أوضح دلالة علىٰ أن أبا حاتم يعرف من يعقوب بن سفيان أنه لا يروي إلا عن ثقة.

وأمر آخر ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله عقب هذا الأثر في ترجمة عمر بن راشد من «لسان الميزان» (٤/ ٣٤٧) حيث قال: «قلت: هذا يدل علىٰ عِظَم قدر يعقوب عند أبي حاتم».

فعلىٰ هذا يكون العمدة في إدخال الفسوي ضمن المنتقين هو هذا الأثر، وكان وقوفي عليه عن طريق «رجال الحاكم في المستدرك» (١/ ٨٧) لشيخنا مقبل رحمه الله.

ومع هذا فقد تقدم معنا في فصل: (من روىٰ من الأئمة عن الضعفاء) رواية الفسوي عن عبدالرحمن بن هانئ، وعبدالله بن صالح كاتب الليث، ومحمد بن عمر بن الرومي، وقطن بن نسير وأربعتهم ضعفاء، ويضاف عمر بن راشد المذكور هنا وهو متروك والله أعلم.

١٢٩) يونس بن عبيد بن دينار العبدي أبو عبيد البصري.

ذكره الدارقطني رحمه الله في مقدمة «الضعفاء والمتروكين» ضمن صالحي التابعين الذين اقتفوا آثار الصحابة واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها

والتوقي في أدائها. «تحذير الخواص» (٨٤-٨٩).

١٣٠) أبوبكر بن عبدان.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله حدثني علي بن محمد بن نصر قال: سمعت حمزة بن يوسف يقول: سمعت أبابكر بن عبدان الشيرازي يقول: «قدم علينا أبو الحسن أحمد بن محمد ابن السكن البغدادي شيراز في سنة أربع وثلثمائة وحضرت مجلسه وسمعت منه ولا أحدث عنه كان لينًا». «تأريخ بغداد» (٥/ ٢٦).

١٣١) أبوبكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام. (أحد الفقهاء السبعة).

تقدم ما يدل علىٰ ذلك من كلام ابن حبان رحمه الله في ترجمة خارجة بن زيد رحمه الله.

١٣٢) أبوسلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري.

تقدم في ترجمة خارجة بن زيد وصف ابن حبان له بالتيقظ في الروايات وحفظ السنن والتفتيش عنها في أوصاف كثيرة تدل علىٰ إمامته وورعه وتوقيه.

١٣٣) أبو طاهر القاضي.

قال ابن ماكولا رحمه الله: «وكان القاضي أبو طاهر ثقة ثبتًا يتحرىٰ فيما يؤديه ويستظهر فيما يرويه، أخبرني أبوالقاسم بن الحسين بن ميمون الصدفي: ثنا أبومحمد عبدالغني بن سعيد قال: قرأت علىٰ القاضي أبي طاهر كتاب العلم ليوسف بن يعقوب لأبي الفضل الوزير وكان من مذهبه إذا قرئ له الحديث فانتهت القراءة يقرر المحدث فيقول: كما قرئ عليك. فقال له: لما فرغت من القراءة كما قرئ عليك. فقال: نعم إلا اللحنة بعد اللحنة.

فقلت: أيها القاضي سمعته معربًا؟ قال: لا. قلت: هذه بهذه وقمت من ليلتي فجلست عند اليتيم النحوي». «تهذيب مستمر الأوهام» (١٥٠).

١٣٤) أبوالقاسم الأزهري في كتابه الصحيح.

وإدخاله في هذا الفصل باعتبار أنه ممن ألف في الصحيح.

وقد قال الخطيب البغدادي رحمه الله في «تأريخ بغداد» (١٠/ ٣٧٤) قال لي أبو القاسم الأزهري: «ابن بطة ضعيف ليس بحجة وعندي عنه «معجم البغوي» ولا أخرج عنه في «الصحيح» شيئًا».

ما تقدم ممن اشتهر باسمه أو كنيته:

- أبو إسحاق الفراء سبق في إبراهيم بن موسى.
- أبو بكر بن أبي شيبة سبق في عبدالله بن محمد.
- أبو حاتم الرازي سبق في محمد بن إدريس.
- أبو الخير - سبق في مرثد بن عبدالله اليزني.
- أبو داود سبق في سليمان بن الأشعث.
- أبوذر الهروي سبق في عبد بن أحمد.
- أبو زرعة الرازي سبق في عبيدالله بن عبدالكريم.
- أبو سلمة الخزاعي سبق في منصور بن سلمة .
- أبو غسان النهدي سبق في مالك بن إسماعيل.
- أبو كامل الجحدري سبق في مظفر بن مدرك.
- ابن الأخرم سبق في محمد بن يعقوب.
- ابن الجارود سبق في عبدالله بن علي.
- ابن الحبال سبق في إبراهيم بن سعيد.
- ابن خزيمة سبق في محمد بن إسحاق.
- ابن ديزيل سبق في إبراهيم بن الحسين.

- ابن السكن سبق في سعيد بن عثمان.
- ابن الشرقي سبق في أحمد بن محمد بن الحسن.
- ابن عمار سبق في محمد بن عبدالله بن عمار.
- ابن وضاح سبق في محمد بن وضاح.
- الأوزاعي سبق في عبد الرحمن بن عمرو.
- البرقاني سبق في أحمد ين محمد بن أحمد.
- الحاكم النيسابوري سبق في محمد بن عبدالله بن البيع.
- الحموي سبق في ياقوت بن عبدالله.
- الدارقطني سبق في علي بن عمر بن مهدي.
- الزبيدي سبق في محمد بن الوليد.
- الزهري سبق في محمد بن مسلم .
- الصاغاني سبق في محمد بن إسحاق.
- الطبري سبق في محمد بن جرير.
- الفسوي سبق في يعقوب بن سفيان.

❋ ❋ ❋

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات

